وزارة
التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
كلية الادارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

تحليل العلاقة بين مؤشرات الحرية الاقتصادية والانتاجية الكلية لعوامل الانتاج

(بلدان مختارة)

اطروحة تقدّم بها

جعفر عبد الأمير عزيز الحسيني

إلى مجلس كلية الادارة والاقتصاد – جامعة كربلاء

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية

بإشراف

الاستاذ الدكتور
حميد عبيد عبد

الاستاذ المساعد الدكتور
عامر عمران المعموري

1436 هـ

2015 م

الاهداء

إلى مَنْ أخالَني أسمو بهِ إلى العَلياءِ كالبرُاق

إلى من طُعِنَ قَلبُهُ غيلَةً فدمُهُ اليومَ يُراق

إلى مَنْ قوبلَ بالسّيوفِ طِيبُهُ فاشتدَّ بينهما العِناق

إلى مَن كبَّلتهُ الشَّدائِدُ دَهْراً فضاقَ عَليهِ الوَثاق

إلى من يخشى الغريمُ نَهضَتَهُ فهوَ أسدٌ إذا أفاق

ذاكَ وَطَني الجَريحُ الذّي إسْمُهُ

العِراق

جعفر

شكر وتقدير

الحمد لله الذي كتب على نفسه الرحمة والصلاة والسلام على خير الورى محمد بن عبد الله سيد خلقه وأنبيائه وعلى آله القدوة الهداة, ربونا فأحسنوا تربيتنا . اللهم أنت الحمد ومنك الحمد ولك الحمد, أشعت الحمد بين عبادك وحشت عليه فقرنت شكر الخالق بشكر المخلوق, وليس أحق بالشكر ممن أنار البصيرة وأنزال العتمة, وهم أساتذتي الأجلاء .

وإن الله ليعلم بأني ما برحت أنحني إلى كل من أفاض إلي بعلمه, لكن أخص هنا بالشكر أستاذيّ الفاضلين الأستاذ الدكتور حميد عبيد عبد (معاون العميد للشؤون العلمية), والأستاذ المساعد الدكتور عامر عمران المعموري, لتفضلهما بقبول الاشراف على هذه الأطروحة ومتابعتها وتقديم الدعم المستمر لي طيلة مدة البحث, وكان لجهودهما المتواصلة الأثر البالغ في إنجاز هذا العمل وإثراءه . وكذلك أخص بالشكر استاذي الفاضل الاستاذ الدكتور هاشم مرزوك الشمري الذي واكب هذه الرحلة العلمية خطوة بخطوة, ولم يدّخر وسعاً في تقديم الدعم اللازم لإنجازها .

كما أتقدم بالشكر إلى استاذيّ الفاضلين الاستاذ الدكتور عواد الخالدي عميد كلية الادارة والاقتصاد, والاستاذ الدكتور مهدي سهر الجبوري رئيس قسم الاقتصاد لما بذلوه من جهود لتوفير المستلزمات المطلوبة لإنجاز هذا العمل . كذلك لا يسعني إلاّ أن أتقدم بوافر الشكر لجميع أساتذتي الأفاضل الذين ما فتئوا يرصعون ما أجاده قبلهم, من العطاء العلمي, باللآلئ والدرر, كما لا أنسى أن أنحني وفاءً وإجلالاً لمن ثلم صرح العلم برحيله استاذي الفاضل الاستاذ الدكتور محسن الراجحي الذي كتب مشواره العلمي بأحرف من نور .

وختاماً أقدم شكري وامتناني إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل لاسيما زملائي الأحبة, جزاهم الله جميعاً عني أفضل الجزاء, ويبقى الفضل لله والشكر والحمد له سرمداً , وأني لأرجوه أن يتقبل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم .

الباحث

ثبت المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآيـــــة	أ
الاهـــداء	ب
شكر وتقدير	ج
المحتويات	د- ك
المقدمة	1 - 6
الفصل الأول **الحرية الاقتصادية ـ الاطار النظري**	7 - 56
المبحث الأول الحرية الاقتصادية في البعدين المفاهيمي و الفلسفي	7
أولاً: الحرية الاقتصادية ـ البعد المفاهيمي.	7
1. الحرية الاقتصادية والليبرالية الاقتصادية	7
2. المعنى الاصطلاحي للحرية الاقتصادية	8
ثانياً: الحرية الاقتصادية ـ البعد الفلسفي.	11
1. المعنى الفلسفي للحرية	12
2. العلاقة بين الحرية الايجابية والحرية السلبية	16
3. فلسفة تدخل الدولة	17
المبحث الثاني تحليل التطور التأريخي للحرية الاقتصادية	21
أولاً: الحرية الاقتصادية قبل الثورة الصناعية.	22
1. الحرية الاقتصادية في الحضارتين اليونانية والرومانية	22
2. الحرية الاقتصادية في العصور الوسطى	23
3. الحرية الاقتصادية في المدة من عصر النهضة إلى ما قبل الثورة الصناعية	25
ثانياً: الحرية الاقتصادية بعد الثورة الصناعية.	27
1. الحرية الاقتصادية في الفكر الكلاسيكي	29
2. الحرية الاقتصادية في الفكر الاشتراكي	30
3. الحرية الاقتصادية في الفكر النيوكلاسيكي (الحدّي) ودولة الرفاه	34
4. الحرية الاقتصادية في المدرسة الكينزية	37
5. الحرية الاقتصادية في المدرسة المؤسسية	38
6. الحرية الاقتصادية عند تيارات الكلاسيك الجدد	40
7. الحرية الاقتصادية بعد ازمة الرهن العقاري في 2008	45
8. الحرية الاقتصادية ـ حصاد التأريخ	46
المبحث الثالث مؤشر الحرية الاقتصادية	48
أولاً: مؤشر الحرية الاقتصادية ـ نشأته وتطوره.	48

ثانياً: مؤشر الحرية الاقتصادية ـ مجالاته ومكوناته.	**51**
المجال الأول: حجم الحكومة: الإنفاق والمشاريع والضرائب	**52**
المجال الثاني: سيادة القانون وحقوق الملكية	**53**
المجال الثالث: الوصول إلى النقود الصحيحة	**53**
المجال الرابع: حرية التجارة دولياً	**54**
المجال الخامس: التنظيم ـ في أسواق الائتمان والعمل والأعمال	**55**
الفصل الثاني **الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج**	**134 - 57**
المبحث الأول الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج ـ طرح مفاهيمي	**58**
أولاً: انتاجية عوامل الانتاج ـ لمحة عامة.	**58**
ثانياً: مفهوم الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج.	**61**
ثالثاً: مؤشر الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج	**66**
المبحث الثاني الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج ـ طرح رياضي	**68**
أولاً: نماذج النمو الخارجي.	**70**
1. حالات التغير التقني	**71**
2. تصنيف التغير التقني	**77**
أ. أنموذج هيكس للتغير التقني	**77**
ب. أنموذج هارود للتغير التقني	**82**
ج. أنموذج سولو للتغير التقني	**86**
ثانياً: نماذج النمو الداخلي.	**94**
1. أنموذج *AK*	**95**
2. أنموذج لوكاس Lucas	**97**
3. أنموذج رومر Romer	**98**
المبحث الثالث الجوهر الفلسفي لعلاقة الانتاجية الكلية بالحرية الاقتصادية	**101**
أولاً: ماهيّة العامل التقني.	**101**
ثانياً: العامل التقني ـ المكونات ومحددات التغير.	**102**
1. القدرات التكوينية	**102**
2. القدرات التمكينية	**104**
النوع الأول: التمكين السلبي.	**104**
النوع الثاني: التمكين الايجابي.	**105**
ثالثاً: التغير التقني والحرية الاقتصادية.	**108**
1. بواعث التغير التقني:	**108**
2. الديناميكية التلقائية للتغير التقني	**109**
3. الديناميكية التلقائية ـ الافرازات والتداعيات	**113**
أ. الديناميكية التلقائية والاحتكار	**113**

ب. الديناميكية التلقائية والركود	114
ج. الديناميكية التلقائية والتوزيع	115
د. الديناميكية التلقائية والتخصيص	118
ه. الديناميكية التلقائية وحقوق الملكية	119
و. الديناميكية التلقائية والاستخدام	120
4. التغير التقني وكفاءة الأسواق	**120**
رابعاً: التغير التقني وتدخل الدولة	**126**
1. تدخل الدولة ـ المهام والمبررات	**127**
أ. الاحتكار	127
ب. الركود	127
ج. التوزيع	127
د. التخصيص	128
ه. حقوق الملكية الفكرية	128
و. الاستخدام	128
2. الديناميكية الموجهة ومقاربة الصيغة المثلى.	**129**
3. تدخل الدولة ـ الافرازات والتداعيات.	**130**
أ. المكافأة والكفاءة	131
ب. الانفاق العام والكفاءة	131
ج. الكفاءة والتمكين	131
د. البيروقراطية والكفاءة	132
ه. الروتين والكفاءة	132
و. الملكية والكفاءة	132
ز. الضريبة والكفاءة:	133
الفصل الثالث **قياس العلاقة المبحوثة وتحليلها في حالات دراسية مختارة للمدة** (1975-2010)	**135 - 225**
المبحث الأول **تحليل واقع الحرية الاقتصادية والانتاجية الكلية في الحالات الدراسية**	**135**
أولاً: أهمية العلاقة بين الحرية الاقتصادية والانتاجية الكلية.	**135**
ثانياً: الحالات الدراسية المختارة.	**137**
1. لمحة عن واقع الاقتصاد في كندا	**138**
2. لمحة عن واقع الاقتصاد في مصر	**147**
3. لمحة عن واقع الاقتصاد في ماليزيا	**155**
ثالثاً: تحليل مؤشرات الحالات الدراسية.	**163**
1. مؤشرات حالة كندا	**164**
2. مؤشرات حالة مصر	**168**
3. مؤشرات حالة ماليزيا	**173**

المبحث الثاني تطبيق الانموذج القياسي في الحالات الدراسية	178
أولاً: تحديد العلاقة وفق النظرية الاقتصادية الخاصة بموضوع البحث.	178
ثانياً: توصيف وصياغة الانموذج.	179
ثالثاً: تطبيق انموذج الانحدار الذاتي VAR	180
1. تطبيق انموذج الانحدار الذاتي – حالة كندا	181
2. تطبيق انموذج الانحدار الذاتي – حالة مصر.	188
3. تطبيق انموذج الانحدار الذاتي – حالة ماليزيا.	194
المبحث الثالث النتائج المستخلصة وامكانية توظيفها في حالة العراق	201
أولاً: الحالات الدراسية ـ النتائج المستخلصة.	201
ثانياً: لمحة عن واقع الاقتصاد في العراق.	204
ثالثاً: ملامح السياسة الاقتصادية في العراق.	209
رابعاً: الانتاجية الكلية في حالة العراق ـ الواقع والمهام المطلوبة	214
1. الانتاجية الكلية وآلية السوق في حالة العراق.	214
2. الانتاجية الكلية ومهام الدولة في حالة العراق.	216
3. الانتاجية الكلية وإشكالية تخصيص الموارد في العراق.	220
خامساً: الانتاجية الكلية في حالة العراق ـ ملاحظات عامة في سبيل الاصلاح	221
الاستنتاجات	226
التوصيات	228
المصادر	244 - 230
الملاحق	256 - 245
المستخلص	257

ثبت الجداول

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
1	احصاءات غياب العمل في كندا للمدة 2010-2014	142
2	اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة ـ كندا	181
3	اختبار التكامل المشترك لـ"جوهانسون" ـ كندا	182
4	اختبار السببية لـ "كرانجر" ـ كنـدا	183
5	تحديد مدة الابطاء المثلى ـ كندا	184
6	تحليل نتائج أنموذج الانحدار الذاتي ـ حالة كندا	185
7	معادلة الانحدار الرئيسة المقدرة بطريقة الـ VAR ـ حالة كندا	186
8	اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة ـ مصـر	188

9	اختبار التكامل المشترك لـ"جوهانسون" ـ مصر	188
10	اختبار السببية لـ "كرانجر" ـ مصر	189
11	تحديد مدة الابطاء المثلى ـ مصر	190
12	تحليل نتائج أنموذج الانحدار الذاتي ـ مصر	192
13	معادلة الانحدار الرئيسة المقدرة بطريقة الـ VAR ـ حالة مصر	193
14	اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة ـ ماليزيا	194
15	اختبار التكامل المشترك لـ"جوهانسون" ـ ماليزيا	195
16	اختبار السببية لـ "كرانجر" ـ ماليزيا	196
17	تحديد مدة الابطاء المثلى ـ ماليزيا	196
18	تحليل نتائج أنموذج الانحدار الذاتي VAR ـ ماليزيا	198
19	معادلة الانحدار الرئيسة المقدرة بطريقة الـ VAR ـ حالة ماليزيا	199

ثبت الأشكال

رقم الشكل	الموضوع	الصفحة
1	تأثير التقدم التقني على دالة الانتاج	72
2	تأثير "تغيير هيكس التقني المحايد" على منحنى امكانات الانتاج	73
3	تأثير "تغيير هارود التقني المحايد" على منحنى امكانات الانتاج	74
4	تأثير "تغيير سولو التقني المحايد" على منحنى امكانات الانتاج	76
5	تأثير التقدم التقني على دالة الانتاج طبقاً لتغير هيكس التقني المحايد	80
6	تأثير التقدم التقني على دالة الانتاج حسب أنموذج هيكس عند ثبات نمو قوة العمل والميل	81
7	تأثير التقدم التقني صنف هارود-محايد Harrod-Neutral على دالة الانتاج	84
8	ديناميكية الانتقال في نمو رأس المال	89
9	نموذج سولو Solow مع التقدم التقني	92
10	تأثير التغيرات في معدل الاستثمار في الأمد الطويل على مستوى ومعدل نمو الناتج	93
11	نموذج النمو الداخلي AK	96
12	مكونات وآلية عمل ديناميكية التغير التقني	111
13	كفاءة أداء شركة الألبان باستخدام "تقنية الجيل الأول" في كل من السوقين عام 2000	123
14	كفاءة أداء شركة الألبان باستخدام تقنيات مختلفة في كل من السوقين عام 2010	124

15	الناتج المحلي الاجمالي في كندا 1975-2015	138
16	معدل نمو GDP السنوي في كندا 1975-2015	138
17	رأس المال لكل عامل في كندا للمدة 1975-2000	139
18	التغير في حصة رأس المال لكل عامل في كندا للمدة 1975-2000	139
19	صادرات كندا للمدة 1975-2015	142
20	استيرادات كندا للمدة 1975-2015	142
21	معدلات التضخم في كندا للمدة 1975-2015	143
22	سعر الفائدة في كندا للمدة 1990-2015	144
23	القروض إلى القطاع الخاص في كندا للمدة 1975-2015	144
24	الانفاق الحكومي في كندا للمدة (1975-2015)	145
25	معدل الضمان الاجتماعي للشركات في كندا للمدة 1981-2015	145
26	معدل الضمان الاجتماعي للعاملين في كندا للمدة 1996-2015	145
27	معدلات البطالة في كندا للمدة 1975-2015	146
28	الحد الأدنى للأجور في كندا للمدة 1975-2015	146
29	حالات الافلاس في كندا للمدة 2004-2015	146
30	نسبة استغلال القدرات المتاحة في كندا للمدة 1987-2015	146
31	الناتج المحلي الاجمالي في مصر للمدة 1975-2015	147
32	معدل نمو (GDP) في مصر للمدة 1992-2015	147
33	متوسط دخل الفرد للمدة 1975-2015	147
34	رأس المال لكل عامل في مصر للمدة 1975-2000	148
35	معدل التغير في حصة رأس المال لكل عامل في مصر للمدة 1975-2000	148
36	الناتج المحلي الاجمالي العام والخاص في مصر للمدة 1983 -2012	149
37	الاستثمار العام والخاص المنفذ في مصر للمدة 1983-2014	149
38	انتاج النفط الخام في مصر للمدة 1994-2015	150
39	صادرات مصر للمدة 1975-2015	150
40	استيرادات مصر للمدة 1975-2015	150
41	القروض المقدمة إلى القطاع الخاص في مصر للمدة 2004-2015	152
42	معدلات التضخم في مصر خلال المدة 1975-2015	153
43	معدلات الفائدة في مصر للمدة 1991-2015	153

44	الانفاق الحكومي في مصر للمدة 2005-2015	154
45	التغير النسبي في الضرائب والناتج المحلي الاجمالي للمدة 1983-2012	154
46	الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر للمدة 2002-2015	155
47	معدلات البطالة في مصر للمدة 1993-2015	155
48	رأس المال لكل عامل في ماليزيا للمدة 1975 2000	156
49	معدل نمو رأس المال لكل عامل في ماليزيا للمدة 1975 2000	156
50	الناتج المحلي الاجمالي في ماليزيا للمدة 1960-2015	157
51	الضرائب على الشركات في ماليزيا للمدة 1975-2015	159
52	الضرائب على الأشخاص في ماليزيا للمدة 1975-2015	159
53	الانفاق الحكومي والخاص للمدة 1975-2012	160
54	التغير النسبي في الانفاق الحكومي والخاص مقارنة بـ GDP للمدة 1975-2012	160
55	صادرات ماليزيا للمدة 1975-2015	161
56	استيرادات ماليزيا للمدة 1975-2015	161
57	نسبة الصادرات والاستيرادات إلى الناتج المحلي الاجمالي في ماليزيا	161
58	معدلات التضخم في ماليزيا للمدة 1975-2015	162
59	مؤشر الحرية الاقتصادية في كندا للمدة 1975-2010	164
60	الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج للمدة 1975-2010 – حالة كندا	167
61	مؤشر الحرية الاقتصادية في مصر للمدة 1975-2010	169
62	الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج للمدة 1975-2010 – حالة مصر	171
63	مؤشر الحرية الاقتصادية في ماليزيا للمدة 1975-2010	173
64	الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج للمدة 1975-2010 – حالة ماليزيا	176
65	استقرار البيانات لمتغيرات الانموذج عند الفروق الأولى ـ حالة كندا	184
66	تغير قيم البواقي لمتغيرات الانموذج خلال مدة البحث ـ حالة كندا	184
67	استقرار البيانات لمتغيرات الانموذج عند الفروق الأولى ـ حالة مصر	191
68	تغير قيم البواقي لمتغيرات الانموذج خلال مدة البحث ـ حالة مصر	191
69	استقرار البيانات لمتغيرات الانموذج عند الفروق الأولى ـ حالة ماليزيا	197
70	تغير قيم البواقي لمتغيرات الانموذج خلال مدة البحث ـ حالة ماليزيا	197
71	انتاج النفط الخام في العراق للمدة 1975-2015	205
72	عدد سكان العراق للمدة 1960-2015	205

73	عدد الأفراد العاملين في العراق للمدة 1994-2015	206
74	معدل البطالة في العراق للمدة 2003-2015	206
75	الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة 1970-2015	208
76	معدل نمو (GDP) في العراق للمدة 1991-2015	208
77	*GDP* لكل فرد في العراق للمدة 1970-2015	208
78	الايرادات النفطية والايرادات العامة في العراق للمدة 2000-2013	210
79	النفقات الجارية والاستثمارية في العراق للمدة 2000-2013	210
80	معدل التضخم في العراق للمدة 2005-2015	211
81	معدل الفائدة في العراق للمدة 2004-2015	212
82	الناتج المحلي الاجمالي والانفاق الحكومي في العراق للمدة 2000-2013	212
83	صادرات العراق للمدة 1988-2015	213
84	استيرادات العراق للمدة 1988-2015	213

ثبت الملاحق

رقم الملحق	الموضوع	الصفحة
1	بعض مؤشرات دليل الابداع العالمي 2014 - كندا	245
2	بعض مؤشرات دليل الابداع العالمي 2014 - مصر	246
3	بعض مؤشرات دليل الابداع العالمي 2014 - ماليزيا	247
4	مؤشرات حالة كندا	248
5	مؤشرات حالة مصر	249
6	مؤشرات حالة ماليزيا	250
7	الناتج المحلي الاجمالي العام والخاص في مصر للمدة (1983-2012)	251
8	الاستثمار العام والخاص المنفذ في مصر للمدة 1983-2014	252
9	التغير النسبي للضرائب والناتج المحلي الاجمالي في مصر	253
10	الانفاق الاستهلاكي الحكومي والخاص بالأسعار الجارية– حالة ماليزيا 1975-2012	254
11	معادلة الانحدار المقدرة للأنموذج المختزل	255
12	مؤشرات اقتصادية كلية لحالة العراق للمدة 2000-2013 وبالأسعار الجارية	256

المقدمـــة

لا ريب في أن أي حل للمشكلة الاقتصادية, لابد أن يتّخذ من النمو الاقتصادي والسعي لزيادة معدلاته مرتكزاً رئيساً له, إذ إن تحقيقه يوفر شرطاً ضرورياً لتقليص الفجوة بين الحاجات المتعددة وندرة الموارد. لكن هذه الندرة قد تقمّصت, حيناً من الزمن, معنىً خاصاً دون المعنى المطلق لها, إذ بدا المراد بها عملياً قصور الانتاج عن إدراك تلك الحاجات, مع ترك المهام الأخرى (من قبيل كفاءة التخصيص والاستدامة...) ضمناً إلى آلية الأثمان. وعلى أساس ذلك اتخذت حلول المشكلة الاقتصادية منحاً خاصاً, تمخضت عن ولادة الثورة الصناعية, لتبدأ معها ألة الانتاج بالتعاظم حتى أنها أخذت تقضم الموارد الطبيعية قضم الابل نبتة الربيع, وساد الاعتقاد بأنه لا ضير من وفرة الانتاج مادام ـ بحسب "ساي"ـ العرض يخلق الطلب.

وقد انبثقت, على إثرِ ذلك, أسس علم الاقتصاد لتعكس طبيعة الواقع الجديد, ومن ثم متطلباته, التي أفصح عنها **"أدم سميث"** بتبنيه الحرية الاقتصادية, وديناميكيتها الآلية المستندة إلى الدوافع الفردية, والتي تتضمن تطبيق مفهوم الدولة الحارسة ومقولة "دعه يعمل دعه يمر", كشرط ضروري لتفعيل المنافسة ومن ثم تحقيق كفاءة الأداء في مجالي التخصيص والتوزيع. وفي ظل الاعتقاد بتوافق المصلحتين الخاصة والعامة, فإن ذلك سيقود إلى الازدهار الاقتصادي. لكن الوقت كان كفيلاً بالكشف عن افتقار هذه الآلية لعنصر الاستدامة, إذ فاقمت الحرية الاقتصادية من الاحتكار, فتقلصت الحرية الاقتصادية, وانحسرت بذلك المنافسة, ومن ثم لم تتحقق كفاءة الأداء في التخصيص, كما لم تتحقق في التوزيع. الأمر الذي أسفر عن ظهور توجهات متطرفة تدعو إلى الدور المطلق للدولة رعايةً للمصلحة العامة, لكن إغفالها دور الدوافع الذاتية, وتعطيلها جهاز الأثمان, حال دون تحقيق كفاءة الأداء الاقتصادي في كل من مجالي التخصيص والتوزيع, ومن ثم فإن ذلك قد أضرّ بالمصلحتين العامة والخاصة على حدٍ سواء.

لقد فرض هذا الحال إعادة النظر بالدور الذي ينبغي على الدولة القيام به, الأمر الذي أسفر عن ظهور قناعات بأهمية التخلي عن التطرف وقبول كثير من التنازلات, وضرورة إيجاد صيغ معدّلة لتحديد دور الدولة في الاقتصاد, لكن تباين الحالة الواحدة باختلاف الزمان, وكذلك تباين الحالات المتعددة من حيث المكان, قد أوجد جدلاً واسعاً ومستمراً حول ماهية الحدود المثلى للحرية الاقتصادية التي تضمن تحقيق الكفاءة الاقتصادية, ومع ذلك, فإن النجاح النسبي لبعض التجارب الليبرالية في تحقيق الكفاءة, قد روّج للحرية الاقتصادية, ووفر للمنظمات الدولية المعنية المبرر لتبنّي مبدأ الانفتاح الاقتصادي كأساس لرفع الكفاءة في الأداء.

وبالتوازي مع هذا الجدل المستمر, تغيرّت كثير من معطيات الواقع الاقتصادي, إذ إن التعاظم المتواصل للآلة الانتاجية, وعولمة الاقتصاد, قد ساهما في إبراز الجانب الآخر للندرة, كما أن تناقص الغلّة حال دون إمكانية التمادي في الاعتماد على زيادة المدخلات للاستمرار في تحقيق معدلات مقبولة للنمو, مما دعا إلى التنبؤ بوصول معدلات النمو في الأجل الطويل إلى الصفر. فبرز تحدّي الاستدامة في النمو, وأخذت معايير

التنافسية تنحو منحىً آخر باستنادها إلى كفاءة الأداء بدل وفرة الموارد, الأمر الذي برّز مفهوم الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج, بوصفه معياراً لتقييم مستوى الكفاءة في الأداء الاقتصادي, وأساس لتحقيق الاستدامة في النمو والازدهار, إذ من خلاله تم تفسير استمرار النمو وعدم تحقق التنبؤ بوصول معدلاته إلى الصفر.

ومع التطور الكبير في استخدام الأساليب الكمية في قياس المتغيرات النوعية, تم إدخال مفهوم الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج, بوصفه متغيراً مستقلاً ثالثاً في دالة الانتاج, إلى جانب العمل ورأس المال, مما وفر إمكانية قياس هذا المفهوم كمياً, وهو ما قد تحقق بالفعل من خلال "**اليونيدو**", وذلك عندما نجحت في إصدار مؤشر الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج, وإعداد قاعدة بيانات خاصة بهذا المتغير لعدد كبير من دول العالم ولمدة 40 سنة. لكن استثمار هذا التطور في الأساليب الكمية لم يقتصر على قياس الانتاجية, بل كذلك تم إخضاع الحرية الاقتصادية إلى القياس الكمي, وقد نجحت أكثر من مؤسسة متخصصة في إصدار مؤشر عالمي للحرية الاقتصادية, من بينها مؤسسة "فريزر", غطّت فيه معظم دول العالم اعتباراً من سنة 1975.

ولاشكّ في أن توفر بيانات كاملة عن هذين المؤشرين قد أتاح إمكانية استخدام الأساليب الكمية في اختبار طبيعة العلاقة بين الحرية الاقتصادية والانتاجية الكلية لعوامل الانتاج واتجاهها, ومن ثم الاستعانة بالنتائج المستخلصة في إنضاج التصورات الموجودة عن تلك العلاقة. ولاريب في أن أهمية هذه النتائج تتعزز في حالة الاقتصادات النامية المتلكئة, لاسيما المتحوّلة, التي تسعى لرفع كفاءة أداءها الاقتصادي عبر التوسع في الحريات الاقتصادية وفقاً لوصفات صندوق النقد الدولي. لذا قد يكون من المناسب جداً توظيف ما يمكن الخروج به من نتائج وتصورات في حالة العراق, إذ إن واقع هذه الحالة يجسّد ارهاصات الجدل المذكور, بعد أن أقر العراق في دستوره الجديد خيار التحول في نهج الدولة الاقتصادي من المركزي إلى آلية السوق. ولم يتسنى في هذا البحث اختبار هذه العلاقة لحالة العراق؛ لعدم توفر البيانات الخاصة بها, لذا تم اختيار ثلاث حالات دراسية متباينة لتطبيق هذا الاختبار.

لقد تخلل البحث في هذا الموضوع مصاعب كبيرة تتعلق جميعها بواحد من متغيرات العلاقة قيد البحث دون غيره, فقد لا يلبث الباحث المتفرّس حتى يجد مفهوم الحرية الاقتصادية وقد أشبع بحثاً وتمحيصاً عبر قرون من الزمن, في حين لن ينل مفهوم الانتاجية الكلية, في دلالاته المعاصرة, شيئاً من ذلك, إذ بالرغم من الجهود الجبّارة خلال العقود الأخيرة للعديد من الاقتصاديين, أمثال "**سولو**" و"**رومر**" و"**بارو**" وغيرهم, في هذا المجال, إلاّ أن المتتبع يجد أن البحث في هذا الموضوع لم يكد يبرح مراحله الأولى, وأن محاولة سبر أغواره بمثابة الولوج في بحرٍ لجيّ, ولعل الصعوبة تكمن في كونه لايزال أقرب إلى الجدل منه إلى المسلمات, الأمر الذي جعل مسألة التصدي له تبدو تحدياً حقيقياً. لذا فأنه بالرغم من السعي المُضْني لاستقصاء البحث عن مفهوم الانتاجية الكلية وتشعباته وامتداداته, فإنه لا يمكن الزعم بأنه قد استوفى حقه, ولعل سنوات من البحث لا تكفي لذلك, بل كل الأمل أن يرقى هذا البحث لأن يكون بداية موفقة لبحوث لاحقة مماثلة.

أولاً: مشكلة البحث.

يسود الاعتقاد بأن توسيع نطاق الحريات الاقتصادية, وتقليص دور الدولة, يعدّ السبيل الأمثل لرفع مستوى الانتاجية الكلية, ومن ثم تحسين كفاءة الأداء الاقتصادي. وعلى أساس ذلك مضت المنظمات الدولية المعنيّة في تصحيح مسار الاقتصادات المتلكئة, وربما ساد هذا الاعتقاد بالنظر لارتفاع مستوى الانتاجية الكلية المتحقق في البلدان الرأسمالية. والمشكلة هنا تكمن في مدى صحة هذا الاعتقاد, وهل يصح البناء عليه لوضع صيغ جاهزة لرفع مستوى الانتاجية الكلية في الاقتصادات المختلفة؟

ثانياً: أهمية البحث:

نظراً لما تحظى به الانتاجية الكلية من أهميّة ستراتيجية في حل المشكلة الاقتصادية, بعدّها عِلّة الاستدامة في النمو, فإن أهمية البحث تكمن في ما يمكن أن تقدمه نتائجه من مساعدة لمتخذي القرار في عملية اختيار النهج الاقتصادي الكفيل برفع مستوى هذه الانتاجية, إذ من خلال هذا النهج يتم تحديد شكل وطبيعة الحرية الاقتصادية الملائمة, ودور الدولة في الاقتصاد. وتتأكد هذه الأهمية في المرحلة الانتقالية للاقتصادات المتحوّلة, ومنها اقتصاد العراق.

ثالثاً: أهداف البحث.

يمكن تحديد الغايات المحورية المستهدفة للبحث في الآتي:

1. توضيح مفهومي الحرية الاقتصادية والانتاجية الكلية, والكشف عن العلائق الفلسفية فيما بينها, مع تسليط الضوء على مؤشري الحرية الاقتصادية والانتاجية الكلية لعوامل الانتاج.
2. تحليل واقع الحرية الاقتصادية والانتاجية الكلية, وكذلك قيم مؤشري الحرية الاقتصادية والانتاجية الكلية, في حالات دراسية مختلفة, من حيث طبيعة الاقتصاد (متقدم ـ نامي ـ ناهض), واستخدام الأساليب الكمية لتحديد طبيعة العلاقة واتجاهها, بين هذين المتغيرين, في كل من هذه الحالات الدراسية.
3. استخلاص نتائج البحث لغرض توظيفها في حالة العراق, وذلك من خلال تحليل واقع الحرية الاقتصادية والانتاجية الكلية في هذه الحالة الدراسية, وأيضاً السياسات العامة المتعلقة بهما, ومن ثم محاولة الافادة من تلك النتائج في عملية تصحيح المسار.

رابعاً: فرضية البحث.

ينطلق البحث من فرضية مفادها [إن التوسع في الحريات الاقتصادية يؤدي إلى رفع مستوى الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج, ومن ثم تحسين كفاءة الاداء الاقتصادي؛ بمعنى أن هنالك علاقة موجبة بين كل من الحرية الاقتصادية (بوصفه متغير مستقل), والانتاجية الكلية لعوامل الانتاج (بوصفه متغير تابع)].

خامساً: منهجية البحث.

سيتم استخدام المنهج الاستنباطي لتوضيح الجوانب المفاهيمية, والمنهج التحليلي الوصفي للوقوف الواقع الاقتصادي للحالات الدراسية, والمنهج التحليلي الكمّي لتحديد طبيعة واتجاه العلاقة بين المتغيرات قيد البحث.

سادساً: الحدود المكانية والزمانية للبحث.

لغرض إنجاز الجانب التطبيقي للبحث سوف يتم اختيار ثلاث حالات دراسية, متباينة من حيث درجة النضوج الاقتصادي, وهي (كندا, مصر , ماليزيا), في حين سيشمل الجانب التحليلي العراق, كحالة دراسية رابعة. أما الحدود الزمانية, الخاصة بدراسة المتغيرات الرئيسة للعلاقة المبحوثة, فإنها ستشمل المدة (1975-2010).

سابعاً: هيكلية البحث.

لغرض تحقيق أهداف البحث, والتحقق من صحة الفرضية من عدمها, تم تقسيمه إلى ثلاثة فصول, تسبقها المقدمة, وتعقبها الاستنتاجات والتوصيات. **فالفصل الأول**: خصّص للبحث في الاطار النظري للحرية الاقتصادية في ثلاثة مباحث. أما **الفصل الثاني**: فهو بثلاثة مباحث أيضاً, وسوف يتم تكريس الأولان منهما لتوضيح الجوانب النظرية للإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج, بيد أن الثالث سينصرف لبيان العلائق الفلسفية بين متغيري البحث. أما **الفصل الثالث**: فسوف يكرّس لبحث الجوانب التطبيقية, وسيتضمن كذلك ثلاثة مباحث, ألأول منها سيتناول تحليل واقع الحرية الاقتصادية والانتاجية الكلية في الحالات الدراسية, في حين سيجري في المبحث الثاني منها تطبيق الانموذج القياسي في الحالات الدراسية, أما المبحث الثالث من هذا الفصل فإنه سيخصص لبحث النتائج المستخلصة وامكانية توظيفها في حالة العراق.

ثامناً: الاستعراض المرجعي لبعض البحوث السابقة.

منذ نشر الطبعة الأولى من تقرير الحرية الاقتصادية العالمية في 1996ولغاية 2012 كان هناك ما يربو على 350 مقالاً وبحثاً علمياً, وأن جلّها قد استخدم مؤشرات الحرية الاقتصادية لدراسة العلاقة بين متغيري الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي أو بعض محدداته, ومع أن الكثير من هذه البحوث قد توصلت إلى وجود علاقة موجبة بين هذين المتغيرين, إلاّ أن هذه العلاقة لازالت توصف بالسؤال التجريبي, مما يجعلها بحاجة إلى المزيد من البحث والاختبار. لكن الملاحظ أن أيّ من هذه البحوث لم يتعرّض لدراسة تأثير الحرية الاقتصادية في الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج بمعزل عن مصادر النمو الاقتصادي ومحدداته الأخرى, بمعنى أنها لم تميز في النمو بين ما يعزى إلى الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج (بوصفها عِلَّة الاستدامة) وما يعزى إلى زيادة المدخلات, بل أنها تناولت متغير النمو كوحدة واحدة, معبراً عنه بالتغير في GDP. ونذكر من هذه البحوث, على سبيل المثال, الآتي:

1. بحث (Eliezer B. Ayal & Georgios Karras, 1998), وقد بحثا فيه علاقة مكونات الحرية بالنمو الاقتصادي, وقد شمل البحث (58) بلداً للمدة 1975-1990, وقد توصل الباحثان إلى أن الحرية الاقتصادية يمكن أن تعزز النمو الاقتصادي والانتاجية من خلال زيادة تراكم رأس المال, وأن هناك علاقة سلبية بين البيروقراطية والنمو, لذا فإن دور المؤسسات الحكومية في النمو صغير نسبياً, وقد يكون سلبياً.
2. بحث (Jan-Egbert Sturm & Jakob de Haan, 1999), وقد تم فيه اختبار العلاقة بين الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي لعدد كبير من البلدان خلال المدة 1975-1990, وتوصل الباحثان إلى أن

"زيادة" الحرية الاقتصادية يؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي, إلاّ أن "مستوى" الحرية الاقتصادية ليس له تأثير على ذلك النمو.

3. بحث (Fredrik Carlsson 2001), والذي حاول الباحث من خلاله تحليل تأثيرات الحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي, وشملت العيّنة (74) بلداً للمدة 1975-1995, وقد توصل الباحث إلى أهمية الحرية الاقتصادية لتحقيق النمو الاقتصادي, لكن ليس بالضرورة أن تؤدي الزيادة في الحرية الاقتصادية إلى زيادة في النمو. فقد أظهر الاختبار قوة العلاقة بين المتغيرين بشكل عام, إلاّ أن معنوية واتجاه العلاقة بين مكونات الحرية الاقتصادية, من جهة, والنمو الاقتصادية, من جهة أخرى, كانت متباينة.
4. بحث (John W. Dawson, 2002), الذي تم تكريسه لبحث العلاقة السببية بين الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي لعدد كبير من البلدان للمدة 1970-2000, وقد توصل الباحث إلى أن مستوى الحرية الاقتصادية يسبب النمو, في حين أن التغير في هذا المستوى يرتبط بعلاقة سببية متبادلة مع النمو, ومن ثم استنتج الباحث من خلال البحث أهمية الحرية الاقتصادية، بشكل عام، ودور تحرير الأسواق وحقوق الملكية، بشكل خاص، في تعزيز الرخاء الاقتصادي في الأجل الطويل.
5. بحث (Martin Paldam & Allan Warts 2004), وقد بحثا فيه العلاقة بين الحرية الاقتصادية ومتوسط النمو الاقتصادي لعدد كبير من البلدان خلال المدة 1970-1999, وتوصل الباحثان إلى وجود علاقة موجبة هامة عند مستويات متوازنة للحرية الاقتصادية, إذ تحصل زيادات النمو عند مستوى معتدل للتدخلات العامة. وبشكل عام لا توجد علاقة سالبة بين المتغيرين, وإنما يمكن أن يأخذ خط الانحدار اتجاهاً أفقياً.
6. بحث (Jakob de Haan, Susanna Lundstrom & Jan-Egbert Sturm, 2005), وقد تم تكريسه لبحث طبيعة العلاقة بين المؤسسات والسياسات الموجهة نحو السوق, من جهة, والنمو الاقتصادي, من جهة أخرى، وشملت العينة (102) بلداً للمدة 1996-2004, وقد أشارت النتائج التي توصلوا إليها إلى وجود علاقة موجبة قوية بين هذين المتغيرين.
7. بحث (Joseph N Cohen, 2011), والذي حاول فيه الباحث دراسة إشكالية تدخل الدولة وتحرير الأسواق في عدد كبير من البلدان, وعلاقته بالنمو الاقتصادي للمدة 1980-2007, مع تضمين السنوات 2008-2010 لمناقشة السياسات الاقتصادية المتبعة بعد 2008 في سياق البحث. وقد توصل الباحث إلى نتيجة مفادها أنه ليس بالضرورة أن يؤدي مزيد من الليبرالية باستمرار إلى مزيد من النمو الاقتصادي, بل أن هنالك تشكيك كبير في الرأي القائل بأن تحرير الأسواق هي آليات متفوقة بطبيعتها لتخصيص الموارد وتعزيز النمو الاقتصادي.
8. بحث (Shu-kam Lee, Kai-Yin Woo & Raymond W. M. Yeung, 2012), وهو محاولة لتقييم تأثير الحرية الاقتصادية على ديناميكية النمو الاقتصادي, ومقدار الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد الواحد, وشمل البحث عدد كبير من البلدان للمدة 1995-2007, وقد دللت النتائج على وجود علاقة

موجبة لا يمكن رفضها، كما توصل الباحثون إلى ضرورة تصحيح الأخطاء للحفاظ على هذه العلاقة في الأجل الطويل.

9. بحث (Cephas Naanwaab & Osei-Agyeman Yeboah, 2013), الذي تناول بعض محددات الانتاجية الكلية, بما فيها الحرية الاقتصادية, وتأثيرها على مستوى الانتاجية ومعدل النمو في GDP, وشملت العيّنة (33) بلداً أفريقياً للمدة 1995-2010. وقد توصل الباحثان إلى أن الحرية الاقتصادية تؤدي إلى المزيد من الاستثمارات، وإلى ارتفاع معدلات النمو ونصيب الفرد من الدخل, وأن تحرير الأسواق في أفريقيا يمكن أن يطلق العنان للقدرات الريادية بشرط قيام الحكومة بالاستثمار برأس المال البشري والبنية التحتية, ووجدا أن المكونات الأكثر تأثيرا على النمو هي حرية العمل، وحرية الاستثمار، والحرية المالية, والحرية النقدية.

10. بحث (Hossein Panahi, Ahmad Assadzadeh & Ramiar Refaei 2014), وحاول الباحثون من خلاله الإجابة عن السؤال: كيف تؤثر الحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي؟ وباستخدام بيانات (13) بلداً من بلدان الشرق الأسط للمدة 2000-2009. وقد أشارت نتائج البحث إلى وجود علاقة موجبة بين الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي بشكل عام, باستثناء بند حقوق الملكية, إذ أظهرت الاختبارات ارتباطه بعلاقة سالبة بالنمو الاقتصادي, كما تبيّن من خلال البحث أن العلاقة الموجبة المشار إليها لا تعني بالضرورة أن كل زيادة في الحرية الاقتصادية تؤدي إلى زيادة في النمو الاقتصادي.

تاسعاً: دواعي اختيار الموضوع.

شكّلت خطورة المنعطف الذي يمر به اقتصاد العراق مبرّراً كافياً للبحث الجاد عن مشاكله الجوهرية, ومحاولة تلمس الطريق المؤدي إلى حلها. وإذ أنه يعمل في ظل الـ "لا منهج", فإنه معرّض للانزلاق إلى وادِ سحيق. ومع التماس حسن الظن, لم يكن إقرار الدستور التحول إلى آلية السوق إلاّ تساوقاً مع وصفات صندوق النقد الدولي, المبنيّة على ربط الانتاجية بالحرية الاقتصادية, وذلك في وقت لا يحتمل فيه وضع الاقتصاد المترنّح في العراق اسلوب التجربة والخطأ, بل أنه يحتّم اتباع الخطوات المدروسة. وبعد بروز الانتاجية الكلية, في الفكر الاقتصادي الحديث, كأساس لرفع كفاءة الأداء واستدامة النمو, كان من الضروري البحث عن حقيقة العلاقة بين الحرية الاقتصادية والانتاجية الكلية, للمساعدة في تحديد النهج الاقتصادي الملائم لحالة العراق في هذه المرحلة, وتعيين المهام الخاصة بكلٍ من الدولة والسوق بما يضع اقتصاد العراق على المسار الصحيح.

الفصل الأول

الحرية الاقتصادية ـ الاطار النظري

المبحث الأول

الحرية الاقتصادية في البعدين المفاهيمي و الفلسفي

أولاً: الحرية الاقتصادية ـ البعد المفاهيمي.

1. الحرية الاقتصادية والليبرالية الاقتصادية.

بسبب تداخل معنى الحرية الاصطلاحي لدى استخدامها في العلوم المختلفة, أصبح من الصعب تحديد تعريف محدد لهذه الكلمة, بما في ذلك المفهوم الاقتصادي لها. في مثل هذا الحال, فإنه ـ بشكل مبدئي ـ سيتعذر إيجاد معايير علمية وعملية يمكن اتخاذها أساساً في عملية تقييم الحرية الاقتصادية على أرض الواقع. ولعل ذلك يعود أيضاً إلى خصيصة الحرية في معناها العام, كونها تعدّ من المثل العليا, وذات أفق عالٍ ونطاق مفتوح, شأنها في ذلك شأن مفاهيم أخرى, كالسعادة والعدالة والجمال..., فالإنسان مجبول على حب هذه القيم, ويسعى لتحقيقها, لكن لا يمكنه ادعاء حيازتها, بل إن ادعاء حيازتها سيفقدها وظيفتها. لذا, وفي محاولتها الاقتراب من تطبيق هذه القيم في المجتمع, فإن بعض المذاهب الفكرية تعمد إلى إنتاج نظريات وأدوات لتحقيق ذلك الهدف, ولكن لا يمكن لمذهب معين أن يدعي بأن فكره وتطبيقاته هي تجسيد لهذه القيم, ومن ثم جعلها واستخدامها كمرادف لها.

لكن هذا ما حصل, وهو أن الليبرالية– كمذهب اقتصادي– كست الحرية الاقتصادية ثوب الليبرالية الاقتصادية. إذ نتيجةً للدور الريادي العالمي الذي مارسته البلدان الغربية ابان الثورة الصناعية وما بعدها, لاسيما على الصعيد الفكري والاقتصادي, فإن اعتناقها للمذهب الليبرالي أعطى المفاهيم الليبرالية مسحة عالمية. فقد أضحى مفهوم الليبرالية الاقتصادية مطابقاً لمفهوم الحرية الاقتصادية في الأدبيات الاقتصادية العالمية. كما أن معايير الليبرالية الاقتصادية أصبحت تستخدم كمؤشرات للحرية الاقتصادية.

وتجدر الاشارة إلى أن الخطاب الليبرالي يستند إلى المعنى اللغوي للكلمة، فالليبرالية مشتقة من اللفظ اللاتيني (ليبراليس Liberalis)، والذي يعني الشخص الكريم والنبيل والحر، وقد أخذ المعنى الأخير (الشخص الحر) ليتم عليه البناء الدلالي لليبرالية, وبالتالي تصبح الليبرالية مشتقة من الحرية, ليظهر إلى الفضاء الفكري على هذا الأساس.

2. المعنى الاصطلاحي للحرية الاقتصادية:

الحرية الاقتصادية – حسب المذهب الاقتصادي الليبرالي – يراد بها ترك النشاط الاقتصادي يسير وفقاً لقوى السوق وعدم تدخل الدولة(*) في ذلك النشاط إلا بحدود ما يلزم لضمان بيئة ملائمة لعمل تلك القوى. إذ أن المذهب الليبرالي الاقتصادي يرى "أن الدولة لا ينبغي لها أن تتولى وظائف صناعية ولا وظائف تجارية, وأنها لا يحق لها التدخل في العلاقات الاقتصادية التي تقوم بين الأفراد والطبقات أو الأمم"[1].

وحسب التقرير السنوي للحرية الاقتصادية في العالم العربي لعام 2013, ذهب **معهد فريز** Fraser Institute إلى تعريف الحرية الاقتصادية بأنها "عبارة عن المدى الذي يمكن للفرد مواصلة النشاط الاقتصادي من دون تدخل من الحكومة, حيث تبنى الحرية الاقتصادية على أساس الاختيار الشخصي, والتبادل التطوعي, والحق في الاحتفاظ بما يملك الفرد, وأمن حقوق ملكية الأفراد"[2].

وتقوم هذه الحرية الاقتصادية على ثلاثة مبادئ رئيسة: حرية الملكية وحمايتها، وسيادة المستهلك، وحرية العمل والإنتاج. هذه المبادئ لا يقصد منها المعنى المطلق لها, بل المقيد. إذ توجد أطر قانونية واجتماعية تختلف من نظام إلى آخر تعمل على تحديد مساحة الحرية الاقتصادية المسموح بها, وعلى هذا التحديد يتوقف وجودها واستدامتها, وإلا فإن الاطلاق سيقود إلى الفوضى, ومن ثم زوالها.

هنا ينبغي التوقف عند حقيقة جوهرية تكشف عن ماهية الحرية الاقتصادية, وهي أن وجود هذه الحرية والحفاظ عليها يستلزم تقنين النشاط الاقتصادي وتنظيمه, وبالتالي فإن مصادرة بعض الحريات الاقتصادية أو تقييدها سيشكل أحد الدعامات التي تستند اليها. وهذا يقودنا إلى عدم إمكانية الاقتصار في تفسير مفهوم الحرية الاقتصادية على المعنى السلبي لها, بل يجب تضمينه الجانب الايجابي بما تفرضه طبيعة السلوك البشري(**), وبهذا المعنى سوف يعدّ التدخل الحكومي شرطاً ضرورياً لتحقق الحرية الاقتصادية, ومدخلاً لاستقامة المعنى الاصطلاحي لها, وليس العكس.

وتختلف الأنظمة الاقتصادية في موقفها من الحرية الاقتصادية باختلاف منطلقاتها الفكرية, والتي تصل إلى حد التناقض, الأمر الذي جعل من تحديد مجال الحرية الاقتصادية وحجم التدخل

*) سيتم استعمال لفظي الدولة والحكومة أينما يردا في هذه الدراسة لمعنى واحد وبشكل متبادل, وهذا المعنى هو فعل التدخل (بمعناه المطلق) بغض النظر عن الحقيقة التي يتشكل منها الفاعل. إذ برغم الاختلاف الجوهري بين الحقيقة الدلالية للفظين, ألاّ أن الفعل الخارجي للكيانين المعنيين واحد, فالحكومة تمثل الكيان المؤسسي التنفيذي للدولة, وفعل الدولة لا يمضي إلاّ من خلالها, هذا الفعل هو المراد في جميع المواضع.

1) اندريه لالاند: ***موسوعة لالاند الفلسفية***, المجلد الثاني H-Q , تعريب خليل أحمد خليل, منشورات عويدات, الطبعة الثانية, بيروت-باريس, 2001, ص725.

2) سالم بن ناصر الإسماعيلي, وآخرون: ***الحرية الاقتصادية في الوطن العربي***- التقرير السنوي لعام 2013- معهد فريزر, مؤسسة المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات, القاهرة, 2013, ص13.

**) سنقف على تفصيل هذا المعنى في الفقرات القادمة عند تناول البعد الفلسفي للحرية الاقتصادية.

الحكومي محوراً للجدل فيما بينها والى يومنا هذا. لكن, وبنظرة مجردة إلى هذه المسألة, يلاحظ أن كل من هذه الأنظمة الاقتصادية يسعى إلى ابتكار الاسلوب الأكفأ لحل المشكلة الاقتصادية بتحديد الكيفية التي يتم فيها استخدام الموارد النادرة لإنتاج السلع والخدمات وتوزيعها بما يحقق أعلى مستوى ممكن من الاشباع والرفاه للمجتمع.

ولعل هذا التباين في موقف الأنظمة الاقتصادية المختلفة تجاه الحرية الاقتصادية يعود في الأساس إلى تباين الرؤى حول سبل حل المشكلة الاقتصادية, وقد يتطلب تفسير ذلك الوقوف عند الأساس الفكري التي تنطلق منه هذه الأنظمة في بناء تلك المواقف. فعند محاولة ايجاد الحلول للمشكلة الاقتصادية يلاحظ وجود بعدين لهذه المشكلة, أحدهما واقعي (**ايجابي**) Positive, والآخر **معياري** Normative[1]. وأن تقديم أحدهما على الآخر سوف يلقي بظلاله على طبيعة القرارات المتخذة, وشكل النظام المتبع لحل هذه المشكلة, ومن ثم سيحدد الموقف من الحرية الاقتصادية.

فعلم الاقتصاد الذي ينطلق في حله للمشكلة الاقتصادية من البعد الواقعي (أو ما يعرف **بالاقتصاد الايجابي** Positive Economics) يبحث في الحقائق العلمية القائمة على أرض الواقع في المنظومة الاقتصادية, فهو حيادي مستقل عن أي موقف أخلاقي, أو هو كما عبر عنه **كينز** "أنه يتعامل مع (ما هو كائن)، وليس مع (ما يجب أن يكون), أو:

[2]"It deals with "***what is***" not with "***what ought to be***"

ومثال ذلك: قانون تناقص أو تزايد الغلة, أو قانون العرض والطلب, أو علاقة الاجور بالإنتاجية, أو علاقة الاسعار بتحرير التجارة ... الخ.

أما علم الاقتصاد الذي ينطلق في حله للمشكلة الاقتصادية من البعد المعياري (أو ما يعرف **بالاقتصاد المعياري** Normative Economics) فإنه ينطوي على المبادئ والقيم الاخلاقية, وهو ما يجعله يخرج عن اطار المسلمات الاقتصادية الفنية المجردة, بل إنه ينقاد لما ينشده المجتمع, سواءٌ على صعيد تحديد الأهداف أو ما يختاره من الوسائل, فهو لا يدرس ((ما هو كائن)), لكنه يدرس ((ما يجب أن يكون)) ومثال ذلك تحديد شروط حصول الفقراء على المعونات الحكومية, أو تأثير قرارات الحد من تسارع التضخم على معدلات البطالة...إلخ[3].

لذا فقد نشأ عن ذلك شكلان متناقضان من هذه الانظمة:

الشكل الأول من الأنظمة ينطلق من البعد الايجابي في حله للمشكلة الاقتصادية, ويعتمد في ذلك على القوانين الطبيعية المتمثلة بقوى السوق, ويعرف اقتصادها بـ **"اقتصاد السوق**

1) Harald Uhlig: ***Economics and Reality***, The Milton Friedman Institute for Research, USA, 2011, p2.
2) Milton Friedman: ***Essays in Positive Economics Part I - The Methodology of Positive Economics***, University of Chicago Press, USA,1970, P2.
3) D. Wade Hands: ***The Positive-Normative Dichotomy and Economics***, University of Puget Sound, Tacoma - Washington, USA, 2009, pp.2-8.

Market Economy", وهي تنادي بتقليص دور الدولة, وحصره بتحقيق الأمن والنظام والعدالة, وتقوم فيها الوحدات الاقتصادية من أفراد وشركات باتخاذ القرارات المهمة التي تخص الانتاج. وتشتمل القوى المحركة في هذا السوق على الاسعار والارباح والخسائر والحوافز والمكافآت, التي من خلالها تتحدد كمية الانتاج واسلوبه والتقنيات المستخدمة فيه, في بيئة يغلب عليها نزعة تعظيم الارباح وتدنية التكاليف والتسابق في كسب المستهلك وارضائه. كما تتحدد في هذا السوق قرارات الأفراد المتعلقة بخيارات الاستهلاك وكيفية انفاق وتوجيه الدخول التي بحوزتهم بمحض إرادتهم.

على النقيض من ذلك نجد أن هناك شكلٌ ثانٍ من الأنظمة الاقتصادية تنطلق من البعد المعياري في حلها للمشكلة الاقتصادية, وتعتمد في ذلك على التخطيط المركزي, فمن خلاله تستطيع توجيه الاقتصاد بما ينسجم وأهدافها المنشودة- وإن كان على حساب الحقائق والمسلمات الاقتصادية- وهي تتسم بالهيمنة الحكومية على جميع القرارات الهامة الخاصة بالإنتاج والتوزيع, وتعرف **بـ "الاقتصادات المركزية الموجهة** Command Economies". في هذه الانظمة الاقتصادية تُحكم الحكومة قبضتها على معظم وسائل الانتاج, كما تمتلك وتدير العمليات الانتاجية في أغلب المشروعات و الصناعات, وهي في ذات الوقت المسؤولة عن توظيف العمال وتحديد كيفية ادائهم لوظائفهم, كما انها تقرر الكيفية التي يتم بها تخصيص الموارد الاقتصادية لقطاعات الاقتصاد المختلفة وكذلك توزيع الناتج الاجتماعي على أفراد المجتمع.

لكن الواقع المعاصر يشير إلى عدم وجود تطبيق لأي من هذين الشكلين المتطرفين بصفة مطلقة, إذ ثبت بالتجربة فشل السوق - بمفرده – في توفير حل كفوء للمشكلة الاقتصادية, سواءٌ على صعيد الانتاج والتخصيص أو التوزيع, مثلما فشل التخطيط, كبديل لآلية السوق, في توفير مثل ذلك الحل؛ لذا نجد توجه جميع المجتمعات نحو العمل بنظام **الاقتصاد المختلط** Mixed Economy, الذي يجمع بين كلا الشكلين. ففي الاقتصادات التي تتبنى ألية السوق نجد أن الحكومة تمارس دوراً مهماً في الاشراف على تقلبات السوق وتقنين الحياة الاقتصادية, وفي ذات الوقت نجد, في الاقتصادات الموجهة, أن نسبة كبيرة من القرارات الاقتصادية يتم اتخاذها داخل السوق, إذ أن الضرورات التطبيقية دفعت معظم الانظمة الاقتصادية نحو اعادة النظر في الكثير من مرتكزاتها النظرية, واجراء التعديلات باتجاه الاقتصاد المختلط لغرض تجاوز المعضلات التي واجهتها في تجاربها العملية. لكن المسألة الجوهرية التي لازالت محل جدل إلى وقتنا الحاضر تتمثل في الاجابة على التساؤل التالي: ماهي الحدود المثلى للتدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي؟ أو بتعبير آخر ما المساحة المطلوبة لتحرك الوحدات الاقتصادية بحرية في ممارسة فعالياتها الاقتصادية بما يضمن تحقيق مبدئي الكفاءة الاقتصادية والعدالة ؟

في الواقع يمكن استقراء الاجابة على هذا التساؤل من خلال التجارب العملية التي تُمارَس في البلدان المختلفة, ولعل النتيجة التي يمكن الخروج بها من هذا الاستقراء هي تعذر الحصول على إجابة محددة على التساؤل المذكور, بل إن هذه الاجابة تتوقف على طبيعة البنية الاقتصادية والاجتماعية لتلك البلدان.

يتضح مما تقدم أن مفهوم الحرية الاقتصادية يتألف من معنيين: الأول **سلبي**, وهو ذو دلالات عملية واضحة تتمثل بتحييد دور الحكومة في القرارات الاقتصادية المهمة. والآخر **ايجابي**, يشتمل على مضامين يصعب تحديدها وتختلف ضروراتها باختلاف الزمان والمكان, تلك المتمثلة باعتماد تحقق هذه الحرية واستمرارها على تدخل الدولة وتنظيمها لتلك الحرية. ولا يمكن أن يستقيم مفهوم الحرية الاقتصادية دون تضمينه هذين المعنيين, كما لا يمكن تصور تطبيق ناجح لهذه الحرية دون تفعيل أثر هذين المعنيين في الممارسة العملية. لكن للأغراض البحثية تم الاصطلاح على اعتماد ما ذهب اليه معهد فريزر في تعريف مفهوم الحرية الاقتصادية والتقيد بمحدداته, والأخذ بمؤشر الحرية الاقتصادية الصادر عن هذا المعهد كأساس لتقييم الحرية الاقتصادية في البلدان المختلفة.

ثانياً: الحرية الاقتصادية ـ البعد الفلسفي[1].

عند مناقشة البعد الفلسفي للحرية الاقتصادية يتحتم الخوض في التراث الفلسفي لمفكرين ينتمون لتخصصات مختلفة تشمل الاقتصاد والسياسة والقانون والفلسفة والأخلاق نظراً لما تشتمل عليه هذه المفردة من مضامين تتناهى إلى جوهر تلك التخصصات, باستنادها ـ في هذا المجال ـ إلى المسلمات الاقتصادية نفسها, التي يمكن اختزالها بالحقوق الاقتصادية الفردية والاجتماعية التي ظهرت تاريخياً بصيغة فلسفة سياسية تدعو إلى الدفاع عن حقوق الفرد في مواجهة سلطة الكنيسة وحكم الملوك, وتنطلق من الاعتقاد بأن المجتمعات الإنسانية تخضع لقوانين طبيعية أعلى من القوانين المدنية.

لقد نشأت الفلسفة الغربية الحديثة بتأريخ "اصطلاحي" في بداية القرن السابع عشر على أنقاض الفلسفة الكنسية (السكولائية) المستمدة من فلسفة ارسطو, التي انهارت على أثر الضربات الشديدة التي تلقتها على يد الفكر العلماني خلال عصر النهضة (1450-1600). فقد مثلت الفلسفة

1) See/ Amartya Sen: ***Freedom of choice- Concept and Content***, Alfred Marshall Lecture at the annual meeting of the European Economic Association, World Institute for Development Economics Research of Nations University, Copenhagen, 22 August 1987, PP. (6-10).
See also/ Jacqueline Lytle: ***The Effects of Negative and Positive Freedom on Economic Growth***, Human Development and Poverty, Thesis Submitted to University of Northern British, Columbia, 2013, pp. (9-10).

الغربية الحديثة تحولاً جذرياً في الاتجاهات الفلسفية الكنسية نحو الاتجاه الذاتي, الذي يجعل الانسان مستقلاً عن الاله ويحوّل اهتمامه الى الذات[1].

كان سبب اهتمام المفكرين والفلاسفة الملفت لموضوع الحرية الاقتصادية, وسبل تنظيمها, يعود إلى التناقض الأزلي الموجود بين حريات الافراد في ممارسة رغبتهم الحصول على المكاسب المادية والمعنوية, من جهة, والنظام الاجتماعي, من جهة أخرى. فسعي كل فرد لتحصيل الماديات يؤدي حتماً إلى الصدام نظراً لندرتها, كما ان السعي نحو الشرف (السلطة) ليس سعياً بريئاً, وإنما يتطلب قوة لانتزاعه من الآخر. وهنا يحدث النزاع, ومن ثم الصراع على هذه المكاسب, مما يؤدي الى الفوضى التي تنتهي بفقدان الحريات. لذا فإن الجدل, الخاص بهذا الموضوع, يدور في المدارس الفكرية المختلفة, حول كيفية الموائمة والتوفيق بين حريات الأفراد (الذي عدّه البعض حقاً طبيعياً) والنظام الاجتماعي (الدولة)[2].

1. المعنى الفلسفي للحرية[3]:

في المعجم الفلسفي: كلمة **حرية** Liberty أو Freedom[*] بوجه عام هي القدرة على تحقيق فعل أو امتناع عن تحقيق فعل دون خضوع لأي ضغط خارجي. أو هي حال الكائن الحي الذى لا يخضع لقهر أو غلبة، ويفعل طبقاً لطبيعته وإرادته, وتصدق على الكائنات الحية جميعها من نبات وحيوان وإنسان. والحرية السياسية والاجتماعية هي التي يستطيع فيها الفرد أن يفعل ما يريد في حدود القانون ودون أن يسئ إلى غيره, فهي مقيدة دائماً بنظام المجتمع وحقوق الآخرين، وليس ثمة حرية مطلقة[4]. من هنا كان المفهوم السائد للحرية أن تفعل ما تشاء بشرط أن لا تضر حرية الآخرين[5].

وتبدو الحرية ـ من جهة ـ مقولة ميتافيزيقية, تشير إلى قيمة معيارية (مثل عليا), كما انها تبدو- من جهة أخرى- مقولة واقعية, مستمدّة من واقع اجتماعي وسياسي. هذه الجدلية بين ما هو نظري وما هو عملي, هي التي ميّزت التاريخ النظري لمفهوم الحرية, وفسّرت التنوع والاختلاف في المشاريع الفكرية والفلسفية التي تناولت مسألة الحرية في سياق الوجود الاجتماعي والتاريخي.

لهذا كانت كلمة **حرية** Liberty تحتمل الكثير من المعاني الاصطلاحية الفنية، بحيث قد يكون من المستحيل أن نقبل تعريفاً واحداً باعتباره تعريفاً عاماً يصدق على سائر صورها, ولكن

---

1) بوش نسكي: ***الفلسفة المعاصرة في أوربا***, ترجمة د. عزت قرني, عالم المعرفة, الكويت, 1992, ص24.

2) أشرف منصور: ***الليبرالية الجديدة ـ جذورها الفكرية وأبعادها الاقتصادية***, ط1, الهيئة المصرية العامة للكتاب, القاهرة, 2008, ص18.

3) James A. Gould*: **Positive and Negative Economic Freedom***, University of South Florida, Florida, 1987, PP.58-64.

*)على الرغم من بعض المحاولات التي بُذلت للتمييز بين كلمتي ((التحرر *liberty*)) و ((الحرية *Freedom*))، إلا أن تلك المحاولات لم تكن موفقة، حيث لا يمكن ترجمة كل منهما إلى أي لغة أوروبية أخرى إلا بمعنى واحد, إذ إن اللغة الإنجليزية تحتوي على المصطلحين معاً, أما اللغات الأوروبية الأخرى فإنها تحتوي على مصطلح واحد.

4) مراد وهبة: ***المعجم الفلسفي***, دار قباء الحديثة للنشر والتوزيع, الطبعة الخامسة, القاهرة, 2007, ص 275.

5) اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: ***الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية***, المنوفية, مصر العربية, 2005, ص171.

الجامع بين معظم هذه التعريفات هو أنها تتأرجح بين تصورين: أحدهما ينظر إلى الحرية من حيث كونها انتفاءً للقيود, وذلك هو الشكل السلبي للحرية, بينما ينظر إليها الآخر انطلاقاً من كونها قدرة إيجابية, وهو الشكل الإيجابي لها.

فالحرية السلبية Negative Liberty: هي الحصانة من تدخل الآخرين, وترتبط بمسألة التحرر من الإرغام الخارجي, وعدم الخضوع لسلطة الآخرين. أي أن السلبية تعني انعدام القسر أو الإكراه، أو انعدام القيود، بمعنى غياب القيود الخارجية على ما يرغب الإنسان في أن يفعله. هذا المعنى السلبي للحرية يقربها من مفهوم التحرر, بمعنى أنها ((حرية من Freedom From))، إذ يعدّ المرء حراً بحيث لا يتدخل أحد في أفعاله[1].

يعتبر **توماس هوبز** Thomas Hobbes (1588–1679) "أن الإنسان الحر هو ذلك الشخص الذي لا يعوقه أحد عن القيام بما يود فعله"[2], ووضع هوبز نظرية في (حالة الطبيعة الأولى State of Nature) والتي تقضي بأن الأصل (قبل ظهور المجتمع والدولة) هو تمتع الأفراد بكافة حقوقهم بصورة مطلقة ومتحررة من أية قيود, في حين أن المجتمع (أو الدولة) هو شيء مصطنع يؤلفه الأفراد لما فيه منفعتهم الشخصية (وليس لذاته)؛ لذا تكون الرغبة في تأليف المجتمع ـ حسب **هوبز**- بصفة ثانوية[3].

وقد ذهب **جون لوك** John Locke (1632-1704) إلى القول بأن "...حالة الطبيعة ليس كما وصفها **هوبز** حالة الفوضى التي لا ينظمها أي قانون, وانما هي في حال صالحة, يتمتع فيها الافراد بحريتهم وبالمساواة, وينظمها قانون أسمى من كل القوانين المدنية والسياسية, وهو قانون الطبيعة, الذي يتمثل فيه صوت العقل الالهي البادي في ضمير الناس, والقاضي بالمحافظة على الذات والآخرين,..., لكن ممارسة كل شخص لسلطته بصورة غير مستقرة, من دون معاقبة المعتدين, تجعلهم يلوذون بحماية القوانين المقرّرة لحكومة ما, سعياً وراء المحافظة على ملكيتهم"[4].

بيد أن **دافيد هيوم** (1711-1776) بيّن أن منفعة الناس تتحقق من خلال الملكية الخاصة, وقد طرح رؤيته تلك من خلال نظرية النفعية التي تقول بأن "الملكية الخاصة تقليد اتبعه الناس وينبغي عليهم أن يتبعوه؛ لأن في ذلك منفعتهم", يبقى أن أنانية الإنسان تحول بينه وبين الوحدة التي يجب قيامها في المجتمع, والحل هو في تدخل عنصر غير طبيعي (الدولة) لمنع الهيمنة على

1) See\ Isaiah Berlin: ***Four Essays on Liberty***, Oxford University Press- London, New York,, United States of America, 1971, PP.122-131

2) Thomas Hobbes***: Leviathan***, Printed for Andrew Crooke, At the Green Dragon in St. Paul's Churchyard, 1651, P129.

3) انظر/ أشرف منصور: مصدر سابق, ص 31-32.
انظر أيضاً/ يوسف كرم: ***تاريخ الفلسفة الحديثة***, دار المعارف, مكتبة الدراسات الفلسفية, الطبعة الخامسة, القاهرة, 1986, ص ص55-57.

4) أميرة حلمي مطر: ***الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس***, دار المعارف, الطبعة الخامسة, القاهرة, 1995, ص66-68.

أمـلاك الآخـرين. والدولـة - حسـب هيـوم Hume - لا تظهـر كضـرورة إلا فـي وقـت الحـروب، فالحياة الاجتماعية يمكن أن تجري من دونها. مع ذلك الدولة يمكن أن تحسن من ظروف العدالة، ولكنها لا تخلقها[1].

فـي ظـل النزعـة الجامحـة نحـو الليبراليـة التـي شـهدها الحـراك الفكـري الفلسـفي خـلال القـرن الثـامن عشـر فـإن **آدم سـميث** Adam Smith (1723-1790)- ومـن خـلال كتابـه (نظريـة المشاعر الأخلاقية The Theory Moral Sentiments) الصـادر سنة 1759- استطاع طرح رؤيته الفلسفية(*), فقد سعى في عرض مـادة جـادة لتكوين صـورة عن التكوين الطبيعـي للمجتمـع، وقام فيها بتفسير السلوك الإنساني وذلك من خلال ثلاثة دوافع هـي حب النفس والعطف، الرغبة في الحرية وحب التملك، عادة العمل والميل للمبادلة، ويرى **سميث** أن هذه الدوافع السابقة تحقق تكاملاً فيما بينها, وتتجه في النهاية نحو هدف واحد, وهو وجود وضع اجتماعي يسوده تناسق بين الأفراد، وحتى لو اندفع الشخص وراء أهدافه الشخصية يجد نفسه في النهاية, وبلا وعي, يحقق الصـالح العـام[2], "فعنـدما يعـزز الفـرد الصـناعة تجـاه إنتاجيـة ذات قيمـة أعلـى, فإنـه لا يبتغـي إلا ربحـه الشخصـي, وهـو ـ فـي سـعيه هـذا ـ يتحـرك بفعل يـد خفيـة لتعزيـز غايـة لـم تكـن جـزءاً مـن مبتغاه"[3], وهي الارتقاء بالمجتمع إلى حيث الرفاه والثروة.

كما بيّن **سميث** Smith - في الكتاب ذاته - أن السعي إلى الثروة يجلب منـافع أخـرى, فعنـدما يرى الناس ما يتمتع به الأغنياء, فـإنهم سيسـعون بالتعب والعمل المجد لبلوغ النتيجـة ذاتهـا, وهـذا يقودنا إلى إجهاد أنفسنا على نحو هائل في العالم المادي, وسيؤدي إلـى تحسينات كبـرى فـي حياتنـا الفكريـة والفنيـة أيضـاً. هـذه (الخدعـة) - حسـب **سـميث** ـ هـي التـي أشـعلت شـرارة المجهـودات الإنسـانية وحافظـت علـى نشـاطها المتواصـل, وهـي التـي غيـرت وجـه الكـرة الأرضـية[4]. بهـذه الفلسفة استند **سميث** في الدفاع عن النظام الليبرالي الاقتصادي والسياسي.

---

1) صلاح علي نيّوف: ***مدخل الى الفكر السياسي الغربي***, ج1, كلية القانون والعلوم السياسية – الاكاديمية العربية في الدنمارك, بدون ذكر التاريخ, ص120.

*) يذهب بعض الاقتصاديين إلى تركيز الانتباه على ما ورد في كتاب ((ثروة الأمم)) في فهم الرؤية الفلسفية التي ينطلق منها آدم سميث *Adam Smith* في صياغة تحليله الاقتصادي, في حين يعد المتخصصون أن كتابه ((نظرية المشاعر الأخلاقية)) يشكل حجر الأساس لذلك, إذ من خلاله يمكن التوفيق بين فلسفته الاخلاقية وتحليله الاقتصادي, ويكشف خطأ الاعتقاد السائد بـأن **سميث** *Smith* كـان برجوازياً يدافع عن الرأسمالية ويختلق لها الأعذار, ولا يعتني بالصالح العام. بيد ان رؤيته تنطلق من الاعتقاد بـأن الحرية الفردية هي السبيل الأمثل لتحقيق الصالح العام, (وأن كلمة الرأسمالية لم ترد قط في أي من أعماله). ولم يكن **سميث** من الطبقة الحاكمة أو أصحاب المزايا, بل إنه جاء من أقليات عرقية أو دينية, وقد تميز بمستوى أخلاقي رفيع جاوز المصالح الذاتية الضيقة. كما أنه يعد أول عالم اقتصاد مشهور يؤكد أن الهدف الرئيس لسياسة اقتصادية سوية هو راحة المستهلك (حازم ببلاوي: ***دليل الرجل العادي إلى تأريخ الفكر الاقتصادي***, دار الشروق, الطبعة الأولى, القاهرة, 1995,ص54) وكذلك انظر (فريدريك م. شرر: ***نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي***, تعريب د. على أبو عمشة, العبيكان, ط1, الرياض, 2001, ص18). وانظر أيضاً: (أمارتيا سن: ***فكرة العدالة***, ترجمة مازن جندلي, الدار العربية للعلوم ناشرون, الطبعة الأولى, بيروت, 2010 ,ص ص276-286).

2) حازم ببلاوي: ***دليل الرجل العادي إلى تأريخ الفكر الاقتصادي***, دار الشروق, الطبعة الأولى, القاهرة, 1995, ص ص55-56.

3) ايمون باتلر: ***آدم سميث ـ مقدمة موجزة***, ترجمة علي الحارس, منبر الحرية, الطبعة الأولى , القاهرة, 2014, ص104.

4) Eamonn Butler: ***Adam Smith-a Primer***, (iea) The Institute of Economic Affairs, London, With Out Date, PP.82-83.

وفي تحليله لـ "**الحرية السلبية** Negative Liberty" يرى **اشعيا برلين** Isaiah Berlin (1909-1997) أن هناك جانبان لهذا المفهوم يحويان الإجابة على التساؤل المتعلق بالحدود التي ينبغي أن يتم فيها ترك الفرد للقيام بما يودّ أن يفعله دون تدخل من الآخرين, الأول: إن مفهوم الحرية السلبية يحدد مجال الحرية. والثاني: يعدّ القيد الضمني في الحرية السلبية هو قيد فرضه شخص أو أشخاص, ولا يعود إلى أسباب أو حالات محددة, مثلاً لعجز أو غيره.

أما **الحرية الايجابية** Positive Liberty: فإنها, بحسب **برلين** Berlin, لاتقف عند هذا الحد من الحرية السلبية, وإن كان لا غنى عنه كمفهوم يهيئ للحرية بمعناها الايجابي, فالحرية الايجابية تعني انطلاق الطاقات الانسانية بعد تحررها من كافة العوائق, إلى نوع من الحرية الموجهة من السلطة الحاكمة بشكل ايجابي, يجعلها ((حرية في Freedom For))(*)؛ لذا فهي تعبر عن الفرصة والقدرة على الوصول إلى تجسيد طاقة الفرد, التي تتحقق من خلال فعل إيجابي, يراد منه الدفاع عن الحرية السلبية, عندما تتعرض الأخيرة لخطر الانتهاك.

ووفقاً لتعريف **اشعيا برلين** Isaiah Berlin فإن هذا الشكل الايجابي من الحرية مشتق من رغبة الفرد في أن يكون سيد نفسه, وهو يتحقق عند ما يكون للفرد الفرصة والقدرة للاعتماد على نفسه في اتخاذ القرارات وليس على قوى خارجية, وأن يكون الفاعل, لا من يقع عليه تأثير الفعل، وأن يسير بموجب غايات وأهداف شخصية واعية، لا أن يتحرك بموجب غايات تُفرض عليه[1].

فالسيادة على الذات, وفق الطرح الإيجابي للحرية, يتطلب أن يكون الفرد قادراً على تنمية مهاراته ومواهبه, وعلى توسيع فهمه والوصول إلى الإنجاز والرضا, وهذا يقتضي تدخل الدولة تدخلاً إيجابياً لتوجيه الفرد لمصلحته توجيهاً علمياً. وهنا تثار بعض المخاوف بأن ثمة مخاطرة في استخدام هذا التدخل، إذ من الممكن أن يكون مرتكَزاً لذوى الميول الاستبدادية من الحكام تحت دعوى توجيه رعاياهم إلى مالا يقدرون على إدراك كنهه، كما يعبّر عنها: "إجبار الأفراد على أن يكونوا أحراراً"[2]، بكل ما تُعَبَّأ به هذه الكلمات من التباس وغموض.

هذا الشكل الايجابي من الحرية جاء كرد فعل اجتماعي لتحسين صورة الليبرالية الكلاسيكية المتهمة بالنفعية الفردية, لاسيما عندما حاولت ليبرالية القرن التاسع عشر الاعلان عن نفسها بوصفها فلسفة اجتماعية, حين اعترف **جون ستيوارت ميل** John Stuart Mill (1806-1873) بضرورة أن يكون وراء الحكومة الليبرالية مجتمع ليبرالي[3].

---

*) وقيل في ذلك: لا يكفي أن تزيل العوائق حتى يصير الانسان حراً, لأنه لا يعرف ماذا يفعل بحريته, فالطبيب الذي يرى المريض يموت بعلة لا يعرفها ليس حراً في علاجه.

1) Isaiah Berlin***: Four Essays on Liberty***, Op. Cit, P.131.

2) Gina Gustavsson: ***The Psychological Dangers of Positive Liberty- Reconstructing a Neglected Undercurrent in Isaiah Berlin's "Two Concepts of Liberty"***, University of Notre Dame, USA, 2014, p268.

3) أمين حافظ السعدني: ***أزمة الأيدولوجيات السياسية***, الهيئة العامة لقصور الثقافة, الطبعة الأولى, القاهرة, 2014, ص94.

ويعدّ **ميل** Mill[*] أول وأبرز من عبر وحلل مفهوم الحرية الإيجابية بشكل منفصل, وقد أخذ موضوع الحرية من الجهة التطبيقية والاجتماعية, ولم يناقشها من الناحية الفلسفية المجردة, واستطاع تحويل مفهوم الرغبة Pleasure (غير القابل للقياس) إلى مفهوم المنفعة Utility (القابل للقياس). كما انه يرى أن الدولة لابد أن يكون لها حَدّ معين تقف عنده, لينمو رصيد الحرية عند الأفراد, سواء في المجال السياسي أو الاقتصادي أو غيره, وأنه بدون ذلك سيتحول الأمر إلى استبداد, حتى لوكان هناك حرية في مجال معين أو انتخاب تشريعي[1]. كما أن **ميل** Mill يعدّ الحرية والفردية من عوامل الرفاه الاقتصادي, لذا فهو يؤكد على أن: "الهدف الذي يجب على كل انسان أن يوجه جهوده نحوه, وكذلك على المخططين أن يضعوه نصب أعيُنِهم, هو فردية القوة والتطور. وأن هناك شرطين لتحقيق ذلك: هما الحرية, وتعدد المواقف, وبتحقق هذين الشرطين ينجم النشاط الفردي والتنوع متعدد الأوجه"[2].

2. العلاقة بين الحرية الايجابية والحرية السلبية[3]:

هناك غموض لدى المدارس الفكرية في التفرقة بين الحرية الإيجابية والحرية السلبية. فبعضهم يذهب إلى عدم امكانية التمييز بين الحرية الإيجابية والحرية السلبية عند الممارسة والتطبيق، بينما يذكر آخرون بأن أحد هذين النوعين من الحرية لا يمكن أن يوجد بشكل مستقل عن الآخر. ولعل منشأ هذا الغموض يعود إلى أن الحفاظ على الحرية السلبية يتطلب عملا إيجابياً من جانب الحكومة أو المجتمع لمنع بعض الأفراد من أن يستولوا على حريات الآخرين, وهذا يشير إلى الحقيقة النسبية لكل من النوعين, والتي تعكس نوع من التداخل والتكامل فيما بينها.

وهناك من عدّ هذين المعنيين (السلبي والإيجابي) لمفهوم الحرية يعبران عن حالتي استجابة لمفهوم واحد, لا لمفهومين متمايزين، تتمثل تلك الاستجابة في علاقة جدلية أو أدوار تبادلية لهذين المعنيين. ولا يتمثل دافع تلك الاستجابة في عامل واحد، بل في عوامل متعددة ومتغايرة بتغاير الزمان والمكان، فقد تكون تلك العوامل متغيرات مجتمعية أو طبقية، أو إبداعات فكرية وثقافية، أو ضرورات أيديولوجية تؤكد النسبية التاريخية لهذا المفهوم وقابليته للاستجابة. فقد سار كل من **جون لوك** John Locke و **هوبز** Hobbes في إطار الحرية السلبية حيث كَثُرَتْ القيود في

*) تجدر الاشارة إلى أن **ميل** Mill, وإن كان من أبرز المدافعين عن الحرية الفردية, إلا أن موقفه من الحرية الاقتصادية قد اختلف في كتاباته الأخيرة عنه في كتاباته المبكرة, إذ إنه في الطبعة الأخيرة من كتابه **"مبادئ الاقتصاد السياسي"** قد اتجه إلى تحبيذ نوع من الاشتراكية التي تقوم على إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة. (د. أمين حافظ السعدني: مصدر سابق. ص93).

1) **See:** John Stuart Mill: ***On Liberty***, Batoche Books Limited, Ontario – Canada, 1859, P52.

2) جون ستيوارت ميل: ***عن الحرية***, ترجمة د. هيثم كامل الزبيدي, منبر الحرية, الطبعة الاولى, 2007, ص34.

3) Mark bode: ***Isaiah Berlin and the Problem of Counter- Enlightenment Liberalism***, Thesis submitted for the degree of Doctor of Philosophy in the school of History and politics , University of Adelaide, 2011, PP 53-54.

كذلك انظر: أمين حافظ السعدني: مصدر سابق, ص ص91-93.

عصرِهما، مما تطلّبَ انصراف جهودهما نحو التخلص من تلك القيود. في حين بدا **ميل** Mill, في القرن التاسع عشر, أكثر تناغماً مع الشكل الايجابي للحرية, في ظل تمدد الحريات وتنامي المخاوف بشأن استمرارية تلك الحريات والحفاظ عليها من الآثار الضارة للزيادات المفرطة في رأس المال.

وقد فتح **هوبز** Hobbes الباب للقول بأن الحركات الطبيعية حركات آلية, وذلك من منطلق تأثره واعجابه بفكرة العالم الإيطالي "جاليليو" عن المادة المتحركة، فقد قسم الحركة إلى قسمين: قسم خارجي، ويتمثل في احتفاظ الجسم بحالته من الحركة أو السكون مالم يُغير تلك الحالة مؤثر خارجي. أما القسم الداخلي للحركة، فهو الحركة الحادثة بداخل الكائن الحي الذي يخضع للحركتين معاً بوصفه جسماً تنطبق عليه شروط الحركة الطبيعية, والذي يغيرها من حالة لأخرى وجود عائق خارجي، فالحركة الداخلية تشمل العمليات البيولوجية، كما تشمل الفعل الإنساني أو الحركة الإرادية القائمة على الانفعال الإنساني والدوافع الإنسانية[1]. ومن خلال مفهومه عن الحركة بالمعنى الإنساني يطرح تصوره للحرية، حيث عدّها غياب المعوقات الخارجية للحركة[2].

3. فلسفة تدخل الدولة[3]:

مصطلح **الدولة**[*] State يشير إلى "الشكل السياسي للمجتمعات, والدولة هي السلطة التي تنظم العلاقات الاجتماعية, وتصوغ القوانين وتنفذها"[4]. كما يعبر عنه بأنه؛ "مجتمع منظم له حكومة مستقلة تميزه عن غيره من المجتمعات المماثلة له, كما أنه يطلق على جملة الخدمات العامة للأمة"[5]. وغالباً ما يقترن اسم الدولة بمجموع الأجهزة المكلفة بتدبير الشأن العام للمجتمع. وتمارس الدولة سلطتها بالاستناد إلى مجموعة من القوانين, والتشريعات السياسية التي تبغي تحقيق الأمن, والحرية, والتعايش السلمي. ويرتبط حجم المهام التي تتولاها الدولة بدرجة تطور المجتمع, إذ يذهب بعض المفكرين إلى أنه بقدر ما تتقدم الانسانية في العلم, والرفاهية, والسعادة, تخف ضرورة اللجوء إلى الدولة[6]. وقد اختلفت الرؤى عبر التأريخ حول المصدر الذي تستمد منه الحكومة مشروعيتها, فقد أرجعها بعض الفلاسفة إلى الالتزام بمبادئ العقد الاجتماعي بين الأفراد لتحقيق المصلحة العامة, بينما كان يرى بعضهم الآخر أنها ترتبط

1) يوسف كرم: مصدر سابق, ص ص23-24.
2) احسان عبد الهادي النائب: ***توماس هوبز وفلسفته السياسية***, مكتب الفكر والتوعية, ط1, السليمانية, 2012, ص ص64-65.
3) انظر: ميلتون فريدمان: ***الرأسمالية والحرية***, ترجمة مروة عبد الفتاح, كلمات عربية للترجمة والنشر, ط1, القاهرة,2011, ص ص47- 52.
كذلك انظر: عبد الله العروي: ***مفهوم الحرية***, المركز الثقافي العربي, الطبعة الخامسة, بيروت, 1993, ص ص43-45.
*) يعزى إلى مكيافيللي (1469-1527) – ومن خلال كتاباته - انتشار لفظ الدولة State كاسم للكيان ذي السيادة المستندة الى الضرورة. بيد أن جون بودان (1530-1596) يعدّ من أوائل من درسوا الدولة, وقد أسند سيطرتها إلى السيادة القانونية وليس إلى الضرورة كما فعل مكيافيللي.
(كوينتن سكندر: ***اسس الفكر السياسي الحديث***-عصر النهضة ج1, ترجمة حيدر حاج اسماعيل, المنظمة العربية للترجمة, ط1, بيروت, 2012 , ص ص444-448).
4) إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي: ***معجم مصطلحات عصر العولمة -مصطلحات سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية وإعلامية***, كتب عربية, جمهورية مصر العربية, 2003, ص ص236-237.
5) مراد وهبة: ***المعجم الفلسفي***, مصدر سابق, ص315.
6) عبد الله العروي: ***مفهوم الدولة***, المركز الثقافي العربي, الطبعة التاسعة, الدار البيضاء- المغرب, 2011, ص18.

بالتشريع الديني أو بشخص ملهم, في حين بدت هذه المشروعية, بشكلها الحديث, تأخذ طابعاً مؤسسياً يستمد شرعيته من التمثيلية الانتخابية ومرجعية القانون وفصل السلطات.

تكمن المبررات الفلسفية لتدخل الدولة في خصائص الذات البشرية نفسها, فإذا كانت الحرية الإيجابية تُعوّل على ما يُسمى بـ **"السيادة الذاتية"**؛ بمعنى أن يكون الانسان سيد نفسه وليس عبداً لأحد. لكن, وفي محاولة الإنسان التحرر من الاستعباد, اكتشف أن بداخله جانباً مسيطراً سامياً، وآخر لابد من كبحه والسيطرة عليه. فالذات المسيطرة (المستقلة أو المثالية) هي الذات الرفيعة للإنسان، وهى الذات التي تمحص وتقدر وتفكر في النتائج وتهدف إلى تحقيق ما يلائمها ويرضيها في المدى البعيد, وهي تختلف مع النزوات اللاعقلانية والرغبات الجامحة. أما الجانب الآخر فهو الذات السفلى التي تخضع للنزوات والعواطف التي تحتاج إلى تهذيب صارم وقاس إذا ما أُريد لها الارتقاء إلى مستوى طبيعتها الحقيقية[1].

ويمكن تقديم هاتين الذاتين على أنهما منفصلتان: الذات الفردية, والذات الحقيقية, والأخيرة هي أكبر وأوسع من الفرد نفسه، فهي كل اجتماعي (قبيلة, دولة, ... إلخ) يكون الفرد فيه عنصراً من عناصره. إن هذا الكيان هو الذات الحقيقية التي تستطيع أن تحقق الحرية لنفسها, ولهذه العناصر كلها، إذا ما استطاعت أن تفرض إرادتها الجماعية أو العضوية على العناصر المتمردة[*].

لقد أشار **جون لوك** John Locke أن الدولة تستمد مشروعيتها من التنازل, الذي يقدم عليه الأفراد عن سلطتهم في عقاب المعتدين على ملكيتهم الخاصة, ليستعملها فقط من يتم اختياره من بينهم للقيام بذلك[2]. كما إنه بيّن أهمية دور المجتمع والدولة بتأكيده على ضرورة قيام نظام يعاقب على الكسل, ويثيب على الجهد, ويحمي الملكية الخاصة. فهو يعدّ الحق في الملكية الخاصة سابق على حالة الطبيعة, إذ إن الملكيّة الخاصة ـ حسب **لوك** ـ هي حق يأتي به الإنسان في شخصه هو الى المجتمع مثلما يأتي بطاقة جسمه الماديّة. والمجتمع لا يوجِدُ الحقّ ولا يمكنه أن ينظمّه إلاّ ضمن حدود معينة, والمجتمع والحكومة لم يوجدا إلا لتنظيم عمليّة حماية حق الملكيّة والحقوق الطبيعيّة الأخرى[3]. لكن ماهي حدود الملكية؟

1) انظر/ عبد الله العروي: ***مفهوم الدولة***: نفس المصدر السابق, ص ص13-23.
كذلك انظر/ أميرة حلمي مطر: مصدر سابق, ص ص69-67.
*) وهذا تحديداً يمثل الجوهر الفلسفي الذي يفسر دور الدولة ويبرر تدخلها.
2) أميرة حلمي مطر: مصدر سابق, ص69.
3) سامي شهيد مشكور: ***أصل الدولة عند أصحاب نظرية العقد الاجتماعي هوبز و لوك وجان جاك روسو وأثرها في الفكر المعاصر***, دراسة مقدمة الى جامعة الكوفة- كلية الآداب, النجف الأشرف, 2011, ص ص183-184.

أجاب **جون لوك** على هذا التساؤل بقوله: "إن قانون الطبيعة الذي يجيز لنا الملكية إنما يحدد أيضاً هذه الملكية, يحددها بقدر ما يستطيع الإنسان أن يستخدمها فيما يعود عليه بالفائدة في حياته قبل أن تفسد"[1].

أما **هارولد لاسكي** Harold Laski (1893-1950) فإنه يقول: "ان التسليم بطبيعة البشر يوضح لنا أن الحل الذي يخالف وجود سلطة الزامية تحدد لوائح السلوك الاجتماعي يؤدي إلى وجود قرارات فردية, تشيع الفوضى في جنباتها[2]", كما يقول: "يجب أن نبدأ بالحقيقة التي تؤمن بوجوب قيام الدولة بعمل ما, دون التحيز لفريق أو آخر؛ وذلك لمصلحة مواطنيها. وهي لا تستطيع أن تحقق هدفها كدولة إذا ما حاولت التمييز بينهم ما لم تُجِزْ حقاً يُبيح التمييز بينهم على أساس يثبت أن هؤلاء المغبونين سيستفيدون نتيجة لذلك, ... , ولذلك يجب على الدولة أن توزع ما تجنيه من فوائد من ممارسة السلطة على المواطنين بالتساوي. ولكن إذا ما أرادت أن تحقق هذا الهدف فيبغي لها ـ تمشياً مع المنطق ـ أن تتحكم في الامكانيات التي تتوقف عليها تحقيقه"[3].

وبالرغم مما يدعو إليه الاتجاه النيوليبرالي Neo-Liberalism من تقليص دور الدولة في الاقتصاد إلى الحد الأدنى، وتفعيل حرية السوق, إلا أن أبرز منظري هذا الاتجاه في المدرسة النمساوية **فون هايك** (1899-1992)، وبصدد حديثه عن عدم تدخل الدولة, يقول: "ان الجدل الليبرالي لا يدعو إلى ترك الاشياء كما هي عليه, بل يفضل القيام بأفضل استخدام ممكن لقوى التنافس بوصفه وسيلة لتنسيق الجهود, ... , ومن أجل جعل التنافس يعمل بشكل مفيد, فإن ذلك يستلزم وجود اطار شرعي معد بعناية..."[4].

والى الطرف الآخر, بعيداً عن الفلسفة الليبرالية, قامت فلسفة **هيجل** Hegel (1770-1831) لتمثل محاولة لحل المشكلات الناجمة من فلسفة التنوير الليبرالية التي سادت القرن الثامن عشر, فقد أكد على أهمية الدولة, ويرى أن الفلسفات الليبرالية كلها قد أخطأت حين بدأت بالفرد؛ لأن الفرد لا وجود له مالم يشارك في الكل. وقد مجد الدولة ورأى فيها أعظم ما حققه الانسان في عالمه الاجتماعي. وقد خلص **هيجل** Hegel الى رفض الحرية الليبرالية التي تتصور الفرد حراً طالما كان في مقدوره أن يتصرف بحسب ما يشاء بغير أن تفرض عليه سلطة خارجية, هذه الحرية التي سماها "**سالبة ومجردة**". وانما يتمتع الافراد بالحرية الحقة عندما يخضع الافراد ارادتهم الخاصة لإرادة الدولة لقوانينها ونظمها؛ لانهم بذلك يُخضِعون أهواءهم لسيطرة العقل, كما ان النظم والقوانين تسيطر على الجوانب السلبية والمدمرة من الحرية. والفرد إذا ما أراد أن

1) أميرة حلمي مطر: مصدر سابق, ص71.
2) هارولد ج. لاسكي: ***الدولة نظرياً وعملياً***, الهيئة العامة لقصور الثقافة, ط2, اعداد محمد شحاتة, القاهرة, 2012, ص13.
3) هارولد ج. لاسكي: المصدر السابق نفسه, ص ص79-80.
4) فريدريك هايك: ***الطريق إلى الرق***, ترجمة د. هيثم كامل الزبيدي, منبر الحرية, الطبعة الاولى, 2007, ص34.

يكون له وجود معقول فلا بد أن ننظر اليه باعتباره عضواً في المجتمع, وإلاّ ستقوده الغرائز[1]. كما انه رفض تفسير نشأة الدولة على أساس فكرة العقد الاجتماعي, فالعقد يحقق غرضاً دائماً ولكن الدولة حقيقة دائمة.

أما **كارل ماركس** Karl Marx (1818-1883) فقد خلص إلى خلاف ما توصل إليه أستاذه **هيجل**, فقد دعا- ضمن اطار الفلسفة الاقتصادية الاشتراكية - إلى الغاء الدولة واستحواذ **"البروليتاريا"** على سلطة الدولة, وتحويل ملكية وسائل الانتاج إليها, إذ بانتهاء الصراع الطبقي تتلاشى الدولة[2]. ويفسر **فريدريك انجلز** Friedrich Engels (1820-1895) رأي **الماركسية** Marxism بدور الدولة في كتابه الصادر بطبعته السادسة سنة 1894 ((أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة)):

"...الدولة ليست بحال قوة مفروضة على المجتمع من خارجه, والدولة كذلك ليست ((صورة وواقع العقل)) كما يدعي هيجل. الدولة هي نتاج المجتمع عند درجة معينة من تطوره, الدولة هي افصاح عن واقع أن هذا المجتمع قد تورط في تناقض مع ذاته لا يمكنه حله, وأنه قد انقسم إلى متضادات مستعصية هو عاجز عن الخلاص منها. ولكي لا تقوم هذه المتضادات, بين الطبقات ذات المصالح الاقتصادية المتنافرة, بالتهام بعضها بعضاً, وكذلك بين المجتمعات, في نضال عقيم؛ لهذا اقتضى الأمر وجود قوة تقف في الظاهر فوق المجتمع, قوة تلطّف الاصطدام وتبقيه ضمن حدود النظام. ان هذه القوة المنبثقة عن المجتمع والتي تضع نفسها- مع ذلك - فوقه وتنفصل عنه أكثر هي الدولة..."[3].

ففي رأي **كارل ماركس** لا يمكن للدولة ان تنشأ وتبقى إذا كان التوفيق بين الطبقات ممكناً, فالدولة - حسب رأيه - تمثل هيئة للسيادة الطبقية, لظلم طبقة من قبل طبقة اخرى, هي تكوين نظام يضفي على هذا الظلم صبغة القانون ويوطده, ملطفاً اصطدام الطبقات. كما يقول **انجلز** Engels "... بما أن الدولة قد نشأت من الحاجة إلى لجم تضاد الطبقات, فهي كقاعدة عامة تمثل دولة الطبقة الأقوى السائدة اقتصادياً, ومن ثم سياسياً, فيكسبها وسائل جديدة لقمع الطبقة المظلومة واستمرارها..."[4].

أما الفيلسوف الأمريكي **جون ديوي** John Dewey (1859-1952) فإنه لا يتخذ موقفا من المواقف المتطرفة التي تقدم الجماعة على الفرد ولا الفرد على الجماعة؛ لأن الفرد من دون علاقات اجتماعية لا كيان له, والعلاقات الاجتماعية لا تقوم من دون أفراد. من هنا تجاوز **ديوي**Dewey

1) د. أميرة حلمي مطر: مصدر سابق, ص ص88-89.

2) د. أميرة حلمي مطر: المصدر السابق نفسه, ص113

3) فلاديمير لينين: ***الدولة والثورة – تعاليم الماركسية حول الدولة ومهمات البروليتاريا في الثورة***, جيزن أي زنانييه (الحياة والمعرفة) للطباعة والنشر, الطبعة الثانية, موسكو, 1918, ص4.

4) فلاديمير لينين:, المصدر السابق نفسه, ص ص5, 8.

النزعة الفردية الليبرالية التقليدية التي سادت القرنين السابع والثامن عشر؛ ولذلك فإن الحرية عنده ينبغي أن تفترض التوجيه والتنظيم من الدولة لضبط الحرية الفردية في السياق الاجتماعي[1].

لقد كان لهذا الجدل المحموم اسقاطاته المباشرة, وغير المباشرة على متبنيات المدارس الفكرية الاقتصادية المختلفة, لموقفها من دور الدولة في ممارسة وتوجيه النشاط الاقتصادي, مما خلق حالة من الشد والجذب, والتي تجسدت على أرض الواقع في تجارب متطرفة, وأخرى معتدلة, فكانت المثالب والاخفاقات التي شهدتها تشكل وقوداً لإدامة ذلك الجدل, شأنها في ذلك شأن المكاسب المتحققة منها.

المبحث الثاني

تحليل التطور التأريخي للحرية الاقتصادية

ما كان تطور مفهوم الحرية الاقتصادية ودور الدولة ـ في جانبه الأكبر ـ إلا نتاجاً لتفاعل إفرازات الواقع الاقتصادي للمجتمعات الانسانية عبر التأريخ, ويعبر عن سعي المدارس الفكرية لتحسين هذا الواقع وتجاوز سلبياته؛ لذا فإن تحقيق الغاية في استيعاب التطورات التي طرأت على هذا المفهوم يتطلب دراسة متأنية لطبيعة المراحل التي تمخضت عنها هذه التطورات, وتحليل الظروف الموضوعية المحيطة بها, من الناحية التاريخية, وبالقدر الذي يتعلق بهذا الموضوع.

ولعل المتتبع لتأريخ هذه المراحل لا يلبث أن يكتشف حقيقة كونها تزخر بالمضامين المفيدة للتحليل الاقتصادي, التي من شأنها أن تنعش مخيّلة الباحث في مجال تقصي حقيقة العوامل التاريخية التي نضّجت مفهوم الحرية الاقتصادية بما هو عليه الآن, ومدى اسهام هذه العوامل في بلورة الموقف من دور الدولة في النشاط الاقتصادي, إلاّ إن المقام يسمح فقط بالإشارة السريعة التي لا تكاد تفي سوى بالحد الأدنى من الغرض.

ومما يمكن ملاحظته أن الاهتمام بقضايا الحرية الاقتصادية ودور الدولة في اقتصاد معين يرتبط ايجاباً بمستوى نضج وتعقيد علاقاته وممارساته الاقتصادية, فبزيادة ذلك النضج والتعقيد تكون ضرورة البحث في هذا الموضوع أكثر الحاحاً. وقد تطلب ذلك التركيز على موقف المدارس الفكرية من الحرية الاقتصادية لمرحلة ما بعد الثورة الصناعية, مع عدم إغفال المرحلة السابقة لها, كونها تعدّ بمثابة الرّحم الذي ولدت منه التوجهات المنادية بالحرية الاقتصادية. من ذلك كان سبب تركيز الاهتمام على مرحلة ما بعد الثورة الصناعية يعود لما فرضه الواقع الجديد الذي نتج عنها, من تطور في البعد الدلالي للمفاهيم الاقتصادية, بما مهّد الأرضية لنشوء علم الاقتصاد على يد أدم سميث. ومن ثم ستتم متابعة وتحليل التطور في المواقف التي اتخذت إزاء

1) أمين حافظ السعدني: مصدر سابق, ص95. (وللاطلاع أكثر على أفكار جون ديوي John Dewey بهذا الصدد انظر: جون ديوي: ***الفردية قديماً وحديثاً***, ترجمة خيري حماد, دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر, بيروت-لبنان, 1960, ص ص14-18).

الحرية الاقتصادية, وتكيفاتها المستمرة مع الواقع في المراحل اللاحقة, وصولاً الى يومنا الحاضر, وبما ينسجم والهدف من الدراسة.

أولاً: الحرية الاقتصادية قبل الثورة الصناعية:

السبب من التقسيم على هذا الأساس, بضم المراحل التاريخية التي سبقت الثورة الصناعية في سلة واحدة, يعود إلى أن النشاط الاقتصادي في جميع هذه المراحل كان لايزال بسيطاً ولمّا يصل إلى المستوى من التعقيد الكافي لاستقلال عناصر الانتاج عن بعضها, إذ إنه يشتمل - في معظمه - على الانتاج الحرفي ذي الطابع الفردي, والعامل غالباً ما يكون هو نفسه صاحب العمل, مما يعني عدم تبلور ونضج علاقات الانتاج, ومن ثم فإن الجدل حول الحرية الاقتصادية, وتدخل الدولة قد بدأ يأخذ مداه الحقيقي في المرحلة التالية لها. وحتى في أوج الدعوات الليبرالية المنادية بالحرية وعدم تدخل الدولة, فإنها كانت تعبر عن دوافع سياسية أكثر من كونها تعكس وعياً اقتصادياً. لكن هذا لا ينفي أهمية النتاج الفكري لهذه المراحل, في تكوينها العمق الفلسفي والتجريبي, الذي استند اليه الوعي البشري تجاه مفهوم الحرية الاقتصادية في المراحل اللاحقة.

1. الحرية الاقتصادية في الحضارتين اليونانية والرومانية:

نبدأ بالحضارة اليونانية, فقد كان لكل من افلاطون وتلميذه أرسطو مواقف معينة تجاه الحرية الاقتصادية, إلا اننا لا يمكن أن نبني تصوراتنا على أساس الفهم الحديث لهذا المفهوم. فعندما يقرّ **افلاطون** (428-348ق.م) الملكية الفردية لطبقة المنتجين ويمنعها عن طبقتي الجنود والحكام فإنه ينطلق من دوافع أخلاقية تهدف إلى العدالة, وهذه العدالة لديه هي الأساس في نشوء الدولة. وحين يدعو إلى التخصص في العمل وتقسيمه على أساس الحرفة, فإن الغاية منه هي تحقيق النماء في الخيرات التي يجب أن ينعم بها أهل المدينة جميعا, ولا يهدف إلى تحقيق التراكم في الثروة بالمفهوم الرأسمالي, بل أن كل من أفراد المجتمع يشبع حاجات الآخرين ويعيشون شركاء متعاونين. فالمجتمع مقدم على الفرد, والسعي للنماء هو وسيلة وليس غاية. كما لا يمكن أن نفسر تدخل الدولة, حسب افلاطون, بممارسة أو توجيهه النشاط الاقتصادي, فهذا النشاط لا يعدو عن كونه حرفياً, فصفة الفردية ملازمة له, والتوجيه هنا عبارة عن نصائح وتوجيهات. لكن الصورة الأوضح للتدخل تجري في مجال إغاثة الفقراء وحث الأغنياء على مساعدتهم, ومن ثم فإن دولة بهذه الكيفية لا يمكن توصيفها إلا (بالخيالية) تنسجم وفلسفة أفلاطون المثالية.

معظم الكلام السابق ينطبق (بمغزاه وليس بتفاصيله) على **أرسطو** (384-322ق.م), لكن ميزته الأبرز عن أستاذه أفلاطون هو اعتقاده بالقانون الطبيعي. إذ إن أرسطو بدعوته للتسليم بالقانون الطبيعي قد وضع اللبنة الاولى في أساس الليبرالية الاقتصادية, فقد فضل الملكية الخاصة على العامة؛ لأن كل الفرد بطبيعته- حسب أرسطو- يحب ذاته ويسعى إلى تنمية ملكيته, فيزداد

الانتاج وتزدهر الأمة[1] (وهو يشبه إلى حد ما المبدأ الذي انطلق منه **آدم سميث** فيما بعد). ومع ما تحمله هذه الأفكار من إيحاءات تشير إلى اعتقاد أرسطو بأهمية الحرية الاقتصادية, إلاّ أنه, وفي مواقف أخرى, يبين وجوب تدخل الدولة, ويتضح ذلك ـ على سبيل المثال ـ من خلال اقراره مبدأ الدفع (الضرائب) مقابل الخدمات العامة, فقد كتب أرسطو في مقطع مشهور "لقد قدمت أثينا للعامة من الناس دخلاً وافراً,..., لقد تمت إعالة أكثر من 20,000 رجل من الضرائب"[2], كما أنه أقرّ تقييد هذه الحرية, من قبيل تحريمه للفائدة وانكاره للاحتكار بعدّه سلوكاً "غير عادل", وهذا بحد ذاته يكشف عمّا ينطوي عليه الفكر الأرسطي من إدراك لمفهوم الحرية الاقتصادية بشقيه السلبي والايجابي. كما تميّز ارسطو عن افلاطون بتطويره لتفسير نشوء الدولة من الاقتصار على البعد الأخلاقي ليدخل في النطاق السياسي. فالهدف من تشكيل الدولة لديه يتعدى مسألة اشباع حاجات الفقراء والتكافل الاجتماعي لتصل إلى تحقيق غايات أسمى؛ تخص مصير الأمة السياسي والاقتصادي, فقد كان إقراره وتبريره استرقاق الأجانب يحمل بعداً سياسياً واقتصادياً, مما يعطي الدولة دوراً أكثر فاعلية وواقعية مقارنة بأفلاطون.

أما في عهد الرومان فإنه لطالما عرف عن الامبراطورية الرومانية انشغالها بالمشكلات الاقتصادية, إلا أن تدخلها في بعض النشاطات الاقتصادية, كإنشاء المرافئ أو توسيعها وإعادة الخدمات اليها, لم يعني سيطرتها على تلك النشاطات, بل حافظت على حريتها[3]. فقد تم إعطاء الصفة المطلقة للملكية الفردية وجعله أحد المبادئ القانونية, ومنع الدولة من التدخل في النشاط الاقتصادي إلاّ للضرورة القصوى, وهو النهج الذي تبناه فيما بعد الطبيعيين.

2. الحرية الاقتصادية في العصور الوسطى:

تطلق عبارة (العصور الوسطى) على المدّة الممتدة من القرن الخامس الميلادي إلى القرن الخامس عشر, فهي تبدأ بسقوط الامبراطورية الرومانية الغربية في يد القبائل الجرمانية, وكذلك بسقوط الامبراطورية الرومانية الشرقية والامبراطورية الفارسية على أثر تنامي الدولة الاسلامية. وقد ترتب على هذا الانهيار زوال حكومة روما المركزية, ليحل محله نظام الاقطاع الذي يفتقر لمقومات الدولة, إذ لم تستند العلاقة بين الافراد والحكام على أساس الرضا والقبول (العقد), بل اتخذوا من الأفراد (الفلاحين) رقيقاً تابعين, بعد مصادرة أراضيهم وممتلكاتهم, والعمل بنظام ((رقيق الأرض))[4].

1) انظر/ابراهيم كبة: ***دراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي***, الجزء الأول, ط2, مطبعة العاني, بغداد, 1973, ص394.
2) م. إ. فنلي: ***اقتصاد العالم القديم***, ترجمة عبد اللطيف الحارس, هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث, ط1, أبو ظبي, 2011, ص269.
3) انظر/ م. إ. فنلي: مصدر سابق, ص250.
انظر أيضاً/ عبد علي كاظم المعموري: ***تأريخ الأفكار الاقتصادية***, دار الحامد للنشر والتوزيع, الاردن, ط1, 2012, ص111.
4) لبيب شقير: ***تأريخ الفكر الاقتصادي***. مطبعة نهضة مصر, القاهرة, 1977, ص ص59-62.

لقد شهدت القرون الاولى من هذا العصر حالة من التراجع على صعيدي النتاج الفكري والانجاز الاقتصادي, ولم يكن الجدل حول الحرية الاقتصادية خلالها موضوعاً ذي مغزى. فالدولة ودورها, وكذلك ملكية الفرد وحريته في اتخاذ القرار, قد أفرغا من محتواهما. فبالرغم من هيمنة مفهوم المصلحة العامة في الفكر السكولائي[1], وأن طبيعة كل من السلطتين المتحالفتين, سلطة الامبراطور المركزية, وسلطة الكنيسة (التي تعمل بموازاة السلطة الاولى, بل تهيمن عليها- نظرياً على الأقل) تعكسان الطابع العام في سياسة الدولة, إلا أنه ليس للدولة دوراً ملموساً في الواقع الاقتصادي, ولا يمكن أن يكون لها ذلك الدور. ويعود ذلك في الأساس إلى أمرين:

الأول: هو أن الطابع الحرفي الفردي للإنتاج, في ظل الواقع الاقتصادي لهذا العصر, يقلل من فرص تدخل فاعل للدولة, سواءً على مستوى التوجيه أو المشاركة المباشرة, حيث الاقتصاد المغلق الذي يعتمد بدرجة كبيرة على المقايضة, ويفتقر إلى التجارة الداخلية, فضلاً عن الخارجية, ويقتصر على الزراعة, لاسيما بعد أن تلاشت الصناعات اليدوية الراقية التي كانت في عهد الرومان بزوال المدن.

الثاني: هو طبيعة نظام الدولة, إذ إنه بالرغم من وجود تنظيم هرمي - شكلي - من الحكام والفرسان وعلى رأسهم الامبراطور, ألا أن الامبراطورية عبارة عن أوصال مقطعة يحاول كل حاكم تقوية سلطته وتوسيع اقطاعياته, وهذه الاقطاعيات تسعى للاكتفاء الذاتي. لذا لا يمكن تصور وجود سياسة اقتصادية واضحة للدولة, وحتى نوع الملكية التي تتجسد بالأرض, فهي, وإن كانت تابعة من الناحية النظرية إلى الامبراطور, لكن ملكيتها الحقيقية تعود إلى الأسياد الاقطاعيين, ويحق للفرد (العبد) الاستفادة بجزء من ناتج الأرض مقابل زراعة الباقي لصالح سيد الأرض. فلا يمكن أن نطلق على نوع الملكية صفة الخاص ولا العام, بل هي صيغة فرضتها طبيعة النظام الاقطاعي آنذاك.

في ظل هذه البيئة لم يجد الفكر الاقتصادي الأفق الرحب الذي يمكن أن يتحرك فيه, فالناس في ذلك العصر يرون أن هناك ثلاث مهن عظيمة, وهي: الطب للصحة البدنية, والقانون للصحة السياسية, واللاهوت للصحة الروحية[2]. لكن القرون اللاحقة شهدت تغيرات مهمة على صعيد الفكر والنشاط الاقتصاديين. ففي المدّة من القرن التاسع إلى القرن الثاني عشر ظهر **المدرسيين** (السكولائيين) Schoolmen الذين سعوا إلى إحياء فكر **ارسطو**, ومن أبرزهم القديس

1) للتوسع أكثر في ذلك, وبشكل مفصل, أنظر/ جوزيف أ. شومبيتر: ***تاريخ التحليل الاقتصادي***, ترجمة حسن عبد الله بدر, المجلد الأول, المجلس الأعلى للثقافة, ط1, القاهرة, 2005, ص ص151-152.

2) تودجي باكولز: ***أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين- مدخل للفكر الاقتصادي الحديث***, ترجمة كوثر محمود محمد و حسين التلاوي, كاليفورنيا, 2007, ص26.

البروفسور **توما الاكويني** Thomas Aquinas (1225-1274) الذي حرم الفائدة ونادى بما دعاه (الثمن العادل) الذي يقترب في معناه العام السعر في سوق المنافسة, وحرّم الفائدة (وهذا يشكّل قيد للحرية الاقتصادية), كما رأى أفضلية الملكية الفردية على الملكية الجماعية, على أن لا تناقض الصالح العام[1] (وفي ذلك إقرار بالحرية الاقتصادية بمعناها السلبي). هذه الدعوات شكلت التراث الأهم لهذه الفترة في ميدان الفكر الاقتصادي.

وفي المدة الأخيرة من العصور الوسطى (بالأخص منذ القرن الرابع عشر) سار النظام الاقطاعي نحو الانهيار والتلاشي, وظهرت بوادر عصر النهضة, وجاء ذلك نتيجةً لتظافر عوامل عديدة لا يسع المجال للخوض بها, إلاّ أنه يمكن الاشارة إلى أن هذه العوامل أدت إلى ازدهار التجارة, وتسخير الصناعة لصالحها, وقد دفع الوضع الجديد السكولائيين إلى إباحة الفائدة, الأمر الذي مكّن التجار من تحقيق الثراء, ومكنهم (بالتعاون مع الملوك) من تحرير المدن من سلطة امراء الاقطاع, وتحقيق الحكم الذاتي لها, والذي استطاعوا من خلاله خلق المجال الملائم لفتح آفاق واسعة للتجارة وضمان ازدهارها. وهكذا انهار النظام الاقطاعي وظهرت الدولة بمعناها الحديث, تخضع لسلطة مركزية واحدة.

3. الحرية الاقتصادية في المدة من عصر النهضة إلى ما قبل الثورة الصناعية.

يمكن النظر إلى عصر النهضة *Renaissance* (1450-1600) على أنه محاولة من قبل المفكرين لدراسة الجانب العلماني والدنيوي, وتطويره من خلال إيجاد مناهج فكرية جديدة ومبتكرة, مستفيدين من علوم الحضارة الاسلامية[2], ومن إحياء بعض الأفكار القديمة, وتفسيرها طبقاً لهذه المناهج وليس كما فسرتها الكنيسة. لذا يمكن أن نعزو أسباب النهضة في هذا العصر إلى أن الطوق الفكري الذي وضعته مبادئ المدرسيين والكنيسة لم يعد يتسع للتطور الاقتصادي المتنامي, كما أن الأفراد قد سأموا ارهاصات تلك المنظومة المجتمعية, وما فرضته على الأفراد من طمس الشخصية وتغييب الذات, فدعوا إلى تحرير العقل من سيطرة الكنيسة وتأكيد شخصية الفرد.

ويصف **جوزيف شومبيتر** Joseph Schumpeter (1883-1950) آلية التغيير التي دعت للنهضة في هذا العصر في كتابه (تأريخ التحليل الاقتصادي) بقوله: "ان نشوء البرجوازية التجارية والمالية والصناعية قد غير من بنية المجتمع الأوربي ومن ثم حضارته, ..., وقد اكتسبت البرجوازية القوة لتأكيد مصالحها, ..., والنقطة الأهم هي أن رجل الأعمال يسرب للمجتمع جرعات متزايدة من فكره كلما زاد وزنه في البنية الاجتماعية, ..., إذ تتسلل عادات

1) جوزيف أ. شومبيتر: مصدر سابق ص144.

2) للتوسع في كيفية انتقال علوم الحضارة الاسلامية إلى الغرب, أنظر/ جونو و بوجوان: ***تاريخ الفلسفة والعلم في أوربا الوسيطة***, ترجمة على زيعور, و علي مقلد, مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر, بيروت, 1993, ص ص175-194.

التفكير المتميزة التي يخلقها العمل, وموقفه المميز من الحياة العامة والخاصة إلى جميع الطبقات, وفي جميع حقول العمل والفكر البشري, ..., ونشوء المفكر العلماني, ومن ثم العلم العلماني, أحد أهم نتائجه"[1]. فالنهضة ـ حسب شومبيتر ـ كانت استجابة طبيعية للحاجات العملية التي ظهرت على أثر تطور النشاط الاقتصادي للمجتمع.

لقد مارست النهضة الاقتصادية والفكرية في هذا العصر دورها في صياغة الهيكل الاجتماعي الجديد الذي انعكس بدوره على الموقف من الحرية الاقتصادية. فقد برزت طبقة التجار كطبقة رائدة في المجتمع وموجهة للنشاط الاقتصادي, وعرف المدافعون عن مصالحها المذهب التجاري المركنتيلي (أو مدرسة التجاريين) Mercantilism, وأصبح من مصلحة هذه الطبقة وجود دولة مركزية قوية تقضي على سيطرة الاقطاع وتحد من سلطان الكنيسة, وتكون قادرة على خلق بيئة ملائمة لممارسة النشاط الاقتصادي بصورة عامة, والنشاط التجاري بصورة خاصة, وتسن لأجل ذلك قوانين عملية بعيدة عن الدين والاخلاق. وقد كان **وليم بتي** William Petty (1623- 1687) أهم وأقدم اقتصادي انكليزي طور الفكر التجاري, الذي عدّه بعض المفكرين ممهداً للنظام الكلاسيكي ومؤسساً لعلم الاقتصاد السياسي.

ولم يكن غريباً عن توجهات ذلك العصر دعوة الفيلسوف الايطالي **نيكولو مكيافيللي** Niccolo Machiavelli (1469-1527) إلى فصل السياسة عن الدين والاخلاق, والذي برر ذلك بمقولته الشهيرة (الغاية تبرر الوسيلة)[2]. كما كان لأعمال كل من **توماس هوبز** Thomas Hobbes (1588–1679) و **جون لوك** John Locke (1632-1704), في مراحل متأخرة من هذه المدّة, الأثر البالغ في تعزيز وترسيخ النهج بهذا الاتجاه. فبالرغم من أصالة فلسفته السياسية, استطاع **هوبز** Hobbes أن ينقل تأثير فكرة المادية الميكانيكية, وعبر تعاليمه الأخلاقية, إلى العلوم الاجتماعية. في حين تمكن **لوك** Locke من قيادة الاتجاه التجريبي في انجلترا أولاً ومن ثم إلى أنحاء أوربا.

وكذلك على صعيد السياسة الاقتصادية برز هذا التوجه في دعوة الكاتب الفرنسي **أنطوان مون كرستين** Antoine de Montchrestien (1576-1621) في مؤلفه (اطروحة في الاقتصاد السياسي Treatise on Political Economy) المنشور سنة 1615 إلى تعزيز قوة الامة عن طريق التبادل التجاري مع دول العالم, وتراكم مخزون البضائع والذهب, وهذا يشكل باعتقاده ذروة الفعالية الاقتصادية للدولة العصرية آنذاك. والأمة هنا يراد بها السلطة وليس السكان, فقد كان Jean-Baptiste Colbert (1619-1683), وزير الملك لويس الرابع عشر,

1) جوزيف أ. شومبيتر: مصدر سابق, ص ص127-128.

2) مكيافيللي: ***كتاب الأمير لمكيافيللي***, ترجمة أكرم مؤمن, مكتبة ابن سينا للطبع والنشر والتوزيع, القاهرة, 2004, ص91.

يرى أن الدولة إذا ما رغبت بتحقيق الرفاه الاقتصادي فهذا لن يكون بدافع تحسين مستوى معيشة العدد الاكبر من السكان, بل من أجل توطيد السلطة الملكية[1].

وفي الوقت الذي أصبحت فيه مبادئ التجاريين الاتجاه الفكري السائد في تلك المدّة, كان هناك من المفكرين من عارض هذا الاتجاه وحذر من تبعاته. فقد دعا الفيلسوف الفرنسي **جان بودان** (1530 - 1596) إلى حرية التجارة, وعدّ السياسات التجارية المتبعة, وما نجم عنها من تراكم الثروة وزيادة كمية النقود من الذهب والفضة, مسؤولة عن ارتفاع الاسعار. كما أن المفكر الفرنسي Pierre le Pesant de Boisguilbert (1646-1714) قد عارض تلك السياسات, وكان يرى فيها سبباً في البؤس والمصاعب, ويعتقد أن الحمائية تقوض الثروات[2].

ومنذ منتصف القرن الثامن عشر تمكن الطبيعيون (الفيزيوقراطيون Physiocrates) من تأسيس مدرسة فكرية متمايزة, وقد كان الدكتور **كيناي** Quesnay (1694-1774) سبّاقاً في تقديم تصورات وأفكار اقتصادية خصبة في ذلك العصر, ومن ثم طورها الاقتصادي الفرنسي **آن روبرت جاك تورجو** Anne Robert Jacques Turgot (1727–1781). يستند الأساس الفلسفي لهذه المدرسة إلى فكرة القانون الطبيعي الذي يقوم بدوره على مبدأي **"المنفعة الشخصية"** و**"المنافسة"**. إذ يعتقدون أن المنفعة الشخصية تمثل الحافز والموجه للنشاط الاقتصادي, في حين أن المنافسة تعد محدداً إيجابياً لنطاق ما يروم الشخص تحقيقه من المنفعة الشخصية.

ثانياً: الحرية الاقتصادية بعد الثورة الصناعية:

أبان الثورة الصناعية لم يكن ثمة استحداث لروح رأسمالية جديدة, بمعنى أن مجتمع العهود الاقطاعية قد تضمن كل بذور العهد الرأسمالي, وتطورت بخطى بطيئة - بفعل الظروف الموضوعية لتلك المرحلة والمراحل التالية لها - وأدت كل خطوة دورها ومساهمتها في خلق روح وطرق رأسمالية. والرأسمالية توجد حينما تكون وسائل الانتاج مُسيّرة من قبل شريحة من المجتمع وليس من المجتمع كله. وتظهر ملامح نمط الانتاج الرأسمالي عندما تتطور قوى الانتاج إلى درجة يصبح معها من غير الممكن للمنتج أن يتملك وسائل الانتاج, فيكون المنتج في مثل هذا الوضع الجديد أجيراً (عاملاً), قد تجرد من تلك الوسائل, ويكون صاحب رأس المال مالكاً لوسائل الانتاج (رأسمالياً). ويشكل مجموع مالكي وسائل الانتاج الطبقة البرجوازية, وهم الشريحة التي وُصِفَتْ بكونِها المسيّرة لوسائل الانتاج.

1) وسام ملاك: ***تطور الفكر الاقتصادي من المركنتيلية إلى الكلاسيكية***, دار المنهل اللبناني, ط1, بيروت, 2011, ص ص50, 52.
2) وسام ملاك: مصدر سابق, ص54.

ولعل من نافلة القول أن هذا النمط الجديد من الانتاج (الرأسمالية الصناعية) كان سبباً لحدوث الثورة الصناعية, ونتيجة لها أيضاً في الوقت ذاته.

فأمّا كونه سبباً لحدوثها فإن تفسير ذلك يكمن في طبيعة تكوّن النمط الرأسمالي ذاته. فعندما يكون التراكم الرأسمالي عبارة عن احد الشرطين الضروريين, ونقطة الانطلاق لهذا النمط من الانتاج والسابق زمنياً لقيامه, فإن ذلك سيوفر المبررات المنطقية الكافية للسعي الحثيث عن سبل زيادة هذا التراكم وتسريع وتيرته, والذي من خلاله يمكن أن يتحقق الشرط الضروري الثاني لقيام هذا النمط من الانتاج, وظهوره بهيئته الكاملة, وذلك بتملك الرأسمالي لوسائل الانتاج. فكانت الآلة – بما رافقها من مناخ فكري ملائم - السبيل الأمثل لتحقيق ذلك, وهو ما جعل البذل سخياً من أجل تطوير هذه الآلة, لاسيما وأن العمال كانوا قد ورثوا أساليب التهرب من العمل التي سادت زمن الاقطاع. ولا تخفى دلالات اصرار الرأسمالي على ايجاد أساليب انتاج تعمل على تعظيم انتاجية العامل باتباع وسائل فنية, من قبيل السيور الناقلة Conveyer-Belts التي تشبه إلى حدٍ ما الأتمتة, وذلك بأن يجعل أداء العامل مع الآلة جزءً من سلسلة فعاليات انتاجية محكمة ومتناسقة, من حيث الكم والوقت.

وأما كون النمط الرأسمالي نتيجة للثورة الصناعية, فإن بوادر ظهور الآلة, وولادتها من رحم الرأسمالية التجارية, قد أعطى العملية الانتاجية دفعة قوية باتجاه المزيد من الانتاجية وتراكم رأس المال, ومن ثم تعزيز القدرة على امتلاك وسائل الانتاج, مما ساهم بقوة في عملية تشكل نمط الانتاج الرأسمالي, وساعد في انضاجه. من هنا كانت الرأسمالية الصناعية تمثل البدء في نشأة تشكيلة اجتماعية بعلاقات انتاج جديدة, ترتكز- في بعدها المذهبي- على أساس تراكم رأس المال والملكية الخاصة لوسائل الانتاج, وفي جوهرها الفلسفي, على الحرية الاقتصادية, وقد أعطتها الثورة الصناعية أبعاداً فنية واجتماعية, ساهمت في إبراز وتسريع عملية التجسيد الواقعي لمبادئ الليبرالية الاقتصادية, والنتيجة كانت إقرار البعض من هذه المبادئ, والتراجع عن بعضها الآخر, وما يزال الجدل حول هذا الموضوع قائماً إلى يومنا هذا.

1. الحرية الاقتصادية في الفكر الكلاسيكي:

يعتقد أنصار المدرسة الكلاسيكية أن من شأن الحرية والمنفعة الذاتية أن يحفزا على النمو, ذلك كونهما يؤديان إلى الاستخدام الكفوء للموارد الاقتصادية, في ظل خضوع قوى السوق لفعل جهاز الأثمان. ولم تبتعد المدرسة الكلاسيكية كثيراً عن المبادئ التي جاء بها الطبيعيون فيما يخص الحرية الاقتصادية. وبالرغم من بروز أكثر من مفكر اقتصادي في هذه المدرسة أمثال

دافيد ريكاردو David Ricardo (1772 - 1823), و **روبرت مالتوس** Robert Malthus (1766-1834) في انجلترا, **و جان بابتست ساي** Jean Baptiste say (1767-1832) في فرنسا, إلاّ أن **آدم سميث** Adam Smith (1723-1790) يعدّ الاسبق والأبرز من حيث تحديد أطر الفلسفة الاقتصادية لهذه المدرسة ومبادئها.

لقد وظف **آدم سميث** Adam Smith فكرة (القانون الطبيعي) في تفسير الظواهر الاقتصادية, إذ قال؛ "ان الاقتصاد تحكمه قوانين تفعل فعلها بعيداً عن التدخل فيه". فمن خلال الإشارات المجردة للسعر, حينما تكون الأشياء في حالة عرض وطلب في السوق, يتحرك الفاعلون وفق هذه الإشارات من أجل شراء منافعهم الإنتاجية أو الاستهلاكية، أو من أجل بيع منتجاتهم، ويندمجون بواسطة الفعل نفسه، من غير أن يكونوا واعين لهذا الفعل، داخل الشبكة المعقدة لتقسيم العمل. كما أنه يرى توافق المصلحة الشخصية والمصلحة العامة, إذ بفضل نعمة الحرية، حسب **سميث** Smith, يستطيع الأفراد تحقيق مصالحهم الفردية، وعندما يسعى كل فرد لتحقيق مصلحته الفردية, ستنشأ مؤسسات وسلوكيات (قد عبّر عنها باليد الخفية) توفر عفوياً قيام نظام منسجم مع الطبيعة, يحقق مصلحة المجتمع على نحو أكثر فاعليّة مما لو كان الهدف هو تحقيق المصلحة العامة على نحو مباشر. ويسوق مثال على ذلك في كتابه (ثروة الأمم) بقوله "ليس بفضل وكرم الجزار أو الخباز ما يسمح لنا بتوفير الطعام لعيشنا, بقدر ما يرجع ذلك إلى نظرتهم إلى مصالحهم الخاصة, فإننا لا نتوسل إلى إنسانيتهم بقدر ما نستحث مصالحهم الشخصية, ..., فأنا لم أصادف خيراً من وراء هؤلاء الذين يعلنون العمل من أجل المصلحة العامة"[1].

وكذلك يعتقد **سميث** Smith بأهمية تحرير التجارة على أساس مبدأ التخصص وتقسيم العمل, سواء على المستوى المحلي أو الدولي(*), إذ يرى أن التبادل الحر ينفع كلا الطرفين, وأنه يؤدي بهما إلى الازدهار؛ لهذا فهو يجد في الصرح **"المركنتيلي"** الهائل أنه قد بني على خطأ, ولذا أتى بنتائج عكسية. ويرى أن ثروة الأمة إنما تقاس بمقدار ما تخلقه من تيار السلع والخدمات (والتي تمثل الناتج المحلي الاجمالي في تعبيرنا اليوم), وكان يرى أن السبيل لزيادة هذا التيار إنما يكون من خلال تحرير القدرة الانتاجية للأمة وليس تقييدها[2].

ومع اعتقاد **سميث** Smith بإمكانية عمل المنظومة الاقتصادية بشكل تلقائي, إلاّ أنه يعتقد أيضاً بأنها لا يمكن أن تعمل إلاّ في جو من التنافس؛ لذا فهو يحذر من تدخل الدول, ويعدّه المصدر الأساس للإخلال بحرية المنافسة, وذلك من خلال التمييز بين المنتجين في الضرائب, أو الدعم, أو السياسات الحمائية, أو منح الامتيازات...إلخ. فالدولة بنظره مبذرة, فهي استهلاكية غير

1) آدم سميث: ***بحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم***, ترجمة حسني زينة, معهد الدراسات الستراتيجية, ط1, بغداد, 2007, ص25.
*) وهو بذلك يضع أسس العولمة.
2) ايمون باتلر: آدم سميث, مصدر سابق, ص22.

منتجة, وتثقل المنتجين بالضرائب, مما تتسبب في إضعاف قدرتهم على تحقيق التراكم الرأسمالي. ولأجل تجنب ذلك يحدد **سميث** Smith دور الدولة بمهام الدفاع, وضبط النظام, والبنى التحتية, والتعليم, والمحافظة على انفتاح السوق وحريته(*).

2. الحرية الاقتصادية في الفكر الاشتراكي:

تنطلق المدرسة الاشتراكية في تنظيرها من مناهضتها للنظام الرأسمالي القائم آنذاك, وذلك على خلفية تفاقم تأثيراته الاجتماعية السلبية, محاولةً من مفكريها استنباط نظم جديدة مناقضة للنظام الرأسمالي ما أمكن, دون أن يتكلفوا استدعاء تأثيراتها المستقبلية الممكنة. فلم يستند التنظير لهذه النظم إلى وعي وتصور كافٍ عن ما يمكن أن يؤول اليه تطبيقها, من تداعيات اقتصادية ومن ثم اجتماعية.

فالتقييم الموضوعي لأداء النظام الرأسمالي يبيّن نجاحه في تحقيق أهدافه في زيادة الانتاج والانتاجية, من خلال توظيف الامكانات التي أتاحها التقدم التكنولوجي في إعادة تركيز رأس المال وزيادة رأس المال الثابت باستمرار على حساب رأس المال المتغير. وكانت روح المنافسة, وحرية التجارة, والجاذبية الكبيرة لحرية الملكية الشخصية, التي تبناها هذا النظام, قد مارست دورها في استنهاض الدوافع الذاتية, والحوافز الكافية للانطلاق بالاقتصاد نحو الامام وبخطى متسارعة. بيد أن السير قدماً بتطبيق مبادئ هذا النظام قد أفرز بعض التناقضات الجوهرية التي أخذت بالتفاقم لتهدد ركائزه الأساسية المتمثلة بمبدئي الحرية الاقتصادية والمنافسة.

فأما بخصوص مبدأ الحريّة الاقتصادية, فإن طبيعة العلاقات التي فرضها هذا النظام تقضي بتملك الرأسمالي لوسائل الانتاج, عندها تفقد الشريحة الأكبر من السكان (الطبقة غير الرأسمالية) جزء كبير من حريتها في الاختيار, إذ إن افتقارها لرأس المال جعلها عاجزة عن امتلاك وسائل الانتاج, ولم يبقى أمامها سوى تأجير قوة عملها لرب العمل والانصياع إليه. وإذا ما أتيح للعامل زيادة مدخولاته, فإن ذلك سيكون ممكناً فقط من خلال رفع مستوى العمل الذاتي المؤجر كماً ونوعاً, وسيمكنه ذلك من تحسين وضعه المادي, إلاّ أنه سيبقى ـ في الوضع الطبيعي - مستبعداً عن سوق المنتجين.

وأما مبدأ المنافسة فإنه يقوم – حسب النظام الرأسمالي - على أساس الحرية, لكن الذي حصل هو أن الحرية, بالمفهوم الرأسمالي الكلاسيكي, قتلت المنافسة. فعملية التنافس المجردة من الضوابط قد أفضت إلى إزاحة المنشأة الانتاجية الاقل كفاءة, وهو أمر إيجابي بالمعيار الاقتصادي. إلاّ أن الظرف الفني الذي أوجدته الثورة الصناعية أدى إلى حدوث تغيرات نوعية

*) وهو ما وجد صداه بالفعل في واقع اقتصادات الدول الرأسمالية. (انظر: بوجين فارجا: ***رأسمالية القرن العشرين***, ترجمة احمد فؤاد بلبع, دار الكاتب العربي للطباعة والنشر, القاهرة, 1967, ص33).

في آليات إعادة انتاج رأس المال, وهذه الأخيرة تؤدي بطبيعتها إلى تعاظم الربح واتساع امكانيات التراكم الرأسمالي, مما يتيح إمكانية سيطرة المنشآت الكفؤة على السوق. إذ أن المنشأة المتفوقة ستكون الأوفر حظاً في استثمار الاختراعات والاستفادة من وفورات الحجم, ومن ثم احتكار الانتاج والسوق. فضلاً عن أن قدرة المحتكر على الوصول إلى السوق, من خلال حملاته الاعلانية الترويجية, تمكنه من التحكم بتفضيلات المستهلكين, الأمر الذي يتسبب في الاخلال بمبدأ سيادة المستهلك. حينذاك سيعمل السوق طبقاً لآليات المحتكر, وليس وفقاً لآلية السوق التي افترضها النظام الرأسمالي. عندها يمكن إدراك أن مصدر الخطر لم يكن الدولة- كما زعم الكلاسيك ـ وانما في يكمن في اسلوب المنافسة ذاته الذي اعتمده هذا النظام.

كما أن اعتماد عملية النمو في النظام الرأسمالي على تراكم رأس المال, واعتماد الأخير على نسبة الأرباح, قاد الشركات إلى البحث عن سبل زيادة الانتاج وخفض التكاليف, لذا كانت جلّ القوى المؤثرة تدفع باتجاه إمّا الضغط على العاملين (بخفض الأجور أو زيادة ساعات العامل), أو استبدالهم بالآلة وتعريضهم للبطالة.

هذه التناقضات التي انتابت النظام الرأسمالي, وانحرافه في الممارسة عن التصورات التي وضعها له آدم سميث, قاد إلى بروز الفكر الاشتراكي, ليعرب عن امتعاضه من هذا النظام, الذي اكتفى بمسلمات علم الاقتصاد الواقعي في عملية التنظير, ويطرح رؤيته المستندة إلى مبادئ الاقتصاد المعياري, بعدّها استجابة لإرادة الشريحة الأكبر في المجتمع.

وقد تزامن ظهور الفكر الاشتراكي مع تنامي تيارات الاصلاح الرومانسية, التي ضمّت عدة مفكرين, أبرزهم الفرنسي **سان سيمون** Saint Simon (1760-1825), والسويسري **ليونارد دي سيسموندي** Leonard de Sismondi (1773-1842), والالمانيان **آدم مولر** Adam Muller (1779-1829) و**فريدريك ليست** Friedrich List (1789-1846)[1]. وكانوا قد طرحوا رؤاهم النقدية, المناهضة للفكر الرأسمالي, والمؤيدة لتدخل الدولة, بهيئة نشاطات وأعمال فكرية ذات نزعة اجتماعية – انسانية, من دون أن يدعوا إلى حلول جذرية. هذه الرؤى, التي وجدت صداها في الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي, شكلت منهلاً لتبلور الأفكار الاشتراكية, وحاضنة يسرت لها القبول والانتشار لاحقاً[2].

ولفظ **"الاشتراكية** Socialism"- كمصطلح اقتصادي – يشير, في معناه العلمي الدقيق, إلى النظام الذي يستند, في مذهبه وفلسفته, إلى الملكية الجماعية لوسائل الانتاج وتدخل الدولة[3],

1) انظر/ حازم الببلاوي: ***دليل الرجل العادي إلى تاريخ الفكر الاقتصادي***, مصدر سابق, 1995, ص78.
كذلك انظر/ رمزي زكي: ***الاقتصاد السياسي للبطالة***, سلسلة عالم المعرفة, العدد 226, الكويت, 1998, ص246.
2) عبد علي كاظم المعموري: مصدر سابق, ص353-365.
3) أنظر/ كارل ماركس: ***نقد الاقتصاد السياسي***, ترجمة د. راشد البراوي, دار النهضة العربية, ط1, القاهرة, 1969, ص ص92-95.

فهو بذلك يمثل نقيض النظام الرأسمالي, الذي يستند في ذلك إلى الملكية الخاصة والحرية الاقتصادية. ويعدّ المفكران **كارل ماركس** Karl Marx (1818-1883), و **فريدريك انجلز** Friedrich Engels (1820-1895), أول من وضع المرتكزات الأساسية للفكر الاشتراكي, بمنهجه المنطقي التأريخي في تحليل الظواهر الاقتصادية, وتحديداً بعد أن أصدرا البيان الشيوعي عام 1848. هذا بالرغم من أن مصطلح الاشتراكية كان قد استعمل قبل ذلك لنفس المعنى في فرنسا وانجلترا عام 1835, لاسيما من قبل **روبرت أوين** Robert Owen (1771-1858), الذي عدّ مصدر الهام الحركة الاشتراكية الانكليزية, لكنه لم يكن في مقاصده يغادر نطاق مخاطبة الشعور الانساني, سعياً لتحسين أوضاع العاملين؛ لذا عرفت بـ (**الاشتراكية الخيالية**) تمييزاً لها عن (**الاشتراكية العلمية**) لماركس وانجلز[1].

ومع أن البناء الفكري, لكل من **ماركس** Marx, **وانجلز** Engels, قد ارتكز على أساس نقد النظام الرأسمالي, إلاّ أن أي منهم لم يقدم البديل؛ بمعنى لم يعطيا تحديدات حول الطريقة التي سيعمل بها الاقتصاد. لذا نجد أن معظم الملامح التفصيلية للنظام الاشتراكي قد جاءت, في وقت متأخر عنهما, ضمن الادبيات الاقتصادية السوفيتية[2].

تعود ملكية عناصر الانتاج في النظام الاشتراكي ـ بصورة عامة ـ إلى الدولة, بصفتها ممثلة لأفراد المجتمع, ومن ثم فهي الوحيدة المخولة باتخاذ قرارات الانتاج, وممارسته طبقاً لخطة تفصيلية معدّة مركزياً, ويعارض الاشتراكيون مبدأ الملكية الخاصة, ويعدّونها سبب الشرور, ويرفضون فكرة توافق المصلحة الشخصية والمصلحة العامة, بل يرون أن الملكية العامة فقط هي التي تحقق الصالح العام, ويعدّونها – فلسفياً – الأصل, وأمّا الخاصة فهي طارئة.

و يعدّ في النظام الاشتراكي كل أفراد المجتمع عمالاً لدى الدولة, ويخضع نظام التوزيع لمبدأ **"من كلٍّ حسب طاقته, ولكلٍ حسب عمله"**[3], ولمّا كانت ملكية وسائل الانتاج تمثل الرابط بين الانتاج, من جهة, وتعويضات عناصر الانتاج المشاركة في عملية الانتاج, من جهة أخرى, فإن شكل الملكية في النظام الاشتراكي يقضي باستحواذ الدولة على كامل الناتج المحلي الاجمالي, ومن ثم يتم توزيعه عبر برامج معدّة من جهاز التخطيط المركزي للدولة, ومن خلاله يتم تحديد الأجور والمكافآت, وكذلك الأسعار, ضمن سقوف عُليا ودُنيا. كما يتم توزيع السلع الاستهلاكية على العمال حسب حاجاتهم, ووفق مناهج معدّة مركزياً كماً ونوعاً, وعند عدم الكفاية تضع الدولة حدوداً للاستهلاك. ومن الطبيعي أن يؤدي الاختلاف في مؤهلات العاملين إلى تفاوت دخولهم,

1) انظر/ لبيب شقير: مصدر سابق, ص ص213-217.
2) كلاوديو نابليوني: ***الفكر الاقتصادي في القرن العشرين***, تعريب: نعمان كنفاني, منشورات النفط والتنمية, بغداد,1979, ص151.
3) محمد باقر الصدر: ***اقتصادنا***, مؤسسة دار الكتاب الاسلامي, ط4, 2008, ص232.

وهو أمر أقره النظام الاشتراكي اقتصادياً بوصفه حافزاً, لكنه رفضه اجتماعياً؛ كونه مدعاةً للتمايز, الأمر الذي دعا إلى تدخل الدولة من جديد لإعادة التوزيع وتقليل التفاوت.

لكن هذا الطرح النظري لم يلبث طويلاً لكي يصطدم بواقع اجتماعي طبقي متمايز, قد مارست فيه السلطة دور المحتكر, في الوقت الذي لم يجد فيه العمال خلاصهم. بل يتحمل العمال في ظل هذا النظام تكاليف جهاز الدولة الاداري بتشكيلته البيروقراطية, في ظل بيئة اقتصادية تفتقر للعدالة والكفاءة وتنعدم فيها روح المبادرة والابداع. وإذا كان التفوق في أساليب الإدارة وطرق الابتكار يمثل السبيل للسيطرة على السوق في النظام الرأسمالي, فإن ذلك يتم عبر قرار سياسي في النظام الاشتراكي.

وقد تعرض البناء النظري للنظام الاشتراكي إلى انتقادات شديدة من مفكري المدارس الفكرية المناوئة, ومن بين هؤلاء **لودفينغ فون ميسز** Ludwig Von Mises (1881-1973) الذي وجه انتقاده للتخطيط المعتمد من هذا النظام واصفاً إيّاه بـ**"اللاعقلاني"**؛ كونه لا يحتكم إلى السوق في تحديد الأسعار النسبية للموارد الاقتصادية, الأمر الذي يتعذر معه إيجاد فهرسة منطقية لندرة هذه الموارد (بعدّ السوق المؤسسة الوحيدة القادرة على تحقيق ذلك)؛ بمعنى عدم وجود معيار عقلاني للاختيار, وهذا سيقود إلى التبذير, والحيلولة دون إمكانية تحقيق الهدف الأساس لكل اقتصاد, وهو الانتفاع الكفوء من الموارد النادرة[1].

وبالرغم من محاولات عدد من المفكرين, أمثال **أنريكو بارون** Enrico Barone (1859-1924), إثبات عقلانية التخطيط من خلال افتراض إمكانية التسعير وفهرسة الندرة خارج مؤسسة السوق (أي دون الحاجة إلى تبادل), بيد أنها لم تكن لتنجح في تجاوز النطاق النظري إلى الميدان التطبيقي. كما أن ما ذهب إليه **موريس دوب** Maurice Dube, من أن المشكلة ليست في كيفية الانتفاع من الموارد, وإنما في كيفية تنميتها وزيادتها, قد واجه دوراً منطقياً, إذ إن تنمية الموارد وزيادتها تعتمد على حجم التراكم, وتحقيق هذا التراكم يتطلب كفاءة في استغلال الموارد.

لقد دفع ذلك الجدل بالاقتصادي **أوسكار لانجة** Oskar Lange (1904-1965) إلى اقتراح مؤسسة شبيهة بالسوق, تكون قادرة على التعويض عن آلية السوق, وتجنب سلبياته في الوقت ذاته, وذلك بأن تمنح الوحدات الانتاجية, ذات الملكية العامة, فسحة من الحرية كي تتحدد الأسعار داخلها وفقاً لقوى العرض والطلب, وأن يكون هدفها تحقيق الربح (كما يحصل في سوق المنافسة), ومن ثم يتم تثبيت هذه الأسعار, من السلطات المركزية, واتخاذ القرارات التخطيطية على أساسها. لكن اقتراح **لانجة** Lange هذا لم يوفر حلاً لمشكلة عدم عقلانية التخطيط, إذ مع

1) كلاوديو نابليوني: مصدر سابق, ص151.

كونه قد خطى خطوات نحو العقلانية, إلاّ أنه يؤدي إلى فقدان أهم خصائص النظام الاشتراكي المتمثلة بالمركزية؛ لذا يكون من الصعب وصف اقتصاد يعمل بمثل هذه الآلية بأنه اقتصاد مخطط مركزياً[1].

لقد كان في تغاضي المُنَظِّر الاشتراكي عن الكثير من المسلمات الاقتصادية, والتطرف في تبسيط المشكلات الاقتصادية, واختزالها بمعادلات رياضية, سبباً للكثير من الاخفاقات التي واجهت عملية التطبيق. كما أن جنوح الاشتراكية في تجاربها العملية عن منطلقاتها النظرية التي ناضل من أجلها كل من **ماركس** و **أنجلز**, وما نتج عن ذلك من سلبيات في الواقع الاقتصادي والاجتماعي, أعطى مبرراً كافياً للتخلي عنها في معظم البلدان التي أخذت على عاتقها تجسيد الفكر الاشتراكي, كالاتحاد السوفيتي السابق والصين, والعودة ـ بشكل أو آخر ـ إلى آلية السوق في حلها للمشكلة الاقتصادية.

3. الحرية الاقتصادية في الفكر النيوكلاسيكي (الحدّي) ودولة الرفاه:

يؤمن النيوكلاسيك Neoclassical (الحديّون Marginalist) الأوائل بالحرية الاقتصادية, ويدعون إلى تقليص تدخل الدولة. ويستند تحليلهم الاقتصادي – ذو الطابع الجزئي الستاتيكي - على افتراض وجود سيادة الملكية الفردية والمنافسة التامة, شأنهم في ذلك شأن أسلافهم الكلاسيك, إلا أنهم اختلفوا معهم في تفسير موضوع القيمة. فبعد أن عكف الكلاسيك في بحثهم, عند دراستهم للعوامل المحددة لقيمة السلعة, على الجانب الموضوعي (أي الانتاج والعرض), جاء النيوكلاسيك ليركزوا اهتمامهم على الجانب الذاتي (أي المنفعة والطلب). وقد أدخلوا في تفسيرهم للقيمة فكرتي الندرة والاشباع. ويرتكز التحليل الحدي بصورة عامة على دراسة التغيرات التي تحصل في منفعة الوحدة الأخيرة من سلعة ما, جرّاء استعمال وحدات متعددة منها, وتأثير ذلك على قيمة تلك الوحدات الاخرى المستعملة, وكيفية قياس هذه التغيرات عددياً[2].

وترجع الاصول الفكرية لنظرية المنفعة الحدية, التي أتى بها الحديّون, إلى الفيلسوف الانجليزي **جيرمي بنثام** Jeremy Bentham (1748-1832) عند دعوته للأفراد إلى اختيار البدائل التي تعظم المتعة الكلية. ومن ثم تطورت هذه النظرية وصيغت باسلوب رياضي على يد الاقتصاديين كل من النمساوي **كارل منجر** Carl Menger (1840-1921), والانجليزي **وليم ستانلي جيفونز** William Stanley Jevons (1835-1882), والسويسري **ليون والراس** Leon Walras (1834-1910) كلٌ على حدة, وقد تميز **والراس** Walras في بحثه التوازن العام (على المستوى الكلي), في حين ركز كل من **منجر** Menger و **جيفونز** Jevons في

1) انظر/ كلاوديو نابليوني: المصدر السابق نفسه, ص ص152-155.
2) لبيب شقير, مصدر سابق, ص242.

تحليلهما للتوازن على مستوى الفرد[1]. وبالرغم من الأهمية الكبيرة لنظرية **والراس** Walrasفي التوازن العام(•), إلاّ أن مشكلة التوفيق بين الجانبين, الموضوعي والذاتي للقيمة, تنسب إلى الاقتصادي الانجليزي **الفريد مارشال** Alfred Marshall (1842-1924), الذي استطاع اثبات أهمية كل من العرض والطلب في تحديد القيمة, فضلاً عن تمكنه من تطوير التحليل الحدي بشكل كبير, بإدخال افكار لاتزال حية إلى يومنا هذا, والتي قام بتوضيح الكثير منها في كتابه الشهير (Principles of Economics), الصادر سنة 1890[2].

الأمر المهم هنا, الذي نبتغي الوصول إليه, هو الطريقة التي ساهم فيها ظهور الأفكار الحدية في تحديد الموقف من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. فقد أسست هذه الأفكار لمعايير جديدة للاختيار بهذا الخصوص, تقوم على أساس المقارنة بين المنافع الحدية للإنفاقين العام والخاص. ففي أطار تحليلهم للتوازن العام, كان الحديون قد طوّروا نظريتهم, من كونها تقتصر على مفهوم المنفعة الحدية للاستهلاك, لتشمل مفاهيم أخرى. إذ إنهم, عند مستوى معين من الموارد, وانطلاقاً من افتراضهم حالة السكون والمنافسة التامة, يذهبون إلى أن تعظيم الرفاه العام يعتمد على توافر عدد من "الشروط الحدية" في مجالي الانتاج والاستهلاك, ومن ثم في مجال الاقتصاد الكلي, وهي الشروط التي انطلق منها **فلفريدو باريتو** Vilfredo Pareto (1848-1923) في صياغة أمثليته(**).

وبرغم كل ما يتصف به التحليل الحدي Marginal Analysis من طابع رياضي كمي, والذي يحسب على علم الاقتصاد الايجابي, إلاّ أنه أمتد ليشمل تطبيقات ذات مضامين اجتماعية, تنتمي في جوهرها إلى علم الاقتصاد المعياري. وقد نجح الاقتصادي الانجليزي (الذي يعدّ خليفة مارشال) **آرثر بيجو** Arthur Peugeot (1877-1959) في توظيف التحليل الحدي لإيجاد سبل للخلاص من القيود النظرية التي وضعها الفكر الكلاسيكي حول امكانية اعادة توزيع الدخل, وذلك من خلال أفكاره التي عرضها في كتابه المنشور سنة 1920 "اقتصاديات الرفاهة

---

1) انظر/ أريك رول: ***تأريخ للفكر الاقتصادي***, ترجمة راشد البراوي, دار الكتاب العربي, القاهرة, 1968, ص ص366-400.
أنظر أيضاً/ مدحت القريشي: ***تطور الفكر الاقتصادي***, دار وائل للنشر, الطبعة الاولى, عمّان-الاردن, 2008, ص ص197-205.

*) كان **والراس** Walras قد أشار إلى مسألة التوفيق بين الجانبين الذاتي والموضوعي, وذلك عندما حدد مجموعتين من الشروط لغرض تحقق التوازن العام الأمثل, الأولى: ذاتية (تعظيم الاشباع), والثانية: موضوعية (التوازن بين العرض والطلب). إلا أن المسائل التفصيلية الاكثر غموضاً في هذا الموضوع تم توضيحها من قبل مارشال Marshall. (كلاوديو نابليوني: مصدر سابق, ص ص18-34).

2) **See**: Alfred Marshall: ***Principles of Economics***, Macmillan and Co., 8th ed., London, 1920, PP.188-192.
See Also\ H. J. Davenport: ***The Economics of Alfred Marshall*** ,Sentry Press, New York-U.S.A, I965,P.15.
انظر أيضاً/ مدحت القريشي: مصدر سابق, ص ص205-213.

**) حسب باريتو Pareto, المستوى الأعلى للرفاه الكلي يتحقق عندما تكون عدد الوحدات اللازم الاستغناء عنها من كل بضاعة لإنتاج وحدة اضافية من أية بضاعة أخرى (المعدل الحدي للتحويل Marginal rate of conversion) تساوي عدد الوحدات من البضاعة الأولى التي يكون المستهلكون على استعداد نفسي للتخلي عنها للحصول على وحدة اضافية من البضاعة الثانية (المعدل الحدي للتعويض Marginal Rate of Substitution). (كلاوديو نابليوني: مصدر سابق, ص43).

Welfare State"[*]. الذي يعنينا منها بشكل مباشر هنا مبدأ تناقص المنفعة الحدية للنقود, إذ من خلاله تمكن من توفير الأرضية النظرية اللازمة لتبرير تدخل الدولة في فرض الضرائب التصاعدية, في سبيل تعظيم الرفاه على المستوى الكلي. فهو يرى "**أنه ما دام الانتاج الكلي لا ينخفض بسبب هذا الاجراء (أي إجراء إعادة توزيع الدخل), فإن الرفاهة الاقتصادية تتعزز بتحويل بعض الموارد المتاحة من الاغنياء إلى الفقراء**"[1].

وتهدف اقتصاديات الرفاه إلى وضع كل أفراد المجتمع في شروط متكافئة من حيث الافادة من فعالية النظام الاقتصادي. لذا فقد ركزت على مبدأ المفاضلة بين مفهومي "النفع الاجتماعي Social Benefit" و"الكلفة الاجتماعية Social Cost"، و أن تعظيم الرفاه الاقتصادي لا يتحقق إلا عندما تكون "المنفعة الاجتماعية الحدية Marginal Social Benefit" مساوية "للكلفة الاجتماعية الحدية Marginal Social Cost". وكذلك اهتمت اقتصاديات الرفاه بدراسة التباين بين "الكلفة الاجتماعية الحدية Marginal Social Cost", و"الكلفة الخاصة الحدية Marginal Private Cost" واعتمدت في منهجها على ضرورة أن تتساوى الأسعار مع التكاليف الحدية, وهو الوضع الذي ينبغي أن يتحقق في ظل فرضية المنافسة التامة.

من هنا ينطلق الحديون المتأخرون في دعواتهم – في اطار دولة الرفاه – إلى القبول بدور الدولة الاقتصادي التصحيحي, كإعادة توزيع الدخل, ومعالجة حالات فشل السوق, ما دام ذلك لا يؤدي إلى تقليل الانتاج, ولا يتضمن تهديداً لمبادئ المنافسة, أو الملكية الفردية, أو الحرية الاقتصادية. بل من شان ذلك أن يؤدي إلى زيادة الرفاه الكلي, ويمكن أن تكون دولة الرفاه السبيل الذي يمكن من خلاله درء الخطر عن النظام الرأسمالي, ومنعه من الانهيار.

4. الحرية الاقتصادية في المدرسة الكينزية:

بينما كان التجريد يغلب على التحليل الاقتصادي الكلاسيكي, جاء الاقتصادي الانجليزي **جون مينارد كينز** John Maynard Keynes (1883-1946) ليضفي عليه سمة الواقعية. ففي الفترة التي سبقت أزمة 1929 لم تكن "آلية السوق", وحدها وراء إعادة التوازنات الاقتصادية في أسواق الانتاج وعوامل الانتاج, كما لم تكن بمفردها القادرة على تجاوز الأزمات المالية والاقتصادية

*) وذلك في وقت تفاقمت فيه ظاهرة الاحتكار, ولم يعد بالإمكان القبول بفكرة التوافق بين المصلحتين العامة والخاصة بسهولة. (رمزي زكي: مصدر سابق, ص257).

1) جون كينيث جالبريت: ***تاريخ الفكر الاقتصادي – الماضي صورة الحاضر***, ترجمة أحمد فؤاد بلبع, سلسلة عالم المعرفة- العدد 261, الكويت, 2000, ص ص229-231.

وتداعياتها, بل أن هناك عوامل موضوعية أخرى ساهمت في تحقيق ذلك. وبتغيّر هذه العوامل الموضوعية ظلّت هذه الآلية عاجزة عن أداء مهامها بالكيفية التي تحدث عنها الكلاسيك.

فلم يتمكن التحليل الكلاسيكي من تفسير الظواهر الاقتصادية التي برزت أبان أزمة الكساد الكبير سنة 1929, إذ شهدت العديد من البلدان الرأسمالية – لاسيما انجلترا وأمريكا – معدلات عالية من البطالة, وركود اقتصادي استمر لأمدٍ طويل, ولم تشكل معدلات الفائدة المنخفضة حافزاً على الاستثمار, كما لم يؤدي انخفاض الأجور إلى زيادة تشغيل العاطلين من العمالة الماهرة الراغبة في العمل بالمستوى الجديد للأجور, الأمر الذي عرّض النظام الاقتصادي الرأسمالي للانهيار.

هنالك أدرك **كينز** Keynes أن وسيلة الحفاظ على الرأسمالية تكمن في معالجة مشكلة البطالة, حتى لو كان ذلك على حساب زيادة معدلات التضخم وعجز الموازنة. ولم تكن لتغيب عن مخيلته صورة الشبح المخيف, الذي رسمه **ماركس** Marx, لمآل الرأسمالية وإمكانية تحولها إلى دكتاتورية, لاسيما بعد سقوط روسيا القيصرية على أثر الثورة البلشفية سنة 1917, وتأسيس دولة الاتحاد السوفيتي سنة 1922؛ لذا دعا إلى التضحية بالتنازل عن الحرية الاقتصادية شبه المطلقة, وإعطاء دور أكبر للدولة في النشاط الاقتصادي, الأمر الذي عدّه بعض المفكرين بمثابة ثورة على الفكر الاقتصادي الكلاسيكي, لكنه كان لأجل بقاء الرأسمالية وليس القضاء عليها.

وقد شخّص **كينز** Keynes السبب المباشر للأزمة, وحدده بما أسماه **"عدم كفاية الطلب"**[1], والتوقعات التشاؤمية للمستثمرين. ودعا إلى ضرورة زيادة **"الطلب الفعّال"**, وهو ذلك الحجم من الطلب الكلي الذي يصل بالعائد على الاستثمار وتوقعات المستثمرين إلى المستوى الذي يوفر لهم حافزاً كافياً لاستعادة نشاطهم الاستثماري, وامتصاص البطالة[2]؛ وذلك من خلال اتباع سياسات توسعية مالية ونقدية. بمعنى قيام الدولة بزيادة الانفاق الحكومي, الاستهلاكي والاستثماري, "الممول بالعجز" (كسياسة مالية), من جهة, وتخفيض أسعار الفائدة من خلال زيادة عرض النقود (كسياسة نقدية), من جهة أخرى.

وبالفعل, فإنه بتطبيق السياسات الاقتصادية التي اقترحها **كينز** Keynes, تمكن النظام الرأسمالي ـ في ظل الظروف الموضوعية السائدة آنذاك ـ من تجاوز أزمته الخانقة التي كادت تأتي بأركانه, وبذلك جاءت الأفكار الكينزية لتؤذن بدخول الرأسمالية عهداً جديداً, تمارس فيه الدولة دوراً رياديا في معالجة الأزمات الدورية, إذ يسمح فيه للمؤسسات الحكومية التدخل المباشر وغير المباشر في النشاط الاقتصادي, باستخدام أدوات السياسة الاقتصادية, لاسيما

1) التفسير الكينزي أعطى الركود بعداً نقدياً, في حين فسّره الكلاسيك بالعوامل الحقيقية (انظر/عبد المنعم السيد علي: ***دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية***, المنظمة العربية للتربية والعلوم- معهد البحوث والدراسات العربية, القاهرة, 1975, ص ص45-46.)

2) انظر/ جون مينارد كينز: ***النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود***, ترجمة إلهام عيداروس, هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث, ط1, أبو ظبي, 2010, ص ص81-87.

المالية والنقدية, للتأثير على مسارات كل من الانتاج والتوزيع والاستهلاك, وتوجيهها نحو الاتجاهات المرغوبة.

5. الحرية الاقتصادية في المدرسة المؤسسية:

لقد أدان **المؤسسيون** Institutionalists فكرة الحرية الاقتصادية, ويعتقدون بضرورة قيام الدولة بدوراً أكبر في القضايا الاقتصادية والاجتماعية. إذ إنهم يعتقدون بتعارض المصالح, وإن نظام اقتصاد السوق, بطبيعته, يقود إلى حالات عدم الاستقرار, ولا يمكن لقوى السوق, بمفردها, أن تقوم بمعالجة ذلك. كما أنهم يشككون في كفاءة السوق في عمليتي التخصيص والتوزيع, وينتقدون تجاهل التكاليف الاجتماعية مثل: الطاقات الإنتاجية المعطّلة والبطالة وانخفاض معنويات العاملين واستنفاد الموارد. الأمر الذي يتطلب – حسب المدرسة المؤسسية - قيام المؤسسة الحكومية بالتوفيق بين المصالح المتضاربة, وإعطاء المؤسسات, الانتاجية والعمالية, دور محوري في تنظيم الفعاليات الاقتصادية[1].

ويرى أصحاب هذه المدرسة أن تطوير "المؤسسات الاقتصادية" جزء من عملية أوسع. فهي لا تقتصر على المؤسسات الانتاجية, بل تتعدّاها لتشمل قواعد السلوك والتصرف التي لها طابع العموم والاستمرار, وبما أن هذه المؤسسات لا تفتأ تتغير، فإن علم الاقتصاد يجب أن يتغيّر باستمرار. من هذه الأرضية انطلق الاقتصادي الأمريكي **ثورستاين فبلن** Thorstein Veblen (1857-1929) في وضع أسس هذه المدرسة, وقام بتوجيه نقده اللاذع للنظرية الاقتصادية التقليدية الساكنة. ومن ثم سار على نهجه تلميذه **ويزلي ميشال** Wesley Clair Mitchell (1874-1948) الذي كان يميل إلى الجانب التجريبي, ويرى في التخطيط الاجتماعي أداةً مناسبة للتغلب على التقلبات الاقتصادية.

أما **جون كينيث جالبريث** John Kenneth Galbraith (1908-2006) فكانت أعماله تجسيداً لخصائص هذه المدرسة, وله عدة نظريات, من أبرزها ما يتعلق بسلوك المستهلك وسلوك المنشأة. فنظريته حول سلوك المستهلك تتضمن عدم سيادة المستهلك, إذ إن تفضيلاته ـ حسب **جالبريث** Galbraith - تنقاد وفقاً لرغبة المنشآت المنتجة تحت تأثير شركات الدعاية والاعلان. كما أنه يرى أن اهتمام الناس بالسلع الخاصة (السيارات مثلاً) أكثر من اهتمامهم بالسلع العامة (الطرق على سبيل المثال), سيؤدي إلى قصور في توزيع الموارد للسلع العامة, عندها ينبغي تدخل الدولة لإعادة التوازن. أما نظريته حول سلوك المنشأة, فإن **جالبريث** Galbraith يذهب إلى أن إدارة المنشأة, بهيكلها الفني, تسعى إلى تحقيق أهدافها بالتوسع في حجم الانتاج, وليس إلى تحقيق هدف المساهمين في تعظيم الأرباح, إلاّ بالمستوى الذي يضمن رضا هؤلاء المساهمين,

1) مدحت القريشي: مصدر سابق, ص ص221-225.

وتوفير عوائد محتجزة كافية لأغراض الاستثمار والنمو[1]. ومن ثم فإن تفسير سلوك المنشأة باستهدافها تعظيم الأرباح في النظرية النيوكلاسيكية, يصبح مجافياً للواقع[2]. لذا فإن **جالبريث** Galbraithيدعو المجتمع, ومن خلال الحكومة الممثلة له, إلى تشكيل مؤسسات تعنى بمتابعة الاسعار والاجور, وجعلها تسير بالاتجاه الذي يخدم الصالح العام. كما يدعو الحكومة إلى القيام بإعادة توزيع الدخل من خلال بعض السياسات الضريبية, والسيطرة على رواتب المدراء باعتماد بعض الاجراءات الادارية. لكنه في ذات الوقت يدعو إلى تشجيع منشآت القطاع الخاص على الاندماج لزيادة قدرتها التنافسية, فهو يعدّ المنشآت الكبيرة مؤسسات تمثل نواة المجتمع الرأسمالي الجديد[3].

ويرى **جالبريث** Galbraith أهمية التنظيم في الحياة المعاصرة, ويعزو إليه أبرز انجازات الصناعة الحديثة. وكذلك يثني على دور الدولة كونها المؤسسة القادرة على القيام بمهام تتجاوز كلاً من الامكانية المادية والفكرية للفرد. وهو يأمل, بل يعتقد جازماً, أن هناك جيل من الاقتصاديين, الأصغر سناً, سيحثون على القيام بتعديلات واسعة في مجالات متعدّدة: كالإدارة البيروقراطية لمؤسسات الأعمال, ومشاركة العمال في الادارة والملكية, وأن يكون للدولة دور فعال في الاستثمار, لاسيما فيما يتعلق بالابتكار التكنولوجي, ووضع برنامج أقوى للرفاهة, وزيادة دعم التعليم, وتنمية رأس المال البشري,...الخ.

وبالرغم من الاتجاه الواضح لمفكري المدرسة المؤسسية التقليدية, سابقي الذكر, في انتقادهم للفكر النيوكلاسيكي, وتأييدهم للتدخل الحكومي, إلاّ أن المؤسسية الجديدة, وعلى رأسها **دوغلاس نورث** Douglass North (الولادة 1920), أظهرت توجهاً مناقضاً له, وذلك حين أبدت معارضتها للتدخل الحكومي, والدعوة إلى السوق. وتنتقد هذه المدرسة النيوكلاسيك اغفالهم أهمية دور المؤسسة في صناعة القرار الاقتصادي, بيد أنها تلتقي معهم في عقلانية القرارات الاقتصادية. وهؤلاء يعتقدون أن المؤسسات تتطور مع الزمن, وهي التي توفر هيكل الحوافز للنشاطات الاقتصادية والسياسية, وعلى هذا الأساس يتحدد غنى البلد أو فقره. فالبلد يكون غنياً إذا كانت المنظومة المؤسسية تشجع على التعليم والتكنولوجيا الجديدة واكتساب المهارات وتراكم رأس المال...الخ, عندها سيكون ذلك حافزاً لرفع معدلات النمو الاقتصادي[4].

---

1) عبد الفتاح بوخمخم: ***نظريات الفكر الإداري ـ تطور وتباين أم تنوع و تكامل***, بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي في جامعة الجنان, طرابلس – لبنان, 2012 ص16.

2) ولأجل تحقيق ذلك يمكن أن تلجأ ادارة المنشأة إلى تحديد السعر خارج نطاق المنافسة, أو من خلال استهداف مستوى الانفاق على الاعلان الذي يعظم الايرادات ضمن قيد المستوى الأدنى المقبول من الأرباح. وقد حلل الاقتصادي بومل Baumol ذلك بشكل واضح في أنموذج خاص به انظر: Baumol's Model, D. N. Dwivedi: ***Microeconomics- Theory and Applications***, Dorling Kindersley, New Delhi, India,2006, PP.411-414.

3) مدحت القريشي: مصدر سابق, ص ص233-234.

4) مدحت القريشي: المصدر السابق نفسه, ص ص235-236.

6. الحرية الاقتصادية عند تيارات الكلاسيك الجدد (New Classical):

إذا كان محور الجدل بين الكلاسيك والكنزيين يدور بصفة أساسية حول مدى إمكان تمتع الاقتصاد بقوى تصويب ذاتية فعالة قادرة على تحقيق النمو والاستقرار, وفرص نجاح الدولة في المساعدة بتحقيق هذا التصويب, فإن الجدل التالي بين الكنزيين والنقوديين, وفي ظرف قد أصبح فيه تدخل الدولة أمراً واقعاً, لا يناقش أصل هذا التدخل, وإنما يدور حول أيّ مجالات التدخل أكثر كفاءة كي يتم تطبيقه.

حالات التدخل الحكومي في الاقتصادات الحرة, يبدو فيها أن القوى الفاعلة للسوق, ومعها البنية الثقافية الفردية والمؤسسية, لاسيما في الآماد البعيدة, تصاغ بشكلها النهائي وفقاً للأوعية المعدّة لها من النظام الاقتصادي المتبع, بمتضمناته الاجتماعية والسياسية, سواءٌ ذلك عن طرق الأفعال أو ردود الأفعال. وما دامت مبادرات التصحيح تتحرك ضمن الأطر العامة لتلك النظم, فإن جهدها سيتلاشى إلى حيث المسارات التقليدية المألوفة. وغالباً ما يحصل ذلك نتيجةً لاستيعاب البديهيات من قبل الجهات المتأثرة الذي يجعل من التنبؤ عملية سهلة المنال, مما يجعل اخفاق تلك المبادرات في تحقيق أهدافها هو النتيجة المتوقعة.

هذه الفكرة هي بالضبط ما أقرّتها مدرسة **"التوقعات العقلانية"** لاحقاً, بينما لم تفصح عنها, المدرسة الكينزية تحديداً, في وقت سابق, وذلك حينما عجزت السياستان التوسعيتان, المالية والنقدية, في تحفيز الاقتصاد ومعالجة مشكلة البطالة, بل أدى ذلك إلى تزامن مشكلتي الركود والتضخم, وظهور ما يعرف **"الركود التضخمي** Stagflation"[1]. بمعنى أن التدخل الحكومي في الاقتصادات الحرة إنما يكون أكثر فاعلية حينما يأتي مغايراً للنمط الاقتصادي السائد. وهو الأمر الذي يمكن من خلاله تفسير نجاح الفكر الكينزي في مراحله الأولى, وعجزه بعد عقود, في حل مشاكل الاقتصاد الرأسمالي. لكن مع أن المدرسة الكينزية لم تفصح عن اعتقادها بهذه الفكرة, إلاّ أننا يمكن أن نستشف بوضوح إدراكها لها من خلال تأكيدها أن السياسات الاقتصادية معدّة للأمد القصير فقط, وأنها سوف تفقد مفعولها في الأمد الطول.

ففي المحاولات الاولى لمعالجة أزمة 1929, وفي بيئة تحكمها الرؤية الكلاسيكية, أدى تطبيق الأفكار الكينزية, إلى النجاح في توجيه القيم الحقيقية لبعض المتغيرات الاقتصادية بالاتجاهات المرغوبة. إلاّ أن استمرار الحكومة في تطبيق السياسات الاقتصادية خلال العقود التالية, وبنفس النمط, قد أضعف من فاعليتها. إذ استطاع كل من المؤسسات الانتاجية والمؤسسات العمالية والأفراد, أن يكسب من الخبرة ما يكفي لفهم آليات الاستجابة لتلك السياسات, ومن ثم امتلاك القدرة على توقع النتائج التي ستترتب عليها, والتعرف على أساليب التكيف معها. كما أن الفسحة الزمنية مكنت

1) انظر/عوض فاضل الدليمي, ***النقود والبنوك***, مطبعة جامعة بغداد, بغداد, 1989, ص644.

هؤلاء, بنضالهم التشريعي, من امتلاك الأدوات القانونية اللازمة للتعامل مع هذه السياسات, وامتصاص زخمها, وبالتالي إفراغها من محتواها وحصر تأثيراتها على القيم الاسمية دون الحقيقية. وهذا ما دفع الكثير من الاقتصاديين إلى التشكيك بفاعلية التدخل الحكومي على النمط الكينزي, لكنهم لا ينكرون ـ كما بيّنا ـ ضرورة وجود هذا التدخل بشكل من الأشكال, بل يؤمنون بأنه لا يمكن للأنظمة المالية والنقدية أن تدار بصورة ذاتية مستقلة. وقد تعددت الرؤى حول الكيفية يمكن أن يكون فيها التدخل أكثر كفاءة في تحقيق النمو والاستقرار.

ويمكن تناول أبرز تيارات الكلاسيك الجدد كالآتي:

أ. **فريدمان Friedman :** ففي سنة 1963 قام الاقتصادي الأمريكي **ميلتون فريدمان** Milton Friedman (1912-2006) وبالاشتراك مع الاقتصادية الأمريكية **آنا شوارتز** Anna Schwartz (1915-2012) بإصدار كتاب **"تاريخ النقود في الولايات المتحدة للمدّة** 1867-1960", وقد أجرى فيه دراسة حول العلاقة بين عرض النقود وGDP في الولايات المتحدة خلال المدّة المذكورة, وقد توصل إلى نتيجة مهمة جداً, وهي ثبات **سرعة تداول النقود** Velocity of Money, مما يدلل ـ حسب النظرية الكمية للنقود ـ على وجود علاقة مباشرة بين متغيري عرض النقود وGDP[1]. وقد كان لهذا الكتاب أثراً بالغاً في ظهور **"المدرسة النقودية** Monetarism" بزعامة **فريدمان** Friedman, والتي تستند في جلّ مبادئها إلى الفلسفة الكلاسيكية؛ لذا عدّ ظهورها بمثابة عودة إلى اصول ومنابع الفكر الكلاسيكي. كما ساهم هذا الكتاب في زيادة القناعة لدى علماء الاقتصاد الكلي بأثر النقود على اجمالي الانفاق والأسعار والناتج, وبأهمية السياسات النقدية في النشاط الاقتصادي, وكان له الدور الأكبر في إحداث موجة التحولات الكبيرة التي شهدتها العديد من الدول في النصف الثاني من القرن العشرين, من الأنظمة المركزية الموجهة, والعودة إلى نظام السوق. وقد استطاع **فريدمان** Friedman تحدي الفكر الكينزي الذي يعتقد بفاعلية السياسة المالية في معالجة حالات الكساد, ويثبت بدلاً عن ذلك, فاعلية السياسة النقدية[2].

فقد أقرّ **فريدمان** Friedman- من حيث المبدأ- تدخل الحكومة, لكن باعتماد سياسات نقدية ثابتة (زيادة عرض النقود بمعدلات ثابتة ومتناسبة مع معدل النمو في GDP) تساهم في خلق بيئة مستقرة, لاسيما للمستثمرين. وقد عارض السياسات المرنة التي اعتمدها الكينزيون وعدّها سبباً للأزمات وعدم الاستقرار[3], وأنها ذات تأثيرات قصيرة الأمد على الناتج والاستخدام لا تلبث أن تعود إلى مستوياتها السابقة مخلفةً ارتفاعاً في الاسعار. لكن هذه القناعات, التي تولدت حول العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المرتبطة بسرعة تداول النقود, سرعان ما أصابها

1) Michael D. Bordo*: **Money, History, and International Finance***, University of Chicago Press, USA, 1989, pp.18-21.
2) Edward Nelson: ***Milton Friedman and U.S. Monetary History 1961−2006***, Federal Reserve Bank of St. Louis, Working Paper 2007-002B, USA, 2007, pp.1-2.
3) عبد المنعم السيد علي, نزار سعد الدين العيسى: **النقود والمصارف والاسواق المالية**, دار الحامد للنشر, الاردن, 2003, ص427.

التصدّع, مما أدى إلى التقليل من شأن التوجه النقدي. فبعد أن تم تبني فكر التيار النقدي, بناءً على أساس فكرة ثبات سرعة تداول النقود, أخذت التداولات النقدية في السوق بإعطاء إشارات مناقضة لهذه الفكرة. فقد انتابت سرعة تداول النقود, خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين, حالة حادة من عدم الاستقرار, الأمر الذي اضطر الاحتياطي الفيدرالي إلى التوقف عن استخدامها كأداة استرشادية للسياسة النقدية واستبدالها بمؤشرات أخرى. ولكن هذا لا يلغي دور السياسة النقدية وكونها إحدى الأدوات الرئيسة لمواجهة الدورات الاقتصادية في الوقت الحاضر[1].

ب. هايك Hayek :

قدّم الاقتصادي النمساوي **فريدريك هايك** Friedrich Hayek (1899-1992) أبرز أفكاره في كتابه الصادر سنة 1944 "الطريق إلى العبودية The Road to Serfdom", وقد عارض التوجهات الاشتراكية المركزية, كما يعد أحد أهم الشخصيات وراء التحول من السياسات الكينزية التدخلية نحو سياسات السوق. إلاّ أنه في الوقت ذاته لا يعارض التدخل الحكومي إذا كان يصب في صالح المنافسة, "فهو يدعو إلى التخطيط للمنافسة ويحذر بشدة من التخطيط ضد المنافسة,"[2], إذ أنه يرى ان الطريق إلى انعدام الكفاءة الاقتصادية, يتمثل في تدخل الحكومات في الاسواق الحرة المشروعات التجارية الخاصة.

وبعد دراسة متأنية – احتواها كتابه المذكور- لمدى كفاءة مختلف أشكال المؤسسات الاقتصادية استطاع هايك Hayek أن يوضح أن الحوافز التي يمنحها النظام الاقتصادي الحر هي وحدها القادرة على حشد المعلومات المتناثرة بين ملايين العوامل الاقتصادية واستغلالها بكفاءة. ولا يمكن لاقتصاد معين, وفي ظل أي نظام, أن يحقق عملية التحديث والتطوير دون أن يشتمل على حافز الربح والخوف من الافلاس[3].

ت. التوقعات العقلانية:

فكرة التوقعات العقلانية قد أغنت بشكل كبير الاقتصاد الكلي, وذلك من حيث كونها من النماذج والمفاهيم التي جسدت المعيارية الجديدة للاقتصاد الكلي, تلك التي أصبحت تمثل واحدة من أكثر المناطق النشطة والمثيرة للجدل اليوم في هذا الصنف من الاقتصاد ، لكنها لم تكن قبل عقد السبعينات تمثل حتى جزء من مفرداته الاقتصاد الكلي[4]. وبالرغم من أن **جون موث** John

1) ساموبلسن, ويليام دي. نوردهاوس: ***علم الاقتصاد***, مكتبة لبنان ناشرون, الطبعة الاولى, 2006, ص739.

2) Friedrich A. Hayek: ***The Road to Serfdom***, The Institute of Economic Affairs, London, 1999, PP.45-46.

3) ساموبلسن, ويليام دي. نوردهاوس: مصدر سابق, ص42.

4) John B. Taylor: ***How the Rational Expectations Revolution Has Changed Macroeconomic Policy Research***, Stanford University, San Francisco, California, United States, 2000, PP.(3,17).

Muth (1930-2005) يعدّ أول من كتب عن التوقعات العقلانية سنة 1960[1], إلا أن **روبرت لوكاس** Robert E. Lucas (الولادة 1937) هو أول من جعلها قابلة للتنفيذ باسلوب رياضي بجهوده خلال المدة 1972-1976, ومن ثم تم تطويرها من قبل **روبرت بارو** Robert Barro (الولادة 1944), و **توماس سارجنت** Thomas Sargent (الولادة 1943). ويعدّ هذان الاقتصاديان في الوقت الحاضر من أكثر الاقتصاديين تأثيراً في العالم.

وقد لا يكون من الغريب أن يبني أصحاب التوجهات العقلانية تحليلاتهم على أساس مبدأ الحرية ومناهضة التدخل الحكومي الذي يعيق المنافسة, شأنهم في ذلك شأن **فريدمان** Friedman, إذ إنهم ينهلون من مبادئ الفكر الكلاسيكي, وبذلك فهم يعتقدون أن الاقتصاد الخاص بطبيعته يتمتع بالاستقرار, وذلك استناداً لإيمانهم بمرونة الاسعار والاجور وقدرة الاقتصاد على التصحيح التلقائي, ويعارضون فكرة **كينز** Keynes بجمود الأسعار والأجور تنازلياً. لكن الجديد الذي جاء به أصحاب التوقعات العقلانية هو أن الأفراد – في ظل التطور في مجالات الاحصاء والسلوك بغياب اليقين - يقومون برسم توقعاتهم وفقاً للمعلومات المتاحة لديهم, الأمر الذي يمنحهم القدرة على التنبؤ بنتائج السياسات الاقتصادية وإمكانية التكيف معها, بما يلغي أثر هذه السياسات[2] (وهو ما تمت الاشارة اليه في بداية الحديث عن النقوديون).

وبهذا ـ حسب التوجهات العقلانية ـ لا يمكن للحكومة ممارسة خداع منهجي للجمهور, مما يعني ضمناً إلغاء وجود المقايضة بين التضخم والبطالة, وسيتحول منحنى فلبس الايجابي ـ حسب التحليل الكينزي ـ إلى منحنى نيوكلاسيكي جديد يأخذ الشكل الرأسي, وسيكون تأثير أي اجراء تتخذه الحكومة مقتصراً على مستوى الأسعار حصراً. عندها فإن الحل الصحيح لا يكمن في حجم الاجراء المتخذ من قبل الحكومة, لكن في كيفية اختيار الستراتيجية المناسبة لضبطه[3]. والأمر المهم لديهم هو تصميم السياسات المالية والنقدية بالكيفية التي تؤدي إلى تقليل عدم التأكد Uncertainty إلى أدنى حد ممكن.

ث. جانب العرض:

1) See/ John F. Muth: ***Rational Expectations and the Theory of Price Movements***, Journal of The Econometric Society, Econometrica, Vol. 29, No. 3 (Jul., 1961), PP.315-316.

2) انظر/ جيمس جوارتيني, ريجارد استروب: ***الاقتصاد الكلي – الاختيار العام والخاص***, ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن, دار المريخ للنشر, الرياض, 1999, ص ص463-467.
كذلك انظر/ انظر/ مايكل أبدجمان: ***الاقتصاد الكلي*** – النظرية والسياسة, ترجمة محمد ابراهيم منصور, دار المريخ للنشر, الرياض, 1999, ص ص338-342.
أنظر أيضاً/ ساموبلسن, ويليام دي. نوردهاوس: مصدر سابق, ص740.

3) Thomas J. Sargent & Neil Wallace: ***Rational Expectation and The Theory of Economic Policy***, University of Minnesota, Minneapolis, USA, 1976, P.176.

تعدّ توجهات جانب العرض أكثر تحررية, إذ ينطلق مؤيدو جانب العرض من الايمان بالمزايا المذهلة التي تتمتع بها الأسواق الحرة, ويعتقدون أن العوائد الكافية توفر حافزاً كبيراً على زيادة العمل والادخار والأعمال الحرة. لذا فقد ارتكز البناء النظري لاقتصاديات جانب العرض, في الأساس, على فكرتين, الأولى: الايمان بقانون (Say) للأسواق. والثانية: الاعتقاد بأن التخفيضات الحادة في معدلات الضرائب تمارس دوراً جوهرياً في تحفيز الاقتصاد.

وعلى هذا الأساس قام الاقتصادي الأمريكي **آرثر لآفر** Arthur Laffer (الولادة 1940), العضو في مجلس ريغان للسياسات الاقتصادية الاستشارية للمدة (1981-1989), بطرح فكرة مقتضاها أن زيادة معدلات الضرائب قد تؤدي إلى تقليل الإيرادات الضريبية, وعبّر عن تلك الفكرة بيانياً بما أصبح يعرف (منحنى لآفر Laffer Curve). وتعول هذه الفكرة, في عملية التصحيح, على آلية السوق, ومضمونها أن تخفيض "معدلات الضرائب الحدية" سوف يزيد بالفعل من العائد على الاستثمار, ويحث على زيادة عرض العمل وزيادة الادخار, وهذا بدوره سوف يترك آثاراً إيجابية على الاقتصاد, فيزداد الانتاج والاستخدام, وتنخفض معدلات الفائدة والأسعار, كما أن الحصيلة الضريبية سوف تزداد وينخفض العجز المالي الحكومي[1].

وبهذا يرى مؤيدوا جانب العرض, أن تحفيز الاقتصاد يجري بشكل أفضل عبر تنشيط قوى العرض بدلاً من الخيار الكينزي بالتركيز على قوى الطلب, وقد عابوا على الكينزيون ذلك. إلاّ أن اتجاه جانب العرض قد واجه انتقادات عديدة, وأخذ تأثيره يخبو عقب انتهاء ولاية ريغان, لاسيما بعد ما أفرزته سياسات العرض السوقية من نتائج سلبية, كان من أبرزها ارتفاع عجز الموازنة الفيدرالية, وزيادة الديون الحكومية. ومما ساعد في إبراز مساوئ هذه السياسات هو النجاح الكبير لسياسة كلينتون في تحويل العجز إلى فائض سنة 1998, وذلك بعد أن أجرى سلسلة من الزيادات المتتالية في معدلات الضرائب ضمن سياسة التضييق المالي والتيسير النقدي التي تم الحاقها بقانون الموازنة لسنة 1993[2].

7. الحرية الاقتصادية بعد ازمة الرهن العقاري في 2008.

لقد جاءت الأزمة المالية في 2008 لتمنح النزعة التدخلية للدولة دوافع جديدة, وقد جرى تشبيهها, في شدتها وتأثيراتها, بأزمة الكساد الكبير سنة 1929, لكن علاجها باتباع الوصفة الكينزية لم يكن ممكناً, وذلك لتباين الظروف الموضوعية في كل من الحالتين. ففي ظل العولمة والمتغيرات الجديدة للتنافسية العالمية, فإن تأثيرات السياسة المالية التوسعية في جانب الطلب, على غرار النهج الكينزي, لن تؤدي إلى تحفيز الاقتصاد حسب مبدأي المضاعف والمعجل

1) مايكل أبدجمان: مصدر سابق, ص ص342-344.
كذلك انظر/ Stephen L. Slavin: ***Macroeconomics***, McGraw-Hill/Irwin, 8-Edition, New York, 2008, PP.370-371.
2) ساموبلسن, وبليام دي. نوردهاوس: مصدر سابق, ص766.

الكينزيين, بل يمكن أن تجد طريقها إلى اقتصادات أخرى لشركاء تجاريين ذي قدرة تنافسية أعلى. كما أن أعباء الديون المنزلية الثقيلة, وتشديد شروط الائتمان يعمل على قمع كل من العرض والطلب على هذا الائتمان, ويجعل تأثير معدلات الفائدة المنخفضة الناجمة عن السياسة النقدية التقليدية تأثيراً محدوداً. لذا تطلب الأمر من الدولة تدخلاً كبيراً ودوراً حاسماً, يعيد للأذهان التوجهات الكينزية, لكن بسياسات جديدة مغايرة.

فقد تضمنت خطة "أوباما" إجراءات فورية, وخطط ستراتيجية. وكانت الهدف من الاجراءات الفورية استعادة ثقة المستهلكين والشركات بالمؤسسات النقدية, بصورة خاصة, والاقتصاد, بصورة عامة, من خلال توفير السيولة الكافية, والاستخدام الفوري لوسائل التحفيز الفعالة التي لا تتطلب خطوات إدارية مطولة, وتهدف إلى توفير الإغاثة الفورية المؤقتة للناس الذين هم في حاجة ماسة لذلك[1]. كما شملت الخطة مزيج من زيادة الضرائب على الأميركيين الأكثر ثراء, والاستثمار في عدد كبير من الخدمات العامة, مثل البحث العلمي والبنية التحتية وإصلاح نظام الرعاية الصحية والاجتماعية، والتعليم...الخ. أما الأهداف الستراتيجية للخطة فكانت ترمي إلى تعزيز الاقتصاد الأمريكي من خلال تخفيض عجز الموازنة والعجز التجاري, وزيادة حصة الفرد من GDP, وتخفيض معدلات البطالة.

وكان "أوباما" قد عوّل بشكل كبير, في تحقيق أهداف الخطة, على نشاطات البحث والتطوير والاختراعات, وكذلك زيادة الاهتمام بمرافق التعليم لجميع المراحل, والتركيز على التدريب ورفع المهارة وفقاً لحاجة سوق العمل, ودعم الصناعات التحويلية, ومنحها التسهيلات الائتمانية والتخفيضات الضريبية, لاسيما المشاريع الصغيرة, إذ إن الأخيرة ـ حسب الخطة ـ توفر فرصتي عمل من كل ثلاث فرص على مستوى الاقتصاد. وكذلك تشجيع الصادرات من خلال إزالة الحواجز الجمركية وفقاً للاتفاقات التجارية البينية.

وقد انطلق "أوباما Obama" في خطته من فكرة مفادها أن رفع "الانتاجية Productivity" يعدّ مفتاحاً للحل, والأداة المناسبة لتحقيق أهداف الخطة التي تم وضعها. فمن خلال رفع الانتاجية يمكن زيادة القدرة التنافسية, وزيادة الدخل الحقيقي للفرد والشركات, مما سيترتب على ذلك زيادة الصادرات وتقليل الواردات (تخفيض العجز التجاري), وكذلك زيادة الاستخدام وارتفاع الحصيلة الضريبية (تخفيض معدلات البطالة وعجز الموازنة). لكن تحقيق كل ذلك – حسب "أوباما Obama" - يعتمد على ما يمكن انجازه على صعيد البحث والتطوير والاختراعات والمستوى المهاري والعلمي للعاملين والمتعلمين, وهو يعدّ ذلك ضرورة اقتصادية وليس ترفاً.

1) The White House: ***Economic Report of The President 2014***, Together With The Annual Report of the Council of Economic Advisers, U.S. Government Printing Office, Washington, 2014, p.26.

وتعد السياسات الاقتصادية التي تم اعتمادها لمواجهة تداعيات أزمة الرهن العقاري أحد النماذج العملية لتدخل الدولة في إدارة النشاط الاقتصادي وتوجيهه, فقد تمكنت الحكومة ـ حسب التقرير السنوي (Economic Report of the President 2014) ـ من تحقيق نسبة كبيرة من أهداف الخطة[1]. ولعل الأمر اللافت من ذلك هو إعادة الناتج المحلي الإجمالي للفرد في سن العمل إلى مستوى ما قبل الأزمة في حوالي أربع سنوات، بينما استغرق الأمر 11 عاما في الولايات المتحدة خلال فترة الكساد الكبير, كما تم خفض صافي الواردات 30% خلال نفس المدة[2]. ويؤكد هذا الأنموذج الدور الحاسم للمؤسسات الحكومية – إذا ما تم بناؤها على أسس سليمة ـ في عملية تصحيح المسار الاقتصادي للاقتصادات الحرة.

8. الحرية الاقتصادية ـ حصاد التأريخ.

مما سبق يمكن أن ندرك بأن الحرية الاقتصادية– مفهوماً وتطبيقاً – لا يمكن تقييمها بشكل مجرد, بل أن ذلك يتعلق بالمنظور الذي تلاحظ من خلاله. فالحرية الاقتصادية تشكل جزءاً متأصلاً في كلٍ مجتمعي, يتبعه في خصائصه, ويعكس تناقضاته, وما تلك المدارس الفكرية المختلفة إلا مصداقاً لذلك. وبنظرة اقتصادية بحتة, فإن تحقيق الغايات الاقتصادية المنشودة من تطبيق نظام الحرية الاقتصادية متوقف على مدى تكافؤ الفرص وسيادة المنافسة, وهو أمرٌ قد يكون ممكناً – نظرياً على الأقل – في الاقتصادات البدائية, بيد أنه يصبح بعيد المنال في الاقتصادات المتقدمة. لكن إذا ما أخذت ببعدها الانساني, فإن تحقيق هذه الغايات سيتمثل في مدى قدرة النظام على تعظيم الرفاه لجميع أفراد المجتمع. وعلى فرض أن المنافسة تقود إلى الكفاءة في التخصيص, والعدالة في التوزيع, وتحقيق النمو والاستقرار الاقتصاديين, فإن مهمة الاقتصاد تجاه المجتمع تتجاوز, في بعدها الانساني, هذه الوظائف.

فإذا كانت المنافسة ـ ومن خلال جهاز الأثمان ـ تحث على استغلال الموارد المتاحة بما يعظم الانتاج, وتعمل على فهرسة الأسعار على أساس الندرة, وعلى استنفار الطاقات الانتاجية لعناصر الانتاج بما يضمن لمالكي هذه العناصر الحصول أكبر مكافأة ممكنة, فإن هناك من يكون ـ لسبب أو لآخر ـ قاصراً عن المشاركة في النشاط الاقتصادي, ومن ثم سوف يفشل هذا النظام, حتى في هذه الاقتصادات البدائية, في أداء وظيفته التوزيعية بالمعيار الانساني (تعظيم الرفاه لجميع أفراد

1) See/ Klaus Schwab, World Economic Forum: ***The Global Competitiveness Report 2013–2014***, Geneva, 2013, p.282.

- Office of Management and Budget: ***Budget of The U.S. Government***, U.S. government Printing Office, Washington, 2014, pp.1-6.
- Congressional Budget Office: ***The Budget and Economic Outlook***, CBO's Editing and Publishing Group, Washington ,2014, p.7-11.

2) See/ The White House: ***Economic Report of The President 2014***, Op. Cit, pp. 23-25.

- Barack Obama***: A plan for Jobs***, The New Economic Patriotism, Chicago – U.S.A, 2013, p.1.

المجتمع), وإن نجح في أداءها بالمعيار الاقتصادي. لهذا تضافرت دعوات التكافل منذ القدم, مروراً بأفلاطون وإلى يومنا هذا.

إذن, وعلى أساس هذا التصور الافتراضي المبسط, فإن إخفاق النظم الليبرالية يتركز غالباً في جانب التوزيع, عندها ينبغي حصر الجدل حول الدور المناسب للدولة في عملية إعادة التوزيع. بيد أن واقع الحال يشير إلى أن المسألة أعقد من ذلك بكثير, لاسيما بعد تطور حجم وعلاقات الانتاج, وانفصال الملكية عن خدمات عناصر الانتاج. إذ تجاوز الاخفاق وظيفة التوزيع ليشمل الوظائف الأخرى. ذلك أن الحرية قتلت المنافسة, وأن السوق قد فشل في تحديد القيم الحقيقية لجانب من التكاليف والمنافع الاجتماعية, كما فشل في تحقيق الاستقرار. هذه الاخفاقات قد ولّدت القناعة لدى الكثيرين بضرورة تدخل الدولة, للمساعدة في تصويب انحرافات السوق, مقابل التنازل عن مبدأ الحرية شبه المطلقة.

ولم يكن الحال أفضل بكثير في نظام "اللاحرية الاقتصادية", إذ أن تخليه الكامل عن الاسترشاد بالسوق أفقده بوصلته, وأخرجه عن عقلانيته. وكانت الاخفاقات العملية سبباً كافياً للتخلي عنه. ولعل تنوع الأوجه الاعتبارية للحرية الاقتصادية, وكذلك صفة التباين التي جُبِلَتْ عليها الطبيعة البشرية, قد انعكست من خلال موقف الشرائح المجتمعية المختلفة من هذه الحرية. فالتباين في المبادئ والمنطلقات, فضلاً عما أفرزه تطبيق نظام الحرية الاقتصادية من رابحين وخاسرين, قد نتج عنه مواقف عديدة مختلفة تجاه هذه الحرية وتطبيقاتها, وهذه المواقف أصبحت, فيما بعد, محوراً للجدل الدائر بين العديد من مدارس الفكر الاقتصادي. وقد اتخذ العديد منها مواقف متطرفة, سواء في تأييدها أو رفضها, لكن غزارة التجارب العملية أظهرت العديد من الاخفاقات لدى الجانبين, الأمر الذي قاد إلى التقارب, وإلى جعل الاتجاه الفكري العام يميل إلى الاعتدال, مع مراعاة خصوصية كل تجربة بعينها. هذا المعنى للتقارب, الذي وثقه التأريخ, لم يكن يقتصر على صعيد الاتجاهين الاشتراكي والرأسمالي فحسب, بل حتى على صعيد الاتجاه الواحد نفسه, ولعل تقلص الهوّة بين أفكار كل من الكلاسيك الجدد والكينزيين الجدد خير مثال على ذلك. والأمر المؤكد هو أن هذا الجدل الفكري المحموم, الذي كان ولايزال يدور عبر التأريخ حول مفهوم الحرية الاقتصادية وتطبيقاتها, لم يزيده إلاّ غناً, بل سيغمره ثراءً.

المبحث الثالث
مؤشر الحرية الاقتصادية

أولاً: مؤشر الحرية الاقتصادية ـ نشأته وتطوره[1]:

تم بناء مؤشر الحرية الاقتصادية من خلال **معهد فريزر**[*] Fraser Institute, الذي يعنى بالحرية الاقتصادية, وتتركز جهوده في قياس ودراسة تأثير الاسواق التنافسية وتدخل الحكومات على رفاهية الافراد[2]. وكان الهدف المحوري من هذا المشروع يتمثل, بشكل واضح, بتحديد وقياس تناسق المؤسسات والسياسات مع الحرية الاقتصادية لمجموعة كبيرة من بلدان العالم[3].

ويرتكز بناء هذا المؤشر على ثلاثة مبادئ رئيسة[4], **اولاً**: الموضوعية, أي أن يتشكل هيكله من مجالات قابلة للتطبيق في جميع البلدان, وتستند تقديراته على حقائق موضوعية, يمكن تحديثها بانتظام, واستخدمها لتتبع التغيرات المستقبلية في الحرية الاقتصادية, دون أن يكون للقناعات الذاتية والميول الشخصية أي تأثير في ذلك. لذا تُفضّلُ هذه دائماً على تلك التي تعتمد على الاستطلاعات أَو التقييم الذاتي. لكن الطبيعةُ المتعددة الأبعاد للحرية الاقتصادية, وما تشكله العناصر القانونية والتنظيمية من أهمية في هذا المضمار، يجعل من الضروري, أحياناً, استخدام البيانات التي تستند على الاستطلاعات من قبل لجان عالية الخبرة والتخصّص، والتي تتوخى الدقة لأقصى حدٍّ ممكن, مع التسليم بنسبة مقبولة من الخطأ. **ثانياً:** تستقى البيانات اللازمة لبِناء تقديرات المؤشر من المصادرِ الخارجية, مثل: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، والمنتدى الاقتصادي العالمي, وقد تزود البيانات من المصدر مباشرةً في حالات نادرة, فقط عند عدم توفر البيانات. **ثالثاً:** الالتزام بمبدأ الشفافية, إذ يوفر التقرير معلومات وافية حول مصادر البيانات، والمنهج العلمي المتبع لتحويل المعطيات الخام إلى تقديرات[**].

ويعدّ النتاج الحالي, في مجال قياس الحرية الاقتصادية, تتويج للنقاشات التي بدأت في اجتماعات سنة 1984, لبحث العلاقة بين الحرية الاقتصادية والحرية السياسية, في "جمعية مونت بيليرين Mont Pelerine Society" في كامبريدج- إنجلترا. وقد أصبح واضحا خلال هذه النقاشات أنه لم تكن هناك محاولة جادة لاكتشاف العلاقة بين الحريات الاقتصادية والسياسية بطريقة علمية, بالرغم من أن تعليقات **ميلتون فريدمان** Milton Friedman وزوجته **روز فريدمان** Rose Friedman حول هذه العلاقة كانت موجودة على مدى ثلاثة عقود.

---

1) James Gwartney, Robert Lawson and Walter Block*: **Economic Freedom of the World** 1975 – 1995*, Fraser Institute, Vancouver, British Columbia, Canada, 1996, pp.6-13.

*) تأسس معهد فريزر في عام 1974 وهو منظمة كندية بحثية وتعليمية, وتتوزع أفرعه في أمريكا الشمالية, وله شركاء دوليين في ما يقارب 90 دولة وإقليم، ويتم تمويل المعهد عن طريق مساهمات الضرائب من آلاف الأفراد والمنظمات والمؤسسات من أجل حماية استقلالها, ولا يقبل المعهد المنح المقدمة من الحكومة أو العقود البحثية. وتتمثل رؤية معهد فريزر في خلق عالم حر ومزدهر حيث يستفيد الأفراد من الخيارات الإضافية, والأسواق التنافسية, والمسؤولية الشخصية. (الموقع الالكتروني لمؤسسة فريزر http://www.fraserinstitute.org).

2) سالم بن ناصر الإسماعيلي, وآخرون: مصدر سابق, ص9.

3) James Gwartney, Robert Lawson, & Joshua Hall**: *Economic Freedom of the World**: 2013 Annual Report*, Fraser Institute, Canada, 2013, p1.

4) James Gwartney, Robert Lawson, & Joshua Hall**: *Economic Freedom of the World**: 2013 Annual Report*, Fraser Institute, Canada, 2012, pp.2-3.

**) هذه المعلومات وغيرها مما يتعلق بالمؤشر متاحة, وبحرية تامة, على الموقع الإلكتروني: www.freetheworld.com.

وقد تمكن الاقتصادي **مايكل ووكر** Michael Walker, مدير **معهد فريزر**, في أحد تلك الاجتماعات, من إقناع **فريدمان** Friedman وزوجته **روز** Rose بالمشاركة في عقد مؤتمر لدراسة هذه العلاقة, والسعي لإيجاد مقياس للحرية الاقتصادية, والقيام باستضافة مجموعة من خبراء الاقتصاد البارزين من جميع أنحاء العالم. وقد تحقق ذلك بالفعل سنة 1986, في **"وادي نابا** Napa Valley", في كاليفورنيا, في وسط كانت تشوبه الشكوك حول إمكانية تحقيق ذلك[1].

ومنذ ذلك التاريخ بدأت سلسلة من المؤتمرات, بحضور نحو 60 من علماء الاقتصاد, معظمهم حائز على جائزة نوبل, وقد أدت هذه المؤتمرات في نهاية المطاف إلى إنشاء **"مؤشر الحرية الاقتصادية** Economic Freedom Index". وعمدت مؤسسة فريزر إلى نشر كتاب خاص بكل مؤتمر, يتضمن جميع النقاشات والمقترحات التي طرحت فيها.

فبعد أن استغرق المؤتمر الأول في بحث معمق لفلسفة وسمات الحرية الاقتصادية, ومحاولة التوصل إلى تعريف محدد لمفهومها وطبيعة السياسات التي تتسق معها, فإن المؤتمر الثاني, الذي عقد سنة 1988 في مدينة **فانكوفر** Vancouver الكندية, قد خرج بتحديد المجالات التطبيقية التي يمكن أن تشكل المحاور الرئيسة للمؤشر المستهدف, وقد تركزت جلّ المناقشات حول ورقة **ألفين رابوشكا** Alvin Rabushka, الذي ذهب إلى القول, بعد نقاشات فلسفية مستفيضة, بأن الملكية الخاصة وسيادة القانون قد وفرت الأساس المؤسسي للحرية الاقتصادية. وقد تضمنت ورقته مقترحاً يحصر فيه الحرية الاقتصادية بخمسة مجالات: الضرائب، والإنفاق العام، والتنظيم الاقتصادي لقطاع الأعمال والعمل, والمال، والتجارة الخارجية[2].

وجاءت أول محاولة لتوفير تدابير تجريبية للقياس في ورقة كل من Zane Spindler وLaurie Still, كما أوجز Rabushka بعض الأفكار حول كيفية قياس كل من هذه المجالات, لكن الأهمية الكبيرة لهذه الخطوة جعلتهم يؤجلون مناقشتها إلى المؤتمرات اللاحقة[3].

وكان عقد المؤتمر الثالث سنة 1989 في منتجع **"بانف، ألبرتا** Banff, Alberta" الكندي, يمثل أول محاولة حقيقية لبناء التدابير النظرية والتجريبية التي تعتمد, في منهجها, المبادئ التي رسمها Rabushka في المؤتمر الثاني. فقد تم دراسة الأوراق القطاعية الخاصة ببناء مؤشرات لأسواق العمل وأسواق التجارة والمال الدولية.

وفي سنة 1990 تم عقد المؤتمر الرابع في منطقة Sea Ranch بولاية كاليفورنيا, وكان قد شهد مستوى أعلى بكثير من الفهم في الجانبين التجريبي والنظري. الورقة النظرية قدمت من

1) Robert A. Lawson: ***On Testing the Connection between Economic Freedom and Growth***, Econ Journal Watch, Volume 3- Number 3-2006, p.399.

2) See/ Walter E. Block: ***Economic Freedom - Toward a Theory of Measurement***, Proceedings of an International Symposium, The Fraser Institute, Vancouver, British Columbia, Canada, 1991, pp.24-33.

3) James Gwartney & Robert Lawson**:** ***The Concept and Measurement of Economic Freedom*****,** European Journal of Political Economy, Vol. 19, 2003, p.406.

الاقتصاديين Ronald Jones و Alan C. Stockman, وقد بُنِيَتْ على ورقتين من قبل Stephen Easton, اللتان خصّصتا, على وجه التحديد, لجعل الحرية كجزء من النموذج الاقتصادي القياسي. هذا التحليل الذي قدموه يضع حدا للخلط بين الثروة والحرية, وهو الأمر الذي تشهده غالبا مثل هذه المناقشات. إذ أظهرت أنه يمكن في الوقت نفسه أن يكون هناك انخفاضا في الحرية وزيادة في الثروة.

وفي المؤتمر الرابع أيضا كان هناك بداية صياغة المؤشر الذي يعمل به حالياً. وقد عمل **جيمس جوارتيني** James Gwartney مع Walter Block و Robert Lawson في وضع مؤشر يحتوي على فهرس شامل للقطاعات التي أوجزها Rabushka. كما تم, في هذا المؤتمر, تقديم مسح ودراسة للحرية الاقتصادية, من قبل **ميلتون** و **روز فريدمان** Milton & Rose Friedman, وكان تحليل ذلك مفيدة جدا في اكتشاف تشتت التقديرات للحرية الاقتصادية في البلدان التي تتعادل فيها نسب الحرية وغياب الحرية.

وفي سنة 1991 تم عقد المؤتمر الخامس بمدينة Monterey في كاليفورنيا, وكان يهدف إلى تكوين صورة متكاملة عن الحرية الاقتصادية لجميع البلدان التي أُخِذَتْ في الاعتبار. لذا طُلِبَ من بعض المشاركين بالمؤتمر, في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا وأوروبا وأمريكا الشمالية, لتصنيف الدول التي تقع ضمن مناطقهم, وكذلك الدول المشتركة بين جميع القوائم, وذلك على أساس مؤشر "Gwartney, Block, Lawson" الذي تم تقديمه في المؤتمر الرابع. لكن, وبصفة عامة, اتضح عدم كفاية المعلومات التي طلبت عن الدول, مما شكك في امكانية استنتاج مؤشر متماسك لمكونات الحرية الاقتصادية. وكذلك ظلت مشكلة خطيرة, وهي كيفية العثور على الأوزان التي ينبغي أن تحدد لمختلف سلاسل البيانات في المؤشر المذكور.

كانت التعقيدات والمشاكل التي واجهها الاقتصاديون في المؤتمر الخامس قد دعت إلى تكريس المؤتمر السادس كلياً في محاولة ايجاد الحلول اللازمة لها. وقد عقد المؤتمر السادس بمدينة Sonoma في كاليفورنيا في عام 1993, قدم فيه Michael Walker مسحاً ثانياً للحرية الاقتصادية, وقد تم طرح العديد من الاقتراحات المهمة لتحسين وتنقيح المؤشر, كما تم مناقشة أكثر من اسلوب لمعالجة مشكلة ترجيح المكونات الخاصة به. وقد أسفرت النقاشات عن التوصل إلى الصيغة النهائية لهذا المؤشر, ليعكس ثمرة عشر سنوات من الجهود المضنية التي تطلبها انجازه, ومن ثم توّج هذا الجهد بإصدار أول نشرة سنوية عن الحرية الاقتصادية في العالم "***Economic Freedom of the World 1975–1995***", مع إبقاء باب النقاش, لغرض التنقيح والتعديل, مفتوح بشكل دائم.

وفي وقت لاحق، قامت عدد من المؤسسات البحثية العالمية بإنشاء مؤشرات أخرى للحرية الاقتصادية, من أبرزها مؤسسة التراث Heritage Foundation في واشنطن, والتي شرعت بإصدار النشرات السنوية الخاصة بهذا المؤشر ابتداءً من سنة 1995. لكن هذه المؤسسة – حسب Michael Walker – لم تتعامل, عند انشاءها للمؤشر, مع القضايا المنهجية الرئيسة, بشكل كامل وشامل, مثلما عملت مؤسسة فريزر. أما James Gwartney, فإنه في الوقت الذي يثني على هذا المؤشر كونه يغطي عدد أكبر من البلدان, إلا أنه يرى في إجراءات القياس التي تستند اليها مؤسسة التراث أقل دقة وشفافية مما هو عليه في مؤسسة فريزر, كما أن القُصْر النسبي للمدة الزمنية التي يغطيها هذا المؤشر يقلل من أهميته في الابحاث العلمية لتحليل أثر التغيرات في الحرية الاقتصادية[1]. ومع ذلك، فإن التحليل المتضمن في الدراسة التي أجراها المتخصص بعلم الاقتصاد التطبيقي **هانكه** Hanke بالاشتراك مع الاقتصادي **والترز** Walters سنة 1997, يشير إلى أن ترتيب البلدان في مؤشر الحرية الاقتصادية لدى كل من مؤسسة فريزر, ومؤسسة التراث مرتبط إحصائياً إلى حد كبير(*). ويتأمل المعنيون أن تسهم الجهود البحثية لمؤسسة التراث – بالرغم من اختلافها في المنهج مع مؤسسة فريزر - في إحراز المزيد من التحسينات التي يمكن أن تنعكس ايجاباً في هذا المؤشر.

ثانياً: مؤشر الحرية الاقتصادية ـ مجالاته ومكوناته:

وفقاً لتقرير الحرية الاقتصادية في العالم Economic Freedom of the World (EFW) لسنة 2013, والذي غطى 152 دولة حسب البيانات المتوفرة لسنة 2011, يضم مؤشر الحرية خمسة مجالات رئيسة, ويحتوي كل واحد منها على عدد من المكونات, هذه المكونات نفسها تتكون من عناصر فرعية متعددة. في المجموع، يضم المؤشر (42) متغير, وقد تم استنباط العلامات الخاصة بكل مجال من خلال حساب المتوسط العام للمتغيرات الخاصة به. وكذلك جرى احتساب المعدل العام بأخذ المتوسط للمجالات الخمسة. كما تم وضع مقياس من 0 إلى 10 لكل مكون رئيس والمكونات الفرعية له, وهو يعكس توزيع البيانات الأساسية. إذ يشير ارتفاع المعدل إلى زيادة مستوى الحرية الاقتصادية.

المجال الأول: حجم الحكومة: الإنفاق والمشاريع والضرائب[2].

1) James Gwartney & Robert Lawson**:** ***The Concept and Measurement of Economic Freedom*****,** Op. Cit**,** p. 406.

*) إذ بلغت رتبة معامل ارتباط سيبرمان, بحسب الدراسة المذكورة, (- 0.85) عند مستوى ثقة 99%. للاطلاع على تفصيل هذه الدراسة, انظر: Steve H. Hanke and Stephen J. K. Walters: ***Economic Freedom Prosperity and Equality - A Survey***, Cato Journal 17, 1997, pp.134-135.

2) James Gwartney, Robert Lawson & Joshua Hall: ***Economic Freedom of the World: 2013 Annual Report***, Fraser Institute, Canada, 2011, pp. 91-92.

1. الإنفاق الاستهلاكي العام للحكومة كنسبة مئوية من إجمالي الاستهلاك.
2. التحويلات والإعانات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.
3. الشركات الحكومية والاستثمار كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.
4. أعلى معدل حدي للضريبة (وعتبة الدخل الذي ينطبق عليه).

(أ) أعلى معدل حدي لضريبة الدخل. (ب). أعلى معدل حدي لضريبة الدخل والرواتب.

مكونات هذا المجال تشير إلى مدى اعتماد البلدان على المؤسسة الحكومية في تخصيص الموارد والسلع والخدمات. فالمكونان الأول والثاني يتناولان علاقة الحرية الاقتصادية بالإنفاق الاستهلاكي والاعانات الحكوميين. فعندما يزيد الإنفاق الحكومي نسبةً إلى الإنفاق الخاص (الأفراد، والأسر، والشركات)، فإنه يشير إلى استبدال عملية صنع القرار والاختيار من الشخصي إلى الحكومي. وهذا يعني تقليص الحرية الاقتصادية. وبالمثل، عندما تقوم الحكومة بتحويل حصة من دخل بعض الأفراد من أجل توفير الإعانات لأفراد آخرين، فإنها تقلل من حرية الأفراد في الاحتفاظ بالمكاسب التي كانوا قد حصلوا عليها.

أما المكون الثالث فهو يقيس مدى قدرة الاستثمار الخاص على توجيه الموارد. فإذا كانت الحكومة والمشاريع المملوكة للدولة, في دولة معينة, تمارس نشاطها الاستثماري في أسواق محمية خارج القواعد التي تخضع لها مؤسسات القطاع الخاص، وتكون حصة الحكومة أكبر من الناتج المحلي الإجمالي, فإن ذلك يؤدي إلى تخفيض تصنيف هذه الدولة في هذا المكون.

ويقيس, المتغير الفرعي (أ) من المكون الرابع, أعلى معدل حدي لضريبة الدخل. في حين يقيس, المتغير الفرعي (ب) من هذا المكون, أعلى معدل حدي لضريبة الدخل والرواتب, وعتبة الدخل التي تبدأ به هذه المعدلات للتطبيق. فعندما يكون متوسط معدلات الضرائب الحدية العالية نسبيا تنطبق على مستويات الدخل المنخفضة, فإنها أيضا سوف تعني الاعتماد على الحكومة. هذه المعدلات تفقد الأفراد ثمار عملهم, ومن ثم فأن البلدان, التي تطبق فيها معدلات الضرائب الحدية العالية على عتبات الدخل المنخفض, ستحصل على تصنيف أقل في هذا المكون.

وبأخذ العناصر الأربعة من المجال الأول مجتمعة، فإن البلد الذي يعتمد على الاختيار الشخصي والأسواق بدلا من اعتماده على الموازنات الحكومية والقرارات السياسية, سوف يكسب أعلى الدرجات في هذا المجال.

المجال الثاني: سيادة القانون وحقوق الملكية[1]:

1) James Gwartney, Robert Lawson, & Joshua Hall: ***Economic Freedom of the World: 2013 Annual Report***, Fraser Institute, Canada, 2010, pp. 221-222.

1. استقلال القضاء: القضاء مستقل ولا يخضع لتدخل من قبل الحكومة.
2. المحاكم النزيهة: وجود إطار قانوني موثوق به يتيح للشركات الخاصة الطعن في شرعية إجراءات الحكومة, أو لوائحها.
3. حماية الملكية الفكرية.
4. التدخل العسكري في سيادة القانون والعملية السياسية.
5. قوة ونزاهة النظام القانوني, والتزام المواطنين بالقانون.
6. التنفيذ القانوني للعقود.
7. القيود التنظيمية على بيعِ الملكية الثابتة.
8. الثقة بالشرطة.
9. تكاليف أعمال الجريمة.

المكونات التسعة في هذا المجال هي مؤشرات تقيس مدى فعالية تنفيذ الحكومة لمهامها الوقائية. وبحسب معدَوا مؤشر الحرية الاقتصادية, تعدّ حماية الأشخاص والممتلكات, من الأهمية بمكان, بما يجعل منها محورً للحرية الاقتصادية والمجتمع المدني, بل يعدّوها أهم وظيفة للحكومة. فحماية أمن حقوق الملكية، من خلال سيادة القانون, يوفر الشرط الضروري لكل من الحرية الاقتصادية والتشغيل الفعّال للأسواق. إذ أن حرية التبادل، على سبيل المثال، لن يكون لها معنى في حال عدم تمتع الأفراد بالأمن الكافي لحقوق الملكية, وعندما يفقد الأفراد والشركات الثقة بقدرة الدولة على فرض سيادة القانون بتنفيذ العقود, وحماية المكاسب، فإن حوافز الانخراط في النشاط الاقتصادي سوف تتناقص, الأمر الذي يجعل من هذا المجال الأخطر, لاسيما فيما يخص وظيفتي الاقتصاد الرئيستين: النمو, والكفاءة في تخصيص الموارد.

المجال الثالث: الوصول إلى النقود الصحيحة[1].

1. نمو النقود: متوسط النمو السنوي لعرض النقود في السنوات الخمس الماضية ناقص متوسط النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في خلال السنوات العشر الماضية.
2. الانحراف المعياري للتضخم السنوي في السنوات الخمس الماضية.
3. التضخم السنوي في السنة الأخيرة.
4. حرية المواطنين في امتلاك حسابات مصرفية بالعملات الأجنبية.

يهتم هذا المجال بتقييم سياسة الحكومة في خلق النقود, إذ إن ارتفاع معدلات النمو النقدي– حسب فريدمان - يؤدي حتما إلى التضخم. كما أنه عندما تكون معدلات التضخم في تزايد، فإنها

1) James Gwartney, Robert Lawson & Joshua Hall: ***Economic Freedom of the World: 2013 Annual Report***, Fraser Institute, Canada, 2005, pp. 175.

تميل لتصبح أكثر تقلبا. هذا الارتفاع والتقلب في معدلات التضخم يعمل على تشويه الأسعار النسبية، وتغيير الشروط الأساسية للعقود طويلة الأجل، وتصبح معه إمكانية الأفراد والشركات, على التخطيط للمستقبل بشكل معقول شبه معدومة. من هنا كانت النقود الصحيحة أمر ضروري لحماية الممتلكات وحقوق الملكية، ومن ثم الحرية الاقتصادية. فعندما تلجأ الحكومة لتمويل نفقاتها إلى إصدار النقود, فإن ما ينجم عنه من تضخم سيؤدي إلى تآكل قيمة الممتلكات, والذي يعد بمثابة مصادرة لها, وانتهاك للحرية الاقتصادية.

بذلك سيعتمد تقييم الحرية الاقتصادية في هذا المجال على قدرة الحكومة على تحقيق الاستقرار النقدي, والمحافظة على معدلات مقبولة ومستقرة من التضخم. كما سيعتمد ذلك أيضاً على مدى امكانية استخدام القطاع الخاص للعملات البديلة, وفتح حسابات أجنبية, من الأفراد أو الشركات أو المصارف. لذا فإن الحصول على تصنيف عالٍ في هذا المجال يتطلب من الدولة اتباع سياسات تقود إلى الاستقرار, وتفادي اللوائح والتعليمات التي تحد من القدرة على استخدام العملات البديلة.

المجال الرابع: حرية التجارة دولياً[1].

1. التعرفة الجمركية.
   أ. الإيرادات من الضرائب على التجارة الدولية كنسبة مئوية من مجموع التجارة.
   ب. متوسط معدل التعرفة الجمركية.
   ج. الانحراف المعياري لمعدلات الرسوم الجمركية.
2. الحواجز التجارية التنظيمية.
   أ. حواجز الاستيراد المخفية: الحواجز الأخرى غير التعرفة الجمركية والحصص.
   ب. تكاليف الالتزام بالاستيراد والتصدير.
3. الفرق بين سعر الصرف الرسمي وسعر السوق السوداء.
4. ضوابط الحركة الدولية لرأس المال والأشخاص.
   أ. القيود المفروضة على الملكية الأجنبية للاستثمار.
   ب. ضوابط رأس المال: وصول المواطنين إلى أسواق رأس المال الأجنبي, ووصول الأجانب إلى أسواق رأس المال المحلية.
   ج. حرية الأجانب في الزيارة.

يعتقد معدّوا مؤشر الحرية الاقتصادية, أنه في العالم اليوم, بما يشهده من تكنولوجيا عالية وتكاليف منخفضة للاتصال والنقل, تعدّ حرية التبادل التجاري الدولي المكوّن الرئيس للحرية

1) James Gwartney, Robert Lawson & Joshua Hall: ***Economic Freedom of the World: 2013 Annual Report***, Fraser Institute, Canada, 2007, pp. 87-88.

الاقتصادية. إذ يلاحظ, في الوقت الحاضر, أن العديد من السلع والخدمات, المعروضة في السوق, هي إما أنتجت في الخارج, أو أنها اعتمدت في مدخلاتها على الخارج. عليه يكون التبادل الطوعي, في محصلته, نشاط إيجابي. فالسعي وراء الكسب يوفر الحافز للتبادل, مما يجعل الحرية التجارية الدولية , بحسب المعايير المعتمدة في المؤشر, تسهم بشكل كبير في تحسين نوعية الحياة.

وبذلك فإن القيود التجارية بمختلف أنواعها, سواء التعرفة الجمركية أو الحصص, وكذلك ضوابط سعر الصرف, سوف تعيق التجارة الدولية؛ لذا فإنها تعدّ نقاط سلبية في مؤشر الحرية الاقتصادية. ويلحق بذلك, تعقيد وطول مدة الاجراءات الجمركية, التي تأتي في الغالب نتيجةً لعدم الكفاءة الإدارية, أو أنها تعكس حالات فساد معينة.

تم تصميم المكونات, في مجال التجارة الدولية, لقياس مجموعة متنوعة من القيود التي تؤثر على التبادل الدولي, ومن أجل حصول البلد على تقدير عالٍ في هذا المجال، يجب أن تكون التعرفة فيه منخفضة، والاجراءات الجمركية كفؤة وميسرة، وأن تكون الضوابط, الموضوعة على تحويل العملة وحركة رأس المال المادي والبشري, قليلة.

المجال الخامس: التنظيم ـ في أسواق الائتمان والعمل والأعمال.

1. تنظيم سوق الائتمان.
   أ. ملكية البنوك: نسبة الودائع في البنوك المملوكة للقطاع الخاص.
   ب. ائتمان القطاع الخاص.
   ج. تجنب ضوابط معدلات الفائدة واللوائح التي تؤدي إلى معدلات فائدة حقيقية سلبية.
2. تنظيم سوق العمل.
   أ. لوائح التوظيف, والحد الأدنى للأجور.
   ب. لوائح التوظيف والطرد.
   ج. حصة قوة العمل التي وضعت اجورها عن طريق المفاوضة الجماعية المركزية.
   د. أنظمة الساعات (لوائح التشدد في ساعات العامل).
   ه. تكلفة فصل عامل (تكلفة متطلبات الاخطار المسبق, ومكافئة نهاية الخدمة).
   و. استخدام المجندين للحصول على الأفراد العسكريين.
3. تنظيم الأعمال:
   أ. المتطلبات الادارية: مدى حرية الشركات في تحديد الأسعار الخاصة بها.
   ب. تكاليف البيروقراطية.
   ج. بدء النشاط التجاري.
   د. مدفوعات اضافية: الرشوة, المحسوبية.

ه. قيود الترخيص.

و. تكلفة الامتثال للقانون الضريبي.

المجال الخامس للمؤشر يركز على القيود التنظيمية التي تحد من حرية التداول في الائتمان، وسوقي العمل والمنتج. المكون الأول (1), من هذا المجال, يعكس ظروف سوق الائتمان المحلي. ويقدم, المكون الفرعي الأول (أ) منه, دليل على الحجم النسبي للقطاع المصرفي الخاص. كما يشير المكونان الفرعيان الآخران (ب و ج) إلى مدى توفير الائتمان للقطاع الخاص, وما إذا كانت هناك ضوابط على أسعار الفائدة تتعارض مع سوق الائتمان. وبهذا ستكون التصنيفات الأعلى من نصيب البلدان التي تمتلك نظام الخدمات المصرفية الخاصة لتخصيص الائتمان للقطاع الخاص, ولا تمارس السيطرة على أسعار الفائدة.

المكون الثاني (2) من المجال الخامس يقيس مستوى الحرية الاقتصادية في سوق العمل. إذ تشتمل العديد من الأنظمة المتبعة في هذا السوق على ضوابط عديدة, من أبرزها ما تم ذكره أعلاه من المتغيرات الفرعية في هذا المكون؛ لذا فقد تم تصميم مكون سوق العمل لقياس مدى ممارسة هذه القيود في البلدان قيد الدراسة. ولأجل كسب علامات عالية، يجب أن تقلص الدولة من تدخلها, والسماح لقوى السوق لتقوم بدورها في تحديد الأجور ووضع شروط التوظيف وفصل العاملين، وكذلك يجب الامتناع عن استخدام التجنيد.

كما تم تصميم المكون (3) من المجال الخامس, لتحديد مدى مساهمة الأنظمة والإجراءات البيروقراطية في كبح الدخول لسوق الأعمال وتقليل المنافسة. ولأجل الحصول على تصنيفات عالية في هذا الجزء من المؤشر، يجب على البلدان والأقاليم السماح للأسواق بممارسة وظيفتها في تحديد الأسعار, والامتناع عن الأنشطة التنظيمية التي من شأنها تأخير عملية الدخول في الأعمال التجارية وزيادة تكاليف الإنتاج. كما أنه يجب على الدولة الامتناع عن استخدام قوتها لانتزاع المدفوعات المالية ومكافأة بعض الشركات على حساب الآخرين.

الفصل الثاني
الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج

تمهيد:

ينسب موضوع **الانتاجية** في الادبيات الاقتصادية إلى التحليل الاقتصادي الجزئي, بيد أن المنهج العلمي للدراسات الاقتصادية نجح في جعل التحليل الجزئي مكوناً رئيساً للتحليل الاقتصادي الكلي, مع الحذر مما يسمى بـ"**خداع التجميع** Fallacy of Composition"[1]؛ لذا ينظر الاقتصاديون إلى الإنتاجية على انها أحد مكونات التحليل الاقتصادي الكلي, فضلاً عن كونها مكون أساس في التحليل الاقتصادي الجزئي. فعلى المستوى الجزئي يتم تحليل تكاليف المنتجات وأنواعها لدراسة الانتاجية وتقييمها, بوصفها محدداً للقدرة التنافسية, وعاملاً رئيساً في تشكيل خارطة الحصص السوقية. في حين تبرز أهمية الانتاجية (أو **العامل التقني** Technical Factor) على المستوى الكلي في ما يمكن أن تقوم به من دور في تحديد الوجهة الصحيحة للسياسات الاقتصادية المستقبلية, وتقييم السياسات السابقة, بما يحقق معدلات النمو المرغوبة.

وقد بات هدف الارتقاء بمعدلات **نمو الانتاجية** (أو **التغير التقني** Technical Change) أحد المكونات الأساس في برامج الاصلاح الاقتصادي والهيكلي المعتمدة من البنك وصندوق النقد الدوليين[2], إذ يرون فيها المصدر الحقيقي للنمو الاقتصادي, والرفاهية الاجتماعية, وتحسين مستوى المعيشة. كما أن دراسة معدلات نمو الإنتاجية, وتحليل عناصرها يعطي نظرة فاحصة للنشاط الاقتصادي، وتكشف نواحي الضعف والقوة في هذا النشاط. لهذا تتسابق البلدان للمحافظة على معدلات نمو متزايدة في الإنتاجية, باتباع أنظمة وأساليب متعددة, للتحفيز على إحداث تحسينات مستمرة في الجوانب التكنولوجية, والمهارية, والتنظيمية. ومن خلال ذلك تمكنت الدول المتقدمة من تحقيق تقدم صناعي كبير, مكنها من السيطرة على الاقتصاد العالمي والتحكم فيه.

ومما تجدر الاشارة إليه أن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية **اليونيدو** (UNIDO), تميز بين مصطلحي "**التغير التكنولوجي** Technological Change", و"**التغير التقني** Technical" Change, إذ يشير الأول إلى التغيير ضمن مجموعة من الاحتمالات الفنية الممكنة للإنتاج (أي أنه تغيير خارجي في العوامل التي تؤثر على مستويات الكفاءة العامة)، في حين يشير الثاني إلى تغيير في كمية الانتاج التي تنتج من نفس الكمية من المدخلات (أي تغير في أسلوب الإنتاج المستخدم في الوحدات الاقتصادية). هذا المصطلح الأخير (أي التغير التقني) يمكن أن يحدث نتيجة لعدة أسباب، مثل التغيير التنظيمي Regulatory Change, أو تحسين التنظيم Improved Organization،

1) جيمس جوارتيني, ريجارد استروب: مصدر سابق, ص ص37-38.
2) مصطفى بابكر: ***الانتاجية وقياسها***, سلسلة جسر التنمية, العدد 61 ـ السنة السادسة, الكويت, 2007,ص2.

من دون أي تغيير تكنولوجي[1]. وهنا لابد من الاشارة إلى أن مفهوم **الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج** (TFP) يشير إلى "**التغير التقني بالمعنى الأوسع** Technical Change in The Broadest Sense", والذي يشتمل على كل من **التغير التكنولوجي** و**التغير التقني**. وهو ما ستتم الاشارة إليه باستخدام مصطلح **التغير التقني**, إي أن هذا المصطلح الأخير سوف نعني به في هذه الدراسة المعنى الأوسع للتغير التقني. مع ملاحظة حقيقة اتصاف مصطلح الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج بـ"الديناميكية البراغماتية" (العملية) بمرور الوقت. فبينما كان يشير, في جلّه, إلى التغير التكنولوجي, ولغاية ستينات القرن العشرين, فإنه تمدد, بحركة أميبية, ليستوعب - تدريجياً - العوامل الجديدة الفاعلة في الانتاجية المتمثلة بالتغير التقني.

المبحث الأول

الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج- طرح مفاهيمي

أولاً: انتاجية عوامل الانتاج - لمحة عامة.

كلمة "**الانتاجية** Productivity" في اللغة مشتقة من كلمة **انتاج** Production, وهذه الأخيرة تعني تولّد شيء من شيء, وتشير إلى النشاط الانساني الواعي والهادف الذي يكيف موارد وقوى الطبيعة وفق الحاجات الانسانية[2], ويشمل الانتاج كل ما من شأنه ايجاد قيمة مضافة, سواءٌ استخدمت عوامل الانتاج في توليد أو إضافة منفعة بتحويل المدخلات إلى شيء مختلف (كما في الصناعة التحويلية), أو من خلال استخدام تلك العوامل بإضافة منفعة بجعل الشيء ذاته في متناول المستهلكين (كما في نشاط صناعة الاستخراج والصيد والنقل)[3], ويؤرَّخ أول استخدام علمي لهذه الكلمة ظهر في مقالة للدكتور **كيناي** Quesnay سنة 1766[4]. أمّا كلمة **الانتاجي** Productive فإنها تعني **إنمائي** Developmental, في حين تعني كلمة **الانتاجية** نسبة عائد من سلعة أو خدمة معينة - في زمنٍ ما - إلى كلفة انتاجها, مقدرة بوحدات عينية أو نقدية[5]. لذا فهي تشير إلى مقدار النماء النسبي المتحقق في قيمة الانتاج, الناجم عن مساهمة عوامل الانتاج في العملية الانتاجية.

وفي الاصطلاح الاقتصادي, فإن الانتاجية تنطوي على معنى مجازي ذا مضامين اقتصادية وفنية وإدارية واسعة, وفضلاً عما ينطوي عليه من مقاييس مادية, فإنه يمتد ليشمل ما هو أبعد من ذلك, كالروح المعنوية والولاء والرضا الوظيفي ...الخ, وهو ما يجعل تعريفها مهمة شاقة؛ لذا فأن

1) See\ Anders Isaksson: ***World Productivity Database – A technical Description***, United Nations Industrial Development Organization (UNIDO), Vienna, 2008, P.1.
See Also\ Michael Bradfield & Ken Dunn: ***Technical Change and Regional Wage Rates***, Dalhousie University, Halifax- Canada, 1996, P.2.

2) اوسكار لانكه, محمد سلمان حسن: ***الاقتصاد السياسي- عملية الانتاج والنظم الاجتماعية***, ج2, ط1, دار الطليعة, بيروت, 1976, ص29.

3) D.N.Dwivedi: ***Microeconomics–Theory and Applications***, Dorling Kindersley -Sanat Printers, India, 2006, P196.

4) Ahmad Afrooz & Khalid B Abdul Rahim: ***Total Factor Productivity in Food Industries of Iran***, International Journal of Economics and Finance, Vol. 3, No. 1; February 2011, p.84.

5) أحمد مختار عمر: ***معجم اللغة العربية المعاصرة***, عالم الكتب للطباعة والنشر, ط1, المجلد الأول, القاهرة, 2008, ص2164.

فهم الإنتاجية فهما دقيقا من شأنه أن يملأ (وقد ملأ بالفعل) مجلدات, نظراً لكون "جميع التفاصيل" مهمة. وبالفعل يتطلب سبر أغوار الموضوع ملامسة جميع محددات النمو والتنمية[1].

لكن وبصورة عامة, يتم التعبير عن هذا المفهوم ـ في أبسط صوره ـ من خلال العلاقة النموذجية المتمثلة بنسبة الانتاج (المخرجات Output) إلى خدمات عوامل الانتاج التي ولدت ذلك الانتاج (المدخلات Input)[2], من خلال هذا التعبير المبسط تشكل الانتاجية مقياس **للكفاءة** Efficiency التي يتم بها استغلال الموارد المتاحة وصولاً إلى النتائج المستهدفة[3]. هذه الحقيقة النسبية التي ينطوي عليها مفهوم الانتاجية توضح اختلافه الجوهري عن مفهوم الانتاج (المتغير الواحد ذو الحقيقة المطلقة), فزيادة الإنتاج لا تستلزم بالضرورة زيادة الانتاجية, وكذلك زيادة الانتاجية لا تعني حتماً زيادة الانتاج. كما أن لمفهوم الانتاجية معنى أوسع في مجال علم الادارة, إذ يتضمن أيضاً معنى **الفاعلية** Effectiveness(*), فضلاً عن الكفاءة[4].

وعند قياس الانتاجية قد يتم التعبير عن كل من المدخلات والمخرجات بالوحدات الفيزيائية لتجنب تأثيرات التغير في الأسعار (التضخم), وقد يتم التعبير عنها بالقيم النقدية بالاستناد إلى سنة أساس, لكن غالباً ما يفضل استخدام القيم النقدية, وذلك لتجاوز مشكلة الاختلاف في وحدات القياس. ووفقاً لهذه العلاقة فان انتاجية عوامل الانتاج تزداد في حال الحصول على نسبة أكبر من المخرجات قياساً إلى المدخلات[5]. كما يشتق من مفهوم الانتاجية مفاهيم مهمة أخرى, من أبرزها مفهوم **"الانتاجية الحدية** Marginal Productivity" الذي يعدّ جوهرياً في التحليل الاقتصادي لإنتاجية عوامل الانتاج, لاسيما فيما يخص قانون **"تناقص الغلة** Diminishing Return".

ويمكن التعبير عن الانتاجية بمصطلح **"مستوى الانتاجية** Productivity level", والذي يشير إلى قيمة مؤشر الانتاجية في زمن محدد, أو التعبير عنها بمصطلح **"معدل نمو الانتاجية** Productivity Growth Rate", ويقصد به معدل الزيادة في مستوى الانتاجية من وقت إلى آخر. فإذا كان مؤشر الانتاجية في سنة ما قد بلغ 100, وفي السنة اللاحقة 101.7, عندها يقال أن

1) مكتب العمل الدولي: ***مهارات من أجل تحسين الإنتاجية ونمو العمالة والتنمية***, مؤتمر العمل الدولي، الدورة 97, التقرير الخامس, الطبعة الأولى, جنيف, 2008, ص2.

2) See\ Heather Bateman, Katy McAdam***: Dictionary of Economics***, A & C Black Publishers Ltd, Second Edition, London, 2006, P.159

See Also\ Timothy Hannan***: The Productivity Perplex***, Federal Reserve Bank of Philadelphia, Pennsylvania-USA, 1976, p.7.

3) خضير كاظم حمود, هايل يعقوب فاخوري: ***إدارة الانتاج والعمليات***, دار صفاء للنشر, ط1, عمان-الاردن, 2011, ص44.

*) إذ في حين تعني الكفاءة Efficiency أداء العمل بكيفية صحيحة بما يحقق أفضل نسبة مساهمة للموارد (البشرية والمادية) المتاحة, فإن الفاعلية Effectiveness تعني أداء العمل الصحيح (المستهدف), فهي ترتبط بالنتائج بما يجعلها تعبر عن مدى تحقيق الأهداف من خلال استخدام تلك الموارد المتاحة, وبهذا المفهوم فإن نمو الانتاجية يعني زيادة الرفاه وتحسين نوعية الحياة, لذا فان الزيادة النسبية لانبعاث الغازات الملوثة لا يمكن عدّها نمواً في الانتاجية, إذ لا تتصف بالفاعلية. (انظر/علي بن يحيى الشهري: ***الرضا الوظيفي وعلاقته بالإنتاجية***, رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم العلوم الادارية ـ أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية, الرياض, 2003, ص61).

4) غسان قاسم داود اللامي, أميرة شكر ولي البياتي: ***إدارة الانتاج والعمليات ـ مرتكزات كمية ومعرفية***, دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع, عمان- الاردن, الطبعة العربية, 2008, ص41.

5) Chad Syverson: ***What Determines Productivity?***, Journal of Economic Literature Vol. XLIX (June 2011), 49:2, PP.329-330.

معدل نمو الانتاجية لهذه السنة هو 1.7%[1]. ويمثل هذا النمو ذلك الجزء من النمو الاقتصادي الذي يعكس كفاءة الاداء, بخلاف الجزء الآخر منه والذي ينجم عن زيادة المدخلات, الأمر الذي أعطى الإنتاجية موقعاً مركزياً في دراسة النمو الاقتصادي.

ويختلف مفهوم الانتاجية باختلاف مفهوم الكفاءة, فمن منظور **الكفاءة الفنية** Technical Efficiency, تقود زيادة الانتاجية الى توفير المزيد من السلع والخدمات بمقدار معين من الموارد المتاحة, أو توفير مقدار معين من تلك السلع والخدمات بكميات متناقصة هذه الموارد. أمّا من منظور **الكفاءة الاقتصادية** Economic Efficiency فإن زيادة الانتاجية تؤدي إلى زيادة قيمة الانتاج بنفس القدر من التكاليف, أو توليد مقدار معين من الانتاج بتكلفة أقل[2]. وفي جميع الحالات المذكورة فان زيادة الانتاجية ـ لاسيما في الأجل الطويل- تقدم حلول جوهرية لمشكلة الندرة, فهي تعمل على إعادة رسم خارطة التخصيص الأمثل للموارد, وتشكل خرقاً لقاعدة تزاحم الاشباع عند هذا المستوى الأمثل من التخصيص, والتي تقضي بضرورة التضحية بإشباع حاجات معينة بغية إشباع حاجات أخرى[3], بل تتيح إمكانية إشباع حاجات جديدة دون الحاجة إلى التضحية بأخرى, مما يجعلها أداة فعّالة لحل المشكلة الاقتصادية وتحقيق هدف الاستدامة. وهو ما دفع الاقتصادي الأمريكي **بول كروغمان** Paul Krugman (الولادة1953), الحائز على جائزة نوبل, إلى القول بأن "الإنتاجية ليست كل شيء، ولكن في المدى الطويل هي كل شيء تقريبا"[4].

ومما يجدر ذكره أن الشائع في الكتابات الاقتصادية والادارية العربية, الخاصة بأدبيات الانتاج, استعمال مصطلح "**عناصر الانتاج** Production Elements" كمرادف لمصطلح **عوامل الانتاج**, إلاّ أنه بالعودة إلى الاصول اللغوية ـ العربية والانكليزية ـ لكلمة "**عناصر** Materials"[5], وكذلك بالرجوع إلى الاستعمال الفني لهذه الكلمة في البحوث الأجنبية المتخصصة, يلاحظ أن هناك تمايز مهم فيما بينه وبين كلمة "**عوامل** Factors". إذ تقتصر الأولى على المضامين المادية الكمية (كالمعدات والمواد الأولية وكمية العمل ...إلخ), في حين تشمل الكلمة الثانية الجوانب الذهنية والاعتبارية (كالمستوى المهاري والقدرة على الابداع

1) ساموبلسون, نورد هاوس: مصدر سابق, ص809.

2) مجيد علي حسين, عفاف عبد الجبار سعيد: ***مقدمة في التحليل الاقتصادي الجزئي***, دار وائل للنشر, ط2, عمان-الاردن, 2001, ص59.

- See Also\ J. L. Roberts: ***Terminology - A glossary of Technical Terms on The Economics and Finance of Health Services***, World Health Organization Regional Office for Europe, Copenhagen, 1998, PP.33-34.

- And See\ Donald Rutherford: ***Routledge Dictionary of Economics***, Published by Routledge, 2-Edition, London and New York, 2002, P.470.

3) Stephen L. Slavin: ***Macroeconomics***, McGraw- Hill/Irwin Companies, 8-Edition, New York,2008, P.35.

4) Gboyega A. Oyeranti: ***Concept and Measurement of Productivity***, Department of Economics-University of Ibadan, 1994, P.2.

5) انظر/ منير البعلبكي: ***المورد ـقاموس انكليزي-عربي***, دار العلم للملايين, الطبعة السابعة والثلاثون, بيروت, 2004, ص564.

- شحاتة محمد شحاتة: ***القاموس التجاري لرجال الاعمال والاقتصاد وأعمال البنوك***, ج2, دار ابن خلدون للتراث, الاسكندرية, ص103.

- أحمد مختار عمر: مصدر سابق, ص1563.

واحترام الوقت...إلخ), مما يدلل على أن كلمة **"عوامل"** هي أكثر شمولاً وأدق تعبيراً ـ من الناحية العلمية ـ عن المضامين التي تنطوي عليها مكونات دالة الانتاج.

وتصنف الانتاجية بحسب عوامل الانتاج الخاضعة للقياس إلى أنواع, من أبرزها الانتاجية الجزئية, والانتاجية متعددة العوامل, والانتاجية الكلية لعوامل الانتاج.

فالإنتاجية الجزئية Partial Productivity هي مقياس يشير الى نسبة المخرجات إلى أحد المدخلات الرئيسة (العمل, رأس المال), فعند قياس انتاجية العمل يتم حساب المخرجات لكل ساعة عمل, كما أنه عند قياس انتاجية رأس المال يتم حساب المخرجات لكل وحدة واحدة من رأس المال. ويمكن أن تقاس المخرجات إلى أحد المدخلات الفرعية (مكائن أو معدات أو مخازن أو طاقة أو رأس المال المستثمر...الخ). وهي تبين مدى مساهمة كل عامل من تلك العوامل في زيادة الانتاجية, جنباً إلى جنب مع العوامل الأخرى المشاركة في العملية الانتاجية. وتعدّ إنتاجية العمل هي المقياس الأكثر أهمية وشيوعا لهذا النوع من الانتاجية؛ وذلك بسبب سهولته, وكذلك لما يقوم به هذا العامل من دور رئيس في العملية الإنتاجية.

وقد تقاس الانتاجية كنسبة بين المخرجات و مدخلات اكثر من عامل من عوامل الانتاج، وتسمى في هذه الحالة بإنتاجية العوامل المتعددة Multi-Factor Productivity (MFP).

أما الإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج Total Factor Productivity (TFP) فإنها تمثل التقدم التقني أو التنظيمي, فهي تشير الى الصيغة أو الكيفية التي يتم بها الانتاج, وبالتالي تعبر عن العلاقة بين الإنتاج وبين عوامل الإنتاج (رأس المال والعمل) التي ولّدت ذلك الانتاج. وتمثل, حسابياً, النسبة بين مقدار المخرجات من السلع والخدمات التي انتجت خلال مدّة زمنية محددة، ومقدار المدخلات التي استخدمت في تحقيق ذلك المقدار من المخرجات.

ثانياً: مفهوم الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج (TFP).

لقد أشرنا آنفاً أن **الإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج** Total Factor Productivity (TFP) تشير إلى الصيغة التي تقوم بها عوامل الانتاج (رأس المال والعمل) بتوليد الإنتاج, وإتاحته للمستهلكين. فهي بذلك تعكس مدى كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة (المادية والبشرية). وهي, في حقيقتها, تمثل ذلك النمو في الإنتاج الذي لا يعزى إلى زيادة المدخلات[1], فهي تساوي معدل النمو في الإنتاج ناقصاً معدل الزيادة في رأس المال والعمل؛ لذا ينظر إلى التغير التقني والتنظيمي (أو نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج) بوصفه المتبقي من دالة الإنتاج[2], ويسمى

1) Matthew Stewart, Kip Beckman, and Glen Hodgson: ***Economic Performance and trends Ontario's Economic and Fiscal Prospects***, The Conference Board of Canada, Ontario- Canada, 2012, P.6.

2) Richard G. Lipsey & Kenneth Carlaw: Po. Cit., P.2.

أحياناً **"بواقي سولو** Solow Residual"[1], كما يصفه بعض الاقتصاديين **"مقياس لجهلنا** A Measure of Our Ignorance"[2]؛ وبذلك تعد الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج (TFP) عامل أساس من عوامل الانتاج, يعمل على زيادة المخرجات دون الحاجة لزيادة المدخلات[3].

وبذلك فإن مصطلح "**عوامل الانتاج** Production Factors", يشير إلى كل ما من شأنه المساهمة في توليد الانتاج ضمن العملية الانتاجية Production Process. وانطلاقاً من هذا المفهوم, فإن عوامل الانتاج تشتمل على, **أولاً**: رأس المال المادي Physical Capital (غير النقدي) بما في ذلك الموارد الطبيعية(*). **وثانياً**: على رأس المال البشري Human Capital, والذي يتضمن الجهدين العضلي والفكري ببعديهما الكمي والنوعي. **وثالثاً**: الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج Total Factor Productivity (TFP) [أو العامل التقني]. أما العملية الانتاجية Production Process فإن المقصود منها النشاط الذي يتم من خلاله "تجميع عوامل الانتاج بطريقة فنية واقتصادية"[4].

وتقليدياً يتم التعبير عن عوامل الانتاج بدالة الانتاج الآتية[5]: $Y_{(t)} = F[K_{(t)}, L_{(t)}, A_{(t)}]$

فالعامل الأول رأس المال $(K_{(t)})$، يمثل المدخلات المادية (مثل المباني والمكائن والمعدات...إلخ), وهي عبارة عن سلع تم إنتاجها في وقت ما في الماضي من خلال عملية إنتاج سابقة. من المهم ملاحظة أن المدخلات من رأس المال تتصف بخاصية **"التنافس** Rivalry", إذ يقال للسلعة أنها تنافسية عندما لا يمكن استخدامها من قبل عدد من المنتجين في وقت واحد.

العامل الثاني العمل $(L_{(t)})$، يمثل المدخلات المرتبطة بالمكوّن البشري. وتشمل هذه المدخلات عدد العمال ومقدار الوقت الذي يعملون فيه, فضلا عن قوتهم البدنية، والمهارات، والصحة. العمل هو أيضا من المدخلات المنافسة، لأن العامل لا يمكنه ممارسة نشاط معين دون التقليل من الوقت المتاح لأنشطة أخرى.

---

1) Christian Groth: ***A note on the Concepts of (TFP) and Growth Accounting***, Economic Growth Lecture, Harvard University, Massachusetts-USA, 2011, p3.

2) Zvi Griliches***: Productivity, R&D, and the Data Constraint***, The American Economic Review, Vol. 84, No.1, (Mar., 1994), P347.

3) Chad Syverson***: What Determines Productivity?***, Journal of Economic Literature, 49:2, 2011 , P.329-330

*) في العادة يجري التمييز, في الموارد المادية Physical Resources, بين الموارد الرأسمالية Capital Resources التي تكون من صنع الانسان, وبين الموارد الطبيعية Natural Resources التي تعدّ هبة الطبيعة (والتي يشار اليها أحياناً بالأرض), ألاّ أن الموارد الطبيعية تصبح موارد رأسمالية جزئياً حالما تمتد اليها يد الإنسان, أو حينما يتم انشاء موارد مماثلة بالجهد البشري (كزراعة الغابات), لذا فإنه في دالة الانتاج Production Function يتم إدخال الموارد الطبيعية المساهمة في العملية الانتاجية ضمن إطار الموارد الرأسمالية. (انظر: عبد المنعم السيد علي: ***مدخل في علم الاقتصاد*** ـ مبادئ الاقتصاد الجزئي, ج1, مطبعة جامعة الموصل, بغداد, 1984, ص ص52-53).

4) جيمس بلاكورد: ***الموجز في النظرية الاقتصادية***, ترجمة أشرف محمود, دار زهران للنشر والتوزيع, عمان- الاردن, 2009, ص38.

5) Robert J. Barro & Xavier Sala-i-Martin: ***Economic Growth***, The Massachusetts Institute of Technology (MIT) Press, Second Edition, Cambridge, London- England, 2004, P24.

العامل الثالث العامل التقني $(A_{(t)})$ أو الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج (TFP), فهو ـ كما تمت الإشارة آنفاً ـ يمثل الصيغة أو الكيفية التي يقوم بها العاملان الأولان بالإنتاج. إذ لا يمكن للعمال والآلات انتاج أي شيء من دون صيغة أو خطة تبين لهم كيفية القيام بذلك. والسمة المميزة لهذا العامل تكمن في كونه لا يتصف بالتنافس Nonrivalry(*), بمعنى يمكن لاثنين أو أكثر من المنتجين استخدام صيغة أو خطة معينة في الوقت نفسه من دون أن يكون بالضرورة تخلي أحدهما عنها. وهذا يجعله يختلف عن العاملين السابقين (رأس المال والعمل). فعلى سبيل المثال, عندما يرغب اثنان من المنتجين في إنتاج (Y) وحدة من الناتج في وقت معين, فإنه يجب على كل منهما استخدام وحدات مختلفة عن الآخر من المكائن والعمال, لكنهما يستطيعان استخدام صيغة الانتاج ذاتها؛ خاصية عدم التنافس هذه لها تأثيرات مهمة على طبيعة التفاعل بين التغير التقني والنمو الاقتصادي.

كما يتميز هذا العامل (TFP) في أنه يمكن أن يتحسن بمرور الوقت من دون أن تكون لذلك حدود معينة. على سبيل المثال، يمكن للمقدار نفسه من رأس المال والعمل ينتج كمية أكبر من الناتج في عام 2015 مقارنة بعام 1900, وذلك بسبب التفوق النسبي للتقنيات المستخدمة في عام 2015. كما يمكن لهذه التقنيات أن تختلف من بلد لآخر, إذ يمكن ـ مثلاً ـ للمقدار نفسه من رأس المال والعمل أن ينتج في اليابان كمية أكبر من الانتاج مما يمكن انتاجه في زامبيا, وذلك, أيضاً, بسبب التفوق النسبي للتقنيات المتاحة في اليابان.

وعند حساب (TFP), فإن المدخلات الأخرى سوف تختلف فيما لو أخذت على أساس الانتاج الاجمالي, أو أنها اعتمدت القيمة المضافة كأساس لها. ففي حال أخذت على أساس الانتاج الاجمالي فأن هذه المدخلات سوف تشتمل على العمل ورأس المال والمدخلات الوسيطة, بيد أنه في حال اعتماد أساس القيمة المضافة (الناتج المحلي الاجمالي GDP) فإن المدخلات سوف تقتصر على رأس المال والعمل فقط (لأن المدخلات الوسيطة مطروحة بالأساس من القيمة المضافة)[1]. لذا يفضل, عندما يكون التعامل مع الاقتصاد ككل، استخدام اسلوب القيمة المضافة لتجنب الازدواجية في حساب المدخلات الوسيطة في الناتج الكلي. كما يتم اختيار هذا الاسلوب عند قياس الانتاجية في معظم القطاعات الانتاجية[2].

لقد تم تطوير مفهوم الإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج (TFP) لقياس مساهمة عوامل الإنتاج مجتمعة في نمو الإنتاجية. ويعرف النمو في الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج بأنه عبارة عن نمو الناتج بالنسبة إلى المتوسط المرجح لنمو المدخلات (عادة العمل ورأس المال) وتمثل الأوزان دخل العوامل

*) يشترك هذا العامل الانتاجي مع السلع العامة في هذه الخاصية, وخاصية عدم التنافس Nonrivalry يقصد بها الاستهلاك غير التنافسي, (أي انعدام المنافسة بالاستهلاك) انظر: (خالد إبراهيم سيد احمد: ***المالية العامة***, جامعة طنطا, مصر, 2003, ص ص15-16).

1) Ricardo de Avillez & Christopher Ross: ***CSLS Research Report 2011,*** The Centre for the Study of Living Standards (CSLS), Ottawa- Canada, 2011, P.11.

2) Ricardo de Avillez: ***CSLS Research Report 2014***, The Centre for the Study of Living Standards (CSLS), Ottawa- Canada, 2014, P.21.

من الإنتاج[1]. إذ تقاس مساهمة عوامل الإنتاج التقليدية بما يدره كل منها من مداخيل[2]. ويتم ترجيح معدلات النمو لجميع المدخلات للحصول على معدل نمو واحد لهذه المدخلات مجتمعة. ويفضل الاقتصاديون المؤشرات الكلية للإنتاجية ـ برغم الصعوبة النسبية لقياسها ـ على المؤشرات الجزئية لها لتأثر الأخيرة بالاختلاف في كثافة استخدام عوامل الانتاج, إذ كلما زادت كثافة استخدام عامل الانتاج كلما قلت انتاجيته, وذلك لسريان قانون تناقص الغلة[3].

وعند المقارنة بين المؤشرات الكلية والجزئية يلاحظ أن بينهما ثمة فرق جوهري. إذ إن معدل نمو الإنتاجية الكلية للعوامل (TFP) (باستخدام اليد العاملة ورأس المال كمدخلات) هو عادة أقل من معدل نمو إنتاجية العمل, ويعود ذلك إلى أن معدل النمو في رأس المال بشكل عام هو أكبر من معدل نمو العمل, مما يجعل معدل نمو المدخلات مجتمعة من رأس المال والعمل يتجاوز معدل نمو العمل بمفرده, ومن ثم فأن نسبة رأس المال إلى العمل تأخذ في الارتفاع، ويكون العمل أقل كثافة نسبياً, فتزداد إنتاجية العمل, مما يحدث خلط وإرباك لما قد ينظر إلى هذه الزيادة على أنها تعزى إلى تأثير العمل وحده. في حين أن حقيقة الزيادة في إنتاجية العمل قد جاءت بفعل تأثير جميع العوامل التي ترتبط بالإنتاجية، بما في ذلك تراكم رأس المال والتقدم التقني وتنظيم الإنتاج. الأمر الذي يترتب على ذلك هو أن الدخول الناتجة عن ارتفاع الإنتاجية هي خارجة عن الأنشطة الاقتصادية التي تولد النمو, لكن المنافع المتولدة عن ذلك تمتد لتشمل أصحاب الدخل الذين لم يشاركوا في خلق تلك الدخول، فيتم بذلك قطع الصلة بين توليد النمو والدخل الذي نتج عنه[4].

وبأي حال من الأحوال لا يمكن لقوة العمل أن تؤخذ على أنها مستقلة عن التحسينات التكنولوجية والتنظيمية (بوصف الأخيرة علّة الزيادة في الانتاجية الكلية TFP), إذ إن افتراض إمكانية تغذية أكثر من ستة مليارات نسمة حِرَفيّاً باستخدام التقنيات الزراعية لسنة 1900 يصبح مستحيلاً, بل من الممكن عندها تحقق التنبؤات المالثوسية, ومن ثم تفقد قوة العمل مقومات الاستدامة.

وهناك الكثير من الدراسات الخاصة بالإنتاجية التي أعدتها مراكز بحثية عالية التخصص ـ ومنها مركز دراسات مستويات المعيشة Centre for the Study of Living Standards (CSLS) في كندا ـ قد توصلت إلى نتائج تشير إلى وجود علاقة إيجابية بين نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج (TFP) والحد من الفقر في البلدان النامية, وأن هذه العلاقة على مدى العقود الثلاثة الماضية كانت أقوى من تلك الموجودة ما بين النمو الاقتصادي والحد من الفقر, كما وجد أن مستوى عدم المساواة

1) The Centre for the Study of Living Standards (CSLS): ***Productivity Growth and Poverty Reduction in Developing Countries***, Background Paper Prepared for the 2004 World Employment Report of the International Labour Organization, Ottawa- Canada, 2003, P.15.

2) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا): ***تحليل الأداء الاقتصادي وتقييم النمو والإنتاجية في منطقة الإسكوا***, الأمم المتحدة, العدد الخامس, نيويورك، 2007, ص6.

3) مصطفى بابكر: مصدر سابق, ص3.

4) Richard G. Lipsey & Kenneth Carlaw: Op. Cit., P.2.

في الدخل يتوسط العلاقة بين نمو الإنتاجية والحد من الفقر, إذ كلما زاد مستوى عدم المساواة، كلما أدّى أقل نمو في الإنتاجية والدخل إلى تقليص الفقر والحد منه[1].

كما أن دراسات أخرى بينت علاقة نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج (TFP) باستدامة النمو. فقد أشارت إلى أنه في تجربة بعض البلدان (كما في الاتحاد السوفياتي السابق), قد سلكت مسار نمو غير مستدام باعتمادها اسلوب التراكم (زيادة المدخلات). فبالرغم من نجاحها في رفع متوسط دخل الفرد عن مستويات العالم الثالث لتلامس ما هو عليه في البلدان الصناعية, إلاّ أنها واجهت معدلات نمو منخفضة في الإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج (TFP). فالاعتماد على زيادة المدخلات, لتحقيق زيادة في معدل النمو في الأجل المتوسط والقصير, يتطلب التضحية ببعض الاستهلاك الحالي. كما أن النمو في الأجل الطويل سوف يصطدم بحاجز الندرة ومحدودية الموارد. في حين لا يتعارض النمو, الذي يعتمد زيادة الانتاجية, مع مستوى الاستهلاك الحالي, وكذلك لا يخضع لأي من قيود الندرة[2].

ويتيح حساب الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج (TFP) إمكانية صياغة منهجية لاستشعار وتقويم مسار الأسعار والعوائد, وقد نالت هذه المنهجية, في السنوات الأخيرة, اهتمام متزايد في البلدان المتقدمة. إذ يمكن, من خلالها, توفير معايير للكفاءة تساعد الوحدات الاقتصادية (الانتاجية والخدمية) على التعامل بحكمة مع التكاليف, وتحسين ممارسات التشغيل التي تدعم استمرار تحسين الإنتاجية, ومن ثم تخفيض الأسعار للمستهلكين في الأجل الطويل, مما يزيد الشفافية والثقة بنظام الأسعار. وفي ذات الوقت يمكن أن توفر عوائد أعلى, من خلال استغلال المنظّم ميزة المعلومات, مما يعني الابقاء على حوافز الاستثمار[3].

كما يمكن استخدام هذه المنهجية لتوجيه قرارات السياسة الاقتصادية على نطاق أوسع, وتعزيز القرارات التنظيمية الفعالة. إذ إن توفير مقياس دقيق للإنتاجية الكلية في القطاعات المختلفة يساعد في تلبية التزامات الجهات المعنية, فيما يتعلق بمعايير الكفاءة, عند اتخاذ القرارات التنظيمية, وكذلك في تطبيق المعايير الخاصة بنظم حوافز الخدمة. ويضع أيضا نوع من الانضباط في مستوى العوائد, للمحافظة - على الأقل- على معدل نمو الإنتاجية. ومن ثم فإن مثل هذه المنهجية يمكن, من حيث المبدأ, أن تسهم في تحقيق أهداف الاقتصاد الكلي[4].

1) The Centre for the Study of Living Standards (CSLS): ***Productivity Growth and Poverty Reduction in Developing Countries***, Op. Cit, PP.62-63.

2) Richard G. Lipsey & Kenneth Carlaw: ***What Does Total Factor Productivity Measure?***, Simon Fraser University at Harbour Centre, Vancouver, 2001,P.1.

3) Australian Energy Market Commission (AEMC): ***Draft Report 2010- Review into The Use of Total Factor Productivity for The Determination of Prices and Revenues***, Sydney- Australian, 2010, p.2.

4) Australian Energy Market Commission (AEMC): ***Final Report 2011- Review into The Use of Total Factor Productivity for The Determination of Prices and Revenues***, Sydney- Australian, 2011, pp.2-3.

ثالثاً: مؤشر الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج (TFP).

مؤشر الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج هو محاولة لقياس معدل التغير النسبي في الكفاءة الاجمالية للنظام الاقتصادي, الناشئ عن وجود تقدم تقني مفترض خلال مدة معينة من الزمن. ولأجل ذلك يتم اختيار أنسب الطرق للتعبير عن الأسعار والكميات, الاجمالية والتفصيلية, من المخرجات والمدخلات بشكل معدل نسبي يمثل تقديرات هادفة لنمو الإنتاجية الكلية للعوامل أو التغير التقني, تكون ذات مغزى اقتصادي, ومتوافقة بشكل وثيق مع النظرية الاقتصادية[1].

وبصورة عامة يمكن أن تأخذ صيغة حساب مؤشر (TFP), باستخدام المتوسطات المرجحة للتغيرات الحاصلة في كل من المخرجات والمدخلات, الشكل الآتي:

$$(TFP)index = Output\ Growth\ Index/Input\ Growth\ Index$$

ويأتي مؤشر الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج (TFP) ضمن **قاعدة بيانات الانتاجية العالمية** World Productivity Database (WPD), وهذا المؤشر هو بدوره واحد من عدد من المؤشرات تصدرها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية **اليونيدو** (UNIDO). وتعد قاعدة بيانات الانتاجية العالمية (WPD) فريدة من نوعها, وبالرغم من تركيزها على مؤشر الانتاجية الكلية (TFP), إلاّ أنها تشتمل أيضاً على مؤشرات الإنتاجية الجزئية (كمؤشري انتاجية العمل وانتاجية رأس المال), فضلاً عن إحصاءات أساسية (مثل نمو انتاجية العمل وتعميق رأس المال).

وتنطلق **اليونيدو** (UNIDO), في تبنيها لمشروع قياس أداء الانتاجية, من اعتقادها بأن الانتاجية هي المحدد الحقيقي لتحسين الرعاية الاجتماعية, وأنها ذات تأثير كبير على العديد من المتغيرات الاقتصادية الرئيسة، مثل التنافسية، وأسعار الفائدة، والتضخم، والأرباح, وتحديد الأجور...الخ. كما أنها تؤمن بأن البلدان النامية لا سبيل لها للحد من الفقر دونما تحقيق نمو اقتصادي مستدام، والذي بدوره يعتمد, بصورة خاصة, على نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج (TFP)[*], بعدّ الأخير الأداة التي تسمح للاقتصاد بالتوسع المطرد، وزيادة الطلب على اليد العاملة, وارتفاع الأجور الحقيقية[2]. ويتضمن مؤشر الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج (TFP) معلومات عن الأداء الكلي للإنتاجية (مستوى ونمو الانتاجية)، لعدد كبير من الدول, إذ شمل (112) دولة, على مدى مدة 40 عاما (1960- 2000). وتتم معادلة القوة الشرائية PPP لجميع القيم التي تناقش في (WPD).

---

1) T. K. Ryme: ***More on the Measurement of Total Factor Productivity*** ,Carleton University, Ottawa, 1992, P.299.

*) فقد أثبتت بعض البحوث العلمية بأن الإنتاجية هي المحرك الرئيس لتحسين القدرة التنافسية, وتوليد نمو مستدام في الدخول الحقيقية, كما أن دراسة السلاسل الزمنية للبلدان المختلفة تشير بوضوح إلى أن الإنتاجية تسير جنبا إلى جنب مع الأجور الحقيقية, ولا يوجد حد أقصى لزيادة الإنتاجية. ويمكن لإجراءات معينة أخرى (مثل تخفيض قيمة العملة) أن تزيد من القدرة التنافسية, لكنها تؤثر سلبا على الدخل الحقيقي, كما أن هناك عدة عوامل, مثل التغير النسبي لحجم السكان في سن العمل، ومعدل المشاركة، وساعات العمل, ومعدلات التبادل التجاري,...الخ قد تؤثر إيجاباً أيضا في الدخل الحقيقي, إلاّ أن هذه العوامل تفتقد لعنصر الاستدامة. انظر:

{Someshwar Rao & Andrew Sharpe***: Industry Canada***, Centre for the Study of Living Standards, Canada, 2004, p.1-2).

2) Anders Isaksson: ***World Productivity Database – A technical Description***, Op. Cit., P.1.

ولغرض قياس مؤشر الانتاجية عمدت **اليونيدو** (UNIDO) إلى تضمين قاعدة بيانات الانتاجية العالمية (WPD) عدد من أساليب القياس. ويشار إلى أن أول طريقة معتمدة لقياس الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج (TFP), استخدم فيها المتوسط المرجح لقيم المدخلات, تعود تاريخياً إلى الاقتصادي الأمريكي **سولو** Solow[1], وذلك من خلال مقالته التي نشرت عام 1957[*]. إلاّ أن الصعوبات العديدة التي ينطوي عليها قياس نمو الإنتاجية قادت إلى ظهور مجموعة كبيرة من الأساليب والآراء, وقد اكتسب بعضها شعبية أكثر من غيرها بسبب بساطتها, لكن مثل هذه الاساليب غالباً ما تقود إلى نتائج مضللة, وذلك لما تتضمنه من افتراضات مقيّدة. إلا أن هذه القيود, ومن خلال جهود الباحثين, أخذت بالتراخي تدريجياً, وأصبح الباب مفتوحاً لوضع أساليب بديلة، الأمر الذي أثمر عن إيجاد عدد من المناهج لقياس الإنتاجية. ويعتمد اختيار أي من هذه الأساليب على مجموعة من العوامل، مثل الاتفاقيات، والأفضلية, والملاءمة, لذا كان الهدف من تضمين (WPD) تلك الأساليب هو توفير أكبر عدد ممكن من البدائل.

وبذلك استندت **اليونيدو** (UNIDO), في قياسها لمؤشر الانتاجية, إلى أكثر من عشرة أساليب مختلفة، فقد تم اتباع طرق متعددة لقياس مدخلات العمل ورأس المال، وقياس التغير التقني, والتغير في الكفاءة الفنية وكفاءة الحجم، ومواصفات مختلفة لدالة الإنتاج الكلي، بما في ذلك حسابات عن التعليم (الذي يدخل بمثابة زيادة في العمالة) والصحة (بافتراض وجود تأثير كبير لمستوى التغذية والحالة الصحية على الطاقة والقدرة على العمل). وعند إعدادها مؤشر الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج, فإن **اليونيدو** (UNIDO) ترى أنه من المستحسن أن يكون تحليل **معدل نمو الإنتاجية الكلية** Productivity Growth Rate جنبا إلى جنب مع **مستويات الإنتاجية الكلية** Productivity Level, وذلك لغرض ابراز بعض الحقائق, على سبيل المثال، عند مستويات انتاجية منخفضة نسبياً يميل نمو الانتاجية لأن يحدث بوتيرة متسارعة, في حين يميل هذا النمو لأن يكون أبطأ عندما تكون مستويات الانتاجية مرتفعة نسبياً.

---

1) Alois Kneip & Robin C. Sickles: Panel Data, Factor Models, and the Solow Residual, Workshop of the 2008 Asia-Paci c Productivity Conference, July 17-19, Department of Economics, National Taiwan University, Taipei, Taiwan, 2010, P.3.

*) قام **سولو** Solow في هذه المقالة بعملية حساب بسيطة لتفكيك النمو في الناتج إلى نمو في رأس المال، والنمو في العمل، والنمو في التغير التقني. وهو يبدأ بافتراض دالة الإنتاج الآتية: $Y = AK^{\alpha}L^{1-\alpha}$

حيث A تشير إلى الإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج (TFP) وفقاً لتصنيف هيكس- محايد Neutral-Hicks. وبأخذ لوغاريتم وتفاضل هذه الدالة، تكون الصيغة كالآتي: $\frac{\dot{Y}}{Y} = \alpha\frac{\dot{K}}{K} + (1-\alpha)\frac{\dot{L}}{L} + \frac{\dot{A}}{A}$

وتبين هذه المعادلة أن نمو الناتج يساوي المتوسط المرجح لرأس المال (K) ونمو العمالة (L) فضلاً عن معدل نمو (A). ويشير الحد $[A/\ A]$، إلى نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج (TFP). ولغرض استخراج معدل نمو الناتج للعامل الواحد ، نعيد كتابة المعادلة السابقة بعد طرح $[\dot{L}/L]$ من كلا الجانبين نحصل على: $or \quad \frac{\dot{A}}{A} = \frac{\dot{y}}{y} - \alpha\frac{\dot{K}}{K}\frac{\dot{y}}{y} = \alpha\frac{\dot{K}}{K} + \frac{\dot{A}}{A}$

المعادلة الأخيرة هذه تعدّ الصيغة المعتمدة من قبل المكتب الامريكي لإحصاءات العمل (BLS) في قياس الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج, ويوفر من خلالها حسابات مفصلة عن النمو والانتاجية في الولايات المتحدة الأمريكية.

المبحث الثاني

الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج - طرح رياضي[1]

لم يبحث مفهوم الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج (TFP) بدءً كموضوع لذاته, وإنما جاءت في سياق مسيرة الجهود البحثية في نظرية النمو الاقتصادي, بل يعدّ, ما تم التوصل إليه بشأنها, أحد أبرز ثمار تلك الجهود. الكثير من الاقتصاديين, مثل **أدم سميث** Adam Smith و **ريكاردو** Ricardo و **شومبيتر**Schumpeter وغيرهم كان لهم الفضل في طرح الكثير من الأفكار التي ساهمت في بلورة هذا المفهوم, من قبيل قانون الغلة المتناقصة وعلاقته بتراكم رأس المال المادي والبشري, والمقاربات الأساسية للسلوك التنافسي, وتأثير التخصص وتقسيم العمل في ابتكار طرق جديدة للإنتاج...الخ.

وبالرغم من بروز "**التقدم التقني** Technical Progress" بعد الثورة الصناعية كعامل انتاجي ثالث, إلاّ أن معظم الأدبيات التقليدية كانت تركز في ذلك اهتمامها على التركيبة المثلى لمدخلات الانتاج وسبل تنميتها, وما خلا ذلك لم يتجاوز التحليل الوصفي العام, اذ إنها لم تحاول تفسير العلاقة بين هذه العوامل والنمو الاقتصادي باسلوب كمي دقيق[2]. وقد أسهم ذلك, ومن خلال الركون إلى المسلّمات الاقتصادية الكلاسيكية, في تكوين النظرة السلبية لكل من ريكاردو ومالثوس عن حالة النمو الاقتصادي في الأمد البعيد؛ لذا فإن الاطار الذي تحركت فيه هذه الاهتمامات - بالرغم من أهميته - لم يكن ليستوعب تفسير الكثير من الظواهر المتعلقة بواقع النمو الاقتصادي باختلاف الزمان والمكان. ولذلك ظلت الكثير من التساؤلات, بهذا الخصوص, دون إجابة.

لكن زيادة الاهتمام بالتحليل الكمي وتوظيفه في التحليل الاقتصادي, وبشكل خاص من المدرسة الكينزية, أدى إلى ظهور بعض المحاولات الجريئة والمتتابعة في بناء نماذج لقياس النمو الاقتصادي, لاسيما من الاقتصادي الهولندي **جان تنبرجن** Jan Tinbergen (1903-1994) ، الذي تنسب له أول محاولة لقياس الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج سنة 1942, ومن ثم - وبشكل مستقل - **سولو** Solow سنة 1956[3], لتؤذن ببدء مرحلة جديدة ومتواصلة من هذا الجدل العلمي الذي يستند إلى التحليل الكمي.

كما أنه في سنة 1947 كانت هناك محاولة, بصورة مستقلة أيضاً, من قبل الاقتصادي الأمريكي **ستيغلر** George J. Stigler (1911-1991) لإدخال مفهوم الإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج في دالة الانتاج. ومن ثم أصبحت هذه المحاولات لقياس الانتاجية نقطة انطلاق لكبرى

1) See\ Hywel G. Jones: ***An Introduction to Modern Theories of Economic Growth***, McGraw-Hill, Britain, 1976, P.165.
2) Edward Elgar: ***Joan Robinson's Economics***, Department of Economics, University of Vermont, Burlington, VT, USA, 2004, P.253.
3) Ahmad Afrooz & Khalid B Abdul Rahim: Op. Cit, p.84.

برنـامج الأبحـاث فـي المكتـب الـوطني الأمريكـي للبحـوث الاقتصـادية[1]. ولايـزال الجـدل حـول نظريات النمو الاقتصادي قائماً إلى وقتنا الحاضر, ومن الملاحظ أن **التغير التقني** Technical Change[*] (أو نمو الانتاجية الكلية لعوامل الانتـاج TFP) قد حظي بأهمية محورية ومتزايدة في هذا الجدل. وهذا يشير إلى أن مفهوم الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج من المواضيع الحديثة نسبياً[2].

وعند تتبع تطور الصياغة الرياضية لهذا المفهوم, وتطبيقاتها على مستوى الاقتصاد الكلي, نجد أنها قد استندت في الأساس إلى افتراض قائم على فكرة دالة الإنتاج الكلي **"كوب ـ دوغلاس** Cobb-Douglas". ويبدوا أن مثل هذا الافتراض أمر لا مفر منه تقريبا عند قياس الإنتاجية الكلية للعوامل (TFP)، ولكن ينبغي أن يوضع في الاعتبار أنه ليست سوى استعارة؛ لأنه من غير المرجح أن الشكل الحقيقي لهذه الدالة وخصائصها يمكن فك شفرتها بشكل دقيق. ومع ذلك، هناك ما يبرر استخدام ذلك كوسيلة مفيدة لتنظيم البيانات بطريقة تجعل منها ذات مغزى اقتصادي، ومن ثم توفير إطار نظري لتفسير النتائج التجريبية[3].

وإذا ما تم اعتماد صيغة دالة كوب- دوغلاس بالشكل الآتي:

$$Y_{(t)} = A_{(t)}F(K_{(t)}, L_{(t)})$$

فإن الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج (TFP) يمكن استخراجها, مبدئياً, من خلال الصيغة المبسطة (الأكثر عمومية) الآتية[4]:

$$TFP_{(t)} = A_{(t)} = Y_{(t)}/K_{(t)}^{\alpha k} \cdot L_{(t)}^{\alpha l}$$

في هذه الحالة، يتم تجميع المدخلات من خلال اتخاذ الأس, الذي يعبّر عن مرونة الإنتاج الخاصة بكل عامل. والبديل لذلك هو تجاهل دالة الإنتاج، والتقيّد بتحليل الإنتاجية الجزئية، مثل انتاجية العمل وإنتاجية رأس المال. لكن مع ما تتضمنه إنتاجية العمل من أهمية إحصائية, لما توفره من نظرة شاملة لأداء الإنتاجية القائمة, فإنها تعدّ أقلّ فائدة لأغراض وضع السياسات،

1) Dale W. Jorgenson: Productivity and Economic Growth, Fifty Years of Economic Measurement- The Jubilee of the Conference on Research in Income and Wealth, University of Chicago Press- USA, 1991, p.20.

*) من الموارد التي تضفي مزيداً من التعقيد على بحوث الانتاجية هو ربط التغير التقني بإعادة التخصيص, فبالرغم من أن معظم الباحثين في مجال النمو الاقتصادي يتفقون على أن التغير التقني يمثل تغيراً في الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج, لكن البعض منهم (مثل الاقتصادي Susanto Basu من جامعة ميشيغان) يعتقد بإمكانية تباطؤ الانتاجية عن التغير التقني. فإذا رمزنا إلى التغير في الانتاجية بالرمز (ΔP), وإلى معدل التغير التقني بالرمز (Δt), وإلى إعادة التخصيص بالرمز (R)، فإن: $\Delta P = \Delta t + R$. فلكي يتحول التغير التقني إلى تغيراً في الانتاجية, فإن ذلك يتطلب تغييرا في توزيع المدخلات مع مرور الوقت (أي إعادة التخصيص). لذا فإن هذا الأمر يتوقف على مدى استجابة إعادة التخصيص للتغير التقني. انظر:
(Dale W. Jorgenson: Technology in Growth Theory, Harvard University, Cambridge-USA, 2000, PP,80-82.)

2) Peter A. Cornelisse & Herman K. van Dijk: ***Jan Tinbergen (1903-1994)***, Econometric Institute Report EI 2006-09, Erasmus University Rotterdam, Netherlands 2006, p.4.

3) Anders Isaksson: ***World Productivity Database – A technical Description***, United Nations Industrial Development Organization (UNIDO), Vienna, 2008, P.38.

4) Chad Syverson*:* Op. Cit, P.331.

كونها لا تبيّن الأهمية النسبية لمكوناتها، أي بمعنى آخر, ينبغي أن تركز السياسات على مساهمات العوامل الانتاجية في (TFP) مع بيان الأوزان النسبية لها.

لقد كان الدافع الأساس وراء الاهتمام بدراسة التغير التقني, ووضع النماذج المتعاقبة والأساليب المتعددة الخاصة بقياسه, هو محاولة التوصل إلى اجابة عن بعض التساؤلات المحيرة, وفي مقدمتها بيان أسباب حدوث النمو المستدام وسبل تحقيقه. فقد سعى الباحثون لإيجاد تفسير لسلوك النمو الاقتصادي المناقض لمقتضيات البديهيات الكلاسيكية (بما في ذلك افتراضهم ثبات المستوى التكنولوجي بمرور الوقت) بضرورة الوصول إلى معدلات نمو صفرية في الأجل الطويل, في الوقت الذي أظهر فيه الواقع تواصل هذا النمو على مدى قرنين بعد الثورة الصناعية. الاجابة على هذه التساؤلات جاءت من خلال شرح مفهوم الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج, الذي ولد من رحم نماذج النمو الاقتصادي, ولمّا يكتمل بناءه, لذا ستشكل هذه النماذج مدخلاً منطقياً للوصول إليه. ولسنا الآن بصدد استعراض نماذج النمو الاقتصادي, وإنما هي محاولة لتلمس الطريق الذي أدّى بهذه النماذج إلى بلورة وتنضيج مفهوم الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج (TFP).

ونظراً لارتباط أساليب قياس **التغير التقني**(*) Technical Change بافتراضات النماذج المختلفة للنمو الاقتصادي بهذا الشأن, سواء من حيث منشأ هذا التغيّر أو طبيعة تأثيره على دالة الانتاج, وتداعيات ذلك على الكثافة النسبية لعوامل الانتاج ومساهمتها في النمو الاقتصادي, فإن ذلك سوف يستدعي ضمناً - عند تناول ما يتم اختياره من هذه النماذج – الاقتصار على بحث أبرز هذه الافتراضات وتأثيراتها, والتقيّد بها, ليتسنى التركيز على التطورات التي طرأت على مفهوم التغير التقني في تلك النماذج وجعلها محوراً للنقاش دون غيرها. وعادةً ما يتم تصنيف هذه النماذج, على أساس منشأ التغير التقني, إلى نوعين, هما: **"النمو الخارجي"** و**"النمو الداخلي"**, وهو ما سيتم اعتماده في توضيح هذا الموضوع وكما يأتي:

أولاً: نماذج النمو الخارجي:

تفترض هذه النماذج أن **التغير التقني** Technical Change (أو ما قد يطلق عليه **التقدم التقني** Technical Progress, أو **الابتكار**(**) Innovation) هو متغير خارجي يتحدد خارج الأنموذج. ولمّا كان معدل نمو الناتج, في الأمد الطويل, يعتمد على معدل التغير التقني [أو معدل نمو الانتاجية

*) توافقاً مع معظم الباحثين في مجال الانتاجية والنمو الاقتصادي سيتم, في موارد كثيرة بهذا البحث, استخدام مصطلحي **التغير التقني** Technical Change, و**نمو الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج** (TFP) للدلالة على المعنى ذاته.

**) كلمة **"ابتكار** Innovation" مشتقة في الأصل من كلمة "Innovare" اللاتينية, والتي تعني التجديد أو التغيير. ويتحقق الابتكار في مجال عمل معين عند القيام بأداء هذا العمل بصيغة مختلفة (ومثلها ولكن بدرجة أقل كلمة **"تحسين** Improvement" أي تحسين الصيغة المعمول بها فعلاً), بما يزيد من مساهمة هذا العمل في توليد منتج أو عملية أو خدمة معينة قائمة. وهي أشمل من كلمة **"اختراع** Invention" إذ أن الأخيرة تعني توليد منتج أو عملية أو خدمة لأول مرة, ويعدّه البعض جزء من الابتكار. الغاية من هذا التوضيح هي أن استخدام مصطلح **"التغير التقني** Technical Change" في هذه الدراسة يراد به في الأعم الأغلب **"الابتكار** Innovation" وليس "**الاختراع** Invention". ومع ذلك يلاحظ استخدام بعض المنظّرين لهاتين الكلمتين بشكل متبادل, مما تقتضي الضرورة أحياناً مساوقة الكاتب في بعض الموارد. حول تعريف الابتكار أنظر:
OECD Oslo Manual: ***Guidelines for Collecting and Interpreting Innovation Data***, 3rd edition, OECD, Paris, 2005, pp.46-47.

الكلية لعوامل الانتاج (TFP)], فإن النمو الاقتصادي في الأمد الطويل - على أساس هذا الافتراض - يتحدد بعملية منفصلة مستقلة عن النظام الاقتصادي.

ويمكن لتأثير هذا التغير أن يتخذ أشكال مختلفة, فالتغير التقني قد يسمح للمنتجين عند توليد كمية معينة من الانتاج, بتوفير كل من رأس المال والعمل بنسب متساوية (أي ببقاء نسبة رأس المال إلى العمل ثابتة دون تغيير), عندها يوصف هذا التغير التقني بأنه **محايد** Neutral أو **غير منحاز** Unbiased. وقد تكون هناك حالات يسمح فيها هذا التغير التقني للمنتجين توليد كمية من الانتاج بمقدار أقل نسبيا من مدخلات رأس المال أو مقدار أقل نسبيا مدخلات العمل، عندها يشار إليه بأنه موفر لرأس المال أو موفر للعمالة، على التوالي. هذه الأشكال الثلاثة تعكس بالنتيجة أثر التغير التكنولوجي على كثافة استخدام العنصر الانتاجي Intensity of Production Factor. وسوف يتم التوقف قليلاً - في الفقرات اللاحقة - عند هذه الأشكال من التغير التقني, وذلك نظراً لأهميتها في بناء وجهات النظر حول مفهوم الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج (TFP) وطرق قياسها.

1. حالات التغير التقني[1]:

رياضياً يتم التعبير عن تأثير **التغير التقني** في نماذج النمو الاقتصادي, بأخذ عامل الزمن بالاعتبار, وإعادة صياغة دالة الانتاج الكلي $Y = F(K, L)$ بالشكل الآتي[2]:

$$Y = F(K, L, t) \quad \ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث Y تمثل الانتاج، و K و L هما رأس المال والعمل, و t تمثل الزمن, وهي بذلك تبيّن أن الانتاج, عبر أي توليفة "ثابتة Constant" من رأس المال والعمل, يمكن أن يزداد عبر الزمن باستمرار التقدم التقني. ويمكن كتابة دالة الانتاج لكل عامل بالشكل الآتي:

$$y = f(k, t) \quad \ldots\ldots\ldots (2)$$

حيث إن: $y = Y/L \quad \& \quad k = K/L$

ويمكن التعبير عن المعادلتين (1) و (2) بالشكل (1), إذ نحاول من خلاله إعطاء صورة مبسطة وأولية عن تأثير التغير التقني بمعناه العام, ويظهر هذا الشكل منحنى دالة الانتاج الأصلية $f(k,t_0)$, وقد أدى استمرار التقدم التقني إلى انتقال منحنى دالة الانتاج إلى أعلى عند $f(k,t_1)$, مما يشير إلى أن الانتاج لكل عامل y, بثبات نسبة رأس المال إلى العمل k, يمكن أن يزداد باستمرار التقدم التقني. الفرق بين المنحنيين والذي نتج بفعل تأثير هذا التقدم التقني, يمثل الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج (TFP), فعلى سبيل المثال, عند المستوى k_1 من العمل ورأس المال, فإن تأثير التقدم

1) See\Daron Acemoglu: ***Introduction to Modern Economic Growth***, Massachusetts Institute of Technology (MIT), Version.1, Cambridge, 2007, pp.82-108.
- See Also\ Hywel G. Jones: Op. Cit, pp.157-165.

2) See\ Thomas Russell: ***On Harrod Neutral Technical Change***, Santa Clara University, California, 2004, p5.

التقني سيؤدي إلى زيادة (TFP) من النقطة A إلى النقطة B, كما أنه عند المستوى k_2 من العمل ورأس المال, فإن تأثير التقدم التقني سيؤدي إلى زيادة (TFP) من النقطة E إلى النقطة D.

الشكل (1) تأثير التقدم التقني على دالة الانتاج

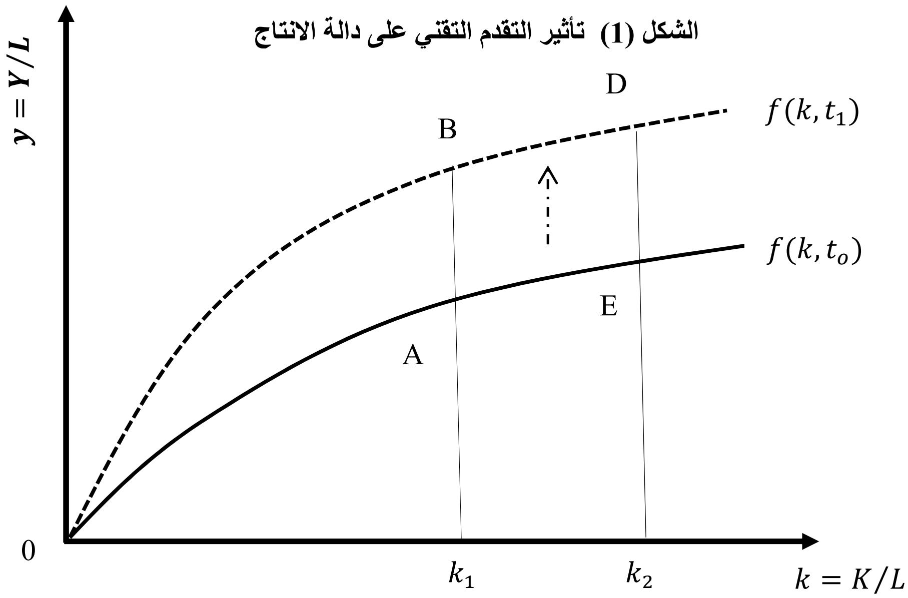

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المصدر الآتي:
Hywel G. Jones: ***An Introduction to Modern Theories of Economic Growth***, McGraw-Hill, Britain, 1976, P.156.

هذا النمط من التغير التقني, وبالكيفية التي يمارس فيها تأثيره على الانتاج وكما مبين أعلاه, يمكن أن يقال عنه "**تعزيز العامل الانتاجي** Factor-Augmenting". فالتغير التقني الذي يؤدي إلى انتقال دالة الانتاج الكلي بحيث تزداد مخرجات الانتاج حتى لو لم تكن هناك زيادة في خزين رأس المال أو قوة العمل المشاركين في العملية الانتاجية, هو كما لو أن العامل الانتاجي قد تعزز Augmenting. بهذا الفهم يمكن صياغة دالة الانتاج الكلي كالآتي[1]:

$$Y = F(A_{(t)}K, B_{(t)}L) \quad \ldots\ldots (3)$$

في المعادلة (3), كل من خزين رأس المال K والعمل L مضروب بالمتغيرين A و B, اللذان يعدّان دالة في الزمن, وأن $A_{(t)}K$ و $B_{(t)}L$ يشيران إلى كفاءة Efficiency كل من رأس المال والعمل على التوالي. فإذا رمزنا إلى معدل التغير في A بالرمز $A_{(t)}'$, وإلى معدل التغير في B بالرمز $B_{(t)}'$, فإن الفكرة ببساطة تتلخص في أنه إذا كانت قيمة $A_{(t)}'$ إيجابية, فإن كفاءة خزين رأس المال K ستزداد بمرور الزمن حتى لو بقي خزين رأس المال الفعلي ثابتاً دون تغير. وبالمثل إذا كانت قيمة $B_{(t)}'$ إيجابية, فإن كفاءة قوة العمل B ستزداد بمرور الزمن حتى لو بقيت قوة العمل ثابتة دون تغير. وبعبارة أكثر تحديداً, فإن هذه الزيادة في كفاءة العامل الانتاجي تعكس **تعزيز العامل الانتاجي** Factor-Augmenting والذي ينطوي على **التقدم التقني** Technical Progress.

1) Hywel G. Jones: ***An Introduction to Modern Theories of Economic Growth***, McGraw-Hill, Britain, 1976, P.157.

ولجعل فكرة تعزيز العامل الانتاجي أكثر جلاءً, نقول, على سبيل المثال: إن تعزيز خزين رأس المال يتحقق عندما يصبح بالإمكان توليد انتاج معين بخمسة مكائن بعد أن كان يتطلب توليده ستة مكائن في السابق. كما أن تعزيز قوة العمل يتحقق عندما يكون بالإمكان إنجاز عمل معين بواسطة ثمانية أشخاص كان يتطلب إنجازه في السابق عشرة أشخاص.

ويمكن أن يأخذ تأثير التغير التقني - في ظل شروط المنافسة التامة - واحد من ثلاث حالات مفترضة؛ فإما أن يكون محايداً, أو أن يكون معززاً لرأس المال, أو أنه يكون معززاً للعمل, وستتم الاشارة اليها هنا باختصار, على أن يتم تناولها بشيء من التفصيل في الفقرات اللاحقة, وذلك لما تحظى به هذه الحالات من أهمية في مجال قياس الانتاجية, لاسيما من قبل **اليونيدو** UNIDO, وهذه الحالات تتلخص في الآتي[1]:

الحالة الأولى: إذا كان $'A_{(t)} = 'B_{(t)} > 0$.

(أي عندما يقود التغير التقني إلى زيادة كفاءة كل من رأس المال والعمل بمعدل نسبي متعادل). فإن التغير التقني يقال عنه **محايداً** Neutral Technical Change أو **معززاً لرأس المال والعمل** Capital & Labour-Augmenting, عندها تكون مقتضيات المحافظة على انتاجية متوازنة لعوامل الانتاج توجب بقاء الكثافة النسبية لهذه العوامل ثابتة. وقد بات يعرف هذا التغير التقني اختصارا بـ"**هيكس المحايد** Hicks-Neutral". الشكل (2) يشرح هذه الحالة.

الشكل (2) تأثير "تغيير هيكس التقني المحايد" على منحنى امكانات الانتاج

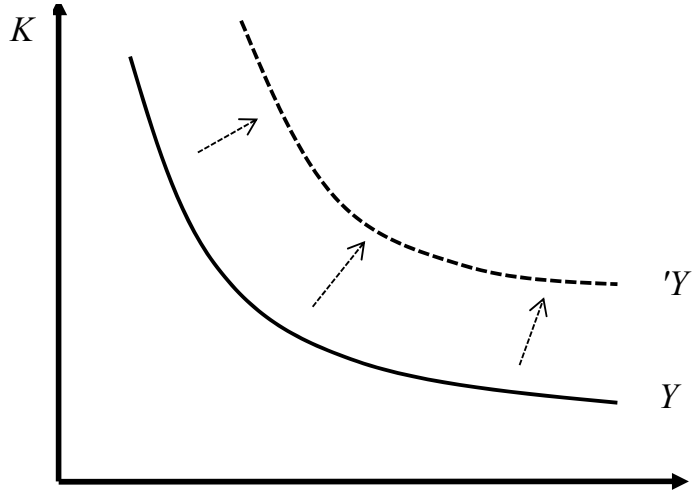

المصدر/ من إعداد الباحث بالاعتماد على المصدر الآتي: (ميشيل ب. تودارو: ***التنمية الاقتصادية***, ترجمة محمود حسن حسني و محمود حامد محمود عبد الرزاق, دار المريخ للنشر, الرياض, 2009, ص170).

وبذلك فإن مصطلح "**التغيير التقني المحايد** Neutral Technical Change" يشير إلى الحالة التي تحقق فيها عوامل الانتاج (رأس المال والعمل) زيادة في الانتاجية الحدية بمعدلات

1) Hywel G. Jones: Op. Cit. P.158.

متماثلة. أو بعبارة أخرى, أن التغير في دالة الانتاج يوصف بأنه محايد عندما يحدث التغير في الانتاج دون أن تتأثر المعدلات الحدية للإحلال (بمعنى أن زيادة الانتاج تتم من خلال زيادة عوامل الانتاج بنسب متساوية)[1], عندها ستظهر كفاءة رأس المال وكفاءة العمل معدلات نمو متماثلة. وكما يتضح من خلال الشكل (2) إذ أن انتقال منحنى الانتاج من Y إلى أعلى عند Y' تم مع بقاء الكثافة النسبية لعوامل الانتاج دون تغيير.

الحالة الثانية: إذا كان $A_{(t)}=1$ و $B_{(t)}'$ إيجابي.

أي عندما يقود التغير التقني إلى زيادة معدل التغير النسبي في كفاءة العمل مع بقاء كفاءة رأس المال دون تغيير. لذا فالتغير التقني يقال عنه معزز للعمل Labour-Augmenting, أو موفر لرأس المال Capital-Saving, وكما موضح في الشكل (3). ويطلق على هذا الصنف من التغير التقني **هارود-المحايد** Harrod-Neutral.

الشكل (3) تأثير "تغيير هارود التقني المحايد" على منحنى امكانات الانتاج

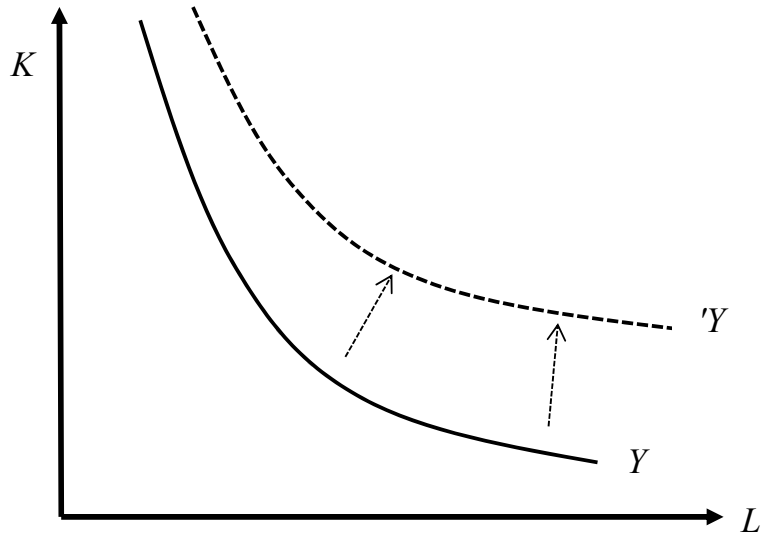

المصدر/ من إعداد الباحث بالاعتماد على المصدر الآتي: (ميشيل ب. تودارو: ***التنمية الاقتصادية***, ترجمة محمود حسن حسني و محمود حامد محمود عبد الرزاق, دار المريخ للنشر, الرياض, 2009, ص172).

وسبب وصفه, معززاً للعمل أو موفراً لرأس المال, يعود إلى أن زيادة الانتاجية النسبية للعمل تجعل منه أقل كلفة مقارنة برأس المال, لذا فإن تحقيق التوازن, في ظل افتراض المنافسة التامة, يقتضي زيادة الكثافة النسبية للعمل و/أو تخفيضها لرأس المال, للوصول إلى تناسب أسعار عوامل الانتاج مع انتاجية كل منها. وهو ما يجعل معنى مصطلح "**الحياد** Neutral" عند **هارود** Harrod يختلف عن المعنى الذي يذهب إليه **هيكس** Hicks, إذ أن الحياد عند **هارود** Harrod يقصد به بقاء

1) Robert M. Solow: ***Technical Change and the Aggregate Production Function***, The Review of Economics and Statistics, Vol. 39, No. 3 (Aug., 1957), The MIT Press, Massachusetts-USA, 1957, P.312.

المساهمة النسبية في توليد الانتاج, لكل من رأس المال والعمل, ثابتة. في حين أن الحياد عند **هيكس** Hicks هو بقاء نسبة رأس المال إلى العمل ثابتة.

وبذلك يكون التغير التقني المحايد, حسب مفهوم **هارود** Harrod, هو ذلك التغير التقني الذي يترك المساهمة النسبية للعوامل في توليد الانتاج (وليس مقدار هذه العوامل) دون تغيير. وبما أن الأنموذج يفترض توفر شروط المنافسة التامة, وضرورة تساوي عوائد العوامل مع انتاجيتها الحدية, فإن ثبات هذه المساهمة النسبية للعوامل في توليد الانتاج يعني ضمناً ثبات نسبة مساهمة هذه العوامل في توليد الدخل القومي.

ولعل الارتباط العضوي بين فهم وتفسير مفهوم الحياد, من ناحية, واسلوب التخصيص والتوزيع الذي يمكن أن يتبناه أي نظام اقتصادي, من ناحية أخرى, وتأثير ذلك على رسم السياسات الاقتصادية, هو الذي يقف وراء الاهتمام الكبير الذي حظى به البحث في هذا المفهوم لدى معظم المتخصصين في هذا المجال. ومما تجدر الاشارة إليه أنه وفقاً لرؤية **هارود** Harrod, فأن مثل هذه الحالة من التغير التقني تكون ملائمة لاقتصادات البلدان النامية لما تتمتع به من وفرة العمل وندرة رأس المال (أي ينبغي عليها استهداف مستوى المهارة في جهودها التنموية).

الحالة الثالثة: إذا كان $A'_{(t)}$ ايجابي و $B_{(t)}=1$.

(بمعنى أن التغير التقني قاد إلى زيادة معدل التغير النسبي في كفاءة رأس المال مع بقاء كفاءة العمل دون تغيير). فإن التغير التقني يقال عنه **معزز لرأس المال** Capital-Augmenting, أو **موفر للعمل** Labour-Saving, ويطلق على هذه الحالة من التغير التقني **سولو-المحايد** Solow-Neutral. وكما موضح في الشكل (4).

وهذه الحالة هي معاكسة تماماً للحالة السابقة **هارود-المحايد** Harrod-Neutral, إذ يظهر من الشكل (4) تغير الكثافة النسبية لعوامل الانتاج لصالح رأس المال بسبب زيادة انتاجية هذا العامل دون العمل؛ لذا فإن تسميته **معزز لرأس المال** أو **موفر للعمل** تشير إلى أن هذه الحالة من التغير التقني تقود للتحول إلى توليفات جديدة لعوامل الانتاج نحو زيادة الكثافة النسبية لرأس المال وتوفير العمل, وهو ما يلائم عادةً الاقتصادات المتقدمة التي تعاني ندرة نسبية في العمل.

من هذا نجد أن تناول مصطلح "**الحياد** Neutral" في نظريات النمو الاقتصادي يختلف في مدلولاتِهِ من أنموذج إلى آخر. فالحياد Neutral وفقاً لمفهوم كل من **هارود** Harrod و **سولو** Solow يعدّ "**تحيزاً** Bias" حسب مفهوم **هيكس** Hicks؛ لذا فإنه بالرغم مما يشير إليه هذا المصطلح, في معناه العام, بأنه الحالة التي يكون فيها تأثير التغير التقني على الوزن النسبي لمتغيرات معينة متعادلاً, إلاّ أن المتغيرات التي يستهدف بقاء وزنها النسبي ثابتاً هي التي تختلف من أنموذج إلى آخر؛ لذا فإن فهم حالات الحياد يتطلب الاحاطة بمتبنّيات هذه النماذج ومنطلقاتها.

الشكل (4) تأثير "تغيير سولو التقني المحايد" على منحنى امكانات الانتاج

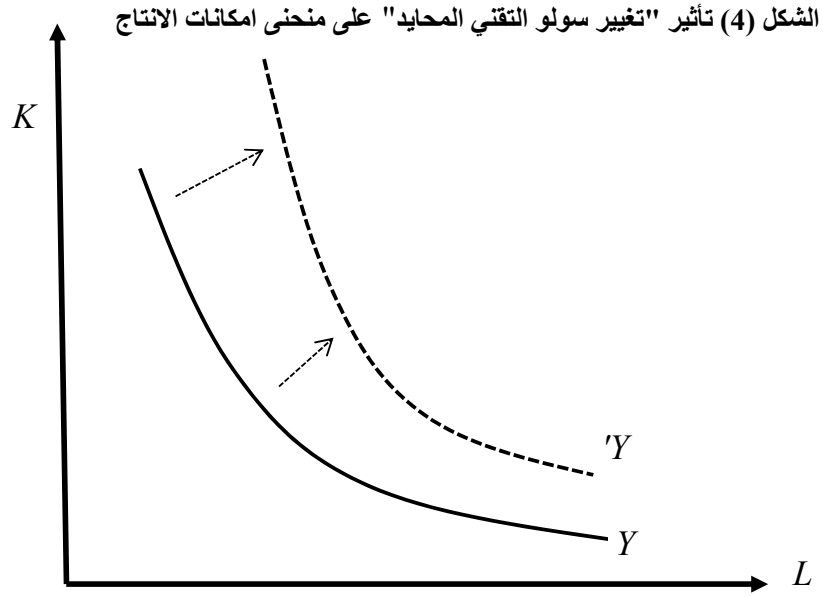

المصدر/ من إعداد الباحث بالاعتماد على المصدر الآتي: (ميشيل ب. تودارو: ***التنمية الاقتصادية***, ترجمة محمود حسن حسني و محمود حامد محمود عبد الرزاق, دار المريخ للنشر, الرياض, 2009, ص172).

وعموماً يمكن أن يقاس التغير التقني من خلال **معدل الاحلال الحدي** Marginal (MRTS) Rate Technical Substitution بين العمل وراس المال، والذي تمثله المعادلة الآتية :

$$MRTS_{LK} = \frac{\alpha}{\beta}$$

إذ من خلال هذه العلاقة, يمكن اختبار اثر التغير التقني وتحيزه، وذلك بتثبيت قيمة (α/β) عند قيمة محددة، ومن ثم مقارنة هذه القيم في المُدَدْ المتعددة، وبذلك يمكن تحديد طبيعة التغير التقني, هل هو موفر لرأس المال أو للعمل أو كونه محايداً. ومن الملاحظ أن معظم نماذج النمو الخارجي تفترض أن التقدم التقني أنما يحصل بمعدل ثابت, يتحدد ـ كما تمت الاشارة ـ خارج الأنموذج. فإذا رمزنا لهذا المعدل الثابت بالرمز (m), فإن تعزيز عوامل الانتاج, الذي يعبّر عن التقدم التقني, يمكن أن يصاغ رياضياً كالآتي:

$$Y = F(A_{(t)}K, L) \quad \ldots\ldots(4)$$

With: $'A_{(t)}/A_{(t)} = m$

إذ تشير هذه الصيغة إلى أن التقدم التقني هو **"معزز تام لرأس المال** Purely Capital-Augmenting" بمعدل نسبي ثابت مقداره (m). وكذلك:

$$Y = F(K, B_{(t)}L) \quad \ldots\ldots(5)$$

With: $'B_{(t)}/B_{(t)} = m$

إذ تشير هذه الصيغة إلى أن التقدم التقني هو **"معزز تام للعمل** Purely Labour-Augmenting" بمعدل نسبي ثابت مقداره (m). وأن: $Y = F(A_{(t)}K, B_{(t)}L)$

With: $'A_{(t)}/A_{(t)} = 'B_{(t)}/B_{(t)} = m$

وفي حال افتراض ثبات عوائد الحجم, يمكن أن صياغة المعادلة كالآتي:

$$Y = A_{(t)}F(K,L) \quad \ldots\ldots(6)$$

هذه المعادلة الأخيرة تشير إلى وجود تأثير متعادل للتقدم التقني على عوامل الانتاج, بما يعني أنه "**معزز متعادل لرأس المال والعمل** Equally Capital & Labour-Augmenting" على حدٍ سواء, بمعدل نسبي ثابت مقداره (m).

ولعل من الضروري أن ندرك بأن تعزيز العامل الانتاجي لا يبيّن أي شيء عن مصدر التحسن التقني. فمثلاً عندما يتم التعبير عن التغير التقني بأنه معزز لقوة العمل فإنه لا يمكن بالضرورة استنتاج حصول تغير جوهري في نوعية قوّة العمل. ويضرب **سولو** Solow مثالاً على ذلك "أنه يمكن أن يكون في الواقع تحسناً في تصميم الآلة الكاتبة سبباً في جعل قوة إنجاز سكرتير معين تعادل (1.04) من قوة إنجازه قبل عام"[1].

2. تصنيف التغير التقني:

الاهتمام بتصنيف التغير التقني ينبع تاريخياً ـ وكما أشرنا آنفاً ـ من القلق بشأن أثر هذا التغير على تخصيص الموارد وتوزيع الدخل, وتقوم هذه التصنيفات على أساس تفسير كل منها لتأثير التقدم التقني على المساهمة النسبية لرأس المال والعمل في توليد الدخل القومي. ومن أبرز هذه النماذج هي أنموذج الاقتصادي الانكليزي الحائز على جائزة نوبل لعام 1972 **جون هيكس** John Hicks (1904-1989), وأنموذج الاقتصادي الانكليزي **هنري هارود** Henry Roy Forbes Harrod (1900-1978), وأنموذج الاقتصادي الامريكي الحائز على جائزة نوبل لعام 1987 والميدالية الرئاسية للحرية عام 2014 **روبرت سولو** Robert Merton Solow (الولادة 1924).

أ. أنموذج هيكس للتغير التقني Hicks Technical Change:

كان أول عمل تم فيه رسميا طرح مفهوم **التغير التقني** Technical Change في الاقتصاد الحديث هو كتاب "**نظرية الأجور** Wage Theory" سنة 1932 للاقتصادي **جون هيكس** John Hicks. فبعد أن حلل التأثيرات المحتملة للتغير التقني (الابتكار Inventions) إلى موفراً للعمل أو محايداً أو موفراً لرأس المال, فإن **هيكس** Hicks- وفي ظل افتراض ثبات نسبة رأس المال إلى العمل ـ قد تبنى الحالة التي لا يكون فيها للابتكار أو التغير التقني أي تأثير على المساهمات النسبية لكل من رأس المال والعمل, ومن ثم لن يكون لذلك أي تأثير على توزيع الدخل للعمل ورأس المال, أي أنه يكون ذا تأثير محايد. هذا التصور أطلق عليه فيما بعد "**تغير هيكس التقني المحايد** Hicks-Neutral Technical Change"[2].

---

1) روبرت سولو: ***نظرية النمو***, ترجمة ليلى عبود, مركز دراسات الوحدة العربية – بالاتفاق مع دار نشر أكسفورد, ط2, بيروت, 2003, ص88.

2) Economic and Social Commission for Western Asia(ESCWA): ***Analysis of Performance and Assessment of Growth and Productivity in the ESCWA Region***, United Nations, Fifth Issue, New York, 2007, p.6.

فـإذا رمزنـا إلـى الانتاجيـة الحديـة لكـل مـن رأس المـال والعمـل قبـل حـدوث التقـدم التقنـي بالرمزين $F_K(0)$ و $F_L(0)$, على التوالي, ثم رمزنـا إليهما بعد حدوث التغير التقني بـالرمزين $F_K(t)$ و $F_L(t)$, علـى التـوالي أيضـاً, فإنـه يمكـن تلخـيص تصـنيف **هيكس** Hicks بالحـالات الآتية:

إذا كان $\frac{F_K(0)}{F_L(0)} < \frac{F_K(t)}{F_L(t)}$ فإن التغير التقني يكون موفراً للعمل Labour-Saving.

إذا كان $\frac{F_K(0)}{F_L(0)} = \frac{F_K(t)}{F_L(t)}$ فإن التغير التقني يكون محايداً Neutral.

إذا كان $\frac{F_K(0)}{F_L(0)} > \frac{F_K(t)}{F_L(t)}$ فإن التغير التقني يكون موفراً لرأس المال Capital-Saving.

هيكس Hicks, ومـن خـلال هذا التصـنيف, يعطـي تفسيراً اقتصـادياً بسيطاً, ففـي ظـل شـروط المنافسة التامة, تكون الانتاجية الحدية لرأس المال مساوية لمعدل ايجار رأس المال (r) Rental Rate, وكذلك تكون الانتاجية الحدية للعمل مساوية لمعدل الأجر (w) Wage Rate؛ لذا فإن التغير التقني الموفر للعمل سوف يزيد من النسبة r/w, (وبالتأكيد يقلل من النسبة w/r). بيد أن التغير التقني الموفر لرأس المال سوف يقلل من النسبة r/w, (وأيضاً يزيد من النسبة w/r). فالتغير التقني الموفر للعمل يتضمن التخفيض النسبي لمعدل الأجر (w) مقارنةً بمعدل ايجار رأس المال (r), وذلك لأن العمل سيكون, بعد حدوث هذا التغير التقني, أقل ندرة قياساً برأس المال.

المشكلة الحاسمة هنا, ومن خلال العودة إلى الشكل (1), تتمثل في أن نسبة الانتاج الحدي لرأس المال إلى الانتاج الحدي للعمل هي مختلفة في كل نقطة من نقاط كلا المنحنيين, وأنـه من الضروري تحديد أي نقطـة علـى المنحنـى الجديـد $f(k,t_1)$ يـتم مقارنتهـا مـع أي نقطـة علـى المنحنـى القـديم $f(k,t_o)$ لدى استخدام تصنيف **هيكس** Hicks. فإذا كانت ـ على سبيل المثال ـ نسبة الانتاجية الحدية لرأس المال عند النقطة (D) على المنحنى $f(k,t_1)$, فإن مقارنتها ينبغي أن تكون مع النسبة نفسها عند النقطة (A) على المنحنى $f(k,t_o)$ عندها يكون من الواضح اختلاف التصنيف فيما لو تمت مقارنة نسبة الانتاجية الحدية عند النقطة (B) مع النسبة عند النقطة (A).

الخصيصة التي تميز أنموذج **هيكس** Hicks تتمثل في كونـه يعتمد في تحليله على المقارنة بين النقاط التي تكون فيها نسبة رأس المال إلى العمل ثابتة, وهذا يعني النقطتان (A و B) أو النقطتان (D و E) في الشكل (1).

وبذلك يمكن تعريف تغير **هيكس التقني المحايد** Hicks-Neutral Technical Change بأنه تلك الحالة التي يؤثر فيها التقدم التقني على دالة الانتاج لكل عامل فينقلها إلى مستوً أعلى, بحيث أنه عند أي نسبة ثابتة من رأس المال إلى العمل, فإن نسبة الانتاجية الحدية لرأس المال إلى الانتاجية الحدية للعمل ينبغي أن تبقى ثابتة. أي بعبارة أخرى, أنه بثبات نسبة رأس المال إلى

العمل, فإن بقاء نسبة الانتاجية الحدية لرأس المال إلى الانتاجية الحدية للعمل دون تغير هو شرط تحقق تغير هيكس التقني المحايد.

أما التغير التقني "**غير المحايد** Non-Neutral" لدى **هيكس** Hicks, هو أنه عندما يؤدي التقدم التقني إلى انتقال دالة الانتاج إلى أعلى, فإن هذا التقدم - وبثبات نسبة رأس المال إلى العمل - يقال عنه موفراً للعمل (أو موفراً لرأس المال) إذا زادت (أو انخفضت) نسبة الانتاجية الحدية لرأس المال إلى الانتاجية الحدية إلى العمل, وبحسب الترتيب. بمعنى أنه بزيادة النسبة الأخيرة يكون موفراً للعمل, والعكس صحيح.

توزيع الدخل حسب أنموذج هيكس Hicks[1]:

الايضاح السابق يتيح تفسير تأثير التقدم التقني على المساهمات لكل من رأس المال والعمل في توليد الدخل القومي. وقد سبق أن تمت الإشارة إلى أنه في ظل شروط المنافسة التامة, فإنه حسب تصنيف **هيكس** Hicks تزداد (أو تنخفض) النسبة r/w, وذلك عندما يكون التغير التقني موفر للعمل (أو موفر لرأس المال) بحسب الترتيب, وكما مرَّ آنفاً أن ذلك بسبب تغير الندرة النسبية لهذه العوامل, في حين أن نفس هذه النسبة (أي r/w) تبقى ثابتة عندما يكون التقدم التقني محايداً.

الآن إذا رمزنا إلى نسبة مساهمة العوامل الانتاجية في توليد الدخل القومي rK/wL بالرمز (Π), وإلى التغير في (Π) بالرمز(ΔΠ), فإن كل التغيرات التقنية, إذا كانت من نوع **هيكس المحايد**, والتي تبقى فيها نسبة رأس المال إلى العمل K/L ثابتة, من الواضح أن سيكون تأثيرها على نسبة المساهمة النسبية (Π) منتظم, [بمعنى أن (ΔΠ = 0)]. بيد أن التغير التقني إذا كان من نوع **موفر للعمل** Labour-Saving فإن نسبة المساهمات النسبية في للدخل (Π) سوف تزداد, حتى مع ثبات نسبة رأس المال إلى العمل, [بمعنى أن (ΔΠ) > 0]. وبالعكس عندما يكون التغير التقني من نوع **موفر لرأس المال** Capital- Saving فإن هذه النسبة سوف تنخفض, وستكون (ΔΠ) < 0.

الشكل (5) يوضح فكرة تغير هيكس التقني المحايد, إذ يلاحظ أن الدالة $f(k, t_o)$ تعبر عن دالة الانتاج الأصلية لكل عامل, ونفترض أن نسبة رأس المال إلى العمل K_1 . عند هذه النسبة K_1 يمكن قياس الانتاجية الحدية لرأس المال من خلال ميل المماس RA. وبافتراض أن نسبة ألأجر Wage إلى إيجار رأس المال Rental تساوي Z [أي أن Z= w/r], فإنه من خلال الشكل (5) يمكن قياس Z بيانياً بالمسافة OR.

فإذا تسبب التقدم التقني, بحسب **حيادية هيكس** Hicks-Neutral, بانتقال دالة الانتاج لكل عامل إلى الأعلى لتصبح عند المستوى الجديد $f(k, t_1)$, فإنه عند نسبة رأس المال إلى العمل K_1, فإن نسبة الانتاجية الحدية لرأس المال إلى الانتاجية الحدية للعمل (أو نسبة معدل إيجار رأس المال إلى

1) See\ Hywel G. Jones: Op. Cit. P.163

أجر العمل (r/w) يجب أن تبقى ثابتة. ونظراً لأن متطلبات هذه الحيادية تقتضي بقاء النسبة K/L ثابتة, فأن المماس ينبغي أن يبدأ من R (إي بمسافة مقدارها OR), لضمان بقاء النسبة r/w ثابتة, ومن ثم يكون الانتقال من النقطة (C) إلى النقطة (D) معبراً عن حيادية هيكس.

الشكل (5) تأثير التقدم التقني على دالة الانتاج طبقاً لتغير هيكس التقني المحايد

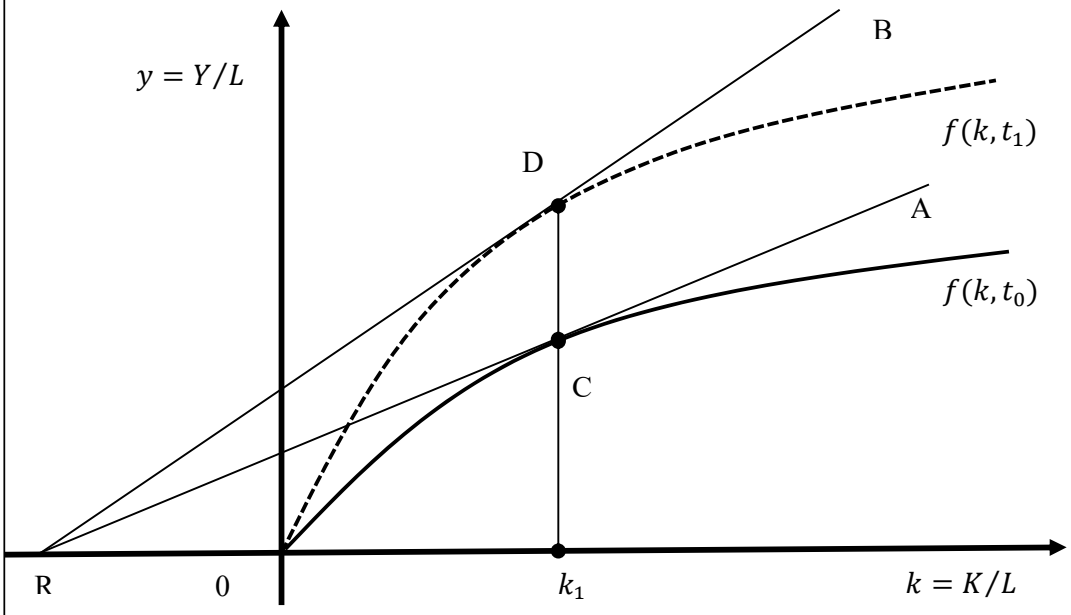

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المصدر الآتي:
Hywel G. Jones: *An Introduction to Modern Theories of Economic Growth*, McGraw-Hill, Britain, 1976, P.162.

من هذا يظهر أن فكرة الحيادية لدى هيكس Hicks-Neutral تكافئ, في جوهرها, بالضبط فكرة "**التعزيز المتعادل لرأس المال والعمل** Equally Capital & Labour-Augmentin", ولذلك إذا كان التغير التقني يجري بمعدل ثابت, فإن المعدل النسبي لتغير هيكس التقني المحايد سيكون مطابقاً للنسبة (m), مما يجعل معادلة الانتاج الكلي مطابقة للمعادلة (6). كما يمكن صياغة هذه المعدلة بالشكل الآتي:

$$Y = e^{mt}F(K, L) \quad \text{.....(7)}$$

إذ تشير المعادلة (7) إلى دالة الانتاج الكلي في ظل شروط تغير هيكس التقني المحايد, وأن هذا التغير يجري بمعدل نسبي ثابت مقداره (m).

ويعد تصنيف **هيكس** Hicks محدد ضمن إطار نظرية الأجور والتوزيع, ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل (6). إذ تشير $f(k, t_o)$ إلى دالة الانتاج الكلي لكل عامل قبل التقدم التقني. وعند معدل معطى من قوة العمل, وميل للادخار [لنفرض أنهما (n) و (s) على التوالي], سيكون مستوى الانتاج الكلي التوازني لكل عامل على المدى الطويل y_1 , وستكون نسبة رأس المال لكل عامل عند هذا المستوى من الانتاج k_1, وهذا يعني أن مستوى الانتاج الكلي التوازني طويل الأمد يتحقق عنما

تكون $(n/s)\ k=f(k,t_o)$. ضمن هذه الشروط, فإن التقدم التقني سينقل الاقتصاد إلى وضع توازني جديد عند مستوى انتاج كلي لكل عامل y_2 , ونسبة رأس المال لكل عامل k_2.

الشكل (6) تأثير التقدم التقني على دالة الانتاج حسب أنموذج هيكس عند ثبات نمو قوة العمل والميل للادخار

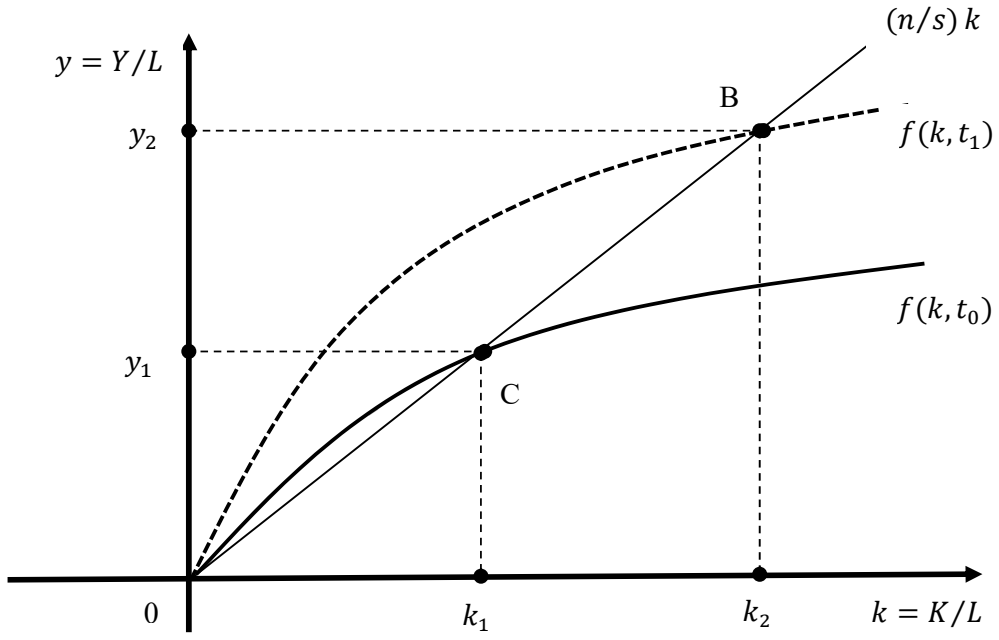

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المصدر الآتي:
Hvwel G. Jones: *An Introduction to Modern Theories of Economic Growth*. McGraw-Hill. Britain. 1976. P.163.

النقطة الحاسمة التي يحاول الشكل (6) شرحها تتمثل في تمسك **هيكس** Hicks بفكرة ثبات نسبة رأس المال إلى العمل عند تتبعه لحالات انتقال دالة الانتاج الناجمة عن التغير التقني عبر الزمن في الأجل الطويل, لذا فإن **هيكس** Hicks يرى أنه إذا بقي كل من [معدل النمو في قوة العمل (n)] و [الميل للادخار(s)] ثابتين, فإن أي انتقال لدالة الانتاج إلى الأعلى سوف يعني بالضرورة جدول جديد للمسار التوازني للنمو, ينطوي على مستوى متزايد لكل من رأس المال والعمل وبنسبة ثابتة.

وبذلك يمكن إجمال رؤية **هيكس** Hicks عن التغير التقني في كونه قد ربط هذا التغير بكفاءة كل من العمل ورأس المال بما يجعل الكثافة النسبية لهذين العاملين متكافئة, وهذا التكافؤ سينعكس على عمليتي التخصيص والتوزيع. وسيكون النمو الاقتصادي في الأجل الطويل, واتخاذه صفة الاستمرارية والاستدامة بفعل التغير التقني, بمساهمة نسبية متكافئة لكلا العاملين على حدٍ سواء. هذا التغير التقني, المعبر عنه بـ"نمو الإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج (TFP)", وبحسب مفهوم **هيكس-المحايد** Hicks-Neutral, يكون ذا أثر متعادل على كل من العمل ورأس المال, سواء من حيث تعزيز العامل الإنتاجي Augmentin, أو توفيره Saving.

ب. أنموذج هارود للتغير التقني Harrod Technical Change[1]:

يعدّ أنموذج **هارود** Harrod للتغير التقني مشابهاً لأنموذج **هيكس** Hicks من حيث تركيزهما على دراسة تأثير التغير التقني, وما ينجم عنها من انتقال لدالة الانتاج الكلي, على المساهمات النسبية لرأس المال والعمل في توليد الدخل القومي. في حين يختلف عنه في اختيار نقاط دالة الانتاج التي يعتمدها في مقارنة حالات التغير المختلفة.

وقد طرح **هارود** Harrod رؤيته من خلال مقالته المعروفة **"نحو النمو الديناميكي** *Towards a Dynamic Economics"* المنشورة في مجلة *Economic Journal* سنة 1937, وكانت الفكرة الأبرز التي تميز بها عن **هيكس** Hicks تتمثل في تعريفه المغاير للتغير التقني المحايد, فقد ذكر في هذه المقالة:

"إني أعرّف التغير التقني المحايد بأنه: عند معدل ثابت لسعر الفائدة, فإن التقدم المحايد هو واحد من العوامل التي لا تعكّر Not Disturb قيمة معامل رأس المال, و(A) تدفق الابتكار المحايد هو الذي يتيح لمعدل الفائدة عدم التغير, ويترك توزيع الناتج القومي الاجمالي بين العمل (بمعناه الواسع) ورأس المال من دون تغيير"[2]. ويقصد بمعامل رأس المال بأنه نسبة رأس المال المستخدم إلى الانتاج لكل مدة معينة من الزمن.

إذن الميزة الرئيسة لأنموذج **هارود** Harrod تتمثل في كونه يقارن نقاط دالة الانتاج التي تكون فيها نسبة رأس المال- الانتاج K/Y ثابتة[3], بينما رأينا أنموذج **هيكس** Hicks يجري تطبيقه بمقارنة النقاط التي تكون فيها نسبة رأس المال- العمل K/L ثابتة. فإذا رمزنا إلى نسبة رأس المال إلى الانتاج بالرمز (v), فإنه بثبات (v), وفي ظل شروط المنافسة, وافتراض غياب المخاطرة, فإن معدل الفائدة يكون مساوياً للإنتاجية الحدية لرأس المال. عليه فإن **تغير هارود التقني المحايد** Harrod-Neutral Technical Change يمكن أن يتحقق عندما يؤدي التقدم التقني ـ تحت هذه الافتراضات ـ إلى انتقال دالة الانتاج الكلي إلى الأعلى مع بقاء الانتاجية الحدية لرأس المال بدون تغيير. أو بعبارة أخرى, أن التغير التقني يقال عنه **هارود-محايد** -Harrod Neutral, إذا بقيت نسبة الحصص النسبية لعوامل الانتاج rK/wL ثابتة, عند أي قيمة ثابتة معطاة لنسبة رأس المال- الانتاج K/Y.

ومن منظور توفير العامل الانتاجي Factor-Saving, فإن التغير التقني - بحسب مفهوم **هارود** Harrod- وعند أي قيمة ثابتة لنسبة رأس المال إلى الانتاج, يكون التقدم التقني موفراً للعمل Labour-Saving (أي معزز لرأس المال Capital-Augmenting) إذا زادت نسبة

1) See\ Daron Acemoglu: Op.Cit, pp.86-92.
2) Hywel G. Jones: Op. Cit. P.164.
3) Economic and Social Commission for Western Asia(ESCWA): Op.Cit, p.6.

الحصص النسبية rK/wL. في حين يكون موفراً لرأس المال Capital-Saving (أي معززاً للعمل Labour-Augmenting) في حال انخفضت هذه النسبة. أما إذا بقيت نسبة الحصص النسبية rK/wL ثابتة, عندئذ يكون التغير التقني **محايداً** Neutral.

ميكانيكية الحياد لدى **هارود** Harrod تتحقق من خلال العلاقة بين سعر العامل الانتاجي والانتاجية الحدية لذلك العامل, فمثلاً عندما يؤدي التغير التقني إلى زيادة انتاجية (كفاءة) العمل, دون أن يؤثر على انتاجية رأس المال, فإن نسبة أجرة العمل إلى انتاجيته, بعد حدوث التغير التقني, سوف تنخفض, سواء عند مقارنتها بما يقابلها في الحالة السابقة, أو عند مقارنتها بنسبة ايجار رأس المال إلى انتاجيته. إن هذا الوضع الجديد سوف يحفز على أحد أمرين: امّا زيادة نسبة المدخلات من العمل (كونه أصبح أقل تكلفة نسبيا), أو تخفيض نسبة المدخلات من رأس المال, الأمر الذي من شأنه تقليل انتاجية العمل, (أو زيادة انتاجية رأس المال), بفعل قانون الغلة المتناقصة. لذا فإن هذه العملية سوف تستمر إلى أن تتساوى نسبة سعر عاملي الانتاج إلى انتاجيتهما. أو بتعبير آخر: إذا كانت $rK/wL = \Pi$, وأن ($\dot{\Pi}$) تشير إلى التغير في (Π), وأن $[K/Y = (v)]$ فإن التغير التقني حسب مفهوم **هارود** Harrod يتلخص بالآتي:

إذا كانت النسبة (v) ثابتة و $\dot{\Pi} > 0$, فإن التقدم التقني يكون موفراً للعمل Labour-Saving.

بينما إذا كانت النسبة (v) ثابتة و $\dot{\Pi} < 0$, فإن التقدم التقني يكون موفراً لرأس المال Capital-Saving.

أما إذا كانت النسبة (v) ثابتة و $\dot{\Pi} = 0$, فإن التقدم التقني يكون محايداً Neutral.

وفي ظل شروط المنافسة ستكون نسبة الانتاجية الحدية لرأس المال إلى الانتاجية الحدية للعمل مطابقة للنسبة rK/wL, عندها يمكن تصنيف التغير التقني على أساس الانتاجية الحدية إلى التصنيف نفسه أعلاه. ويمكن توضيح انتقال دالة الانتاج الكلي بيانياً حسب **هارود-محايد** Harrod-Neutral من خلال الشكل (7). ففي هذا الشكل يمكن ملاحظة المنحنى $f(k, t_0)$ يمثل دالة الانتاج الكلي لكل عامل قبل التقدم التقني, ومن المعلوم أن نسبة رأس المال- الانتاج K/Y تساوي معكوس ميل *Slope* الخط (OBD), حيث أن:

$$Slope\ OBD = Bk_1/Ok_1 = y/k = Y/L \div K/L = Y/K = 1/v$$

كما أن الانتاجية الحدية لرأس المال تساوي ميل المماس MM عند النقطة B على المنحنى $f(k, t_0)$. الآن نفترض حصول التقدم التقني, وأن هذا التقدم قد أدى إلى نقل دالة الانتاج الكلي لكل عامل إلى الموقع الجديد $f(k, t_1)$. ولكي يكون هذا الانتقال من صنف **هارود-محايد** Harrod-Neutral, فإن هناك شرطان يجب أن يتحققا:

الأول: يجب أن تبقى الانتاجية الحدية لرأس المال مساوية لميل المماس MM.

الثاني: يجب أن تكون نسبة رأس المال- الانتاج (v) مساوية لميل الخط (OBZ).

الشكل (7) تأثير التقدم التقني صنف هارود-محايد Harrod-Neutral **على دالة الانتاج**

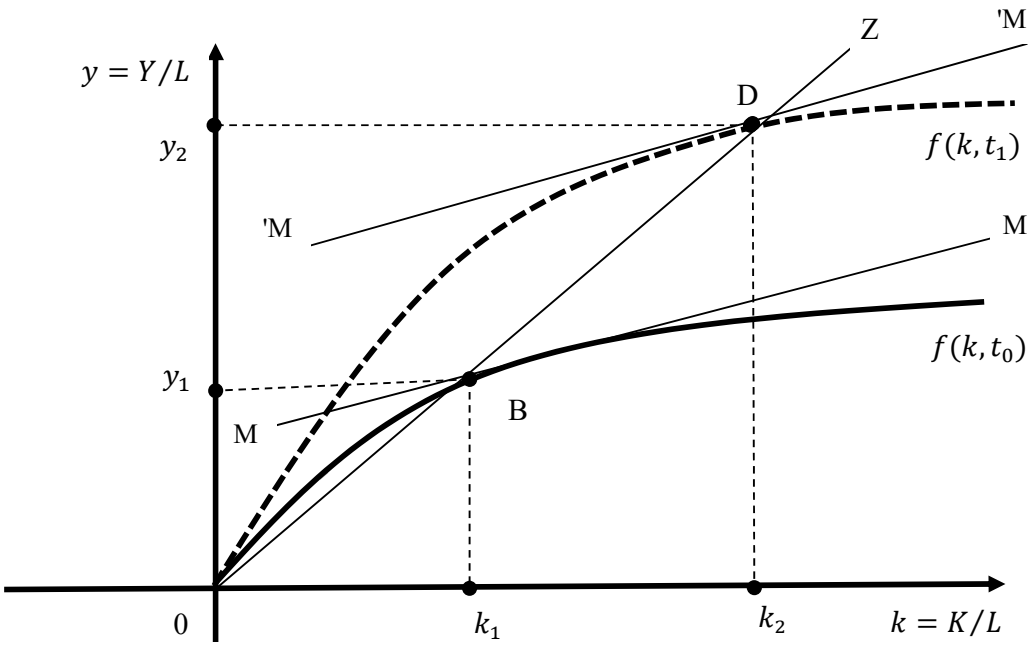

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المصدر الآتي:

Hywel G. Jones: *An Introduction to Modern Theories of Economic Growth*, McGraw-Hill, Britain, 1976, P.165.

من خلال الشكل (7) يمكن ملاحظة تحقق هذان الشرطان في الانتقال من النقطة B (عند نسبة رأس المال- العمل k_1) إلى النقطة D (عند نسبة رأس المال- العمل k_2). عند النقطة D يمكن الحصول على نسبة رأس المال ـ الانتاج (v) من خلال معكوس ميل الخط (OBZ), وهذه النسبة تساوي نسبة رأس المال- الانتاج (v) عند النقطة B. كما أن الانتاجية الحدية لرأس المال عند النقطة D تساوي ميل المماس M'M', وبما أن هذا المماس يوازي المماس MM, لذا فإن الانتاجية الحدية لرأس المال عند النقطة B تساوي الانتاجية الحدية لرأس المال عند النقطة D.

من هذا يتضح أن الانتقال من النقطة B إلى النقطة D المبين في الشكل (7) يمثل تأثير التقدم التقني **هارود- محايد** Harrod-Neutral على دالة الانتاج الكلي.

والآن إذا كان إجراء هذا التقدم التقني في حالة ثبات المعدل النسبي للتغير التقني (m), فإن دالة الانتاج الكلي يمكن كتابتها بالشكل الآتي:

$$Y = F(K, B_{(t)}L) \quad \text{.....(8)}$$

With: $'B_{(t)}/B_{(t)} = m$

وباستخدام مفهوم النمو المستمر تكون الصيغة كالآتي:

$$Y = F(K, e^{mt}L) \quad \text{.....(9)}$$

وقد جاء في تعليق الاقتصادية الانكليزية **جون روبنسون** Joan Violet Robinson (1903-1983) حول تصنيف هارود للتغير التقني المحايد بقولها "أن البرهان الهندسي للتغير

التقني **هارود- محايد** Harrod-Neutral هو مكافئ بالضبط لما نطلق عليه التقدم التقني المعزز التام للعمل, ..., الابتكار المحايد لـ**هارود** له نفس تأثير الزيادة في عرض العمل, كما ينظر اليها كمكافئ للدور الكلي لزيادة كفاءة العمل"[1].

كما كان لتقييد تأثيرات التغير التقني لدى **هارود** Harrod بفرضية عدم امكانية الاحلال Substitution بين العمل وراس المال أثره في رسم الصورة المستقبلية لوضع عوامل الانتاج في الاقتصادات الرأسمالية. ويمكن توضيح ذلك كالآتي:

إذا كانت لدينا العلاقة الداليّة الآتية:

$$Y = F(K, L) = \min(AK, BL) \qquad (10)$$

Where: A>0 & B>0 are constant.

حيث أن A و B تشيران إلى كفاءة رأس المال والعمل على لتوالي.

فإنه عندما يكون تأثير التغير التقني على العمل ورأس المال بما يجعل $AK = BL$, عندها سيكون هنالك استخدام كامل لوحدات العمل ورأس المال. في حين إذا كان هذا التغير بما يجعل $AK > BL$, فإن المستخدم من وحدات رأس المال سيكون بمقدار $[(B/A) . L]$ فقط, والباقي يبقى معطلاً. وبالمثل إذا كان هذا التغير بما يجعل $AK < BL$, فإن المستخدم من وحدات العمل سيكون بمقدار $[(A/B) . K]$ فقط, والباقي سيكون بشكل بطالة. وبذلك فإن هذا الافتراض قاد **هارود** Harrod للتنبؤ بوجود زيادات دائمة في البطالة ووحدات رأس المال المعطّلة في الاقتصادات الرأسمالية[2].

ولعل بالإمكان تلخيص رؤية **هارود** Harrod للتغير التقني في أنه ربط تأثير هذا التغير بكفاءة العمل تحديداً, ومن ثم بالكثافة النسبية لكل من العمل ورأس المال. وهذا يعني أن الفرق بين معدلي تغير حجم العمل $\Delta L/L$ وتغير كفاءة العمل BL'/L' سيكون مساوياً لمعدل التغير التقني $[\Delta A_{(t)}/A_{(t)}]$, أو بتعبير آخر:

$$\frac{BL'}{L'} = \frac{\Delta A_{(t)}}{A_{(t)}} + \frac{\Delta L}{L} \qquad Or: \qquad \frac{\Delta A_{(t)}}{A_{(t)}} = \frac{BL'}{L'} - \frac{\Delta L}{L}$$

وهذا يوضح أن معدل التغير التقني $\Delta A_{(t)}/A_{(t)}$ يمثل عند **هارود** Harrod, في واقعه, معلمة التنظيم الانتاجي أو الكفاءة الانتاجية التي تمنح النمو الاقتصادي صفة الديناميكية والاستدامة في دالة الانتاج الكلي كوب - دوغلاس Cobb-Douglas, وهذه المعلمة هي ذاتها التي يعبر عنها بمعدل النمو في الإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج (TFP).

1) Hywel G. Jones: Op. Cit. PP.166-167.
2) Robert J. Barro & Xavier Sala-i-Martin: ***Economic Growth***, The Massachusetts Institute of Technology (MIT) Press, Second Edition, Cambridge, London- England, 2004, PP.71-72.

ج. أنموذج سولو للتغير التقني(*) Solow Technical Change[1]:

يعدّ تحليل **سولو** Solow للتغير التقني مطابقاً لما ذهب إليه كل من **هيكس** Hicks و**هارود** Harrod, لكنه اختلف عنهما في أن المقارنة لديه بين دالتي الانتاج الجديدة والقديمة تكون عند النقاط التي تكون فيها نسبة العمل إلى الانتاج ثابتة. ويشار إلى أن تصنيف سولو للتغير التقني يكون مكافئاً للتغير التقني المحايد لهيكس وهارود Hicks & Harrod-Neutral فقط في حالة الظروف التي افترضها سولو للتغير التقني المحايد, والتي سنأتي عليها لاحقاً.

قدم **روبرت سولو** R. Solow فكرته هذه من خلال مقال له بعنوان "**مساهمات في نظرية النمو الاقتصادي** *A Contribution to the Theory of Economic Growth*" عام 1956 تناول فيها بناء أنموذج للنمو في الأجل الطويل، وقد قبل كل افتراضات أنموذج **هارود** ماعدا افتراض النسب الثابتة(**), إذ اقترح بدلاً من ذلك دراسة دالة الانتاج في ظل الشروط النيوكلاسيكية المعيارية بافتراض إمكانية الإحلال Substitution بين عوامل الانتاج، معتقداً بالدور الكبير الذي يمكن أن تقوم به ردود الأفعال ازاء الأسعار والأجور والفائدة في عملية التكيف[2]. وكان هدفه الأساس في بناء هذا الأنموذج هو الكشف عن العوامل التي تقف وراء وجود بلدان غنية جدًا وبلدان أخرى فقيرة, وفهم أسباب ذلك[3]. وكانت النتيجة التي توصل اليها هي أن البلدان التي لها معدل "ادخار واستثمار" أكثر ارتفاعاً تكون مؤهلة لأن تكون غنية, كما أن البلدان التي تكون فيها معدلات نمو سكانية كبيرة تكون مؤهلة لأن تكون بلدان فقيرة[4].

ويرى **سولو** Solow أن التقدم التقني هو خارجي المنشأ, وأن التكنولوجيا مثل "المن والسلوى من السماء"، لأنه ينزل تلقائيا وبغض النظر عن أي شيء آخر يجري في الاقتصاد. كما أنه يعتقد أن النمو لا يمكن أن يستمر في الأجل الطويل إلا بوجود التقدم التقني, إذ بدونه ستؤول الغلة الناجمة عن تراكم رأس المال إلى التناقص, مما يبقي على الناتج المحلي الاجمالي ثابتًا عند الحالة المستقرة (التوازنية), لكن استمرار إدخال تحسينات في مجال التكنولوجيا سوف تعوض تناقص الغلة لتراكم

---

*) تحليل السلوك الديناميكي للاقتصاد Dynamic Behavior of the Economy, باستخدام دلة الانتاج, جاء بعد مساهمات هامة لكل من **سولو** Solow و**سوان** Swan عام (1956), . لذا يطلق الكثير من الباحثين على هذا النموذج "**نموذج سولو-سوان** Solow–Swan Model", ويركز هذا النموذج على التغير في رأس المال على مر الزمن.

1) See\ Robert J. Barro & Xavier Sala-i-Martin: Op. Cit, P26-40.
See Also\ Charles Jones***: Introduction To Economic Growth***, 2nd Edition, McGraw-Hill, Britain, 2004, p21-51.

) عمل **سولو Solow بثبات لوضع نموذج للنمو الاقتصادي يستند إلى دالة كوب- دوغلاس، لكنه ذهب أبعد مما ذهب إليه **تنبرجن** Tinbergen, وذلك بتوليد الأرقام القياسية المناسبة لوضع نماذج الاقتصاد القياسي. وكان نهج **سولو** Solow فعال في ملحقات أخرى ضمن إطار كوب-دوغلاس بإدخاله مرونة الإحلال كمعلمة يمكن تقديرها باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي.

2) Robert M. Solow***: A Contribution to the Theory of Economic Growth*** ,The Quarterly Journal of Economics, Vol. 70, No. 1. published by The MIT Press, (Feb., 1956), P.66.

3) Dilip Mookherjee & Debraj Ray: ***Readings in the Theory of Economic Development***, Boston University, Boston-USA, 1999, pp.2.

4) البشير عبد الكريم, دحمان بواعلي سمير: ***قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي- حالة الاقتصاد الجزائري***, دراسة مقدم إلى منتدى الاقتصاديين المغاربة, الجزائر, 2008, ص9.

رأس المال. وسوف تزداد انتاجية العمل أيضاً نتيجة لذلك، سواء بصورة مباشرة بسبب التقدم التقني, أو بصورة غير مباشر بسبب تراكم رأس المال الإضافي الذي يجعل هذا التقدم التقني ممكناً[1].

لذا فقد ربط **سولو** Solow التغير التقني بكفاءة رأس المال وما يترتب عليه من تغير في الكثافة النسبية لكل من العمل ورأس المال. إذ عدّ التغير التقني معززاً لرأس المال Capital-Augmenting, بمعنى أنه موفراً للعمل Labour-Saving. وهذا يعني أن الفرق بين معدلي تغير خزين رأس المال $\Delta K/K$ وتغير كفاءة رأس المال AK'/K' سيكون مساوياً لمعدل التغير التقني $[\Delta A_{(t)}/A_{(t)}]$, أو بتعبير آخر:

$$\frac{AK\prime}{K\prime} = \frac{\Delta A_{(t)}}{A_{(t)}} + \frac{\Delta K}{K} \qquad \text{Or:} \qquad \frac{\Delta A_{(t)}}{A_{(t)}} = \frac{AK\prime}{K\prime} - \frac{\Delta K}{K}$$

وقد عرّف **سولو** Solow الحياد Neutrality بقوله "**أنا قمت بتعريف الحياد على أنه يعني أن التحولات كانت تغيرات نطاق صافية, تترك معدلات الإحلال الحدي من دون تغيير, عند نسب (رأس المال/العمل) معطاة**"[2]. وبحسب مفهوم **سولو-المحايد** Solow-Neutral فإن معدل التغير التقني $\Delta A_{(t)}/A_{(t)}$ يعبر عن معدل النمو في الإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج (TFP), في دالة الانتاج الكلي **كوب-دوغلاس** Cobb-Douglas, ويمارس تأثيره في استدامة النمو الاقتصادي من خلال رفع كفاءة رأس المال بشكل مباشر. أما الزيادة الحاصلة في كفاءة العمل فإنها - وكما أشرنا آنفاً- تأتي كنتيجة لعوامل الدفع التي تتسبب بها زيادة كفاءة رأس المال, سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. ويمكن كتابة دالة الانتاج الكلي طبقاً لمفهوم **سولو-المحايد** Solow-Neutral كالآتي:

$$Y = F(A_{(t)}K, L) \quad \text{.....(11)}$$

في عام 1957، نشر **سولو** Solow المقال الثاني بعنوان "التغيير التقني ودالة الإنتاج الكلي *Technical Change and the Aggregate Production Function*"، وكان التركيز على الحوافز والعوامل البيئية, وقد حاول أن يوضح فيه مساهمات عوامل النمو (العمل ورأس المال والتغير التقني), في الاقتصاد عن طريق تفكيك الناتج الكلي Y (أو الناتج المحلي الإجمالي GDP), ومن ثم تبيان كم من النمو, في اقتصادٍ ما, يمكن أن تفسّره التغييرات في كمية العمل أو بسبب التغيرات في كمية الانتاج[3].

وبالرغم من أن قياس نمو الإنتاجية كان واحدة من الاهتمامات الرئيسة لعدد كبير من الاقتصاديين في السنوات المئة الماضية, إلاّ أن الأساليب المستخدمة في معظم الأحيان لقياس

1) Jeremy Greenwood, Boyan Jovanovic: ***New Developments in Productivity Analysis***, University of Chicago Press, USA, 2001, p.179.
2) Robert M. Solow: ***Technical Change and the Aggregate Production Function***, The Review of Economics and Statistics, Vol. 39, No. 3 (Aug., 1957), The MIT Press, 1957, P.316.
3) Charles Jones***: Introduction To Economic Growth***, 2nd Edition, McGraw-Hill, Britain, 2004, p45

الإنتاجية الكلية, وإلى اليوم, تعود إلى **سولو** Solow. ففي مقالته سنة 1957, آنفة الذكر, استطاع دمج قياس الدخل القومي التقليدي مع مفهوم دالة الإنتاج, وكانت طريقة حساب النمو التي اقترحها هي قياس المتبقي من نمو الناتج الذي لا يعزى إلى النمو في العوامل المساهمة في عملية الانتاج[1]؛ لذا اطلق عليها "**بواقي سولو** Solow Residuals".

وتأخذ الصياغة العامة للأنموذج الشكل الآتي:

$$Y_{(t)} = A_{(t)}K_{(t)}^{\alpha}L_{(t)}^{1-\alpha} \quad \text{.....(12)}$$

حيث أن: α تمثل مساهمة رأس المال في الناتج الكلي Y مع كون $0 < \alpha < 1$.

وتشمل A في هذا الأنموذج أيضا- فضلاً عن التغيرات في مستوى التكنولوجيا- دور المؤسسات، والبيئة التنظيمية. وهي تمثل اجمالاً الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج (TFP). ولغرض توضيح تأثير (TFP) في عملية النمو, سيتم مناقشة دالة الانتاج بدون A أولاً, ومن ثم معها ثانياً.

(1) في حال عدم ادخال (A)[2]:

ففي حال عدم إدخال A في دالة الانتاج [أي استبعاد تأثير (TFP) عند تحليل النمو الاقتصادي], فإنه يمكن الاشارة إلى معادلة تراكم رأس المال في أنموذج **سولو** Solow الأساس بالصيغة الآتية:

$$y = k^{\alpha} \quad \text{.....(13)}$$

$$\text{And} \qquad \acute{k} = sy - (n+d)k \quad \text{.....(14)}$$

حيث أن $[=kK/L]$, و $[=yY/L]$, و (s) نسبة التراكم الرأسمالي والذي يتحدد من خلال سلوك الادخار, و (n) نمو السكان, و (d) نسبة الاندثار, مع أن $d > 0$. ولغرض ايضاح تباطؤ النمو على طول مسار الانتقال، يمكن ملاحظة أمرين:

الأمر الأول: في المعادلة (13) الخاصة بتراكم رأس المال, نعوض عن قيمة y بالمعادلة (14)، وبقسمة طرفي هذه المعادلة على k نحصل على:

$$\frac{\dot{k}}{k} = sk^{\alpha-1} - (n+d) \quad \text{.....(15)}$$

ولأن (α) هي أقل من واحد، فانه مع ارتفاع (k)، سينخفض معدل نمو (k) تدريجيا.

الأمر الثاني: أن معدل نمو (y) يتناسب مع معدل نمو (k)، لذا فإن الكلام ذاته ينطبق على الناتج لكل عامل.

الشكل (8) يشرح المعادلة (15), ويبين ديناميكية الانتقال في نمو رأس المال. إذ يمكن ملاحظة الحد الأول على الجانب الأيمن من المعادلة المذكورة أن $sk^{\alpha-1}$ يساوي sy/k . وكلما ارتفع مستوى رأس المال للعامل الواحد فإن متوسط الانتاج لرأس المال y/k سوف ينخفض, وذلك

1) Arnaud Dupuy: ***Hicks Neutral Technical Change Revisited- CES Production Function and Information of General Order***, Volume 6, Issue 2, Maastricht University, Netherlands, 2006, P.1.
2) See: Charles Jones: Op.Cit, pp.22-34.

بسبب تناقص الغلة لتراكم رأس المال [حيث أن (α) أقل من واحد]. لذلك ينحدر هذا المنحنى إلى الأسفل. في حين أن الحد الثاني على الجانب الأيمن من هذه المعادلة هو $(n+d)$، والذي لا يعتمد على (k)، لذلك يظهر في الشكل على أنه خط أفقي. الفرق بين هذين الخطين في الشكل (8) هو معدل نمو رأس المال، أو $\dot{k}/k$. هذا التحليل قاد **سولو** إلى الاعتقاد بحدوث التقارب, في الأجل الطويل, بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة والذي بات يعرف بمبدأ **التقارب** Convergence(*).

الشكل (8) ديناميكية الانتقال في نمو رأس المال

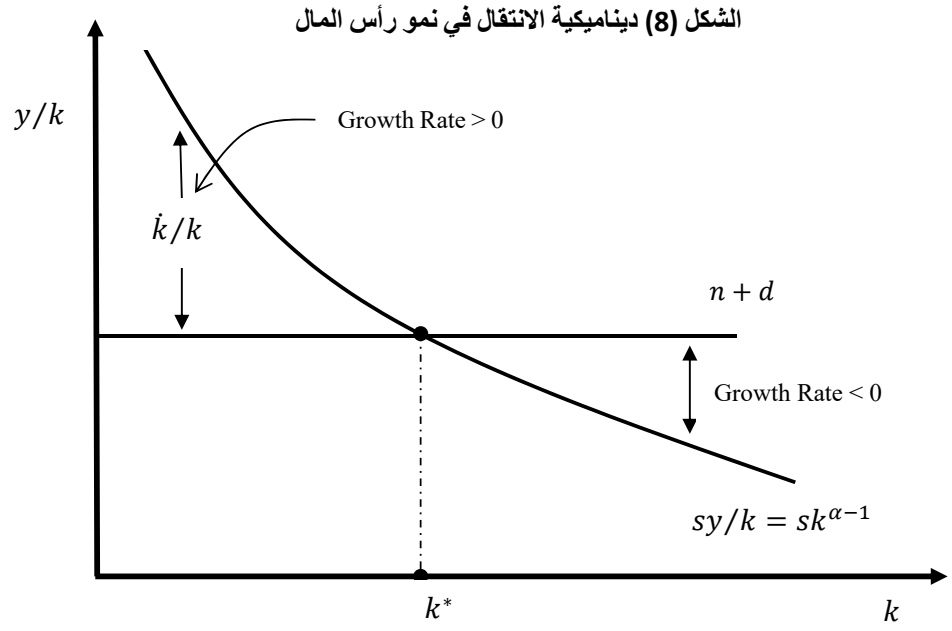

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المصدر الآتي:
Charles Jones***: Introduction To Economic Growth***, 2nd Edition, McGraw-Hill, Britain, 2004, p35.

(2) في حال ادخال (A)[1]:

وفقاً لأنموذج **سولو** Solow فإن توليد النمو المستدام في نصيب الفرد من الدخل، يتطلب إدخال الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج (TFP) إلى الأنموذج, معبراً عنه بالرمز (A) في دالة الإنتاج(**).

$$Y = F(K, AL) = K^{\alpha}(AL)^{1-\alpha} \quad \text{.....(16)}$$

ادخال (A) بهذه الصيغة يعبر عن "هارود- محايد" أو المعزز للعمل, واختيار هذه الصيغة كبديل لصيغة **سولو** Solow هنا يجعل آثار النمو لأنموذج **سولو** أكثر شفافية. والتقدم التقني

*) اعتقاد **سولو** Solow بانطباق قانون الغلة المتناقصة على النمو المستند إلى تراكم رأس المال, قاده إلى التوقع بأن معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل سوف تشهد تباطؤاً في البلدان الغنية, وتكون أسرع بكثير في البلدان الفقيرة, مما يؤدي إلى تقاربها في النهاية. هذا التصور لدى **سولو** Solow أطلق عليه مبدأ "**التقارب** Convergence".

1) See\Charles Jones: Op.Cit, pp.36-41.
See also\ David Romer***: Advanced Macroeconomics***, McGraw-Hill, Fourth Edition, New York,2012, pp.6-10.

) لعل من المفيد الاشارة إلى أن إدخال التغير التقني A في دالة الإنتاج يحولها إلى دالة مرتبطة بالزمن وبالمستوى العام للتكنولوجيا. وتنطوي دالة الانتاج هذه في أنموذج **سولو Solow على شرط ضمني يتمثل بدمج التقدم التقني بالاستثمار في رأس المال؛ لذا يلاحظ أن الميزة الأساس لدالة الإنتاج هذه تتمثل في إمكانية انعدام أثر التقدم التقني في فترة معينة إذا انعدم ذلك الاستثمار.

يحصل عندما تزداد قيمة المتغير (A) عبر الزمن, فإن وحدة العمل (على سبيل المثال), تكون أكثر إنتاجية عندما يكون مستوى التكنولوجيا أعلى.

ونظراً لافتراض الأنموذج بأن التغير التقني خارجي المنشأ, وينمو بمعدل ثابت, فإن:

$$\frac{\acute{A}}{A} = g \quad \Longleftrightarrow \quad A_{(t)} = A_{(0)} e^{gt}$$

حيث أن (g) معلمة تمثل معدل التغير التقني [أو معدل النمو في (TFP)]. ويمكن كتابة معادلة تراكم رأس المال في أنموذج **سولو** Solow مع التغير التقني كالآتي:

$$\frac{\acute{K}}{K} = s\frac{Y}{K} - d \ldots\ldots (17)$$

لرؤية آثار النمو مع وجود التغير التقني في الأنموذج، نقوم أولاً بإعادة كتابة دالة الانتاج (16) من حيث الانتاج لكل عامل:

$$y = k^{\alpha} A^{1-\alpha}$$

وبأخذ اللوغاريتم والتفاضل لهذه المعادلة نحصل على:

$$\frac{\acute{y}}{y} = \alpha \frac{\acute{k}}{k} + (1-\alpha)\frac{\acute{A}}{A} \ldots\ldots (18)$$

يلاحظ من المعادلة(17), الخاصة بتراكم رأس المال, أن معدل نمو K سوف يكون ثابتاً فقط إذا كان Y/K ثابت. وفضلاً عن ذلك، إذا Y/K هو ثابت، فإن y/k هو أيضا ثابت، والأكثر أهمية هو أن النمو في y وكذلك في k سيكون بالمعدل نفسه. والوضع الذي يكون فيه كل من رأس المال والانتاج والاستهلاك وعدد السكان, قد نما بمعدلات ثابتة يدعى **"مسار النمو المتوازن** Balanced Growth Path".

وإذا اتخذنا (g) كرمز للدلالة على نمو المتغيرات. فإنه, طبقاً للافتراض أعلاه, سيكون $g_y = g_k$ على امتداد مسار النمو المتوازن. وعند تعويض هذه العلاقة بالمعادلة (18) أعلاه, مع افتراضنا السابق بأن $\acute{A}/A = g$, سنحصل على:

$$g_y = g_k = g \ldots\ldots (19)$$

من هذه المعادلة يتضح أنه على طول مسار النمو المتوازن في أنموذج **سولو**، فإن الانتاج لكل عامل, ورأس المال لكل عامل, كلاهما على حد سواء, ينمو بنفس معدل نمو التغير التقني أو (TFP), المتمثل بـ (g), الذي يتم تحديده خارج الأنموذج. فعندما لا يكون هناك تقدم تقني [أي عندما $(g) = 0$], لن يكون هنالك نمواً في الأمد البعيد في الناتج لكل عامل أو رأس المال للعامل الواحد. وهذا يبين سبب فشل بعض نماذج النمو في تفسير النمو طويل الأجل, وذلك عندما أغفلت دور المتغير (A) في ذلك النمو. وبذلك يلاحظ أن تضمين التغير التقني في الأنموذج يكشف عن أن هذا التغير التقني, أو النمو في (TFP), هو مصدر النمو المستدام.

الآن, ولغرض استكمال تحليل **سولو** Solow, نفترض أن (k) متغير غير ثابتا على المدى الطويل، لذا يجب كتابة المعادلة التفاضلية بمتغير آخر. المتغير الجديد سيكون $\tilde{k}$, [حيث أن $K/AL = \tilde{k}$], ويمكن ملاحظة أن هذا المتغير يكافئ $[k/A]$(*), وأنه يكون ثابتاً على مدى مسار النمو التوازني بسبب $g_y = g_k = g$. وبذلك فإن المتغير $(\tilde{k})$ يمثل **"نسبة رأس المال لكل عامل إلى التكنولوجيا** Capital-Technology Ratio" (أي مع الأخذ في الاعتبار أن البسط هو رأس المال للعامل الواحد بدلا من المستوى الإجمالي لرأس المال) (1).

وفقاً لذلك يمكن إعادة كتابة دالة الإنتاج مع المتغير $\tilde{k}$، وبقسمة طرفي المعادلة (16) على (AL) نحصل على:

$$\frac{Y}{AL} = \left(\frac{K}{AL}\right)^{\alpha} \left(\frac{AL}{AL}\right)^{1-\alpha} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(20)$$

$$Or \quad \tilde{y} = \tilde{k}^{\alpha} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(21)$$

وذلك عندما $[y/A = Y/AL = \tilde{y}]$, أي أن $[\tilde{y}]$ تمثل "نسبة الانتاج إلى التكنولوجيا Output-Technology Ratio". والآن من أجل حساب التغير في تراكم رأس المال فإن:

$$\frac{\acute{\tilde{k}}}{\tilde{k}} = \frac{\acute{K}}{K} - \frac{\acute{A}}{A} - \frac{\acute{L}}{L}$$

الجمع بين هذه المعادلة مع المعادلة (17) الخاصة بتراكم رأس المال يكشف عن أن:

$$\acute{\tilde{k}} = s\tilde{y} - (n + g + d)\tilde{k} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(22)$$

المتغير $(\tilde{y})$ المذكور في المعادلة أعلاه يشار إليه أحيانا بوصفه "الناتج لكل وحدة فعالة من العمل", كما قد يشار إلى المتغير $(\tilde{k})$ بوصفه "رأس المال لكل وحدة فعالة من العمل". والدافع وراء هذا الوصف ينطلق من حقيقة أن التقدم التقني هو **تعزيز- العمل** Labor-Augmenting. ووفقاً لهذه الرؤية, فإن AL تمثل مقدار "فعّال *Effective*" من اليد العاملة المستخدمة في عملية الإنتاج(2).

الشكل (9) يشرح رؤية **سولو** Solow للنمو الاقتصادي طويل الأجل مع التقدم التقني, والتحليل هنا مشابهة جدا لتحليل حالة النمو عندما لا يكون هناك تقدم التقني، ولكن التفسير هو مختلف قليلا. وحسب هذا الشكل, يبدأ الاقتصاد مع نسبة رأس المال لكل عامل إلى التكنولوجيا $(\tilde{k})$-Capital Technology Ratio, تكون دون مستوى حالة الاستقرار، وليكن عند نقطة مثل $(\tilde{k}_0)$. فإن هذه النسبة $(\tilde{k})$ ترتفع تدريجيا مع مرور الوقت؛ لأن كمية الاستثمارات التي يضطلع بها الاقتصاد تتجاوز المبلغ اللازم للحفاظ على النسبة $(\tilde{k})$ ثابتة. وسوف يكون هذا صحيحا حتى نصل بالخط

∗) Since the $\tilde{k} = K/AL = \frac{k/L}{A/L} = k/A$.

1) Charles Jones***: Introduction To Economic Growth***, 2nd Edition, McGraw-Hill, Britain, 2004, p38.

2) Charles Jones*:* Op. Cit, P.38.

البياني إلى النقطة $(\tilde{k}^*)$, حيث $[(n+g+d)\tilde{k} = s\tilde{y}]$, إذ عند هذه النقطة يكون الاقتصاد في حالة مستقرة وينمو على طول مسار النمو المتوازن.

الشكل (9) نموذج سولو Solow مع التقدم التقني

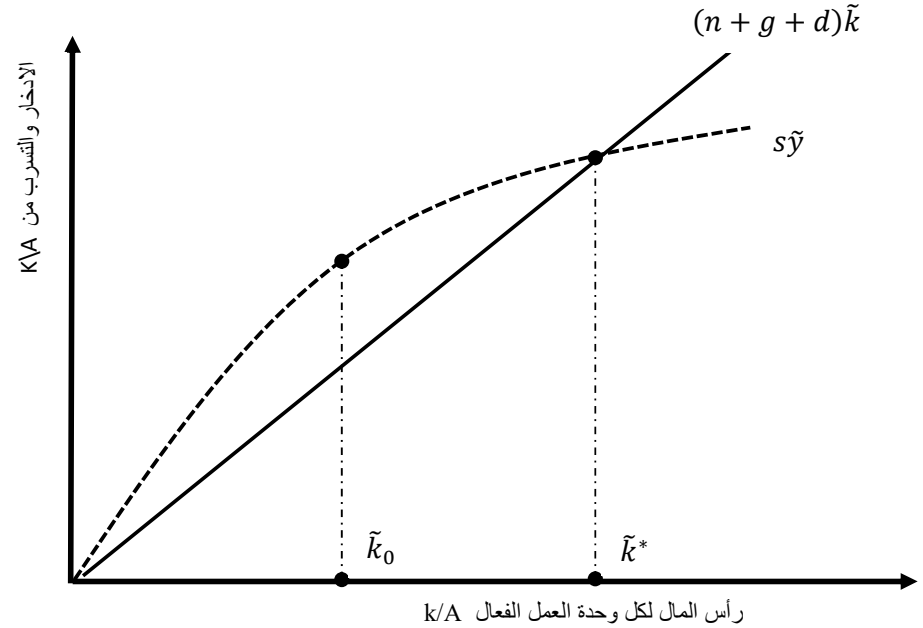

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المصدر الآتي:
Charles Jones***: Introduction To Economic Growth***, 2nd Edition, McGraw-Hill, Britain, 2004, p39.

ويتم تحديد الحالة المستقرة (المستدامة) لنسبة الانتاج إلى التكنولوجيا Output-Technology Ratio من خلال دالة الانتاج بشرط $[\dot{\tilde{k}} = 0]$, وكما يأتي:

$$\tilde{k}^* = \left(\frac{s}{(n+g+d)}\right)^{1/(1-\alpha)}$$

وحيث إن $\tilde{y} = \tilde{k}^{\alpha}$ حسب المعادلة (21)؛ لذا يمكن بالاستعاضة الحصول على الآتي:

$$\tilde{y}^* = \left(\frac{s}{(n+g+d)}\right)^{\alpha/(1-\alpha)}$$

ولكي نحصل على الناتج للعامل الواحد، ستتم إعادة كتابة المعادلة كما يأتي:

$$\tilde{y}^*_{(t)} = A_{(t)} \left(\frac{s}{(n+g+d)}\right)^{\alpha/(1-\alpha)} \quad \text{.....(23)}$$

من هذه المعادلة يتضح أن الناتج لكل عامل على طول مسار النمو المتوازن يتحدد من خلال التكنولوجيا $A_{(t)}$، ومعدل الاستثمار، ومعدل النمو السكاني[1]. لكن النتيجة المثيرة للاهتمام هي أن التغيرات في معدل الاستثمار أو معدل النمو السكاني في الأمد الطويل تؤثر على **"مستوى** Level" الناتج لكل عامل, ولكن لا تؤثر على **"معدل** Rate" النمو الناتج لكل عامل, ولتوضيح هذه الفكرة يمكن الاستعانة بالشكل (10).

1) See\ David Romer: Op.Cit, pp.18-21.

الشكل (10) تأثير التغيرات في معدل الاستثمار في الأمد الطويل على مستوى ومعدل نمو الناتج

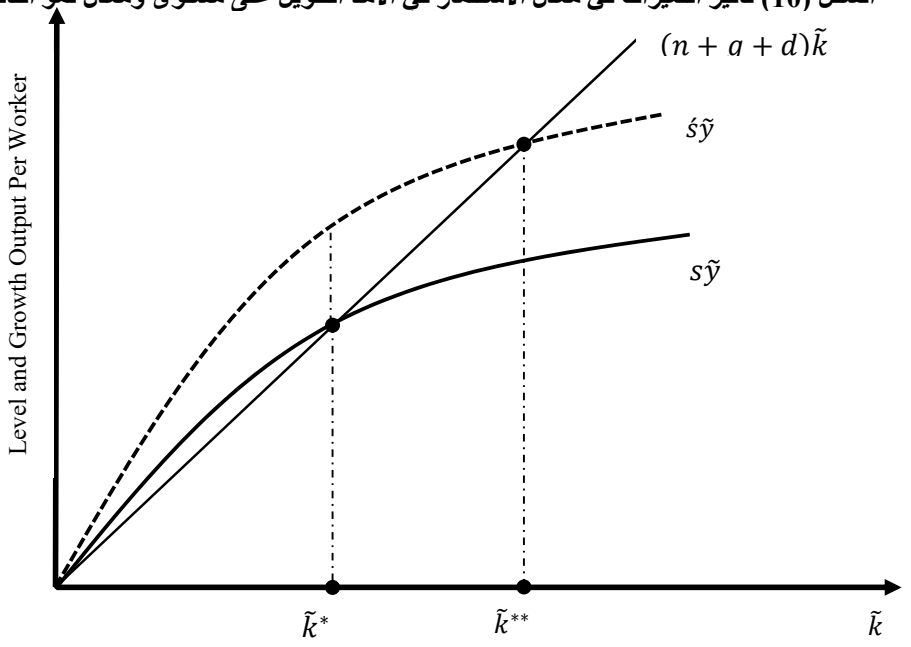

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المصدر الآتي:

Robert J. Barro & Xavier Sala-i-Martin: ***Economic Growth***, The Massachusetts Institute of Technology (MIT) Press, Second Edition, Cambridge, London- England, 2004, P29.

إذ من خلال الشكل (10) يظهر أن الزيادة في حجم الاستثمارات من (s) إلى ($\acute{s}$) تؤدي إلى زيادة معدل النمو بشكل مؤقت, وانتقال الاقتصاد إلى حالة الاستقرار الجديدة عند ($\tilde{k}^{**}$). إذ بثبات (g), فإن سرعة النمو في $\tilde{k}$ على طول مسار الانتقال تتضمن زيادة في الناتج لكل عامل بسرعة أكبر من الزيادة في التكنولوجيا, أي أن [$g < \acute{y}/y$]. هذه السرعة في النمو سوف تستمر - بشكل مؤقت - إلى أن تصل نسبة التكنولوجيا-الانتاج Output-Technology Ratio إلى حالتها المستقرة الجديدة عند النقطة ($\tilde{k}^{**}$). في هذه النقطة سيعود معدل النمو إلى مستواه في الأمد الطويل الذي تمثله النسبة (g), والتي تمثل معدل التغير في (TFP). وهذا يثبت ما ذهب إليه **سولو** Solow من أن التغير في (TFP) يمثل مصدر النمو في الأمد الطويل.

من ذلك يمكن إدراك نقطتين هامتين: **الأولى**: هي أن تغيير السياسة الاقتصادية يمكن أن يكون له تأثيراً مؤقتاً على زيادة معدل النمو, ولا يمكن أن يكون له تأثيراً مستداماً. أما النقطة **الثانية**: فهي أن تغيير السياسات بشكل دائم يمكن أن يرفع مستوى (وليس معدل نمو) نصيب الفرد من الناتج بشكل مستدام. بمعنى أن تغيير السياسات الاقتصادية, في الأمد الطويل, يمكن أن يكون لها تأثير فيما يطلق عليه "Level Effects", دون أن يكون له تأثير فيما يعرف "Growth Effect".

وبذلك يكون أنموذج **سولو** Solow, ومن خلال تحليله لديناميكيات الانتقال, قد وفر تفسيرات لأسباب اختلاف معدلات النمو في البلدان المختلفة. فعلى سبيل المثال, أنه عدّ تراكم

خزين رأس المال ومعدل نمو السكان من الأسباب الرئيسة لغنى أو فقر البلدان [كما وضّحَتْهُ المعادلة (23)]. كما أنه فسر الكيفية التي يمكن من خلالها تحقيق معدلات نمو مرتفعة مستدامة مع انخفاض **نسبة رأس المال لكل عامل إلى التكنولوجيا** $(\tilde{k})$, واستمرار هذا النمو حتى الوصول إلى الحالة المستقرة. إذ أن هذا التحليل ساعد في شرح أسباب نجاح كل من ألمانيا واليابان (وقد فقدتا معظم خزينهما لرأس المال بسبب الحرب العالمية الثانية) في تحقيق معدلات نمو أسرع من الولايات المتحدة خلال النصف الثاني من القرن العشرين, إذ أن ارتفاع مستوى الانتاجية في هذين البلدين كان السبب وراء هذا النجاح. وهو ما تم توضيحه في المعادلة (23), وذلك بِعَدّ $A_{(t)}$ [أي الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج (PTF)] عاملاً حاسماً في النمو المستدام. في حين أن نفس المعادلة (23) تفسر لنا كيف استطاع عدد من بلدان جنوب شرق آسيا (مثل كوريا الجنوبية وسنغافورا وتايوان) من تحقيق معدلات نمو عالية منذ عام 1950, بالاعتماد على زيادة نسبة تراكم رأس المال للعامل الواحد.

ثانياً: نماذج النمو الداخلي:

بالرغم من القناعة التي سادت مدّة معينة من الزمن بنجاح أنموذج **سولو** Solow في تقديم تفسيرات مقنعة للعديد من ظواهر النمو الاقتصادي, والتي جاءت كنتيجة لمساهمته الكبيرة في الكشف عن العامل التقني (الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج TFP) كمصدر للنمو الاقتصادي المستدام, إلاّ أنه لم يوضح كيفية وطريقة تحقيق التغير التقني, أي أنه لم يعطي تفسيراً كافياً للمعامل (A), فضلاً عن أن مبدأ "التقارب Convergence"- الذي توقعه أنموذج **سولو** Solow لم يتحقق, كما أن نجاح عدد من بلدان جنوب شرق آسيا في الحفاظ على معدلات نمو مرتفعة لأمد طويل بالاعتماد على تراكم رأس المال خالف تحليل **سولو** Solow القاضي بحتمية الوصول إلى النمو الصفري بفعل قانون الغلة المتناقصة.

لذا, ومع بداية الثمانينات من القرن الماضي, أصبح هذا الأنموذج غير مرضٍ نظرياً كأداة لاستكشاف محددات النمو على المدى الطويل, مما دفع إلى ظهور نظريات حديثة في النمو الاقتصادي, والتي يطلق عليها تسمية **"نظريات النمو الداخلي** Endogenous Growth Theories. وهي تشرح النمو الاقتصادي على المدى الطويل, المنبثق عن الأنشطة الاقتصادية التي تخلق المعرفة التكنولوجية الجديدة, وتهدف إلى تحديد القوى التي تنظم الفرص والحوافز لخلق هذه المعرفة, وبذلك فهي تعدّ محاولات لتطوير أنموذج **سولو** Solow ومعالجة بعض الثغرات, دون الخروج كثيراً عن أطره العامة للتحليل[1].

1) Antonio D'Agata & Giuseppe Freni: ***The Structure of Growth Models-A Comparative Survey***, Institute Study Economic, Napoli (Italy), 2002, pp.24-25.

وقد كانت الطريقة الوحيدة للخروج من هذه المشكلة هي توسيع مفهوم رأس المال ليشمل الانسان. إذ يمكن للمجتمعات, ومن خلال العديد من القنوات, أن تحقق تراكم المعرفة، بما في ذلك التعليم النظامي الرسمي، والتدريب على العمل, والبحث العلمي، والتعلم بالممارسة, والابتكارات, سواءٌ على صعيد العملية الانتاجية أو المنتج(1). ومن ثم تفترض هذه النماذج أن تناقص الغلة لا ينطبق على هذه الفئة الأوسع من رأس المال(*)؛ لذا فإن الخاصية الأساس لهذه الفئة من نماذج النمو الذاتي تتمثل في عدم تناقص العائد على رأس المال.

الأمر المهم الذي يترتب على هذه الرؤية الجديدة هو أن معدل النمو الاقتصادي في المدى الطويل يمكن أن يتأثر بالعوامل الاقتصادية, وكذلك بطبيعة النظام الاقتصادي. فعندما يكون معدل النمو مرهوناً بحجم الابتكارات, وهذه بدورها تتأثر بالكثير من السياسات والاجراءات العامة, كتلك المتعلقة بالضرائب أو التجارة أو المنافسة وكذلك حقوق الملكية الفكرية أو الانفاق على $R \ \& \ D$ والتعليم...الخ, فإن طبيعة النظام الاقتصادي واجراءاته سوف تنعكس بالنتيجة على معدل النمو. مما يضفي طابعاً أكثر حساسية لدور الدولة وسياساتها الاقتصادية في تحديد معدلات النمو الاقتصادي.

1. أنموذج AK(2):

تعدّ دالة الانتاج AK أحد أول نماذج النمو الداخلي وأكثرها بساطة والتي يكون فيها للسياسات الاقتصادية دور وانعكاسات على النمو في المدى الطويل, ولم يتم خلالها التمييز بشكل واضح بين تراكم رأس المال والتقدم التكنولوجي. لكنها تشير إلى أنه عندما يتراكم المزيد من رأس المال لدى الشركات، فإن جزء من تلك الزيادة في رأس المال ستكون على شكل رأس مال فكري, وهو الذي يعزى إليه التقدم التقني. هذا التقدم التقني سوف يعمل على تعويض التناقص الحاصل في الإنتاجية الحدية لرأس المال, مما يمنح النمو صفة الاستدامة. ويمكن التعبير عن هذه الدالة بالصيغة الآتية:

$$Y = AK \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (24)$$

حيث A هو ثابت إيجابي يعكس مستوى التغير التقني, وأن Y تشير إلى الانتاج, و K تشير إلى رأس المال, وتكون, حسب هذه الدالة, كل من الانتاجية المتوسطة, والانتاجية الحدية لرأس المال ثابتة عند المستوى $A > 0$. وقد يبدو لأول وهلة أن افتراض غياب تناقص الغلة أمر غير واقعي، ولكن ستكون الفكرة أكثر قبولا عند الاعتقاد بأن K في هذه الدالة تشير إلى رأس المال بالمعنى الواسع, لتشمل رأس المال البشري.

---

1) Philippe Aghion and Peter Howitt: ***A Model of Growth Through Creative Destruction***, Econometrica, The Econometric Society. Vol. 60, No.2 (Mar., 1992), p.323.

*) بالرغم من وجود العديد من نماذج النمو الداخلي, من قبيل أنموذج الاقتصادي الامريكي **روبرت بارو** Robert J. Barro (الولادة 1944), وغيره. إلاّ أننا سوف نكتفي بثلاثة نماذج, هي: أنموذج AK, الذي يشرح فكرة النمو الداخلي بشكل مبسط, ومن ثم سيتم تناول أنموذجي **لوكاس** Lucas و **رومر** Romer, كونهما حظيا بالاهتمام الأكبر بين هذه النماذج.

2)See/Robert J. Barro & Xavier Sala-i-Martin: Op. Cit, P.61-66.

انظر أيضاً/ البشير عبد الكريم, دحمان بواعلي سمير: مصدر سابق, ص ص14-15.

الشكل (11) نموذج النمو الداخلي AK

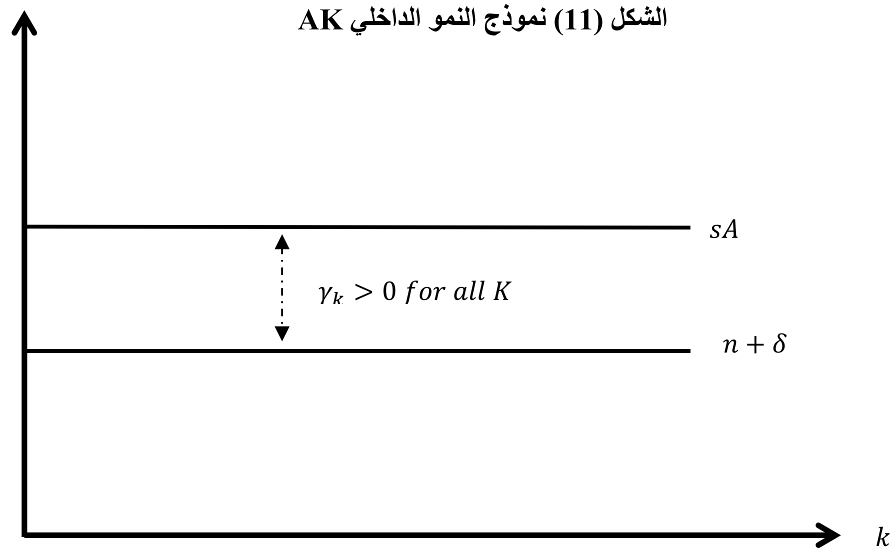

المصدر/ من اعداد الطالب بالاعتماد على المصدر الآتي:
Robert J. Barro & Xavier Sala-i-Martin: ***Economic Growth***, The Massachusetts Institute of Technology (MIT) Press, Second Edition, Cambridge, London- England, 2004, P62.

ولكي نبيّن تأثير التغير التقني الداخلي (دون الخارجي) على النمو في الأجل الطويل, فإننا نبدأ من المستوى الذي يكون فيه معدل التغير في رأس المال $[\acute{k}/k = 0]$. عند هذا المستوى يمكن أن يكون تأثير التغير التقني الداخلي كما في الشكل (11), وذلك عندما يتم التعبير عن معدل التغير في رأس المال بالصيغة الآتية:

$\acute{k}/k = sA - (n + d)$ ....(25)

حيث أن s تمثل معدل الادخار, و n معدل نمو السكان, و d معدل اندثار رأس المال. الشكل (11) يشير إلى أن الاقتصادات تتشابه هيكلياً في المعلمات s و A و n و d, وإنما تختلف فقط من حيث حصة رأس المال الأولية لكل عامل, $k_{(0)}$, ومن ثم فهي تختلف أيضاً في نسبة الإنتاج إلى رأس المال $y_{(0)}$ الأولية. وبما أن أنموذج AK يفترض ان أي اقتصاد ينمو بنفس المعدل للفرد، بغض النظر عن المعدل الأولي لرأس المال لكل عامل، فإن هذا الأنموذج يتوقع أن تنمو جميع الاقتصادات بنفس ذلك المعدل للفرد الواحد, مما يقود إلى الاستنتاج بأن تراكم رأس المال (المادي والبشري) على الأمد الطويل سوف لن يؤدي إلى تناقص الغلة, وإنما سيعود بمردودات ثابتة، وتكون هذه المردودات مساوية دائماً لقيمة $[A]$, إذ إن:

$A = Y/K$ ....(26)

من هذه النتيجة يمكن أن نلاحظ أن أنموذج AK هو مجرد أنموذج كوب- دوغلاس, مع افتراض نسبة مساهمة رأس المال في الناتج $[\alpha = 1]$, ومن ثم فإن كون $\alpha = 1$ يعني أن نسبة مساهمة العمل في الناتج $[\beta = 0]$, الأمر الذي يشكل قصوراً كبيراً في هذا الأنموذج.

الاستنتاج الآخر هو أن أنموذج *AK* يقدّم النمو الداخلي عن طريق تجنب تناقص عائدات رأس المال في دالة الانتاج على المدى الطويل, لكن دالة الإنتاج هذه تشير ضمناً إلى أن الانتاجية الحدية والمتوسطة لرأس المال هي ثابتة على الدوام، ومن ثم، فأن معدلات النمو, بحسب هذه الدالة, سوف لن تُظْهِرْ خاصية Convergence **التقارب** التي ذهب إليها **سولو**.

2. أنموذج لوكاس Lucas (1988)[1]:

يعدّ الاقتصادي الامريكي **روبرت لوكاس** Robert E. Lucas, Jr. (الولادة 1937), الحائز على جائزة نوبل لعام 1995, من أبرز المساهمين في تطوير أنموذج النمو الداخلي. وكان قد عرض فكرته من خلال مقالته الموسومة " *On The Mechanics of Economic Development*" التي نشرت في مجلة *Journal of Monetary Economics* سنة 1988, وقد ركز فيها على دور العوامل الداخلية في النمو الاقتصادي في الأجل الطويل, وأوضح أن العوامل الخارجية موجودة ولكنها ليست ضرورية لضمان النمو المستدام.

لقد عمد **لوكاس** Lucas في أنموذجه إلى استخدام مفهوم رأس المال بالمعنى الواسع الذي يشتمل على رأس المال المادي ورأس المال البشري. وقد أدخل رأس المال البشري في دالة الإنتاج بدلا من العمل البدني, مما أعطى هذا العامل خاصية التراكم. وهو يفترض أن الاقتصاد يتألف من قطاعين فقط, احدهما مكرّس لإنتاج السلع, والأخر لتكوين رأس المال البشري, وأن النمو يتولد من خلال افتراض أن الحافز على الاستثمار في رأس المال البشري يكمن في عدم تناقصه. كما يفترض أن دالة إنتاج رأس المال البشري ذات غلة حجم ثابتة, مما يجعل الناتج الحدي لرأس المال البشري, الذي يقرر الحافز على الاستثمار بقضاء وقت في الدراسة, ثابتاً[2].

وينطوي هذا الأنموذج على فكرة مفادها أن رأس المال البشري يمثل المخزون المعرفي من التعليم والتأهيل الذي يتمتع به الأفراد, ويعدّ تراكمه واحد من أهم محركات النمو الذاتي(*), وأن الحصول عليه يتم بشكل إرادي يخضع إلى رغبة الأفراد في التعلم والتدريب[3], كما يكون للإنتاجية المتولدة عنه في القطاع الخاص أثر ايجابي على الاقتصاد الوطني, وذلك كون رفع الفرد لمستوى مهارته يسمح بتطوير, ليس فعّاليته الخاصة فحسب, وإنما فعّالية الآخرين أيضاً. إذ أنه - بحسب

1) للتوسع في هذا الموضوع, أنظر:

- Robert E. Lucas, Jr.: ***On The Mechanics of Economic Development***, Journal of Monetary Economics 22, 1988, pp.17-41.
- Florian Schutt: ***The Importance of Human Capital for Economic Growth***, IWIM - Institute for World Economics and International Management, The University of Bremen, Germany, 2003, pp. 9-12..

2) Barry W. Ickes: ***Endogenous Growth Models***, Department of Economics-Penn State University, Spring 1996, pp,19.

*) خلال الخمسين سنة الماضية استطاع الكثير من الباحثين إثبات العلاقة الجوهرية بين تراكم رأس المال البشري والنمو الاقتصادي, الامر الذي دفع البعض إلى عدّ التأخر في التعليم الابتدائي الشامل, في بعض بلدان العالم, هو السبب النهائي لتخلفها الاقتصادي، كما أنه يعوق نقل التكنولوجيا. انظر/

Emanuele Felice: ***Human Capital and Economic Growth. An Exploration into the Italian Regions (1891-2001)***, University of Bologna, Bologna- Italy, 2004,p1.

3) Masaya Yasuoka & Tamotsu Nakamura: ***Private Education and Positive Growth with Shrinking Income Inequality,*** Kobe University, Kobe- Japan, 1991, p.2.

لوكاس Lucas - يكون رأس المال البشري أكثر فاعلّية إذا أحيط بأشخاص فاعلين, الأمر الذي يمكن أن يُحدِث تراكم في رأس المال في معناه الواسع على المستوى الكلي. هذه الرؤية يجد فيها **لوكاس** Lucas تفسيراً لهجرة الكفاءات من الدول النامية (حيث الندرة النسبية لهذه الكفاءات) إلى الدول المتقدمة (حيث الوفرة النسبية لها).

ومن خلال هذا الأنموذج يمكن أن نلمس تقيّد تراكم رأس المال البشري بالمعادلة الآتية:

$$\dot{h} = \beta(1-\mu)h$$

حيث أن: $\dot{h}$ تشير إلى التراكم في رأس المال البشري h, وتشير μ إلى الزمن المسخر للعمل, و$(1-\mu)$ إلى الزمن المسخر للحصول على المعرفة, وβ إلى الفاعليّة. وبقسمة الطرفين على h نحصل على:

$$\dot{h}/h = \beta(1-\mu)$$

أما دالة الإنتاج فتأخذ شكل دالة Cobb-Douglas وبالصيغة الآتية:

$$Y = K^{\beta}(hL)^{1-\beta}$$

الملاحظ في أنموذج **لوكاس** Lucas أن رأس المال البشري h يقوم بالدور نفسه الذي يقوم به التقدم التقني A في أنموذج **سولو** Solow, لكن في الوقت الذي بنى فيه الأخير تحليله على أساس ثبات معدل النمو في A, فإن **لوكاس** Lucas يجعل نمو رأس المال البشري مرتبطاً بالزمن المسخر للتكوين المعرفي $(1-\mu)$, ومن ثم فإن زيادته سوف تؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي, والعكس صحيح.

3. أنموذج رومر Romer (1990)[1]:

عرض الاقتصادي الامريكي **بول رومر** Paul M. Romer (الولادة 1955), أنموذجه المطوَّر للنمو الاقتصادي, في مقالته *Endogenous Technological Change* المنشورة سنة 1990 في مجلة *Journal of Political Economy*, وقد عَمَدَ إلى ربط التقدم التقني بنشاطات البحث والتطوير $(R\&D)$. ويحاول هذا الأنموذج, ومن خلال دالة الإنتاج, شرح الطريقة التي تتطور بها الانتاجية الكلية لعوامل الإنتاج عبر الزمن(*). وتأخذ دالة الانتاج ـ بحسب أنموذج **رومر** Romer ـ الشكل الآتي:

---

1) للتوسع حول أنموذج **رومر** Romer, انظر:

- Paul M. Romer: ***Endogenous Technological Change***: The Journal of Political Economy, Vol.98, No.5, Part 2, 1990, pp.78-88.
- روبرت سولو: مصدر سابق, ص ص243-250.
- البشير عبد الكريم, دحمان بواعلي سمير: مصدر سابق, ص ص17-19.

*) في سنة 1986 كان **رومر** Romer قد نشر مقالة بعنوان "*Increasing Returns and Long-Run Growth*", في مجلة *Journal of Political Economy*, تضمنت أفكار جديدة في النمو الاقتصادي الداخلي طويل الأجل, وهي تتمحور حول التأثير الإيجابي للخبرة على الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج, والذي اطلق عليه التمرن عن طريق الاستثمار. كما افترض فيها **رومر** Romer سريان المعرفة المكتشفة آنياً في كامل الاقتصاد, ومن ثم استطاع تطوير هذه الأفكار سنة 1990, وبالشكل المشار إليه في المتن. أنظر:
Paul M. Romer: ***Increasing Returns and Long-Run Growth***, Vol. 94, No. 5. (Oct., 1986), pp.1002-1037.

$$Y = K^{\alpha}(AL_y)^{1-\alpha} \quad 0 < \alpha < 1 \quad \text{.....(27)}$$

حيث أن : Y الانتاج الكلي, و A التغير التقني, معبراً عنه برصيد الأفكار, و K رصيد رأس المال, و L_y الانتاج المباشر للعمل. وتمتاز دالة الانتاج في هذا الأنموذج بتطوير دلالات المتغير A, فقد كان, في أنموذج **سولو** Solow, يعدّ خارجي المنشأ, ويتزايد بمعدل ثابت. بيد أنه في انموذج **رومر** Romer يعدّ متغير داخلي المنشأ[1], وهو مرتبط بنشاطات البحث والتطوير($R\&D$), إذ إن $A_{(t)}$ يعبر عن مخزون المعارف المتراكمة عبر التأريخ حتى اللحظة (t). فإذا رمزنا إلى عدد الأفكار الجديدة في كل لحظة بالرمز ($\dot{A}$), عندها يمكن التعبير عنها بالصيغة الآتية:

$$\dot{A} = \gamma . L_A \quad \text{.....(28)}$$

حيث أن: L_A تعبر عن عدد الأشخاص الباحثين عن أفكار جديدة, و γ تعبر عن معدل نجاح هؤلاء الاشخاص في الحصول على تلك الأفكار.

وبذلك فإن L سوف تشتمل على كل من الانتاج المباشر للعمل, والافكار الجديدة المتولدة, أي أن:

$$L = L_A + L_y$$

من هذا يمكن ملاحظة أن Y في حالة استبعاد A تكون ذا غلة حجم ثابتة في K, L_y, لكن بإدخال A كعامل انتاج, فإن دالة الانتاج تكون ذا غلة حجم متزايدة. عندها يمكن أن يتحقق التراكم في K وفقاً للصيغة الآتية:

$$\dot{K} = sY - dK \quad \text{.....(29)}$$

حيث أن: $\dot{K}$ معدل التراكم في رأس المال, و s معدل الادخار, و d معدل اندثار رأس المال.

ويحدد **رومر** Romer ,في أنموذجه, مواصفات النمو الداخلي من خلال ربط ابتكار أنواع جديدة من سلعة معينة بعدد من وحدات العمل اللازمة ذلك, فإذا كان الابتكار في العمل ($\dot{L}$), يتم من خلال (L) من وحدات العمل, فإن نسبة الابتكار إلى العمل اللازم له (η) ستكون:

$$\dot{L}/L = \eta \quad \text{.....(30)}$$

وسيكون للتقدم التقني A من خلال ($R\&D$) دور في خفض النسبة (η), فتزداد الانتاجية الحدية للعمل, ومن ثم يزداد معدل الأجر الحقيقي, الذي يعني ضمناً زيادة نسبة ($R\&D$) في تكاليف السلع.

---

1) يعتقد **رومر** Romer أن التغير التكنولوجي ينشأ, إلى حد كبير, بسبب مقصود (وليس عن طريق الخطأ كما هو الحال في نماذج **"التعلم عن طريق العمل"**), ويأتي هذا التغير نتيجة الإجراءات المتخذة من قبل الناس الذين يستجيبون لحوافز السوق. لذا يعدّ التغير التقني في هذا الأنموذج ذاتي المنشأ. انظر:

Paul M. Romer: ***The Origins of Endogenous Growth***, Journal of Economic Perspectives-Volume 8, Number1, 1994, p.3.

كما أن هذا الأنموذج يحدد مواصفات أخرى للنمو الداخلي, من حيث كونه يمكن أن ينتج عن تناقص تكلفة الابتكارات الجديدة بتراكم المزيد من الأفكار, متمثلة في عدد المنتجات. ولتوضيح ذلك, نفترض أن نسبة (λ) من العمل يستخدم في الانتاج, وأن الجزء المتبقي (1-λ) يستخدم في ($R\&D$), وقد افترض **رومر** Romer أن التغير التقني A يعتمد على مقدار العمل المستخدم في ($R\&D$), لذا فإن النمو الداخلي المرتبط بمعدل التغير التقني ($\dot{A}/A$) سيكون كالآتي:

$$\dot{A}/A = (1-\lambda).L/\eta \quad \text{.....(31)}$$

بمعنى أن معدل التغير التقني سوف يرتفع بزيادة الابتكارات الناتجة عن زيادة وحدات العمل المستخدمة في ($R\&D$), في حين أن هذا المعدل سوف ينخفض عندما تزداد عدد وحدات العمل اللازمة لابتكار أنواع جديدة من سلعة معينة. وبهذا فإن النمو الداخلي يتصف في هذا الأنموذج بكونه يعتمد على عدد وحدات العمل اللازمة لابتكار أنواع جديدة من سلعة معينة (إذ يرتبط بها بعلاقة عكسية). وكذلك على عدد المنتجات المبتكرة نسبةً لمقدار العمل المستخدم في ($R\&D$) (إذ يرتبط بها بعلاقة طردية).

وقد ميّز أنموذج **رومر** Romer, في طبيعة منشأ الابتكارات, بين المستويين الجزئي والكلي, إذ أن المؤثرات ذات المنشأ الداخلي على المستوى الكلي يمكن أن تكون في طبيعتها خارجية المنشأ على المستوى الجزئي. فإذا تم التعبير عن انتاجية البحث (γ) بالصيغة الآتية:

$$\gamma = b.A^p$$

حيث أن: b ثابت و p معامل التغير التقني, فإن هذه الصيغة تشير إلى أنه إذا كانت ($p > 0$), فإن انتاجية البحث ترتفع مع زيادة رصيد المعارف والافكار المبتكرة, أما إذا كانت ($p < 0$), فإن ذلك يشير إلى أن الأفكار الجديدة تصبح صعبة الاكتشاف. وإذا فرضنا أن عدد الابتكارات يرتفع مع زيادة عدد الباحثين, فإن:

$$L_A = L_A^{\eta} \qquad (0 < \eta < 1)$$

إذ يكون عدد الابتكارات يساوي عدد الباحثين عندما يكون المعامل [$\eta = 1$], ومنه فإن التغير التقني يأخذ الشكل الآتي:

$$\dot{A} = b.A^p.L_A^{\eta} \quad \text{.....(32)}$$

من هذا يلاحظ أن المعامل (η) بالرغم من كونه يعدّ ثابت على المستوى الجزئي, إلا أنه يمكن أن يتأثر بنشاط المجموعة بسبب ظهور الآثار الخارجية. وكذلك يتصف (A^p) بكونه خارجي المنشأ بالمنظور الجزئي, إلا أنه يكون داخلياً بالمنظور الكلي.

المبحث الثالث

الجوهر الفلسفي لعلاقة الانتاجية الكلية بالحرية الاقتصادية

اتضح مما سبق أن الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج تعكس مدى كفاءة الصيغة التي يتم فيها استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة (المادية والبشرية) في توليد أو إضافة منفعة, وجعلها في متناول المستهلكين. ونمو الانتاجية الكلية أو التغير التقني(*) (الذي يقيس مقدار التغير في هذه الصيغة), يتم التفكير والتخطيط والتهيئة له, ومن ثم تنفيذه, من قبل رأس المال البشري (الانسان). وما رأس المال المادي إلاّ تجسيداً لجهد بشري (فكري وعضلي) سابق, يتولد عبر عملية تفاعلية وفق شروط الملائمة, يكون فيها الانسان مؤثر, والطبيعة متأثر. وبذلك يكون محل الانسان, بتركيبته المعقدة, محل القطب من الرحى في عملية التغير التقني, بصفته مصدر الفاعلية الادراكية الارادية في النشاط الاقتصادي. وعليه يكون الانسان العامل الوحيد, من بين عوامل الانتاج, الذي يمتلك القدرة (أي القابلية) على إنجاز ذلك التغير. لكن هذه الصفة الادراكية الارادية, لفاعلية الانسان, تجعل انجاز التغير التقني مفتقراً في تحققه إلى الاختيار, ولمّا كانت الحريةّ هي قوام الاختيار, فإن ذلك يستلزم الاقتران بين الحرية والانجاز. من هذا الاستدلال سوف يتم الانطلاق في الفقرات اللاحقة بفلسفة هذا الاقتران, وذلك من خلال الكشف عن مكنونات "**العامل التقني** Technical Factor" في بُعدَيْه الانساني والمادي, ووَقْع الحرية الاقتصادية على هذه المكنونات.

أولاً: ماهيّة العامل التقني Technical Factor Essence.

العامل التقني في حقيقته يمثل "**قدرات إبداعية** Creative Capabilities", ذات طبيعة تكاملية Integrative Nature, تنشأ عن تمكين قدرات تكوينية معينة (المدخلات), يتولد عنها حالة (ممكنة غير حتمية) من النماء المستمر في المنافع (المخرجات). فهي بذلك تمارس تأثيراً قصدياً واعياً لزيادة وديمومة الانتفاع من القدرات التكوينية. ويتوقف هذا النماء على مدى قابلية "**قدرات التكوين** Genesis Capabilities" على التحول من حالة القوة إلى حالة الفعل (الشرط الضروري الأول), وأيضاً على مدى فاعلية "**قدرات التمكين** Enabling Capabilities" في انجاز ذلك التحول (الشرط الضروري الثاني).

لذا فالقدرات الابداعية تتميز, بطبيعة تكوينها, بالإيجاد المشروط. فهي غير موجودة ابتداءً, بل تفتقر في وجودها إلى تحق الشرطين المذكورين. والحالة المفترضة أن تكون كل من هذه القدرات مؤثرة, بطريقٍ ما, إزاء الأخرى, بهدف القيام بدورها الوظيفي في مقاربة "**الصيغة المثلى**", باتجاه تحقيق الغايات التكاملية.

---

*) ليس بالضرورة أن يكون النمو موجباً, فقد يكون موجباً أو سالباً. لذا تم التعبير عن النمو في الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج بمصطلح **التغير التقني** Technical Change وليس **التقدم التقني** Technical Progress, لكن مع ذلك, فإنه من باب التسامح في الألفاظ, وتساوقاً مع ما ينصرف إليه الذهن عادةً, سوف تستخدم كلمة النمو, في عدد من الموارد بمعنى التقدم.

و"**الصيغة المثلى** Optimal Formula" هي تلك الكيفيّة الافتراضية - لتفاعل القدرات (التكوينية والتمكينية) – التي يتحقق معها المستوى الاقصى للكفاءة في التخصيص والانتاج والتوزيع ضمن الامكانات المتاحة, وذلك على المستوى الكلي. وهذا يعني- ضمناً- انتفاء الهدر للفرص الممكنة, سواء صعيد التمكين أو الانجاز Achievement للمجتمع ككل. والمراد من مقاربة الصيغة المثلى هو الدنوّ منها, مهما صغر ذلك أو كبر, فهو بمعنى السير نحوها, وهو بذلك يشمل كل ما من شأنه الاقتراب بالإنجاز من تلك الصيغة المثلى.

فالعامل التقني إذن يستند في وجوده إلى مكوّنين رئيسين, يتمثلان بالقدرات التكوينية والقدرات التمكينية, وأن طبيعة هذين المكونين, من حيث خصائصها ودرجة نضوجها وتكاملها, تمثل المرتكزات والمحددات الرئيسة للقدرة على انجاز التغير التقني. وهنا يجري التمييز بين القدرة على التغيّر التقني (بصرف النظر عن وجود إرادة للإنجاز من عدمها), وبين انجاز التغير التقني (حيث اقتران القدرة مع الارادة النابعة من الرغبة والدافع للإنجاز), وهذا الأخير سيكون الأساس في العلاقة المبحوثة, وذلك للارتباط العضوي بين كل من الارادة والحرية الاقتصادية. ولغرض التوسع في فهم ماهيّة العامل التقني والعوامل المؤثرة فيه ينبغي التوقف قليلاً عند هذين المكونين ومحدداتهما.

ثانياً: العامل التقني ـ المكونات ومحددات التغير. Components& Determinants of Change

1. **القدرات التكوينية** Genesis Capabilities**:**

في هذا البحث سينظر إلى مفهوم القدرة التكوينية على أنه تلك القابلية المشروطة على القيام بالفعل, بمعنى امتلاك القدرة على الفعل بشرط التمكين. فالإنسان كاتباً بالقوة, وبالتمكين يصبح كاتباً بالفعل, كما أنه طبيب بالقوّة, لكنه يكون طبيب بالفعل بعد تمكينه من ذلك, وكذا الحال للمهندس والشاعر والنحّات...الخ. وكذلك الأرض تُنْبِت بالقوّة, لكنها تُنْبِت بالفعل عند تمكينها من ذلك (أي عند توفر الشروط اللازمة لذلك), كما أن لليورانيوم طاقة بالقوّة, قبل أن تتدخّل قدرات التمكين لتخصيبه وتحويله إلى طاقة بالفعل, ...إلخ. لذا فالقدرات التمكينية هي تلك القوى الفطرية (دون المكتسبة), الصريحة والكامنة, التي ينطوي عليها عنصري النشاط الاقتصادي, البشري (الانسان), والمادي (الطبيعة), وبذلك فهي تعبر عن جانب **القوة (دون الفعل)**. من هنا يعدّ وجود ووفرة هذين العنصرين من المحددات الرئيسة للقدرة على انجاز التغير التقني.

وتشتمل القدرات التكوينية للعنصر البشري على مجموع القابليات الذهنية والعضلية والنفسية المودعة لدى الانسان. في حين تتضمن القدرات التكوينية للعنصر المادي مجموع القابليات التي

تهبها الطبيعة, بأرضها وماءها وسماءها. والمقصود بالقابليات هنا هو مدى قبولية القوة للتحوّل إلى فعل, بمعنى أن القدرات التكوينية تكون أكثر فاعلية كلما كانت درجة استجابتها وقبوليتها لتأثير قوى التمكين أكبر. وأن عملية التفاعل بين هذين العنصرين (البشري والمادي) تلبّي مطلب **"الإتاحة على نحو القوة"** الضروري للشروع في الانطلاق نحو مقاربة الصيغة المثلى.

ويشكل اندماج كل من عنصري القدرات التكوينية منظومة تفاعلية (والتي يمكن التعبير عنها بجواد السبق), يجسد فيها الانسان العنصر الواعي الإرادي المدرك للغايات التكاملية. وهذه المنظومة, بمجملها, تشكل المدخلات الأولية اللازمة لإنجاز أي نشاط وظيفي, سواء أكان ذلك بصورة مباشرة أم غير مباشرة, كما يصدق ذلك على صعيد الفرد أو الجماعة أو الأمة.

ولا يمكن التعامل مع هذه القدرات من قبيل الكم المعطى, بل أنها, في جلّ أبعادها, ذات نزعة تكاملية. إذ تستمدّ بعض تكاملها من تفاعل الدوافع الداخلية الفطرية للإنسان مع البيئة المحيطة, بينما يأتي معظمها نتيجة ومؤثرات خارجية مكتسبة بفعل قوى التمكين. لكن هذا التكامل في إطاره العام, محكوم بقدرة النهج المعتمد, وأدواته, على استنهاض القابليات الكامنة وتعبئة المؤثرات التمكينية الفاعلة, وتوجيهها نحو الهدف.

وعندما يقود تفاعل أجزاء المنظومة إلى تماهي المادة (الطبيعة), من حيث الغاية القصدية التكاملية, في شخص المكوّن المدرك (الانسان), فإن هذ التماهي سوف يضفي على المنظومة, بأكملها, طابع الإرادة والاختيار. مما يجعل إرادة الانسان, وقدرته على الاختيار الصحيح, من المحددات الرئيسة لمدى حجم واتجاه وديمومة الحركة التطورية في المجتمع الانساني, ومن ثم يأتي التباين في هبات الطبيعة ليأخذ دوراً ثانوياً(*). ولعل هذا يبيّن مدى خطورة النهج الذي تختاره الأنظمة المختلفة في التعامل مع تلك الارادة, ليس في كيفية تحويل القوة إلى فعل فحسب, بل في كيفية التوفيق بين المتزاحمات من الأهداف, كالكفاءة والعدالة. فالنهج الخاطئ قد يحوّل تأثير وفرة هذه الهبات في التغير التقني من الموجب إلى السالب, والدراسات التجريبية في إثبات ذلك كثيرة(1).

*) في هذا الايضاح سوف نغضُّ الطرف عن الفوارق بين القدرات التكوينية ذاتها من مكان إلى آخر, إذ ليس من العسير إدراك التباين بين أرض زراعية وأخرى, أو بين ما تحتويه المناطق المختلفة من معادن وغيرها, أو مدى القرب من الموانئ أو المسالك التجارية الرئيسة...الخ, وبالتأكيد سيلقي ذلك بظلاله على نوع وحجم القدرات التكوينية المتاحة, ومن ثم على مستوى القدرات الابداعية. وذلك لأن الغرض هنا هو بحث موضوع التغير في القدرات الابداعية لقدرات تكوينية بذاتها, والذي يمكن أن يحصل بفعل قوى التمكين.

1) For Example, See/ Jeffrey D. Sachs & Andrew M. Warner***: Natural Resource Abundance and Economic Growth***, Harvard Institute for International Development, Harvard University, Cambridge, 1997, p.19-26.

2. **القدرات التمكينية** Enabling Capabilities**:**

في هذا البحث سينظر إلى القدرات التمكينية على أنها قوى إرادية قصدية, تعدّ في حقيقتها من ارهاصات القدرات التكوينية(*), وتبدو, في الغالب, بهيأة كيانات ذات تمظهرات مؤسسية (رسمية أو دينية أو اجتماعية), تأخذ على عاتقها مهمّة توفير الشروط اللازمة لتحويل القوة إلى فعل, وعندما تتجسد هذه القدرات التمكينية في الانسان فإنها ستتجلى بهيئة "**رأس مال بشري** Human Capital", كما أنها قد تتجسد في الطبيعة, وعندها ستتجلى بهيئة "**رأس مال مادي**".

بهذا المعنى فأن القدرات التمكينية تعمل على الارتقاء بالقدرات التكوينية من حالة الفاعليّة الخاملة "الاتاحة على نحو القوة", إلى حالة الفاعليّة النشطة "الاتاحة على نحو الفعل". لذا فهي تمثل القوى التي تمارس عملية إعداد القدرات التكوينية للقيام بدورها الوظيفي كحلقة في سلسلة المهام المؤدية إلى تحقق التغير التقني (أي النماء في الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج), ومن ثم زيادة القدرة على الانجاز, الأمر الذي جعل توفر هذه القدرات "شرطاً ضرورياً آخر" لمقاربة الصيغة المثلى.

تشتمل عملية التمكين على عدد من الجوانب, تُحسب تقليدياً لصالح العرض, لكنها تعدّ جوهرية للطلب أيضاً, لاسيما عند تعلق الأمر بالسياسات الاقتصادية, من قبيل إيجاد وتوسيع الأسواق وتسهيل الوصول إليها ومراعاة القيم النسبية للعملة في المبادلات الخارجية ...إلخ. وهي تندرج, بحسب طبيعتها, تحت نوعين من التمكين, هما التمكين السلبي والتمكين الايجابي(**):

النوع الأول: التمكين السلبي.

يبرز هذا النوع من التمكين عندما يكون هنالك إيمان بقدرة قوى الدفع الذاتي على تحريك النشاط الاقتصادي بآلية تفاعلية نحو إحداث "التغير التقني" بشكل متسارع ومستدام؛ لذا فإن التمكين السلبي يقصد به إزالة المانع, ويتمثل بالنشاطات التي تسعى إلى إزالة العوائق التي تعترض انسيابية عمل تلك الآلية بشكل تلقائي, والتي يمكن أن تُبطئ من حركتها التطورية. فقد تؤخر هذه المعوقات, أو أنها تحول دون حصول القوى التكوينية على التأهيل الضروري لمشاركتها في الانجاز, أو أنها تُزاح, برغم تأهيلها, عن المشاركة في عملية الانجاز, ومن ثم قد يؤدي تفاقم هذه المعوقات إلى فقدان الكفاءة في الاداء والابتعاد عن الصيغة المثلى.

*) أي من نتاجاتها التي تثبت وجودها وتدل عليها.

**) لتوضيح المراد من مصطلحي التمكين السلبي والتمكين الايجابي هنا يمكن أن نسوق المثال المبسط الآتي: عندما تكون هناك مياه تنساب في مجرى معين, فإن عملية تنظيف المجرى من الرواسب والأحجار تعدّ تمكيناً سلبياً لانسياب هذه المياه, بيد أن نصب مضخة لزيادة تدفق المياه تعدّ تمكيناً إيجابياً لانسيابها.

ويتطلب التمكين السلبي القيام بعدد من النشاطات, من قبيل توفير الاستقرار الأمني, والسلم الاجتماعي, وتهيئة المناخ المالي والنقدي الملائم, وإنشاء البنى التحتية المناسبة, وسن القوانين والتشريعات المطلوبة, وتفعيل المنافسة وتنظيم الاحتكار, وضمان سيادة القانون وحقوق الملكية الفكرية,...الخ. والأمثلة على ذلك كثيرة وواضحة, إذ لا يخفى تأثير الاستقرار الأمني في تعزيز القدرة على الابداع, كما لا ينبغي إغفال تأثير الجانب المالي والنقدي في تحديد القدرة التنافسية, والحافز على الانجاز, وكذا الحال في دور الطرق أو الاتصالات - مثلاً - في تحديد مستوى الانجاز, وهو ما تم اثباته تجريبياً[1]. وكذلك لا يمكن تصور عملية تطورية منتظمة في ظل فوضى قانونية, كما إن اطلاق العنان للاحتكار سيؤول بآلية التفاعل إلى الجمود, وهكذا لن يكون هنالك حافز على الابداع إذا لم يُحرز المبدع المكافأة,... وهلم جرّا.

النوع الثاني: التمكين الايجابي.

يزداد الاهتمام بهذا النوع من التمكين عندما تزداد الشكوك بقدرة الآلية التفاعلية للنشاط الاقتصادي على توليد قوى الدفع الذاتي الكفيلة بإحداث "التغير التقني" أو استدامته. عندها تعمد الجهات المعنية إلى تسخير القدرات التمكينية لرفع مستوى التمكين لدى القوى التكوينية بغية منح النشاط الاقتصادي الزخم الكافي لإحداث "التغير التقني" واستدامته. ويختلف التمكين الايجابي بحسب طبيعة القدرات التكوينية, وذلك من حيث كونها بشرية أو مادية:

أ. تمكين القدرات التكوينية للعنصر البشري.

يمكن لتمكين القدرات البشرية أن يشتمل على غاية ووسيلة في آنٍ واحد, كلتاهما تؤديان إلى توسيع خيارات الانسان لما يمكن أن يكون عليه جانبي الأخذ والعطاء في مسار حياته. فهو غاية من حيث تعلقه بأسباب تحقيق الرفاه, بغض النظر عن توفر ظرف استخدامه أو عدمه. كما أنه يعدّ وسيلة عندما تعزى إليه الكفاءة في أداء الوظائف[2]. وهذا التمكين يتضمن عدّة جوانب, قد تم إخضاع علاقة كل منها بالتغير التقني للاختبار في عدد من البحوث التجريبية[3], أبرز هذه الجوانب:

(1) الجوانب الصحية: إذ يمكن من خلالها توفير متطلبات الارتقاء صحياً بالقوى الذهنية والجسدية والنفسية للإنسان, من حيث الكم والنوع والديمومة, بما يؤهله للتلقي والعطاء بفاعلية كحلقة من سلسلة النشاط المجتمعي.

1) See/ David Alan Aschauer***: Is public Expenditure Productive?***, Journal of Monetary Economics 23, Chicago, 1989, p.198. And see also/Aleksander Rutkowski***: Public Investment, Transport Infrastructure & Growth in Poland***, Economic analysis from the European Commission's Directorate-General for Economic and Financial Affairs, Volume 6, Issue 11, 2009, p.2.

2) باسل البستاني: ***جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة– منابع التكوين وموانع التمكين***, مركز دراسات الوحدة العربية, ط1, بيروت, 2009, ص ص91-92.

3) See/ Anders Isaksson: ***Determinants of Total Factor Productivity***- A Literature Review, Research and Statistics Branch (UNIDO), 2007, p4-80.

والارتقاء بالكم هنا يراد به التوسع الأفقي للقوى المذكورة؛ لذا لا يقصد بالكم تعداد النسمة, بل هو ما يمكن أن تشغله قوى بعينها من مساحة في خارطة القدرة على العطاء. وهذه المساحة, بثبات النسمة, قابلة للاستزادة لا للزيادة, بمعنى الاظهار من الضمور وليس الايجاد من العدم. ومن ثم فإن ذلك, لمجتمع انساني معين, سيعني بالضرورة رفع رصيد قدرة القوى كمعدّل لكل فرد في ذلك المجتمع. ولمّا كانت هذه القوى تشكّل الأداة المؤثرة الأولى في النشاط الابداعي, فإن زيادتها ستوفر, بالتأكيد, فرص أكبر لمقاربة الصيغة المثلى.

كما أن المراد من الارتقاء بالنوع هو التمدد العمودي لهذه القوى, بمعنى زيادة فاعليتها في الانجاز المفترض, أي استهداف مستوى التأثير الذي يمكن أن تمارسه في الأداء الوظيفي لها خلال عملية التفاعل. ويتم ذلك بتحرير هذه القوى من القيود التي يمكن أن تعوق انطلاقها من مكامنها إلى حيث التجلّي والظهور. وكذلك فإن الارتقاء- صحياً- بنوع هذه القوى يمكن أن يؤثر قدرتها على الاستجابة لطبيعة الحاجات الموضوعية اللازمة لإنجاز الفعاليات الاقتصادية المطلوبة. إذ لابد من وجود موائمة في نمط الحركة التطورية بين الغايات المستهدفة, من جهة, وطبيعة الادوات اللازمة لتحقيقها, من جهة أخرى. هذا الارتقاء الصحي بنوع القدرات, وكذلك هذه الموائمة, يعملان على زيادة فاعلية القوى المتاحة في أداء نشاطها الوظيفي باتجاه تحقيق الهدف.

أمّا الديمومة, فقد تكون إطالة العمر من متلازماتها, لكن المراد منها في الأساس زيادة مدّة القابلية على توليد المنافع, المفضي إلى إضافة قيمة صافية. بمعنى تعظيم جانب العطاء (مخرجات النشاط) مقابل جانب الأخذ (مدخلات النشاط) كحصيلة للتفاعل المفترض, طيلة عمر الانسان, بالمنظور الاقتصادي, سواءٌ ذلك على صعيد الفرد أو المجتمع الانساني. هذه الديمومة يمكن أن تمارس دورها في تعزيز المنافع المتحصلة, على مستوى الفرد أو المجتمع على حدٍ سواء.

(2) الجوانب التعليمية: وهي الأساس في عملية التوليد والتراكم العمودي والانتشار الافقي للمعرفة العلمية, وتعدّ عاملاً حاسماً في تحديد مستوى الابداع, ومن ثم تشكيل صيغة التفاعل بين القدرات التكوينية لكل من الانسان والطبيعة, وفرص مقاربة الصيغة المثلى. ويمكن أن تتجلى هذه الجوانب في المجتمع بعدّة صور, مثل نسبة المتعلمين, أو مدة تلقي التعليم, أو نوع ومستوى التعليم المستهدف, أو المنجز العلمي كماً ونوعاً (القدرة على الابتكار والتجديد)...الخ. ويخضع تقييم الانجاز هنا إلى مقارنة نسبية ديناميكية مرتبطة بنزعة التطور التنافسية. فالركون, معها, إلى الاستعارة يستلزم التخلف النسبي, بل أن ضرورات المواكبة توجب المبادرة الذاتية.

(3) الجوانب المهارية: ويمكن أن يتم اكتساب أو تنمية الذكاء المهاري من خلال التعلّم بالممارسة, أو النشاط التدريبي, أو عن طريق الاحتكاك بالخبرات الاخرى, وما إلى ذلك.

(4) الجوانب القيميّة: وهي تجسد الحس الأخلاقي والبعد الاعتباري الذي يسمو به الانسان على سائر المخلوقات, ويمكن لهذه الجوانب أن تشكل صرحاً من البناء الروحي الراسخ, المشيّد على أسس متعددة, كالصدق والأمانة والاخلاص والمثابرة والتفاني في العمل...الخ. وتعتمد هذه الجوانب, في شدّة تأثيرها, على مدى قدرة المؤسسات المعنية في ترسيخ هذه القيم لدى أفراد المجتمع, كما أن قوة التأثير تتوقف على مدى إيمان أفراد المجتمع بالمنطلقات والغايات التي يخضع لها النشاط الاقتصادي. ويمكن لهذه الجوانب أن تمارس تأثيراً جوهرياً في حشد حزمة القدرات التكوينية والتمكينية المتاحة باتجاه تحقيق الغايات المستهدفة والمحددة ضمن الاطار القيمي السائد. إذ أن أثر تفعيلها يتعدى عملية استنهاض القابليات الكامنة وتنميتها, ليشمل الحثّ على رفع كفاءة الانجاز, ومن ثم مقاربة الصيغة المثلى.

(5) الجوانب الثقافية: وهي تعدّ من ارهاصات الجوانب القيمية, ومثالها: احترام الوقت, تطبيق القانون والالتزام بالتعليمات, الشعور الوطني والحرص على المصلحة العامة, الفضول الفكري والرغبة في الابتكار...الخ.

ب. تمكين القدرات التكوينية للعنصر المادي:

هنا يكون تعزيز منظومة القدرات عبر التعامل مع الطبيعة بالتساوق مع الأطر العامة للمشروع التكاملي المؤدي إلى الصيغة المثلى, ويتضمن ذلك جعل القوى الكامنة في الطبيعة أكثر قدرة على توليد المنافع, مع مراعاة مبدأ الاستدامة. ولعل هناك من الاجراءات ما يساعد على تحقيق ذلك, منها:

(1) الكشف عن القدرات الكامنة للطبيعة, وإدراك إمكانية مضاعفة تلك القدرات, والانتفاع مما يضيفه حسن التدبير, وتحسين صيغ الاستخدام, في رفع سقف الغايات المستهدفة. فما يتم أغفاله من تلك القدرات يوجب الحرمان من منافعها, ويبطئ المسير نحو الهدف. كما أن عدم فهمها يحدّ من فرص الارتقاء وزيادة النماء.

(2) تكييف الطبيعة وإعدادها كمدخلات مستساغة في عملية التحول إلى مخرجات. وخلافه يعوق عملية التحول ويضعف الأداء.

(3) العمل بموجبات المسؤولية البيئية "التنمية المستدامة", والتعامل مع الطبيعة كشريك دائم يجب انصافه, بوصفها قوام الانتاج والمنتجين. فهي منبع المادة في المدخلات, وعلّة الاستدامة في الحياة. والاخلال بها يحرف المشروع التكاملي عن مساره, ويمنعه من بلوغ غاياته.

ثالثاً: التغير التقني والحرية الاقتصادية:

أشرنا آنفاً إلى أن جوهر العلاقة, بين التغير التقني والحرية الاقتصادية, ينبثق من الارتباط القائم بين إمكانية تحقيق الإرادة الانسانية القصدية لمرادها, وقدرتها على الاختيار. فهذه الإرادة التي يمتطيها التغير التقني في سعيه لتعظيم المنفعة الذاتية, تقوم على أساس الاختيار, الذي يخضع لنطاق الحرية الاقتصادية المتاح له. لذا فإن وضع هذه الإرادة, بين ما تُمليه عليها الفطرة في حال التحرر, وما تفرضه عليها القيود في حال التحكّم, هو الذي سيحدد طبيعة التغير التقني وإفرازاته.

1. بواعث التغير التقني:

مما لا يخفى أن عملية الانتقال بالقدرات التكوينية من القوة إلى الفعل, ومن ثم الوصول إلى الانجاز وتطويره, يتخللها الكثير من العوامل المثبّطة, والتي تتمثل بما تواجهه من حواجز عديدة, مثل مخاطر عدم التأكد, والتكاليف المباشرة, وتكلفة الفرصة البديلة, فضلاً عن الجهد والوقت...الخ. وطالما أن الانسان يمثل مصدر الفاعلية الادراكية الارادية في النشاط الاقتصادي, ويعمل وفقاً لما تمليه عليه إرادته في عملية الاختيار, فإن السلوك المنطقي سيقضي بتحديد نطاق الاختيار عند المستوى الذي تتفوق فيه العوامل الجاذبة على تلك المثبطة منها. بمعنى أن اتخاذ قرار الشروع بعملية الانتقال بالقدرات التكوينية من حالة القوة إلى حالة الفعل, سيتطلب الارتقاء بالدوافع الذاتية "**النفعية**"(*) إلى المستوى من التحفيز الذي يمكّنها من تجاوز تلك الحواجز, فعند ذاك فقط يمكن أن تتجلى ظاهرة المبادرة للوجود. ولمّا كانت "النفعية" غريزة فطرية ملازمة للإنسان على الدوام, فإن هذا الشرط سوف لن يقتصر على قرار المبادرة فحسب, وإنما سيبقى شرطاً ملازماً لحركة النشاط الاقتصادي وصولاً إلى مرحلة الانجاز وتطوره واستدامته.

هذه الدوافع "النفعية", حتى في اقتصاد السوق, ليس بالضرورة أن تتجسد دائماً بالرغبة في زيادة في الأرباح (وإن كان هذا الدافع يمثل أبرز مصاديقها). بل قد تأخذ أشكال اعتباريّة متعددة, تصب جميعها في إشباع غرائز الذات, كحب الشهرة والظهور, والرغبة في تحقيق النجاح, وإثبات الوجود والقدرة على حسن الأداء, وحب المغامرة والتحدّي, وحب التفوّق, وحب الرياسة ونيل المكانة الاجتماعية المرموقة,....إلخ.

وفي حال وجود المنافسة, فإن هذه الدوافع "النفعية" الذاتية سوف لن تتحرك بفعل قوّة عوامل التحفيز الايجابية فحسب, بل أن ستكون هناك عوامل تحفيز أخرى سلبية, تضاهيها بالقوة وتماثلها بالاتجاه. وتتمثل هذه العوامل بالخوف من احتمالات الإخفاق والفشل, والتي ترافق الجهة المبادرة, بدءً من التفكير بالإقدام على الفعل وتستمر باستمراره. هذا الخوف من شأنه توليد قوة

---

*) المقصود بالنفعية هنا الدوافع المتولّدة عن غريزة حب الانتفاع بالمعنى العام, ولا يقصد بها "**النفعية البنتامية**" بدلالاتها الاصطلاحية.

تدفع نحو زيادة الحرص على تحسين صيغة الأداء, بيد أن الدافع هنا ليس من أجل النجاح, وإنما تجنباً للوقوع في الهاوية, لكن في النتيجة ستولد القوتان معاً حافزاً لتحقيق المزيد من النجاح.

وسوف يبرز دور عوامل التحفيز السلبي في حال النجاح أكثر من أي وقت آخر, إذ إن الاحتفاظ بهذا النجاح سيكون أكثر تعقيداً من مهمة تحقيقه ابتداءً, ولن تكون هنالك مندوحة للتراخي أو التباطؤ, لاسيما إذا كان النشاط محاط ببيئة مثابرة؛ إذ ليس بالضرورة أن يكون الفشل ناجماً عن تراجع مستوى الانجاز, بل حتّى مع الاستمرار بالتقدّم, فإن ذلك الفشل قد يأتي نتيجة تقدّم الآخرين بخطوات أكبر (أي إبتكار صيغ أكثر كفاءة).عندها, وفي مثل هذا الحال, ستأخذ الجهة المبادرة وضع "الجيش الطارقي"(*), لكن هذه المرّة سيكون الخيار إمّا النجاح أو السقوط في غياهب الفشل. هاتان القوّتان تمثلان المصدر الأساس لقوّة الدفع الذاتية نحو التفاني والمثابرة لزيادة المنفعة الذاتية, والتي بدورها ستعمل على الارتقاء بالكفاءة الاقتصادية للإنجاز. وهكذا فأنه مثلما يمارس, توقع نَيْل المكاسب وامتيازاتها, دوره في رفع الكفاءة الاقتصادية, فإن الخوف, من الاخفاق وتداعياته, سوف يمارس الدور ذاته في تحقيق ذلك.

2. الديناميكية التلقائية للتغير التقني:

في اقتصاد السوق عندما يعمل نظام التوزيع بمبدأ ربط المكافأة (المادية والاعتبارية) بالإنجاز, مع وجود المنافسة, فإن دوافع "التغير التقني" سوف تكتسب زخماً متزايداً؛ إذ أن قوى التحفيز (الايجابية والسلبية) سوف تدفع الجهات المبادرة إلى استنفار قدراتها لتعظيم تلك المكافأة, فيتعاظم الحرص على اختيار الصيغة الأكثر كفاءة في عملية الانجاز, بمعنى السعي الحثيث لتحسين الأداء بما يزيد المنافع المتولدة ويخفض من تكلفتها, وهذا بدوره سوف يتطلب تحقيق عدد من الأمور, من بينها:

- الحرص باستمرار على استقطاب رأس المال البشري الأكثر كفاءة.
- اختيار مواد أولية أكثر ملائمة.
- مواكبة واستخدام الوسائل الفنية الحديثة الملائمة لصيغة الإنجاز المعتمدة.
- ابتكار صيغ جديدة ومتجددة في تنظيم عملية الانجاز.

بهذه الكيفية سوف تتحرك الجهات المبادرة بكل قوّة لتوفير الشروط الضرورية والكافية لرفع مستوى الإنجاز, مما يفرض على هذه الجهات إشراك قوى تكوينية (بشرية ومادية) بمستوى أعلى من القدرة والتمكين, عندها سوف تضطر هذه الجهات إلى رفع سقف المكافآت لتحقيق ذلك المطلب.

هذا التحرك لرفع مستوى الانجاز, وبفعل الزيادة في المكافآت, سيولد- من جهة- رغبة جدّية لدى الكثير من القوى البشرية لرفع كفاءتها, وكذلك رفع مستوى التمكين لرأس المال المادي, أملاً في فوزها بتلك الزيادة. ومن جهة أخرى, فإن هذا التحرك, نفسه, سيجعل الجهات التمكينية,

*) وذلك في إشارة إلى ما قاله طارق ابن زياد إلى جيشه في عبارته الشهيرة "العدو أمامكم والبحر وراءكم".

المعنية برفع الكفاءة (كمؤسسات التعليم والتدريب والتأهيل على سبيل المثال), أمام تحدي الايفاء بمتطلبات الانجاز. وكنتيجة لتنافس هذه الجهات التمكينية فيما بينها, وكذلك رغبتها في الحصول على عوائد أكبر, سيتولّد لديها الحافز الكافي للدخول بفاعلية في هذه العملية, والارتقاء بمستوى أدائها, ومن ثم الاستجابة لهذه المتطلبات.

وهكذا ينتقل تأثير تلك القوة, المتولدة عن تحرك الجهات المبادرة, من حلقة الانجاز إلى حلقتي التكوين والتمكين. بل سيستتبع تلك العملية شدّ الحلقات الفرعية الأخرى المرتبطة بالحلقات الرئيسة- وبنفس الطريقة- لتكوّن سلسلة من الحلقات الفاعلة التي تربط قوى التكوين, مروراً بقوى التمكين, لتحصل على التمكين اللازم لها في عملية الانجاز. وسيتحدد مستوى التغير التقني على مدى فاعلية وترابط حلقات هذه السلسلة. وستكون النتيجة المتوقعة من كل ذلك هو الارتقاء بكيفية الأداء وصولاً إلى الصيغة الجديدة الكفيلة برفع مستوى الانجاز, الذي يعني إنجاز خطوة من التقدم التقني, أو بعبارة أخرى, تحقيق نمواً في الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج.

لكن هذه العملية ستعيد نفسها, إذ إن افتراض وجود حالة المنافسة, فإن نجاح أحد المبادرين وتميّزه سيدفع جميع المبادرين الآخرين إلى فعل الشيء ذاته خوفاً من الاقصاء, فيفقده تميّزه. الأمر الذي سيملي على الأول السعي الحثيث للاستمرار في ابتكار صيغ جديدة أكثر كفاءة, وهذا بدوره سيتطلب مشاركة قوى "بشرية ومادية" بمستوى تمكين أعلى من السابق, ويكون الحث على ذلك عن طريق زيادة المكافآت لتلك المستويات الجديدة المطلوبة من التمكين, كما ستضطر المؤسسات المعنيّة بالتمكين لرفع قدراتها تبعاً لذلك, فترتفع كفاءة الإنجاز, وهذا يعني تحقيق خطوة ثانية من التقدم التقني (أي الانتقال إلى مستوى جديد في الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج). وهكذا, وبتكرار هذه العملية, مع وجود المنافسة, تتولد ديناميكية تلقائية للنمو في القدرات الابداعية, والتي تكسبها المنافسة صفة الاستمرار, الشكل (12) يوضح ذلك.

لكن كيف يحدث التسارع في التغير التقني (أو نمو الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج)؟

من خصائص التغير التقني أنه يُبنى على ابتكار سابق, ويؤسس لابتكار لاحق. فمن شأن كل ابتكار جديد توليد إضافة جديدة للمعرفة, يمكن أن تفتح الآفاق لتطوير معارف أخرى (كما حصل عند ابتكار محرك البخار أو محرك الديزل أو الكهرباء, الترانسيستور أو التكنولوجيا الرقمية...الخ). ومقتضى ذلك أن التغير التقني سيعيد انتاج نفسه بناءً على آخر مستوى متحقق من الانجاز, عند ذاك من المنطقي أن يتسبب الارتقاء في مستوى الانجاز في جعل الخطوة اللاحقة في هذا التغير أكبر من السابقة. وحتى مع افتراض ثبات حجم الحوافز, فأن إضافة زخم التمكين الخاص بالخطوات السابقة إلى الخطوة اللاحقة, سيمنح الأخيرة زخماً تمكينياً تراكمياً, من شأنه تسريع عملية الارتقاء إلى مستويات جديدة في التغير التقني, وهكذا يكتسب التغير التقني في ظل الديناميكية التلقائية صفة "التسارع".

الشكل (12)

مكونات وآلية عمل ديناميكية التغير التقني

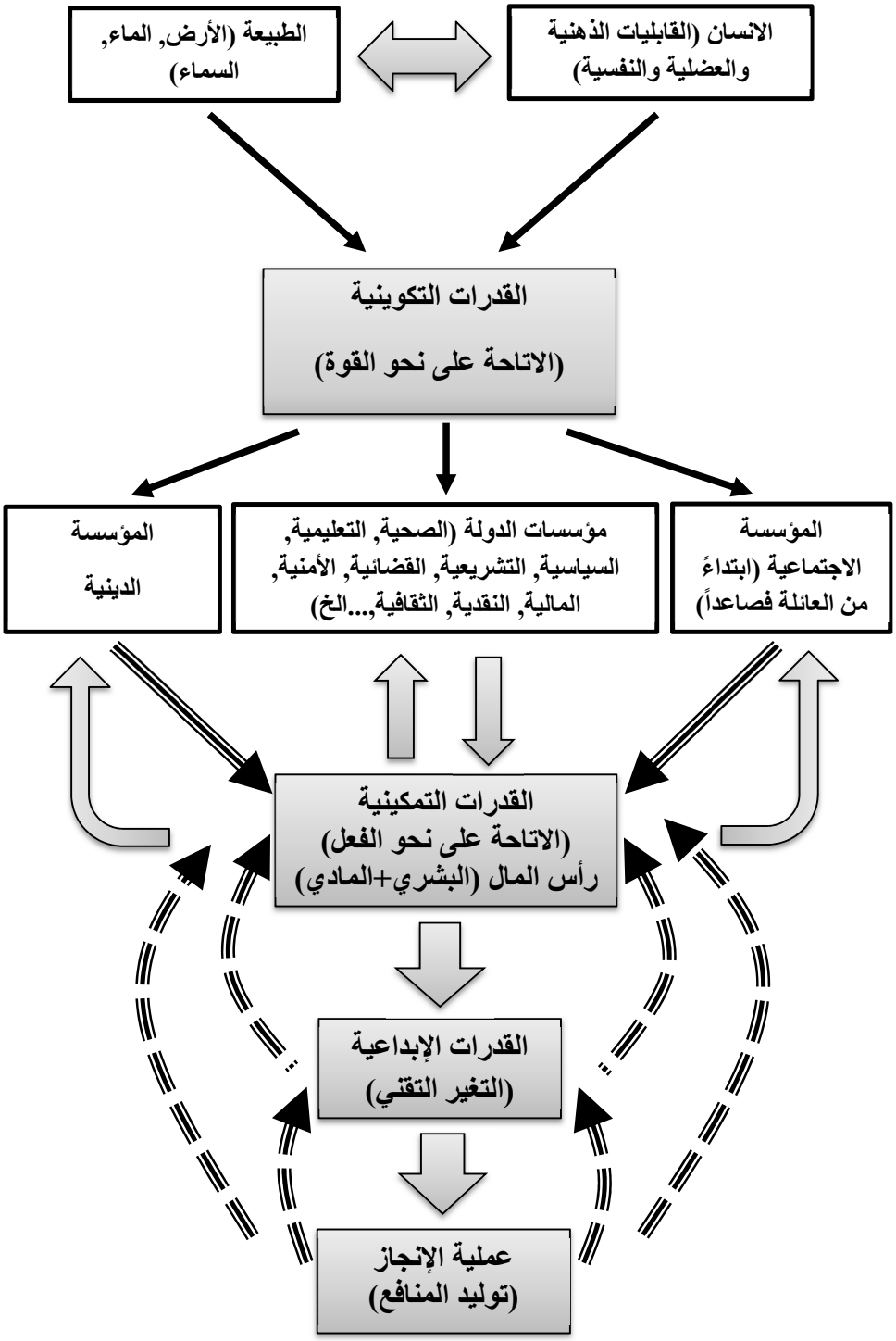

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على العرض الفلسفي السابق.

كما أن الكيفية التي تتم بها هذه الديناميكية تضفي على جميع النشاطات, الخاضعة لقواعدها, طابع "الجدّية", فقد تمت الاشارة آنفاً إلى أن المستوى المقبول من التمكين للقدرات التكوينية, بحسب هذه الديناميكية, يخضع لمتطلبات التطور في الانجاز. بمعنى أن بلوغ القدرات التكوينية إلى مستوى محدد من الإعداد والتأهيل سيكون شرطاً لقبول مشاركتها في عملية الانجاز, وبدون تحقق هذا الشرط فإنها ستقابل بالرفض. وبعبارة أخرى, عندما يأتي تحدي المنافسة ليفرض, على الجهة المنظِّمة للمبادرة, الارتقاء بالإنجاز, فإن ذلك سيحتّم عليها إشراك فقط تلك القوى المؤهلة للقيام بذلك بكفاءة, دون غيرها. لكن هذا بدوره سيملي على الجهات المعنية بالتمكين الارتقاء بقدراتها على تمكين القدرات التكوينية إلى ذلك المستوى, وإلاّ فإن المنافسة ستكون كفيلة بالكشف عن فشلها في أداء هذه الوظيفة. وبذلك فإن جميع القوى التي ترغب بالمشاركة في تلك النشاطات سيكون أمامها أحد خيارين, وهو أمّا الأداء بالمستوى المحدد لها, وبما يعدّ امتثالاً لمتطلبات التطور بالإنجاز, أو الخروج من ميدان المنافسة.

ولمّا كانت عملية الارتقاء في مستوى التغير التقني تحتاج إلى إشراك قوى مختلفة, ذات تخصصات متنوعة, فإن الدوافع "النفعية" الفردية سوف تأخذ بعداً تفاعلياً "اجتماعيا" ذا طبيعة تكاملية. وهذه الطبيعة التكاملية من شأنها أن تتكفّل بمهمة تقوية الأواصر الرابطة بين حلقات السلسلة (الأساسية منها والفرعية), بمعنى احتياج القوى لبعضها, واعتماد كلٌ منها على الآخر في إنجاز المهام. إن ديناميكية التغير التقني, في ظل هذا التصوّر, يمكن أن تعطي تفسيراً لكيفية حصول التغير التقني واكتسابه صفتي الاستمرار والتسارع, واتخاذه البعد الاجتماعي, فضلاً عن إضفاء الجدّية على النشاط الاقتصادي. كما تجدر الاشارة إلى أن استمرار مثل هذه الديناميكية, على المدى الطويل, يمكن أن يساهم في إعادة تشكيل منظومة متجددة للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية, بما يحاكي متطلبات المرحلة, وقد تتحول فيما بعد إلى ثقافة عامة, وقيم تترسخ شيئاً فشيئاً, لتمارس, لاحقاً, دورها في الحفاظ على بقاء فاعلية الديناميكية التلقائية, بعد أن كانت قد تشكلت من جرّائها.

وأيضاً يمكن لهذه الديناميكية أن تؤدي إلى "الكفاءة في التخصيص", إذ إن سعي الجهات المبادرة للنجاح يفرض عليها البحث عن القوى الأكثر ملائمة لأداء الوظائف المطلوبة (فيتحدد بذلك هيكل الطلب على هذه القوى), وذلك كون هذه القوى ستكون اقل تكلفة نسبياً, مقارنةً بحجم ونوع مخرجاتها, وأكثر قدرة على تحقيق الغايات المنشودة. وفي الوقت ذاته ستسعى تلك القوى للتخصص والحصول على التمكين اللازم في المجالات التي تتفق وقابلياتها الفطرية, لما يتيحه لها ذلك التوافق من فرص لتعظيم القدرة على توليد المنافع, ومن ثم تعظيم المكافأة (فيتشكل على أساس ذلك هيكل العرض). وبذلك ستقود هذه الديناميكية إلى حث القوى البشرية الأكثر رغبة وقابلية على الرسم-

مثلاً- لأداء وظيفة الرسم, وكذلك الحال لسائر التخصصات الأخرى. وكذلك وفقاً لهذه الديناميكية, سيتم تخصيص الأرض الأكثر قدرة على توليد القمح لزراعة القمح,... وهكذا.

كما أن التمنّع الذي تمارسه بعض القوى- بفعل ندرتها - سينعكس على قيمة المنافع المتولدة عنها, وعندما ترتفع هذه القيمة سوف تزداد- على اثر ذلك- المكافأة المقررة لها. الأمر الذي من شأنه الحفز على زيادتها والرفع من مستوى تمكينها من جهة, وترشيد استخدامها من جهة أخرى. هذا التفاعل بين الإرادتين (إرادة الجهات المبادرة, وإرادة القوى المتاحة) سيؤدي بالنتيجة إلى مستوى توازني, تتحقق فيه العقلانية في استخدام الموارد وكفاءة التخصيص, ومن ثم مقاربة الصيغة المثلى.

3. الديناميكية التلقائية - الافرازات والتداعيات.

بالرغم من أهمية الديناميكية التلقائية في مقاربة الصيغة المثلى, إلاّ أن اقتصار محركاتها على الدوافع الذاتية جعلها تنطوي على العديد من الاخفاقات:

أ. الديناميكية التلقائية والاحتكار(*):

تبيّن مما سبق أن ديناميكية التغير التقني في ظل اقتصاد السوق تتم بفعل التنافس بين القوى الفاعلة لرفع مستوى الانجاز, وستكون الكفاءة المعيار الأساس للمشاركة في ذلك الانجاز. لكن من الواضح أن هذا يعني إزاحة القوى الأقل كفاءة(**), وباستمرار هذه العملية سيقتصر السوق, في عملية غربلة, على القوى الكفؤة, التي تنطلق في عملية الانجاز بخطى متسارعة, مخلّفةً ورائها نسبة هامة من القوى المعطّلة. وسوف يبرز بعض من هذه القوى, بصفتها الأكثر نجاحاً في المنافسة, لتكون نواةً لقوى احتكارية.

و"بفرض استبعاد تأثير انتشار المعلومات", فأن هنالك متلازمة ستظهر, كإحدى إرهاصات الديناميكية المبيّنة آنفاً, وتمارس فعلاً تلقائياً في بلورة الاحتكار, وهي تبدو جليّة في حصول النجاح ومستلزماته, أو كما يعبّر عنه "النجاح يخلق النجاح". فمن جانب, يستلزم المضي في التغير التقني واجتياز المنافسين بنجاح, إمكانات تمويل كبيرة لاستقطاب المبدعين واحتضان المخترعين وتوفير ما يلزم لاستثمار قدراتهم, ومن ثم امتلاك القدرة والمرونة اللازمة للارتقاء بصيغة الانجاز, وهذا يعني ضرورة وجود قوى اقتصادية بالحجم الذي يتيح لها ذلك(***). ومن جانبٍ آخر, يشكّل النجاح بذاته الوسيلة المنطقية للحصول على تلك المستلزمات, إذ يتسع معه نطاق الفرص في إحداث التراكم المالي, والحث على الاندماج, وتهافت المساهمين, وما إلى ذلك.

---

*) أينما يرد مصطلح الاحتكار في هذه الدراسة, فإن المقصود منه فقط ذلك الاحتكار الذي ينشأ بسبب التغير التقني, دون غيره.

) وقد أشار **مارشال Marshall إلى ذلك من خلال فكرة **"دورة الحياة البايولوجية"** وكذلك مفهوم **"المشروع الممثل"** (انظر/كيث هارتلي, كلم تيسدل, ***السياسة الاقتصادية الجزئية***, ترجمة عبد المنعم السيد علي, مطبعة الجامعة المستنصرية, بغداد, 1981, ص ص244-245).

***) على أن لا يفهم من ذلك نفي مساهمة القوى الصغيرة في عملية الابتكار, بل أن العائق الأساس أمام هذه القوى يتمثل في ضعف قدرتها في التأثير والحصول على المكاسب المناسبة لهذه الابتكارات.

وبامتلاكها هذه القدرة على إحداث التغير التقني, وتمتعها بوفورات الحجم, فإن هذه القوى الاقتصادية "المتفوّقة" ستصبح, وفقاً للمتلازمة المذكورة, الأقدر على مواصلة النجاحات, وتعظيم قدرتها على الانجاز, وزيادة حصتها في السوق شيئاً فشيئاً على حساب القوى الأضعف, والتي ستنحسر حصتها في السوق وتتناقص فرصها في النجاح, عندها سوف يتعاظم الاحتكار. وعند مطابقة الاسقاطات الهندسية لتأثيرات الاحتكار "عند مستوى معين للتغير التقني"(*) على خارطة الصيغة المثلى, فإن ملامح الخلل والانحراف ستبدو في صورتين:

الأولى: وهي ناشئة عن شكل العلاقة, بين الايرادات والتكاليف التي تفرضها طبيعة سوق الاحتكار, إذ يلاحظ انحراف نقطة التوازن الخاصة بالمحتكر عن المستوى الأمثل, والتي تكون فيها المنافع المتولدة أقل, من حيث الكم, وأعلى, من حيث التكلفة, مقارنةً بما يقابلها في وضع المنافسة. وبذلك سيكون توازن المحتكر (والذي يحقق عنده المحتكر تعظيم المنافع الذاتية في المنظور الخاص) دون المستوى الأمثل (الذي يتحقق عنده تعظيم المنافع الاجتماعية في المنظور العام).

أما **الثانية**: فإنه على افتراض أن تحقيق الارتقاء المستمر بمستوى الكفاءة يحتّم على القوى التكوينية (البشرية والمادية) اتباع اسلوب التنافس على أساس القدرة في تقبّل التمكين, وكذلك بافتراض أن جميع القوى التكوينية ترضخ لهذا الاسلوب كأساس للتنافس فيما بينها, فإن وجود حد أدنى من التمكين لقبول القوى المتنافسة من شأنه جعل نسبة كبيرة من القوى خارج دائرة التوليد. إذ من الطبيعي وجود فوارق في مستوى تقبّل القوى التكوينية المتعددة للتمكين, أو أن هذه القوى التكوينية لم يسعفها الحظ في تحصيلها التمكين الضروري لجعلها مؤهلة للدخول في تلك الدائرة, أو أنها تخلّفت عن الرّكب لسببٍ أو آخر, وهذا يشمل كل من رأس المال البشري أو المادي على حدٍ سواء. وهذا سيعني بقاء نسبة معينة من القوى التكوينية المتاحة (كلياً "على نحو القوة" و جزئياً "على نحو الفعل"), خارج إطار الاستخدام (أي بطالة في رأس المال البشري وعطالة في رأس المال المادي), مما يعدّ منافياً للصيغة المثلى من حيث الكفاءة في التخصيص.

ب. الديناميكية التلقائية والركود:

يمكن أن يتولّد عن التغير التقني زيادات صافية في القيمة, تنجم عن زيادة الكمية أو تحسين النوعية للمنافع المتولدة, وهذه الزيادات يمكن أن تتوزع إلى ثلاث أطراف دفعة واحدة, الطرف الأول: الجهة المنظمة للإنجاز (وتحصل عليها بشكل زيادة في العوائد الصافية). الطرف الثاني: العوامل المشاركة في عملية الإنجاز (وتحصل عليها بشكل زيادة في المكافئات مقابل مشاركتها في عملية التوليد). الطرف الثالث: المستهلكون (ويحصلون عليها بشكل زيادة في المنفعة الناجمة عن تحسين النوعية, أو بشكل انخفاض في الأسعار).

*) سيتم في موضع آخر من هذه الدراسة مناقشة علاقة اكتمال المنافسة ونقصها بالكفاءة الاقتصادية.

وينشأ الترابط بين التغير التقني والركود الاقتصادي من طبيعة الأطراف الثلاثة المذكورة, من حيث كونها محسوبة على جانب العرض أو الطلب, والذي سيعكس تأثير تلك الزيادات الصافية بالقيمة على معدل النمو في كل من الجانبين. فإذا وصّفنا الجهة المنظمة للإنجاز بأنها تنتمي إلى جانب العرض, بينما الطرفان الآخران ينتميان إلى جانب الطلب, عندها فإن تأثير تلك الزيادات سيتحدد وفقاً لإسلوب توزيعها على كل من الأطراف الثلاثة المذكورة.

ولمّا كانت طبيعة اقتصاد السوق تبيح الملكية الخاصة لوسائل الانتاج, وذلك في إطار حثها على التراكم, بعدّه شرطاً لتسريع واستدامة النمو, كما أنها تسمح للجهة المنظمة للإنجاز بالتحكم ـ إلى حدٍ ما ـ في عملية التوزيع, فإن هذه الجهة غالباً ما تستحوذ على الحصة الأكبر من تلك الزيادة على حساب الأطراف الأخرى. كما أن انخفاض نسبة ميل هذه الجهات للإنفاق على الاستهلاك يؤدي بالزيادات المتولدة في الدخول إلى زيادة الادخار, أو زيادة الانفاق على الاستثمار (إذا كانت الظروف مواتية) بغية التوسع في القدرات التوليدية. فإن ذلك سيحدث نمواً في جانب العرض يفوق ذلك المتولد في جانب الطلب, فيقود بالاقتصاد إلى حالة الركود الاقتصادي. وهذا يعني أن التسارع في التغير التقني (الذي غالباً ما يحصل في مرحلة الرواج الاقتصادي) يمكن أن يفسر جانباً من أسباب حدوث ظاهرة الركود الاقتصادي. هذا التفسير, وإن لم يُشِر اليه **كينز** Keynes صراحةً عند تحليله للركود الاقتصادي, إلاّ أن الإجراءات التي دعا اليها تشير ضمناً إلى إدراكه لذلك(*).

ج. الديناميكية التلقائية والتوزيع:

ذُكِرَ آنفاً ما يمكن أن يضفيه تماهي الطبيعة في شخص الانسان, من طابع الارادة والاختيار, على المنظومة بأكملها, والذي يُلقي على الانسان مسؤولية تمكين القدرات التكوينية واستثمارها في عملية الانجاز وتوليد المنافع. ومؤدّى ذلك هو أن "الإضافات الصافية في القيم" تعود في جوهرها إلى مشاركة رأس المال البشري في عملية الانجاز, أمّا بصورة مباشرة, أو بصورة غير مباشرة, من هاتين الصورتين سيتم الانطلاق لتوضيح العلاقة بين التغير التقني والتوزيع.

فعملية التفاعل بين القدرات التكوينية فيما بينها, من جهة, ومع القدرات التمكينية, من جهة أخرى, ينتج عنها قدرات ابداعية, وهذه القدرات الابداعية إمّا أن تتجلى في ذات الإنسان بصفتها "رأس مال بشري", وعندها سيكون الانجاز ناتجاً عن مباشرة فعل الانسان له بدون واسطة. أو أن تتفاعل هذه القدرات مع المادة, فتتجسد فيها لتخرج بهيئة "رأس مال مادي", والتي تعدّ في حقيقتها تجلياً لقدرات بشرية سابقة, عند ذاك سيكون الانجاز بواسطة رأس المال المادي.

لكن, مع افتراض اقتران المكافأة بنسبة المساهمة في الانجاز, كيف يتم تحديد نسبة المساهمة, لكل من القوى المشاركة في توليد المنافع كي يتسنى تحديد المكافأة على أساسها؟ أي

*) وذلك عندما دعا إلى تعويض النقص في الطلب الكلي لتجاوز حالة الركود..

أنه إذا كانت مكافآت القوى البشرية المشاركة في الانجاز تتحدد على أساس مساهمتها المباشرة, فما هو استحقاق رأس المال المادي من المكافآت, وما هو أساس توزيعها؟

وفقاً للتصوّر السابق حول المصدر الأساس لتوليد الإضافات الصافية للقيمة, فإن استحقاق القوى المشاركة في عملية الانجاز لا يمكن حصره بالأفعال المباشرة. فعندما تؤدي مشاركة رأس المال المادي إلى مضاعفة القيم المضافة, فإن كل القوى البشرية المشتركة في انتاجه ستكون لها مساهمة بنسبةٍ ما في توليد تلك القيم المضافة, وبالتالي سوف تستحق حصتها من المكافأة بالنسبة ذاتها. ولعل ذلك يشير إلى جانب من الأساس الفلسفي الذي تستند إليه الأفكار الداعية إلى "الملكية العامة لوسائل الانتاج".

أما قواعد الديناميكية التلقائية, فإنها تحدد المكافآت على أساس الفعل المباشر, كما أنها تحكم بعائدية نتاجات التقدم التقني, من رأس المال المادي, إلى الجهات المبادرة المنظمة لعملية الانجاز. على هذا الأساس, فإن نسبة ما يولده رأس المال المادي من قيمة مضافة سيُنْسَب إلى هذه الجهات المبادرة, ومن ثم سوف تستحق المكافأة بتلك النسبة. لكن تميّز رأس المال المادي (لاسيما الآلات والمعدات) في مجال الفعل المباشر بصفته العامل الأكثر كفاءة (انتاجية) في عملية الانجاز, وكذلك ما يمكن أن يقود اليه ذلك من زيادة في نسبة استخدام رأس المال المادي على حساب رأس المال البشري, عندها فإن الفعل المباشر, في جُلّه, سيحسب للعامل المادي, والذي يعنى حصول الجهات المبادرة على الجزء الأكبر من المكافأة, الأمر الذي سوف يترتب عليه تفاقم مشكلة التفاوت في الدخول مع استمرار التقدم التقني.

لكن هناك وجهة نظر أخرى ترى أن هذه الزيادة في حصة الجهات المبادرة لن تكون على حساب حصة العامل البشري, بالمنظور المباشر للإنجاز, فهو يأخذ حصته العادلة قياساً لما يولّده من منافع بصورة مباشرة(*). أمّا استحقاقات هذه الجهات المبادرة فإنها تقيّم على أساس آخر مختلف, وذلك بعدّها السبب الذي يعزى إليه تنظيم العملية برمّتها, بل وكذلك وجودها في الأساس, بوصفها الجهة المبادرة إلى جَمْع القوى التكوينية بمستويات تمكينية معينة, وضمّها إلى عملية توليديّة "بالصّيغة" التي مكّنتها من تحقيق هذا الانجاز. وهو بذلك يكون أيضاً السبب وراء تحفيز القوى التكوينية, المشاركة في تلك العملية, على التحول من الضمور إلى الظهور, أي من وضع الاتاحة على نحو القوة إلى حالة الاتاحة على نحو الفعل, وبالمستوى الذي أهّلها للدخول في عملية الانجاز. كما أنها تعدّ الجهة المعنية بمواجهة مختلف التحديات والمخاطر التي تفرضها ظروف السوق, فهي مثلما تستحق النسبة الأكبر من المكافأة والامتيازات في حال النجاح, فإنها

*) بل قد تكون حصة العامل البشري من المنافع في مثل هذه العملية أكبر من حصته العادلة, إذا ما قورنت بعملية أخرى تتضمن مستوى أقل من الابتكارات, بعدّ إنتاجيته في الأولى ستكون أعلى من الثانية, ولعل واقع التباين في مكافآت العمل بين الدول التقدمة والدول المتخلفة يشير إلى ذلك.

بالمقابل تتحمل العبء الأكبر من الخسائر والتبعات في حال الفشل, مما يجعلها, وفق هذه الرؤية, تستحق هذه المكافأة.

على أية حال, فإن التقدم التقني, في ظل الاحتكام لقواعد هذه الديناميكية التلقائية, سيقود إلى سوء التوزيع. وستمارس هذه الديناميكية دورها في التوزيع بطريقين, الأول: إن استمرار التقدم التقني سوف يزيح القدرات (البشرية والمادية) الأقل تطوراً, مخلّفاً كم متزايد من القوى البشرية والمادية المعطلة. مما سيضطرها أمّا إلى القبول بحصص أقل من المكافآت, أو جعلها خارج إطار توزيع المكافآت تماماً, وفي كلا الحالتين سوف تزداد نسبة ذوي الدخل المنخفض. الطريق الثاني: زيادة الابتكارات تقود - بحسب **سولو** Solow - إلى تعزيز استخدام رأس المال المادي على حساب رأس المال البشري, مما يعني الاستغناء عن نسبة هامة من القوى البشرية, وجعلها خارج عملية الانجاز, حتى وإن كانت تمتلك التأهيل الكافي لدخولها تلك العملية, وبالتالي سيؤدي ذلك إلى انخفاض (أو فقدان) حصتها من تلك المنافع. إن كلا الطريقين سيؤديان بالنتيجة إلى تراكم المزيد من الثروة لدى نسبة متناقصة من الأفراد, الذي يعني الابتعاد عن الصيغة المثلى.

ولدى محاولة استشعار تجليات التحليل السابق في الواقع نجد أن الديناميكية التلقائية أفضت إلى اتساع الفجوة بين إنتاجية العمل وتعويضاته. فمثلاً في الولايات المتحدة, وبحسب مكتب إحصاءات العمل الأمريكي, ارتفعت إنتاجية العمل بالساعة, في القطاع غير الزراعي, بنسبة 85% منذ عام 1980، بينما بلغت نسبة الزيادة في التعويضات الحقيقية بالساعة 35%. وكذلك في ألمانيا، قد شهدت إنتاجية العمل زيادة بنحو 22.6% خلال العقدين الأخيرين من الألفية الثانية، بينما ظلت الأجور الحقيقية ثابتة خلال المدة ذاتها، بل انخفضت خلال المدة 2003-2011. وفي تقرير لمنظمة العمل الدولية وجد أن متوسط إنتاجية العمل, في الدول المتقدمة ككل, فاق النمو في متوسط الأجور الحقيقية. فمنذ سنة 1999, وبالاستناد لبيانات الأجور لدى 36 بلدا متقدماً, سجل متوسط إنتاجية العمل زيادة تعادل أكثر من ضعف متوسط الأجور[1].

ولعل تقرير التنمية البشرية 2014 قد رصد من الواقع ما يعزز هذه الرؤية, إذ إن ثورة الابتكارات, التي اجتاحت العالم في العقود الأخيرة تحت مظلة العولمة والدعوة إلى تحرير الأسواق, قد فاقمت من الفوارق في كل من الدخل والثروة, فأصبح 1% من سكان العالم ينعمون بـ 15% من الدخل العالمي, بينما يحصل ثلثي هؤلاء السكان على 13% منه. كما أن 1% من سكان العالم يملكون نصف ثروة العالم, وأن 85 شخصاً من الأثرياء يملكون ما يعادل ثروة نصف سكان العالم من الفقراء. ويستطرد التقرير ليتنبأ بأن استمرار هذه التوجهات تنذر بتوليد

1) مكتب العمل الدولي: ***التقرير العالمي للأجور 2012 - 2013 -الأجور والنمو العادل***, منظمة العمل الدولية, جنيف, 2013, ص49. وللاطلاع على دراسة مفصّلة حول هذا الموضوع, أنظر:
M. Husson: ***The Share of Value Added in Europe***, The Journal of the IRES, Vol. 64, No.1, 2010, pp. 47-91.

فجوات جديدة تضاف إلى الفجوات الكبيرة القائمة على صعيد الدخل والثروة[1]. وقد جاءت الدراسات الحديثة لصندوق النقد الدولي لتؤيد حقيقة مثل هذه التوجهات[2].

وهذا يأتي في سياق الاستنتاج الذي توصل إليه الاقتصادي الفرنسي **"توماس بيكيتي** Thomas Piketty" (الولادة 1971) في كتابه (*Capital in The Twenty-First Century*) المنشور سنة 2014 (الذي يضعه المتخصصون, من حيث أهميته, بمصاف كتابي "رأس المال" لماركس, و"النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود" لكينز). ففي هذا الكتاب, والذي استغرق تأليفه 15عاماً (1998-2013), وباستخدام بيانات أكثر من عشرين دولة, غطّت ثلاثة قرون من الزمن, قد توصل **"بيكيتي** Piketty" إلى أن تجاوز معدل العائد الخاص على رأس المال لمعدل نمو الناتج والدخل, الذي حصل في القرن التاسع عشر بفعل الثورة الصناعية وتداعياتها, وما نجم عنه من تفاوت تعسفي في الدخل, يعيد نفسه في القرن الواحد والعشرين بفعل الثورة التكنولوجية والمعرفية, ليكشف عن التناقض المنطقي الأساس لتلقائية السوق القائم على الملكية الخاصة, ويدخل العالم في دوامة متنامية من التفاوت في الدخل, الأمر الذي من شأنه تهديد قيم العدالة الاجتماعية وزعزعة الاستقرار. إذ أن اللامساواة, والتي تشير ضمناً إلى أن الثروة التي جُمِعَتْ في الماضي تنمو بسرعة أكبر من الناتج والأجور, ستقود إلى هيمنة رجل الأعمال أكثر فأكثر على أولئك الذين لا يمتلكونَ سوى عملهم, محدثة فوارق هائلة في الثروة, ولن تكون هنالك علاقة لهذه الفوارق مع روح المبادرة. وعليه لن تكون ذات جدوى في تعزيز النمو, ومن ثم فإن الماضي سيلتهم المستقبل, وإن تفادي الرؤية الماركسية لنهاية العالم تستلزم وضع الحلول البنيوية اللازمة بما يضمن أسبقية المصلحة العامة على الخاصة, مع الحفاظ على المنافسة والحوافز لحالات جديدة من التراكم الأولي[3].

د. الديناميكية التلقائية والتخصيص:

لا يقتصر فشل الديناميكية التلقائية في مجال التخصيص على ما تفرزه من تنامي في قوى الاحتكار, بل أن عملية التفاعل بين المنافع الخاصة المتقاطعة (المُمَثِلة لجانبي العرض والطلب) المعتمدة في هذه الديناميكية, يمكن أن تقودها أيضاً إلى النتيجة ذاتها, وذلك عندما تُخْفِق في الكشف عن حجم المنافع أو التكاليف العامة (الاجتماعية) الحقيقية, أو ما يعبّر عنه "الخارجينيات", الأمر الذي من شأنه الابتعاد عن الصيغة المثلى.

فمثلاً, قد تقود آلية عمل هذه الديناميكية إلى إغفال تكاليف التلوث البيئي, أو الاستهلاك المفرط لبعض عناصر الطبيعة, فيحدث التباين في حساب هذه التكاليف من المنظورين الخاص

1) الأمم المتحدة: ***المضي في التقدّم- بناء المنعة لدرء المخاطر***, تقرير التنمية البشرية 2014, برنامج الأمم المتحدة الإنمائي, 2014, ص37.
2) See\International Monetary Fund***: Fiscal Policy and Income Inequality***, Washington,2014, pp.7-8.
See Also\ Jonathan D.Ostry: ***Redistribution Inequality and Growth***, International Monetary Fund, 2014, pp.13-14.
3)Thomas Piketty: ***Capital in the twenty-First Century***, Translated by Arthur Gold hammer, The Belknap Press of Harvard University Press, Cambridge, London, England, 2014, pp.398-399.

والعام, الأمر الذي من شأنه حَرْف نقطة التوازن عن المستوى الأمثل, مسبباً الاساءة إلى نوعية حياة الأجيال القادمة, أو حرمانهم من بعض الهبات الطبيعية. كما أن تجاهل بعض المنافع العامة في حساب العوائد, سيجعل مستوى التوازن المتحقق دون المستوى الأمثل. هاتين الحالتين من عدم التوافق, بين التكاليف (أو المنافع) العامة والخاصة, ستؤديان بالضرورة إلى الإخلال بعملية التخصيص. وعندما تعجز الديناميكية التلقائية المبينة آنفاً عن معالجة مثل هذا الخلل؛ يُصبح تدخل الدولة ضرورياً للحد من تأثيراته السلبية, وتصحيح المسار نحو مقاربة الصيغة المثلى.

ه. الديناميكية التلقائية وحقوق الملكية:

تعدّ سمة "عدم التنافس Nonrivalry", التي يتميّز بها التغير التقني, أحد موارد فشل هذه الديناميكية في مقاربة الصيغة المثلى. فقد بيّنا آنفاً بأنه يمكن لاثنين أو أكثر من المنتجين استخدام نفس صيغة الانجاز, في الوقت ذاته, من دون أن تكون هنالك ضرورة لتخلي أحدهما عنها, مما يجعل إمكانية استنساخها مفتوحة بلا حدود. وهذا بحد ذاته يعني عجز المبتكِر عن الاستحواذ على ثمار ابتكاره, أو ما يطلق عليه "**العجز الاستملاكي** Inappropriabilty". وعند الأخذ بالاعتبار التكاليف الباهظة للابتكار, في الوقت والجهد والمال, فإن عدم حصول المبتكر على مكاسب متناسبة مع تلك التكاليف سيكرس نمط العمل التقليدي على حساب حفز النشاط الابداعي.

ومن المنظور الكلي سيعني ذلك انخفاض حجم المخصص من الجهد والتمويل للبحث والتطوير, ومن ثم تقليل فرص التسارع والاستدامة في النمو الاقتصادي. وبالنظر إلى هذه النتيجة السلبية, وكذلك لِما ثَبُتَ من أن العائد الاجتماعي للابتكار (سواء على صعيد المستهلكين أو المنتجين) يفوق بعدة أضعاف العائد الخاص له[1], فإن مهمة إيجاد اسلوب معين من الدعم لتعويض المبتكر لقاء ما يتحمله من تكاليف, وضمان حصوله على مكاسب مقنعة, تصبح مطلباً ضرورياً للتشجيع على الابتكار. كما أنه "بفرض وجود تأثير انتشار المعلومات" يصبح "**احتكار**" هذه الابتكارات لمدة محدودة سلوكاً محبذاً.

ولعل هذه النتيجة تبدو, لأول وهلة, مناقضة لِما انتهينا إليه سابقاً حول طبيعة العلاقة بين التغير التقني والاحتكار, فقد تمت الإشارة في موضع سابق الى التأثيرات السلبية للاحتكار, وذلك قبل أن يُفصح التحليل الحالي عن كونه سلوكاً محبذاً أحياناً. لكن هذا الاشكال لا يلبث أن يتلاشى عندما يتم التمييز بين تداعيات الاحتكار على صعيدي التحفيز على الابتكار وعملية التوزيع, إذ يمكن الإقرار بأهمية الاحتكار, في مثل هذه الحالة, عندما نعلم بأن الحافز على الابتكار يتوقف على مدى قدرة الجهة المبتكرة في المحافظة على خصوصية الابتكار واستحواذها على المكاسب

1) وذلك في إشارة إلى الدراسات التطبيقية التي أجراها الاقتصادي Edwin Mansfield وغيره من الاقتصاديين. أنظر: ساموبلسون و نورد هاوس: مصدر سابق, ص198.

المناسبة لقاء ذلك. لذا فإن الحصيلة التي يمكن الخروج بها في هذا الشأن هي ضرورة تنظيم الاحتكار (في معناه الواسع) بما يؤدي إلى مقاربة الصيغة المثلى.

و. الديناميكية التلقائية والاستخدام:

يمكن للآلية الانتقائية, في استخدام القوى البشرية, والتي تعمل وفقها الديناميكية التلقائية, أن تتسبب في هدر نسبة معتدٌ بها من هذه القوى. بمعنى أنه بالرغم من قدرة هذه القوى على أداء وظائفها بكفاءة عالية ومتنامية, إلاّ أن نسبة معينة منها سوف تبقى خارج نطاق المشاركة, وذلك لأسباب قد تتعلق بكفاءتها النسبية (أي وجود قوى أخرى منافسة لها تفوقها في الكفاءة), أو أنها تتجاوز المستوى الأمثل للاستخدام على المستوى الجزئي. لكن على أية حال, فهي لا تعكس بالضرورة المستوى الأمثل للاستخدام على المستوى الكلي, إذ إن زيادة نسبة القوى البشرية المعطلة - وبغض النظر عن الجانب النفسي - يتوجّب معها القيام بواحد من إجرائيين محتملين, كلاهما مغاير لأهداف الصيغة المثلى:

الإجراء الأول: أن يخصص من مكاسب القوى المشاركة تعويضات كافية للقوى المعطلة لغرض سد احتياجاتهم الضرورية وتوفير متطلبات العيش الكريم, وهذا يعني حصول بعض القوى على مكافآت بدون مقابل. وعند الكلام على المستوى الكلي, فإن عدم حصول زيادة صافية في الانتاجية الكلية للقوى المشاركة, تفوق أو تساوي تلك المشتملة على جميع القوى المتاحة, سوف يعني انخفاض نسبة المخرجات الكلية إلى المدخلات الكلية, إذ من الواضح دخول هذه التعويضات في حساب المدخلات, دون أن تضيف شيئاً إلى المخرجات. وبالتالي تخفيض مستوى الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج, والذي يعني الانحراف عن مقاربة الصيغة المثلى.

والإجراء الثاني: ترك القوى المعطلة من دون تعويض كافٍ, وهذا من شأنه نقض عدد من مكوّنات الشروط الضرورية اللازمة لمقاربة الصيغة المثلى, والمتمثلة بالاستقرار الأمني, والتلاحم الاجتماعي, والروح الوطنية...الخ. إذ سيقود ذلك إلى زعزعة الثقة بالنظام الاقتصادي, وقدرته على ضمان حقوق الأفراد, مما يشيع حالة من عدم الرضا, ويخلق بيئة ملائمة لحدوث الاضطرابات, والاحتجاجات, والفوضى, وما إلى ذلك, وبذلك يتم إفساد الأجواء المناسبة للتقدم التقني, وتقويض الجهود المبذولة لتحقيق مقاربة الصيغة المثلى.

4. التغير التقني وكفاءة الأسواق:

لعل النقاش الموضوعي لديناميكية التغير التقني يفرز نتائج منطقية وأكثر واقعية عن العلاقة بين الكفاءة الاقتصادية وشكل السوق, فبعد أن تم إيضاح الديناميكية التفاعلية لتوليد قوة الدفع الذاتي, وما ينجم عنها من تحول لشكل السوق من المنافسة التامة إلى سوق الاحتكار بأشكاله المختلفة, وذلك كنتيجة حتمية لتلك الديناميكية, والتي لا يمكن تجاوزها, نأتي الآن لتفحّص علاقة

هذا التحول بكفاءة السوق على المدى المتوسط والطويل, ومن ثم البحث عن مدى إمكانية استثمار ذلك في مقاربة الصيغة المثلى. وسيتم اللجوء هنا إلى توظيف بعض مفاهيم الاقتصاد الجزئي في تبيان أهمية التغير التقني في تحقيق كفاءة الأداء الاقتصادي على المستوى الكلي.

وكما تم بيانه آنفاً, أن هذه الديناميكية تشدّ الوحدات الاقتصادية الفاعلة بقوّة لتطوير الصيغة المعتمدة في الانجاز, وهو أمر إيجابي من منظور الكفاءة والاستدامة في زيادة معدلات النمو, إلاّ أن الإفرازات السلبية التي تم التعرّض لها, وما يمكن أن يترتب عليها من تداعيات اقتصادية واجتماعية, تحمل في طياتها تهديدات بنتائج كارثية قد تودي بالنظام الاقتصادي برمته. وهنا تثار قضية إمكانية توظيف الجوانب الايجابية, ومحاولة الحد من تأثير الجوانب السلبية بهدف مقاربة الصيغة المثلى, وهذا ما ينبغي أن يمثل جوهر المسؤولية الاقتصادية الملقاة على عاتق الدولة, والهدف الأساس من تدخلها بهذا الشأن.

سيتم الانطلاق في مناقشة تقييم كفاءة الأسواق من زاوية صيغة الأداء (أي الانتاجية الكلية أو العامل التقني), وسوف يُنْظَر إلى تطوير هذه الصيغة بعدّها الأداة الأساس لزيادة المنافع المتولدة و/أو خفض التكاليف, كما سيتم هنا مناقشة الحالة الافتراضية التي يكون فيها النقص في المنافسة ناجماً عن التغير التقني دون غيره. ولعل الأمر الأبرز الذي نريد أن نلفت إليه هنا هو أن تحقيق هدف الكفاءة الاقتصادية لا يتوقف على توفر شروط المنافسة التامة, بمعنى أنه ليس بالضرورة أن يمثل سوق المنافسة التامة البيئة الأنسب لإحداث التطور في صيغة الإنجاز اللازم لتحقيق الكفاءة الاقتصادية, بل أنه في ظل ما يطرأ على سوق المنافسة التامة من نقص في المنافسة, وتحوّله التلقائي ـ بفعل الديناميكية المبيّنة آنفاً ـ إلى سوق المنافسة الاحتكارية, يمكن أن تتاح فرص أكبر لإحداث ذلك التطور. وبذلك يمكن إجمال هذه الفكرة, باختصار شديد, بأن المنافسة التامة تعدّ شرطاً ضرورياً لتحقق الكفاءة الاقتصادية في ظل صيغة إنجاز معينة, لكنها لن تكون كذلك مع افتراض صيغ متعددة, ولهذا السبب تم استبعاد الأمد القصير من هذا التحليل كونه لا يتّسع لتغيير صيغة الانجاز.

وبالرجوع إلى آلية عمل الديناميكية التلقائية, نجد أن قوة الدفع الذاتي تتوقف على مدى قدرة الجهة المبادرة في ابتكار صيغ جديدة للإنجاز, من ناحية, وعلى قوة المنافسة, من ناحية أخرى. ولعل المنافسة الاحتكارية المفترضة يمثل التجسيد الاقرب لهذا التصور, والذي يمكن أن يمكن أن يجمع بين توفير الحافز والقدرة على زيادة و/أو تحسين نوعية المنافع المتولدة, فضلاً عن تخفيض التكاليف. إذ بالرغم من التفوق النسبي لسوق المنافسة التامة من حيث شدة المنافسة, إلاّ أنه لا يمتلك القدرة ذاتها على الابتكار, إذ إن انعدام الخصوصية تضعف الحافز على إنجاز ذلك الابتكار, مما يجعل هذه المنافسة (المفتقرة للقدرة والحافز) غير كافية لتوليد قوى الدفع الذاتي

اللازمة للحث على الابتكار بالمستوى المطلوب. بالمقابل قد يتمتع الاحتكار التام بدرجة عالية من الخصوصية والقدرة على الابتكار, إلاّ أنه يفتقر إلى ذلك المستوى من المنافسة الضروري لتحريك قوى الدفع الذاتي والوصول بالإنجاز إلى الكفاءة المطلوبة.

والآن لتوضيح هذه الفكرة نذكر المثال الافتراضي المبسط الآتي: لنتصور وجود شركة لصناعة الألبان في بلدٍ ما, تسعى إلى تعظيم المنافع الخاصة. وسوف نقوم بتحليل سلوكها لسنة معينة (لتكن سنة 2000), في ظل حالتين تمثلان شكلين من أشكال المنافسة, مع افتراض استخدامها للتقنية ذاتها في كلا الحالتين, والتي سنطلق عليها "تقنية الجيل الأول". الحالة الأولى: عندما تعمل في ظل المنافسة التامة (الشكل A-13). والحالة الثانية: عندما تعمل في ظل المنافسة الاحتكارية (الشكل B-13).

فالحالة الأولى في ظل المنافسة التامة, وباستخدام "تقنية الجيل الأول", يمكن لهذه الشركة تعظيم منافعها الخاصة عند مستوى الانتاج Q_{C1} والذي يتساوى فيه السعر المعطى P_{C1} وتكاليفها الحدية MC_{C1}, وسوف تحصل عندها على الأرباح الاعتيادية فقط, وكما يتضح في الشكل (A-13). ولمّا كان هذا المستوى من الانتاج يتحقق عند أدنى نقطة في منحنى متوسط التكاليف الكلية AC_{C1}, فإنه سيحقق الكفاءة الاقتصادية التي تعظم الفائض الاقتصادي Economic Surplus (للمنتج والمستهلك), والذي يعبّر عن مستوى الرفاهية الاقتصادية[1].

أمّا الحالة الثانية في ظل المنافسة الاحتكارية, فسوف نبتدئ من مستوى سعر وكمية إنتاج مطابق لما هو عليه في الحالة الأولى. أي سوف نفترض ان هذه الشركة قد حددت السعر P_{m1} , وهو مساوٍ لمستوى لسعر P_{C1}. وباستخدام "تقنية الجيل الأول" أيضاً, يمكن لهذه الشركة تعظيم منافعها الخاصة عند مستوى الانتاج Q_{m1}, الذي يساوي Q_{C1}. لكن في هذه المرة تتحدد هذه الكمية عند النقطة التي تتساوى فيها التكاليف الحدية MC_{m1} مع الإيراد الحدي MR_{m1}, وليس مع السعر P_{m1}, وسوف تحصل الشركة هنا أيضاً على الأرباح الاعتيادية فقط, وكما يتضح في الشكل (B-13). لكن, وبالرغم من تطابق السعر والكمية في الحالتين, إلاّ أنه في الحالة الثانية لم تتحقق الكفاءة الاقتصادية, بل سينجم عن ذلك خسارة في الفائض الاقتصادي (أو ما يطلق عليه "الخسارة المعدومة Deadweight Loss"), وسوف يستلزم تحقيق تلك الكفاءة زيادة مستوى الانتاج وخفض السعر عن المستويات القائمة. ويعزى ذلك إلى الانحدار السالب لمنحنى الطلب الذي تفرضه طبيعة المنافسة الاحتكارية, والذي يجعل منحنى الإيراد الحدي MR_{m1} إلى الأسفل من منحنى الإيراد المتوسط AR_{m1} (السعر), ومن ثم لا يمكن لهذا المستوى من الانتاج, في ظل هذا الشكل من المنافسة, أن يتحقق عند أدنى نقطة في منحنى متوسط التكاليف الكلية AC_{m1}.

1) ساموبلسون و نورد هاوس: مصدر سابق, ص160.

الشكل (13) كفاءة أداء شركة الألبان باستخدام "تقنية الجيل الأول" في كل من السوقين عام 2000

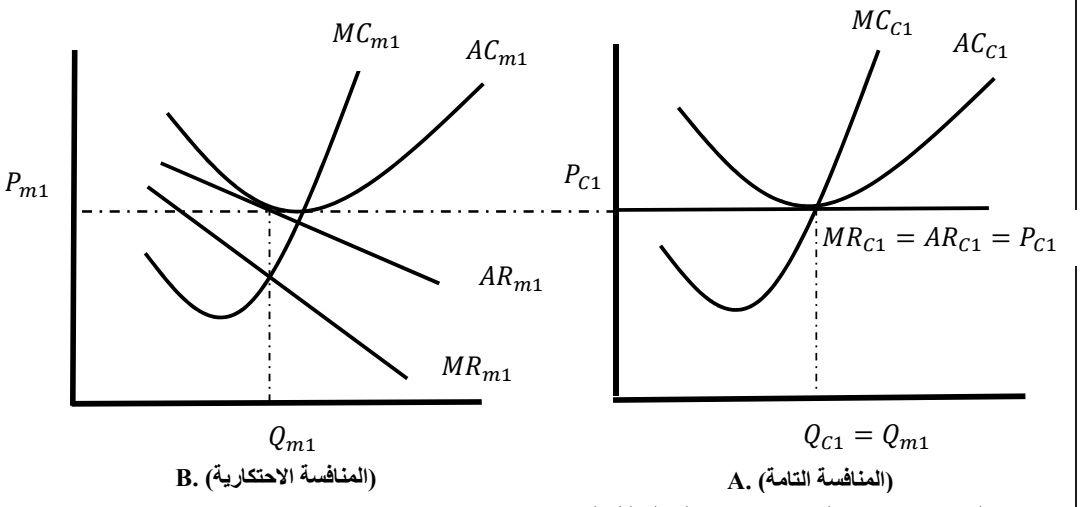

B. (المنافسة الاحتكارية) **A. (المنافسة التامة)**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التحليل السابق.

وحصيلة ما سبق هو أنه "عند مستوى معين من التقنية المستخدمة" تشكل شروط المنافسة التامة الظرف الأمثل لتحقيق الكفاءة الاقتصادية, وبذلك فإن الأداء الاقتصادي, في ظل هذه الشروط, يمكن أن يقود إلى تعظيم الفائض والرفاه الاقتصاديين.

لكن, ولغرض توضيح دور التغير التقني في تحقيق الكفاءة الاقتصادية في الأجلين المتوسط والطويل, نأتي إلى مثالنا السابق ونختبر كفاءة أداء الشركة في الشكلين المفترضين من الأسواق بعد مرور عشر سنوات (أي في سنة 2010), وكما يوضحه الشكل(14).

في ظل المنافسة التامة, وبعد مرور عشر سنوات, استطاعت الشركة المذكورة, بفعل المنافسة الشديدة وانتشار المعلومات, الانتقال بصيغة الانتاج إلى "تقنية الجيل الثاني", ولم يكن حصولها على الربح الاعتيادي ليتيح لها إمكانية استبدال التكنولوجيا القديمة بسهولة, والاستثمار في ابتكارات أكثر تقدماً. كما أن صعوبة المحافظة على الخصوصية, وسهولة استنساخ الابتكارات من قبل الآخرين, قلّل من الحافز على تبني ابتكارات جديدة. ومع ذلك فإن الانخفاض في التكاليف, الذي تحقق بفضل استخدامها لتقنية الجيل الثاني, قد قابله ارتفاع أسعار المدخلات, وذلك بفعل التضخم وضغط النقابات, فكان التغير الصافي صفراً. ولهذا السبب ظلّت منحنيات التكاليف على حالها, وكذلك أسعار المنتجات, كما ظلّ الانتاج عند المستوى السابق نفسه من دون تغيير(أي أن $Q_{C1} = Q_{C2}$), وكما هو موضح في الشكل (A-14).

بيد أنه في الحالة الثانية تبيّن أن الشركة في ظل المنافسة الاحتكارية, وبالرغم من المؤثرات الخارجية على التكاليف, كالتضخم وارتفاع أسعار المدخلات, قد تمكّنت من تحقيق أرباح اقتصادية صافية. إذ أن تمتعها بمستوى مقبول من الخصوصية, وسعيها إلى التميّز أمام منافسيها في نوع

المنتوج, وفّر لها حافزاً كافياً على اقتناء وابتكار صيغ جديدة للإنتاج, مما أسفر عن استخدامها "تقنية الجيل الثالث" في الانتاج. وكان حرصها على زيادة حصتها في السوق من Q_{m1} إلى Q_{m2} قد دفعها إلى تخفيض سعر المنتوج من P_{m1} إلى P_{m2}, وكما يتضح من الشكل (B-14), لكن مع ذلك لم يكن هذا التخفيض ليمنعها من الحصول على أرباح اقتصادية صافية؛ وذلك بسبب الانخفاض الملحوظ في معدل التكاليف والذي تحقق بفضل استخدامها تلك التقنية الجديدة.

والملاحظة الجوهرية هنا هي أن المقارنة الأولية بين الحالتين تُظهر أن شرط الكفاءة الاقتصادية لازال تحققه محصوراً في حالة المنافسة التامة فقط, من دون الحالة الأخرى, إذ أن مستوى الانتاج الذي يعظم المنافع, في الحالة الأولى, قد تحقق عند أدنى نقطة في منحنى متوسط التكاليف الكلية AC_{C2}, في حين لم يتحقق هذا الشرط في الحالة الثانية. بيد أن قليل من التأمل سوف يكشف لنا خلاف هذه النتيجة, وذلك عندما تتم المقارنة, على أساس التغيّر في الكفاءة النسبية في تحويل المدخلات إلى مخرجات (أي نمو الانتاجية الكلية أو التغير التقني), في كل من الحالتين, لمدد زمنية بذاتها.

الشكل (14) كفاءة أداء شركة الألبان باستخدام تقنيات مختلفة في كل من السوقين عام 2010

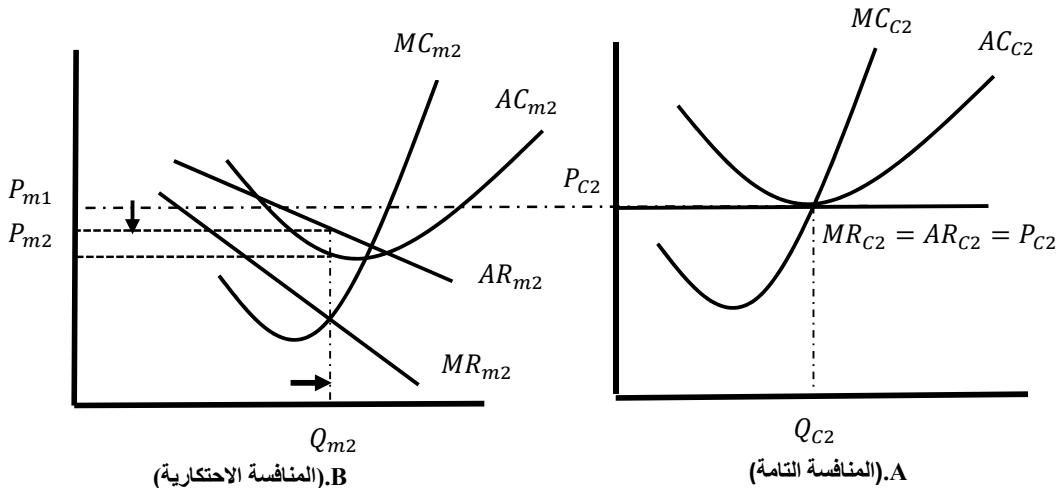

B.(المنافسة الاحتكارية) **A.(المنافسة التامة)**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التحليل السابق.

فإذا ما تمت المقارنة وفقاً للقدرة على الانجاز التي يتيحها "مستوى معين من التقنية" المستخدمة في تحويل المدخلات إلى مخرجات, فإن المنافسة التامة سوف تبرز بوصفها الشكل الأكثر كفاءة بالقياس إلى الأشكال الأخرى للمنافسة. بيد أن التغير التقني حينما يمارس فعله في تلك القدرة, فيرتقي بها في حالة المنافسة الاحتكارية إلى مستويات أعلى مما هو عليه في المنافسة التامة, وبلحاظ المدة الزمنية نفسها, فعند ذاك ستكون المنافسة الاحتكارية هي الشكل الأنسب لتحقيق الكفاءة الاقتصادية, وكما يتضح في الشكل (14). وهذا يعني أن معدل النمو بالإنتاجية

الكلية في حالة المنافسة الاحتكارية يكون بوتيرة أعلى مما هو عليه في حالة المنافسة التامة, ومن ثم سوف يمثل هذا الشكل من المنافسة الوضع الملائم لتعظيم المنافع (أو فائض القيمة)(*). بهذا الاستنتاج قد نقترب كثيراً مما ذهب إليه **شومبيتر** Schumpeter من أن "الابتكار والمنافسة الاحتكارية هما جوهر التطور والتنمية الاقتصادية في النظام الرأسمالي"[1].

لكن هل أن هذا التعظيم للمنافع أو فائض القيمة سيعني بالضرورة تعظيم الرفاه الاقتصادي؟

الجواب على ذلك بالنفي, إذ مع أن تعظيم المنافع يعدّ شرطاً ضرورياً لتحقيق الرفاه الاقتصادي, إلاّ أنه ليس كافياً, بل أن ذلك سوف يعتمد على "طبيعة عملية التوزيع". هذا الاستنتاج الذي خلصنا إليه كان السبب وراء تناول هذه الفكرة, ويراد منه إزالة بعض الغموض الذي يكتنف علاقة الكفاءة الاقتصادية بشكل السوق. وقد اتضح من خلال هذا التحليل المبسط أن المنافسة الاحتكارية, بلحاظ التغير التقني خلال مدّة زمنية معنية, لا تخلّ بالكفاءة الاقتصادية, وإنما تخلّ بعملية التوزيع. هذا الاستنتاج يمكن أن يساعد في تحديد طبيعة التدخل الذي ينبغي على الدولة القيام به لتعظيم الرفاه الاقتصادي, وبالتالي تحديد موقفها من الحرية الاقتصادية, وكيفية التوفيق بين كل من الكفاءة والعدالة.

وقد يبرز هنا إشكال فنّي يتمثل بالتساؤل الآتي: بينما جاء التحذير آنفاً من الوقوع بما يسمى "خداع التجميع Fallacy of Composition", كيف سيتسنّى لنا إسقاط التحليل الجزئي الحالي على المستوى الكلي دون الوقوع في هذا المحذور؟

لقد تمت الاشارة آنفاً إلى أن مفهوم الكفاءة الاقتصادية ينطوي على أبعاد جزئية وأخرى كلية, وهنا تنشأ المخاوف من احتمال بناء التصورات الكلية على أساس تجميع الحالات الجزئية (خداع التجميع), بمعنى مساوقة التحليل الاقتصادي الكلي لسلوك الوحدة الاقتصادية. بيد أن نجاح النهج العلمي للدراسات الاقتصادية في جعل التحليل الجزئي مكوّن أساس للتحليل الاقتصادي الكلي هو أمر مختلف, وذلك عندما يعمد إلى استثمار البعد الكلي للتحليل الجزئي لغرض توظيفه في التحليل الكلي. وهو ما تم تطبيقه في التوضيح السابق, إذ أنه لم يستهدف بحث تأثير الاختلاف في شكل المنافسة على سلوك الشركة "ببعده الجزئي", وإنما استهدف مناقشة تأثير هذا الاختلاف على الدينامية التلقائية للتغير التقني "ببعدها الكلي". وهكذا فإن الكفاءة الاقتصادية, بوصفها تجلياً لبعض نتائج هذه الديناميكية, سوف تكتسب طابعاً كلياً, وهذا الطابع الكلي لها سيجعل مستوى تحققها مرهوناً بشكل السياسات الاقتصادية الكلية للدولة, وموقفها من الحرية الاقتصادية.

---

*) لعل متابعة تطور مستويات المعيشة والجودة منذ عام 1899 يعضد هذا الاستنتاج. (انظر: ساموبلسون و نورد هاوس: مصدر سابق, ص199.

1) للاطلاع على رؤية شومبيتر في هذا الاطار, أنظر:

Joseph A. Schumpeter: ***Capitalism, Socialism, & Democracy***, George Allen & Unwin (Publishers) Ltd, Fifth Edition, UK, 1976, pp.81-82.

رابعاً: التغير التقني وتدخل الدولة.

تبيّن آنفاً أن الديناميكية التلقائية للتغير التقني تتضمن جوانب إيجابية وأخرى سلبية, فهي من ناحية ترفد عملية التطور الاقتصادي بقوى الدفع الذاتي, وتمنح النمو صفة التسارع والاستدامة وما إلى ذلك, لكنها من ناحية أخرى تنطوي على إفرازات سلبية, ذات تداعيات خطيرة. فإذا ما تركت دون تدخل الدولة, فإنها ستؤدي بالعملية التفاعلية للنشاط الاقتصادي إلى الإنحراف عن أهداف الكفاءة والعدالة, ويحول دون مقاربة الصيغة المثلى؛ لهذا يلاحظ أن فلسفة تدخل الدولة ومبرراته تنطلق من مبدأ تصحيح هذا الإنحراف. فهي تقوم, في الغالب, على أساس نقد الافرازات السلبية, ومن ثم البحث في سبل مواجهتها, وصولاً إلى تحقيق الكفاءة والعدالة, ومقاربة الصيغة المثلى.

وقد كان لوجود سجلّ حافل من هذه الإفرازات, التي تراكمت تأثيراتها عبر الزمن, دوراً جوهرياً في صياغة قناعات متباينة لدى المجتمعات الانسانية بضرورة التنازل عن بعض حرياتهم الشخصية والسماح للدولة بالتدخل "بشكلٍ ما" لمعالجة هذه السلبيات. لكن وجود الترابط العضوي بين صيغة الانجاز (العامل التقني), من جانب, وهذه الافرازات السلبية, من جانبٍ آخر, جعل هذه الافرازات تتطور بتطورها, فإذا ما نجحت الديناميكية التلقائية في تحقيق التقدم التقني, تجلّت هذه الإفرازات بوضوحٍ أكبر.

هذا الترابط العضوي هو الذي جعل هذه الإفرازات, وما يرافقها من معاناة, تزداد جلاءً بنضج العلاقات الاقتصادية وتطور أساليب الانتاج. فكانت الثورة الصناعية, في منتصف القرن السادس عشر, إيذاناً بتنامي تأثيراتها, وتزايد ضحاياها. ولعل **ماركس** Marx كان قريباً من هذا الوصف عندما قال "حين يغيّر الأفراد اسلوب الانتاج, فإنهم يغيّرون أيضاً روابطهم الاقتصادية, فطاحونة اليد تفرز المجتمع الاقطاعي, في حين تقيم الطاحونة البخارية مجتمع الرأسمالية الصناعية"[1]. فبالرغم من النضال الطويل لنيل الحرية الاقتصادية, وما حققته الثورة الفرنسية سنة 1789على صعيد المذهب الفردي, إلاّ أنه, وبعد اتساع رقعة المعاناة, كان القرار قد صدر عن شريحة واسعة من الناس, برفض الديناميكية التلقائية (بغثّها وسمينها), واللجوء إلى الدولة بمؤسساتها الرسمية, لتتولى عملية التخصيص والانجاز والتوزيع. وذلك بصفتها ممثلة للجميع, وتترفع عن المطامع الشخصية, بل تحرص على المصلحة العامة, وترعى جميع شرائح المجتمع دون تمييز, وبذلك تكون هي المؤهلة لقيادة النشاط الاقتصادي وتوجيهه إلى حيث الكفاءة والعدالة والاستقرار.

لكن هذ الدور المثالي للدولة لم يلبث أن يتحقق, حتى تفاقمت مثالبه وتعمّقت الشكوك حول جدوى القيام به. فبينا هو يسعى لتحقيق العدالة, كانت الكفاءة قد فقدت مقوّماتها. وكان وراء ذلك

1) كارل ماركس: ***بؤس الفلسفة***, ترجمة محمد مستجير مصطفى, التنوير للطباعة والنشر, ط4, بيروت, 2010, ص165.

أسبابٌ, منها نظرية وأخرى تطبيقية, ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية...الخ. ولسنا هنا بصدد خوض غمار هذا الموضوع بجوانبه المختلفة, وإنما نستهدف, على وجه التحديد, بحث مآل الديناميكية التلقائية للتغير التقني في ظل تدخل الدولة, وتداعيات ذلك على مقاربة الصيغة المثلى.

1. تدخل الدولة ـ المهام والمبررات.

لعل من المفروغ منه أهمية قيام الدولة بالمهام التي يعجز (أو لا ينبغي) للقطاع الخاص القيام بها, إذ تتفق جميع المدارس الاقتصادية على ضرورة تدخل الدولة لتوفير الجانب الأمني والتشريعي والقضائي, وكذلك توفير البنى التحتية وسائر الخدمات العامة...الخ, فهي - كما أوضحنا - تشكل شرطاً ضرورياً لتحقق الديناميكية التلقائية للتغير التقني. إلاّ أنه في ذات الوقت لم يعد من العسير إدراك الافرازات السلبية لهذه الديناميكية, وما يمكن أن تتسبب به في جنوحها عن مساراتها المرغوبة, الأمر الذي يحتّم على الدولة القيام بمهام إضافية ازاء ذلك. وقد جرى آنفاً توضيح أهم الافرازات السلبية للديناميكية التلقائية والتي يتعذر معها تحقيق الكفاءة والعدالة, ومن ثم مقاربة الصيغة المثلى. لذا فإن هذه الافرازات بحد ذاتها تقدّم مبررات منطقية كافية لتدخل الدولة في معالجتها, مع الحرص على عدم المساس بجوهر الديناميكية التلقائية.

أ. الاحتكار: فعندما تؤدي هذه الديناميكية إلى تفاقم الاحتكار, فإن ذلك يحتّم على الدولة التدخل لتنظيمه والحفاظ على المنافسة, بعدّ الأخيرة أساس التسارع في النمو واستدامته. ويمكن تحقيق ذلك عبر اتخاذ اجراءات منع التواطؤ والحد من سطوة المحتكر, وكذلك إزالة العوائق أمام دخول منافسين جدد, عن طريق المساهمة في رفع مستوى تمكينهم, سواء على صعيد التمويل, أو على الصعيد القدرات الابداعية بزيادة الانفاق على البحث والتطوير, وما إلى ذلك. الأمر الذي من شأنه التقليل من قدرة القوى الاحتكارية على التحكم في السوق, والحث على تحسين مستوى الأداء, ومن ثم تعزيز الكفاءة في التخصيص والتوزيع على المستوى الكلي.

ب. الركود: تعدّ حالات الركود مسوّغاً رئيساً لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي, فقد يكون للاختلال التوازن بين قوى العرض وقوى الطلب آثار كارثية, ولعل أزمة 1929 خير مثال على ذلك. ومع أن طبيعة الديناميكية التلقائية تسهم في حدوث هذه الحالات, فإن هذه الحالات نفسها ستكون كفيلة بعرقلة انسيابية هذه الديناميكية؛ وذلك عبر إضعاف الحافز على إنجاز التغير التقني, ومن ثم الفشل في تحقيق الكفاءة؛ لذا فإن مثل هذا الحال يفرض على الدولة التدخل بقوّة, ومن خلال أدوات السياسة المالية والنقدية, لإعادة الاقتصاد إلى وضعه الطبيعي.

ج. التوزيع: لمّا كانت مقاربة الصيغة المثلى لا تنطوي على هدف الكفاءة فحسب, بل التوفيق بين الكفاءة والعدالة, فمن الطبيعي أن يشكل غياب العدالة في التوزيع خرقاً لشروط مقاربة هذه الصيغة, بل أن الشعور بالغبن من شأنه تثبيط الدوافع الذاتية المحركة للنشاط

الابداعي. وعندما تكون الديناميكية التلقائية عاجزة عن تحقيق هذه العدالة, فإن ذلك سيلقي على عاتق الدولة مسؤولية تحقيق ذلك من خلال إعادة توزيع الدخل باسلوب معين, تراعى فيه دوافع القوى الفاعلة الأخرى, أي مع الحفاظ على مستوى الكفاءة.

د. **التخصيص**: تنطوي مسارات الديناميكية التلقائية على عدد من موارد الاخفاق في تحقيق كفاءة التخصيص, وقد تمت الإشارة إلى دور كل من الاحتكار والركود الاقتصادي في حصول ذلك, وكذلك جرى التعرّض في موضع سابق إلى فشل هذه الديناميكية في حساب بعض المؤثرات الخارجية (الخارجينيات), وإنشاء توازنات مشوّهة في قوى العرض والطلب, الأمر الذي يقود إلى الإخلال بكفاءة التخصيص. ولمّا كان مثل هذا الخلل لا يمكن تفاديه من خلال الديناميكية المذكورة, فإن ذلك سوف يتطلب تدخلاً من قبل الدولة لتشريع بعض القوانين أو اتخاذ إجراءات معينه للحد من تأثيراته السلبية, وتصحيح المسار لمقاربة الصيغة المثلى.

ه. **حقوق الملكية الفكرية**: من الواضح أن سمة "عدم التنافس Nonrivalry", التي يتميّز بها التغير التقني, تؤدي إلى تثبيط قوى الدفع الذاتي وإضعاف الحافز على الابتكار, وذلك عندما يكون استنساخ الصيغ المبتكرة في ظل الديناميكية التلقائية مجاناً, ويعجز المبتكر عن استرداد تكاليف الابتكار الباهظة. لذا فإن استمرار قوى الدفع الذاتي يتطلب من الدولة توفير الحماية لصاحب الابتكار, لمدة معينة, تمنع الآخرين من نسخ أو استخدام أفكاره دون حصوله على تعويض مناسب. وتشتمل حقوق الملكية الفكرية Intellectual Property Rights على حقوق براءة الاختراع Patent, فضلاً عن حقوق المبدعين في سائر العلوم والفنون الأخرى.

و. **الاستخدام**: قد تنجح الميكانيكية التلقائية في تحديد مستوى الاستخدام الأمثل من المنظور الخاص, إلاّ أن احتكامها للمعايير الجزئية يجعل الحكم بذلك على المستوى الكلي أمراً آخر, إذ ما يعدّ نجاحاً في المنظور الخاص قد يعدّ إخفاقاً في المنظور العام. الأمر الذي يجعل تحقق هذا المستوى بالمنظور الكلي مرهوناً بتدخل الدولة.

وهكذا يمكن للدولة أن تتبع إجراءات علاجية غير مباشرة بالتأثير على مسببات المشكلة من خلال التعامل مع القوى المحركة للتفاعل دون الاخلال بالتفاعل ذاته. ومثال ذلك عندما تعمد الدولة إلى نشر مكاتب التوظيف لتقليل مدة البحث عن فرص العمل, أو تفعيل دور مؤسسات التدريب والتأهيل لرفع مستوى التمكين بما يمكّنها من المشاركة في النشاط الاقتصادي. أو عندما تحاول زيادة فرص العمل من خلال التوسع في منح القروض الميسرة وتقديم التسهيلات الكافية لإغراء المستثمرين بإنشاء مشاريع استثمارية جديدة, أو من خلال البحث عن فرص خارجية وتشجيع الشركات العابرة للقارات...الخ. وعندما يكون العامل المادي هو المتعطّل, فإن الحكومة تكرس جهودها للبحث عن منافذ لتصريفها في البلدان الأقل تطوراً, وهو ما درجت عليه دول أوربا الغربية في تجارتها مع دول أوربا الشرقية. وحينما تكون المشكلة في ضيق الاسواق الداخلية, فإن الحكومة

ستسعى لفتح أسواق خارجية, وذلك من خلال التعاون الوثيق والمباشر بين المستثمر المحلي والملحقية التجارية لسفارات هذا البلد في جميع أنحاء العالم, وما إلى ذلك من المصاديق الأخرى التي لا حصر لها.

2. الديناميكية الموجهة ومقاربة الصيغة المثلى.

لقد تمت الإشارة آنفاً إلى أن العوامل المحركة تنشأ عندما تتفوّق قوى الجذب على قوى التثبيط, والتي ستمارس عندها غريزة "النفعية" دورها في توليد الدوافع الذاتية. وأوضحنا أن هذه الدوافع الذاتية, وفي ظل المنافسة, ستكون كفيلة بتحريك سلسلة التكوين والتمكين والانجاز بديناميكية تلقائية متجددة نحو إحداث التغير التقني ومنحه صفة التسارع والاستدامة. لكن عندما تفقد هذه السلسلة تلك الدوافع الذاتية, فإن الديناميكية التلقائية ستفقد هي الأخرى فاعليتها. وقد يكون السبب وراء ذلك أحد أمرين, الأمر الأول: أن ينجم عن "فعل اختياري قصدي", وذلك عندما يكون تفاقم الافرازات السلبية للديناميكية التلقائية قد وفّر المبررات الكافية لاتخاذ قرار الاستغناء عنها. والأمر الثاني: أن يحدث "من دون اختيارٍ أو قصد", بل يكون ناجماً عن ضعف العوامل المحركة للنشاط الاقتصادي.

ومهما كان السبب وراء ذلك فإن الدولة ستكون ملزمة بالتصدي لهذه المهمة, لكن الملفت هنا هو أن احتمالات نجاح الدولة في توليد قوى محركة للدوافع الذاتية ستكون ضعيفة, مع كونها ممكنة نظرياً على الأقل. إذ في حال توفر شروط التفاعل التلقائي, فإن محاكاةً الديناميكية التلقائية بافتعال الدولة لعوامل الجذب, لتؤتي أُكُلَها آلياً, لن يكون مأمون العواقب, بمعنى إمكانية الوقوع بمحذور "الافرازات السلبية" ذاته. كما أنه في حال عدم توفر شروط التفاعل التلقائي, فإن عملية الارتقاء بحلقات سلسلة الديناميكية التلقائية, من حيث مستوى التمكين وتقوية الأواصر البينيّة, لا يتم إلاّ من خلال عملية تراكمية طويلة الأمد, مع ضرورة توفر بيئة عامة مواتية, وهو ما لا يتوافق مع قواعد اللعبة السياسية (أي فشل الحكومة التي تتبنى هذا الخيار)؛ لذا يلاحظ أن معظم الحكومات, في مثل هذه الحالة, تقفز على هذه السلسلة وتبدأ من النهاية لتُظِهر بعض الانجازات الكفيلة بنجاحها السياسي.

وبفقدان تلك الدوافع الذاتية ستؤول الديناميكية التلقائية إلى الضمور, ولا جرَمَ أن تباطؤ التغير التقني سيكون النتيجة الحتمية لذلك الضمور, فعجز الأخيرة عن رفد الدوافع الذاتية بالقوة اللازمة, سيوقع القدرات الابداعية في غياهب التثبيط, فتتهاوى مستويات التمكين, ومن ثم مستويات الأداء. وعندما تخضع قدرات التمكين إلى عملية إعادة إنتاج على أساس الصيغة الأخيرة للأداء, وبشكل دوري, فأن نتاجها لن يزدد, بمرور الوقت, إلاّ تشوهاً وانحرافاً عن المسارات المرغوبة. وهذا ما يفرض على الدولة خيار اللجوء إلى اعتماد "ميكانيكية موجهة", تستهدف في توجهاتها العامة مقاربة الصيغة المثلى.

وبافتراض توفر الارادة الجادّة, فإن الحكومات لدى استهدافها مقاربة الصيغة المثلى غالباً ما تلجأ إلى تجسيد تصوراتها عن قدرات التمكين والانجاز اللازمة لتحقيق ذلك. وتعتمد هذه التصورات, في مدى ملاءمتها وواقعيتها, على مستوى نضج رؤية صانع القرار وعمقه الادراكي لما هو كائن, وما يجب أن يكون, وكيف يمكن أن يكون. كما أن هذه التصورات تعدّ, في معظمها, محاولة لمحاكات تجارب ناجحة في بلدان أخرى. وعليه, فإنه في أحسن الحالات, تسعى الدولة إلى استنساخ بعض حلقات سلسلة التمكين, بأمل الوصول إلى الانجاز. وعندما ترغب في زيادة فاعلية قدرات التمكين والانجاز, فإنها تعمد إلى دعم مفاصلها الرئيسة, من قبيل جهود البحث والتطوير, و نشاطات التعليم والتدريب, وما إلى ذلك. وتبقى هذه العملية في ظل رعاية الدولة ومساندتها, إذ من خلال استخدام نفوذها وأدواتها المالية والنقدية, وسلطاتها التشريعية...الخ, تحاول القيام بوظائف الديناميكية التلقائية, من خلال توجيه القوى الاقتصادية وفقاً للأهداف المرسومة.

وبصفتها مشرفة على جميع القطاعات, تسعى الدولة لتحقيق الكفاءة في التخصيص والانتاج والتوزيع, متخذةً من التخطيط سبيلاً للوصول إلى ذلك. وعندها, وبافتراض توفر الامكانات المالية للدولة, فإن تدخلها المباشر في تحديد صيغة الانتاج والمكافآت, سيوفر إمكانية تجنّب حدوث تفاوت فاحش في الدخول, وذلك من خلال السعي لتمكين معظم القوى التكوينية المطلوبة, ومن ثم ضمّها إلى عملية الانجاز, وبالتالي تقليص حجم القدرات المعطّلة. وعندما يتعذّر على بعض القوى البشرية المشاركة في عملية الانجاز, فإنها ستحصل على الحد الأدنى من الدخل عن طريق الاعانات الاجتماعية. وكذلك بالإمكان التوسع في تقديم الخدمات العامة وإتاحتها للجميع, مما يساهم في تقليل التفاوت في مستويات المعيشة لأفراد المجتمع. أمّا المخرجات فإنه بمقدور الدولة إيجاد المنافذ الكافية لتسويقها. وبذلك يمكن للاقتصاد في ظل رعاية الدولة تجنّب حدوث الدورات الاقتصادية وتأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية الكارثية, وكذلك السيطرة على ظاهرة الفقر والبطالة, والشعور بالحرمان, ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي والأمني والاجتماعي.

3. تدخل الدولة ـ الافرازات والتداعيات.

عندما يكون الدور الوظيفي, لكل من القوى المتاحة, قد تم تحديده من قبل الدولة وفقاً لبرنامج يقوم على أساس "المنافع العامة", فإن من شأن ذلك نفي صفة التفاعل عن النشاط الاقتصادي, والتي تقوم على أساس "المنافع الخاصة". بمعنى أن تقنين الدولة لمساهمات هذه القوى في توليد المنافع المستهدفة بمستوى أداء مفترض, وكذلك للمكافأة المخصصة لها لقاء ذلك, سيقلل من نطاق خيارات تلك القوى في تحديد حجم ونوع المساهمة, وما يترتب عليها من مكافأة, الأمر

الذي يعمل على تحييد الدوافع الخاصة. إن توجيه النشاط الاقتصادي بهذه الكيفية يمكن أن تكون له عدد من الافرازات السلبية والتي من شأنها الحيلولة دون مقاربة الصيغة المثلى.

أ. **المكافأة والكفاءة**: ففي ظل الديناميكية الموجهة ينطوي نظام المكافآت التي تمنحها الدولة للمشاركين في عمليات التمكين والانجاز على سقوف دنيا وعليا, وضمن منهجية معلومة, ترتبط في الغالب بمستوى التمكين ومدّة المشاركة, وليس بكفاءة الأداء, أي بمعنى استقلال المكافأة عن الكفاءة. هذا النوع من الأنظمة يمكن أن يقود إلى إلغاء القوتين المحركتين لقوى الدفع الذاتي, الأولى: الرغبة في رفع مستوى كفاءة الأداء طمعاً بزيادة المكافأة. والثانية: الخوف من الفشل و وتجنب خسارة, ليس المكافأة فحسب, بل وحتى فرصة المشاركة. وفي حال غياب تلك الرغبة واختفاء ذلك الخوف, فإنه لن يكون هناك حافز على تطوير صيغة الأداء. بل قد تستهدف القوى المشاركة الحد الأدنى المقبول من الكفاءة, وذلك بفعل نفس الغريزة "النفعية" التي تدفع الإنسان إلى طلب الراحة والدّعَة عندما لا يؤدي ذلك إلى تقليل منافعه الذاتية, مثلما لا تؤدي زيادة البذل إلى زيادتها(*).

ب. **الانفاق العام والكفاءة**: عندما تتعامل الدولة مع إجمالي المنافع المتولدة على المستوى الكلي بوصفه ناتجاً اجتماعياً, فإن مكافآت القوى المشاركة ستخضع لنظام توزيع الناتج الاجتماعي. ولمّا كان الانفاق العام يشكل الصورة الغالبة لهذا التوزيع, فإنه سيتيح لجميع القوى (المشاركة وغير المشاركة) فرص متقاربة للاستفادة من ذلك الناتج. لكن هذا التقارب في الفرص سيعني بالضرورة تجاهل الاختلاف في القدرات والمهارات, وحجم المساهمة في الانجاز, الأمر الذي من شأنه إضعاف الحافز على الابداع.

ج. **الكفاءة والتمكين** : تمارس الكفاءة تأثيرها على التمكين بطريقين, **الأول:** بفعل الحث, إذ بينما تكون المؤسسات المعنية بالتمكين ملزمة بالارتقاء في مستوى جودة مخرجاتها في وضع المنافسة, فإنها لا تكون كذلك في الحالة الموجّهة. فإذا ما سلّمْنا بما يمكن أن تتسبب به الديناميكية الموجهة من تراجع في الحافز على زيادة الكفاءة في الانجاز, فإن الحرص على إشراك قوى مبدعة في عملية الانجاز سيتراجع تبعاً لذلك, وبناءً عليه ستفقد مؤسسات التمكين مبررات الارتقاء بمستوى مخرجاتها, بل ستكتفي بأدنى مستوى يمكن أن تتقبله عملية الإنجاز. أمّا **الثاني**: فإنه ينجم عن إعادة إنتاج القدرات التمكينية بالاعتماد على مستوى الكفاءة الأخير, إذ لاريب في أن القوى المتصدية للتمكين ما هي إلاّ مخرجات لعمليات سابقة, تعمل على تمكين قوى لعمليات تمكين وانجاز لاحقة, لذا فإن انخفاض كفاءة المخرجات السابقة, ستقود حتماً إلى تراجع قدرات التمكين اللاحقة.

*) إن هذا لا ينفي وجود دوافع أخرى, كالدوافع القيمية والأخلاقية, تحث على رفع مستوى الكفاءة, إلا أن التحليل الحالي يركز على الدوافع الاقتصادية دون غيرها.

د. **البيروقراطية والكفاءة**: لاريب في أن فاعلية قوى الدفع الذاتي في رفع كفاءة الأداء تعتمد على مدى سهولة الوصول إلى التمكين والانجاز, وحرية المشاركة في التنافس؛ لذا فإن وجود البيروقراطية, بوصفها قيداً, لابد أن يحد من فاعلية هذه القوى. إذ إن جمود الديناميكية الموجهة, وما يشوبها من تعقيد, من شأنه التقليل من فرص اكتشاف الكفاءات الصاعدة باستمرار, ووصولها إلى ميدان المنافسة, سواءً أكان ذلك على صعيد التمكين, أم على صعيد الانجاز, مما يعني بقاء نسبة هامة من القدرات المبدعة خارج دائرة الاستخدام والمشاركة في النشاط الاقتصادي, والاقتصار على ملاكات معينة بذاتها. كما أن عدم ربط مكافآت المسؤولين عن توظيف القوى المتاحة بكفاءة الانجاز سيزيد من احتمال وجود معايير أخرى (غير الكفاءة) لاختيار القوى المشاركة في عمليتي التمكين والانجاز.

ه. **الروتين والكفاءة:** من الطبيعي أن تدرك الدولة ما جُبِلَتْ عليه النفس البشرية من ميل فطري لزيادة المكاسب الذاتية, وطالما أن الديناميكية الموجهة كانت عاجزة عن ابتكار آلية عملية لإشباع هذه الغريزة, فإن المخاوف تبقى بشأن إمكانية اشباعها بطرق غير مشروعة. هذه المخاوف تدفع المشرّعين إلى توخي الحذر باتخاذ إجراءات احترازية تدقيقية تشمل التعاملات الاقتصادية بجميع حلقاتها, ووضع الروادع الكافية للحيلولة دون حدوث ذلك المحذور, مما يدخل تلك التعاملات في ممرات شائكة من الروتين الجامد. وعندما تجد ملاكات الدولة نفسها مهددة بالعقوبات الرادعة تجاه أي مخالفة محتملة, مقابل عدم توقعها لأي مكافآت مجزية في حال ترويجها لتلك التعاملات, فإن من شأن ذلك تشكيل عوامل ضغط تدفع تلك الملاكات إلى وضع يكون فيه ميلها إلى التشدد والتباطؤ أكثر من حرصها على الترويج والتسريع, فتنشأ بذلك قيود مكبّلة لروح المبادرة, وكابحة لحركة الابداع.

و. **الملكية والكفاءة**: بصورة عامة تستند عملية التوزيع على أساس الملكية, فملكية الفرد لعمله تجعله يحصل على حصته لقاء مشاركته الذهنية والعضلية في توليد المنافع, وكذلك ملكيته لرأس المال المادي ستمكنه من الحصول على حصته مقابل مساهمة الأخير في توليد تلك المنافع, كما أن ملكيته لكلا القوتين تتيح له نيل الحصتين معاً. لذا فإنه من خلال الملكية الخاصة تأخذ تلك المشاركة طابعها الذاتي, الذي يشير إلى "حق الاختصاص", ويتجسد فيما تحصل عليه القوة من مقابل (مكافأة). كما أن هذه الملكية تمنحها "خاصيّة التراكم" التي تزيد من قدرتها, في البعدين الزماني والمكاني, على المشاركة, أي أن هذه الملكية بما تمنحه لصاحبها من القدرة في الحصول على ثمار إنجازه, قد تتيح له حرية التصرف بها بما يتجاوز نطاق الزمان والمكان المحدد بهما, مما يزيد من قدرته على التمكين, فضلاً عن الانجاز.

هذه الملكية بهاتين الميزتين "الاختصاص" و"التراكم" يمكن أن تمارس دوراً حاسماً في خلق بواعث الحرص على تحقيق الابداع, وتعظيم الجهد المبذول (سواء على مستوى التمكين أو على مستوى الانجاز), والاستشعار بالمسؤولية عما يمكن أن يفضي إليه النشاط الاقتصادي من نتائج. لذا فالملكية بهذا الوصف تمارس دوراً رئيساً في التحفيز على رفع كفاءة الأداء. وحيث إن الدولة بتدخلها تسعى إلى تحقيق المساواة والحد من الفوارق الطبقية, فإنها تتوسع في ملكيتها لوسائل الانتاج, بعدّ الملكية الخاصة أساس التمييز الطبقي, والقناة الرئيسة المؤدية إلى التفاوت الدخل. وبذلك تقوم الدولة, بصفتها ممثلة للمجتمع, ومعنية بتحقيق العدالة, بتجريد الطبقات المجتمعية, ذات الهيمنة الاقتصادية, من أدوات التحكم بعمليتي التمكين والانجاز, وما يرتبط بهما من توزيع للمنافع المتولدة, وتخصيص للقدرات المتاحة, وبالنتيجة ستتمكن من التحكم بالتوزيع وتحقيق شرط الاتاحة لكل أفراد المجتمع. إلاّ أن من شأن هذا الإجراء القضاء على القوى المحركة للتغير التقني, القائمة على دوافع الملكية الخاصة, فالدولة بهذا الاجراء لن تستطيع التمييز بين التأثيرات الضارة, والتأثيرات النافعة لحقي "الاختصاص والتراكم", كما أن ذلك سيعني بالضرورة تجاهل الاختلاف في القدرات والمهارات لدى القوى المشاركة, الأمر الذي قد يُمَكّن الدولة من تحقيق المساواة, وليس العدالة, فتفقد الكفاءة أهم محركاتها, وتتقلص فرص تحقيق الكفاءة والعدالة معاً.

ز. **الضريبة والكفاءة**: بالرغم من أهمية التباين بالمنفعة الحدية للنقود في إبراز فاعلية الضريبة, إلاّ أن تقييم الضريبة, ضمن هذا الاطار, يعتمد على مدى نجاح الدولة في استخدام هذه الأداة للتوفيق بين العدالة والكفاءة, بمعنى الوصول إلى أعلى مستوى ممكن للكفاءة في التخصيص والانجاز, والذي يمكن أن تتحقق معه العدالة في التوزيع. إذ يمكن أن تكون الضريبة أداة فاعلة لمقاربة الصيغة المثلى, سواء أكان ذلك على صعيد التوزيع, بمكافحة الاحتكار وتوسيع فرص التمكين والمشاركة في الانجاز, أم على صعيد التخصيص, بإزالة الفجوة بين التكاليف الخاصة والعامة, أم على صعيد الاستدامة بترشيد استخدام الموارد النادرة.

إلاّ أن استخدام الأداة الضريبية في ذات الوقت قد يكون سبباً في الابتعاد عن الصيغة المثلى, وذلك عندما تجعل من القوى الكفؤة هدفاً سائغاً لها. فعندما تشكّل المنافع المتولدة قوام الضريبة, فإن المؤسسة الضريبية سوف تستهدف, ضمن القاعدة الضريبية, القوى الاكثر توليداً لتلك المنافع. ومن المرجح أن تكون هذه القوى هي الأكثر نشاطاً وإبداعاً, عندها سيكون زيادة العبء الضريبي عليها بمثابة معاقبة لها على ذلك النشاط والابداع. كما قد يستهدف الانفاق العام القوى المتقاعسة, فتبدو كما لو أنها تكافأ على ذلك التقاعس. وبهذا الوصف يمكن أن تشكل الضريبة أداة

لتثبيط النشاط الاقتصادي الإبداعي, لذا فكما يمكن أن تمارس الضريبة دوراً ايجابياً في مقاربة الصيغة المثلى, فإن استخدامها الخاطئ سيقود إلى نتائج عكسية.

وبهذا يلاحظ أن تدخل الدولة بالشأن الاقتصادي لا يؤدي بالضرورة إلى مقاربة الصيغة المثلى, بل كما كان للديناميكية التلقائية, القائمة على أساس الدوافع الذاتية "النفعية", إفرازات سلبية, فإن للديناميكية الموجهة المستندة إلى تدخل الدولة إفرازات سلبية لا تقل خطورةً عنها.

فعندما تلجأ الدولة, في سعيها لتحقيق المنافع العامة, إلى تجاهل دور الدوافع الذاتية في إحداث التقدم التقني, فإنها قد تخلق بذلك بيئة طاردة للقوى المبدعة, وتشجعها على الهجرة, الأمر الذي يعمل على كبح وعرقلة ذلك التقدم, بل سيقود في الحصيلة إلى نتائج عكسية, من شأنها الحاق الضرر بتلك المنافع العامة. ومما يساعد في الوصول إلى هذه النتائج العكسية هو الميزة الاستثنائية لـ"سوق القدرات الابداعية", أو ما يمكن أن ندعوه "مفارقة سوق الابداع", إذ ترتفع قيمة هذه القدرات حيث الوفرة, ولا يكون الأمر كذلك في حال الندرة. ويعزى ذلك إلى ما تتصف به عملية التغير التقني من خاصيّة التكامل, فقد أشرنا في موضعٍ سابقٍ, من أن التقدم التقني يأتي نتيجة تفاعل حزمة من القدرات الابداعية, وأن وفرة هذه القدرات يمكن أن يساهم في إيجاد البيئة الملائمة لتفاعلها وتكاملها, وأن يكون مدعاةً لتطورها وغزارة عطائها, وهو ما يفسر لنا مفارقة هجرة الكفاءات العلمية والعمالة الماهرة من حيث الندرة إلى حيث الوفرة.

من كل ما سبق يلاحظ أنّ طَرْقَ المسالكُ الفلسفية, لعلاقة الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج بالحرية الاقتصادية, أنما يكشف عن تكاملية القواعد البنائية, التي تنطلق منها علاقة الدولة بالتغير التقني, بمعنى التشكّل على أساس التعايش ورفض فكرة البديل المطلق. فلِكَيْ يحصل التغير التقني, ويكتسب صفة التسارع والاستدامة, ينبغي تكريس الجهد العام (الدولة) باتجاه تنشيط التفاعل بين القوى الفاعلة المؤثرة في النشاط الاقتصادي, ومعالجة الافرازات السلبية للديناميكية التلقائية, من دون اللجوء إلى تعطيل دور الدوافع الذاتية, بوصف الأخيرة المحرك الأساس لعملية التفاعل, وقد نختصر السبيل إلى ذلك بربط المكافأة بالإنتاجية, وسيكون التحدي الأكبر هو كيفية تحقيق ذلك.

الفصل الثالث

قياس العلاقة المبحوثة وتحليلها في حالات دراسية مختارة للمدة (1975-2010)

المبحث الأول
تحليل واقع الحرية الاقتصادية والانتاجية الكلية في الحالات الدراسية.

سيتم تكريس هذا المبحث لتحليل واقع المتغيرات المدروسة في دول العينة, وذلك من خلال المحاور الآتية:

أولاً: أهمية العلاقة بين الحرية الاقتصادية والانتاجية الكلية.

إذا كانت مسألة تحديد طبيعة العلاقة بين الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي لا تزال توصف بكونها ضمن نطاق السؤال التجريبي وقد أشبِعَتْ بحثاً, فإنه من الأولى نعت العلاقة بين هذه الحرية والإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج بهذا التوصيف, إذ لم تَنَلْ نصيبها من البحث, ومن ثم فهي بحاجة إلى المزيد من البحث والتحليل. وحتى مع عدّ الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج إحدى مكونات النمو الاقتصادي, إلاّ أنه ليس بالضرورة أن يكون اتجاه العلاقة بين الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي معبّراً عن طبيعة العلاقة بين هذه الحرية والانتاجية الكلية لعوامل الانتاج. فالأمر هنا ينحصر بتلك الزيادات المتحققة في معدل النمو التي لا تعزى إلى زيادة المدخلات, مما يجعل المناط في التفريق بين الحالتين هنا هو ماهيّة مصدر النمو, ومدى ارتباطه بهدف الاستدامة.

فعندما نأخذ النمو الاقتصادي, نجد أنه طالما ساد الانطباع, في الأوساط العلمية الغربية, عن ارتباطه بعلاقة ايجابية مع الحرية الاقتصادية. ولا نقصد بذلك التنظير الذي تجلّى في كتابات آدم سميث وأتباعه, بل أن الكثير من البحوث العلمية قد جاءت لتؤكد وجود مثل هذه العلاقة. فمنذ نشر الطبعة الأولى من تقرير الحرية الاقتصادية العالمية في 1996 ولغاية 2012, كان هناك ما يربو على 350 مقالاً وبحثاً علمياً, يستخدم مؤشرات الحرية الاقتصادية, لدراسة العلاقة بين الحرية الاقتصادية والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، ولعل من أبرزها دراسة "Easton & Walker" سنة 1997 التي أثبتا من خلالها الأثر الكبير للحرية الاقتصادية على معدل النمو الاقتصادي. وكذلك أظهرت دراسة تجريبية لـ "De Haan & Sturm" سنة 2000 أن التغييرات الإيجابية (أو السلبية) في الحرية الاقتصادية تؤدي إلى تغييرات إيجابية (أو سلبية) في معدلات النمو الاقتصادي[1], بيد أن هذه الدراسة بينت أن علاقة معدلات النمو هذه مع مستوى الحرية الاقتصادية تكون غير جوهرية[2].

---

1) سالم بن ناصر الإسماعيلي وآخرون: ***الحرية الاقتصادية في العالم العربي- التقرير السنوي لعام ٢٠١٢*** , المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات, القاهرة, 2012, ص16.

2) Niclas Berggren: ***The Benefits of Economic Freedom***, The Independent Review, VOLUME VIII, NUMBER 2, FALL 2003, p.198-201.

وفي السياق ذاته توصل "Gwartney & Lawson" عام 2004 أن الحرية الاقتصادية تعزز الاستثمار بشكل كبير، فقد وجد أن الدول التي حققت معدلات أقل من (5) في مؤشر الحرية الاقتصادية(*) تمكنت من جذب (845$) للاستثمار لكل عامل للمدة 1980-2000, تتضمن (68$) في الاستثمار الأجنبي المباشر. في حين أن الدول التي حققت نحو (7) نقطة معيارية في ذلك المؤشر, وللمدة ذاتها, تمكنت من جذب (10875$) في الاستثمار لكل عامل، منها (3117$) في الاستثمار الأجنبي المباشر. كما وجد "Gwartney & Lawson" أن زيادة (1%) في الاستثمار الخاص تؤدي إلى زيادة معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي لكل فرد بنسبة (0.33%) في الدول الحرة اقتصادياً، و(0.19%) في الدول التي تتمتع بحرية اقتصادية أقل. وقد وجدا أيضا أن الحرية الاقتصادية في الأجل الطويل تفسر أكثر من ثلثي التغيّر الداخلي في الناتج المحلي الإجمالي[1].

وكذلك توصل "Gwartney & Norton", في البحث الذي أجرياه سنة 2008, إلى أن الزيادة في الحرية الاقتصادية تساهم في الحد من الفقر. فقد حققت الدول التي خضعت للدراسة للمدة 1980-1995 انخفاضا في معدل الفقر من (52.1%) إلى (46.2%) ومن ثم إلى (38.9%) عند الانتقال تصاعديا من الدول الأقل إلى الأعلى في مستوى الحرية الاقتصادية[2]...وهكذا قد أشارت إلى هذا المعنى العديد من الدراسات والبحوث الأخرى التي أجريت بهذا الصدد. لكن هذه العلاقة الايجابية المشار إليها قد يستند فيها النمو إلى زيادة في المدخلات وليس في الانتاجية, إذ يمكن أن تقود الحرية الاقتصادية إلى زيادة المنافسة في استخدام الموارد المتاحة, ومن ثم تحقيق زيادة في معدلات النمو, من دون أن يرافق ذلك زيادة في الانتاجية. كما قد يحصل العكس تماماً, أي أن الزيادة في معدلات النمو قد تعزى إلى الزيادة في الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج بثبات حجم المدخلات, مما يجعل العلاقة بين الحرية الاقتصادية والإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج أمرٌ مختلف, ولا يمكن الركون في تحديد طبيعتها إلى نتائج اختبار العلاقة بين الحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.

وليس من العسير ملاحظة الاهتمام المتزايد عالمياً في موضوع الانتاجية, فقد أفردت العديد من البلدان لهذا الغرض مؤسسات أكاديمية وبحثية خاصة بدراسة هذه الجزئية حصراً, بل أن ضخامة المنجز من الجهود البحثية, والمتابعة المتأنية والحثيثة في هذا المضمار لبعض البلدان (مثل كندا, ماليزيا, اليابان,...إلخ), يولّد انطباعاً لدى المتتبع بوجود وزارة متخصصة, تعنى بدراسة واقع الانتاجية (لاسيما الانتاجية الكلية) في بلدانها, والبحث عن سبل النهوض بها.

*) إذ أن مؤشر الحرية الاقتصادية يتدرج من (0 – 10), والقيمة الأعلى تشير إلى مستوى أعلى للحرية الاقتصادية, والعكس صحيح.

1) James Gwartney & Robert Lawson: Economic Freedom of the World 2004 Annual Report, Canada 2004, pp.29-35.

2) James Gwartney ,Robert Lawson & Seth Norton: Economic Freedom of the World, 2008 Annual Report, Canada 2008, pp.27-32.

ولعل هذا الاهتمام الجاد, في بحث الانتاجية, يعزى إلى التغير الجوهري في تفسير النظام الاقتصادي العالمي الجديد لمفهوم الميزة التنافسية, فقد أضحت الأخيرة قائمة على المعرفة بعد أن كان يعوّل في ذلك على وفرة الهبات الطبيعية[1]. إذ إن الطاقات الانتاجية الهائلة الناجمة عن التطور التكنولوجي قد حوّلت الأولوية من استهداف زيادة الانتاج, المرتكز في ميزته التنافسية على زيادة المدخلات (في ظل مراحل التطور التكنولوجي الأولى), إلى استهداف كيفية الانتاج, المرتكز على زيادة الانتاجية (في ظل مراحل التطور التكنولوجي المتقدمة). فلم تعد هناك مشكلة في توسيع حجم المخرجات, وانما في شكل الصيغة التي تنظم علاقة المدخلات بهذه المخرجات, بما يحقق الميزة التنافسية, ويضمن الهدف المتعاظم المتمثّل بـ "الاستدامة", الأمر الذي قلل من أهمية المدخلات كعامل حاسم في تحقيق هذه الميزة وبروز عامل الانتاجية.

كما أنه حتى مع افتراض ارتباط النمو الاقتصادي بعلاقة ايجابية بالحرية الاقتصادية, فإن ما يمكن أن ينجم عن زيادة الأخيرة من تنافس محموم, قد يؤدي إلى الاستخدام الجائر للموارد الاقتصادية الطبيعية المتاحة بما ينافي هدف الاستدامة, لاسيما في حالات فشل السوق في أيجاد فهرسة واقعية لندرة الموارد, وعجزه عن تحقيق التوافق بين المنافع الاجتماعية والمنافع العامة.

ولمّا كان مخزون الموارد الطبيعية, كمصدر للميزة التنافسية والنمو الاقتصادي, يحدد خارجياً من قبل الطبيعة, بينما تقع محددات الانتاجية ضمن مجال صنع السياسات, فإن الرشادة والعقلانية تقضي بأرجحية الركون إلى الانتاجية كمصدر للميزة التنافسية والنمو المستدام. عندها يصبح من المفيد فهم العوامل البيئية والمؤسسية التي تحفز نمو الانتاجية, ومن ثم توظيف هذا الفهم في عملية صنع القرار الاقتصادي.

ثانياً: الحالات الدراسية المختارة:

لغرض قياس علاقة الحرية الاقتصادية بالإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج سوف يتم تناول ثلاث حالات دراسية, وقد جرى لأجل ذلك اختيار كل من كندا ومصر وماليزيا. وفضلاً عن توفر البيانات, فإن هذا الاختيار يقوم على أساس درجة نضوج البنية الاقتصادية لهذه البلدان (متقدمة - نامية- ناهضة), كما كان هناك حرص على تجنب البلدان ذات الاقتصادات الريعية, وذلك لتعذر التوصّل معها, بالطرق المألوفة, إلى نتائج ذات مغزى اقتصادي حقيقي, وكانت "**الاونكتاد** UNCTAD" قد نحت هذا المنحى في مجال دراسة الانتاجية, إذ جاء في إحدى تقاريرها بهذا الصدد: "إن سيطرة عامل النفط في تلك الاقتصادات (أي الاقتصادات الريعية) يتطلب نهجاً نظرياً مختلفاً من أجل فصل

1) Jonathan D. Putnam: ***Intellectual Property and Innovation in the Knowledge-Based Economy***, University of Toronto, Canada, 2008, p13.

صناعة النفط عن باقي الاقتصاد"[1]. وعليه تم اختيار كندا من بين البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة؛ كونها رائدة في مجال من دراسات الانتاجية, وتحتضن مؤسسة فريزر المعنيّة بإصدار التقرير السنوي لمؤشر الحرية الاقتصادية, وتمثل كندا أحد أعضاء منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) ومجموعة الثمانية (G8). أمّا مصر فأنها اختيرت من بين البلدان النامية نظراً لما يتميز به اقتصادها من سِعَة وحيوية وتنوّع. ومن ثم وقع الاختيار على ماليزيا كعيّنة عن البلدان الناهضة التي تمثل الحالة الوسطية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

1. لمحة عن واقع الاقتصاد في كندا:

بحسب تقرير التنافسية العالمية 2014-2015, تصنف كندا دولياً, من حيث النمو الاقتصادي, ضمن البلدان المدفوعة بالمعرفة والابتكار[2], ووفقاً للتقرير السنوي لمؤشر الابتكار العالمي 2014 جاءت كندا في المرتبة 12 عالمياً,[3] [انظر الملحق (1)]. ويتصدر اقتصاد كندا عالمياً المرتبة الحادية عشرة من حيث الحجم, وتدخل كندا في مصاف البلدان الأكثر ثراءً في العالم, فقد بلغ (GDP) سنة 2014 نحو (1.825) ترليون دولار بالأسعار الثابتة [انظر الشكلين (15) و (16)].

الشكل (15) الناتج المحلي الاجمالي في كندا 1975-2014 (مليار دولار أمريكي)

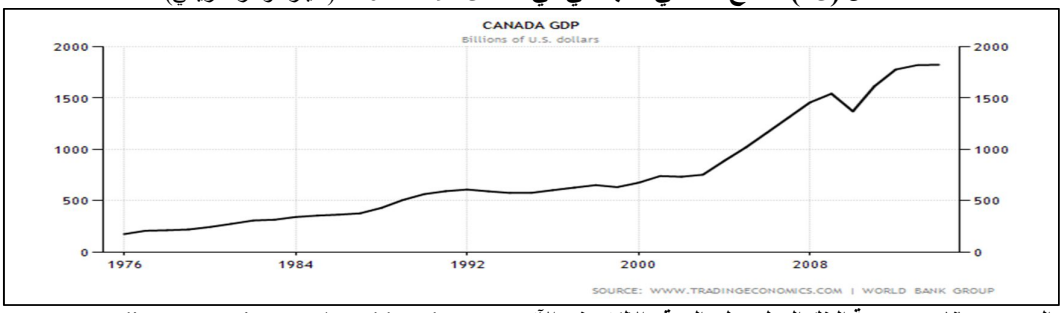

المصدر: بيانات مجموعة البنك الدولي على الموقع الالكتروني الآتي:www.Tradingeconomics.com/WorldBankGroup

الشكل (16) معدل نمو GDP السنوي في كندا 1975-2014

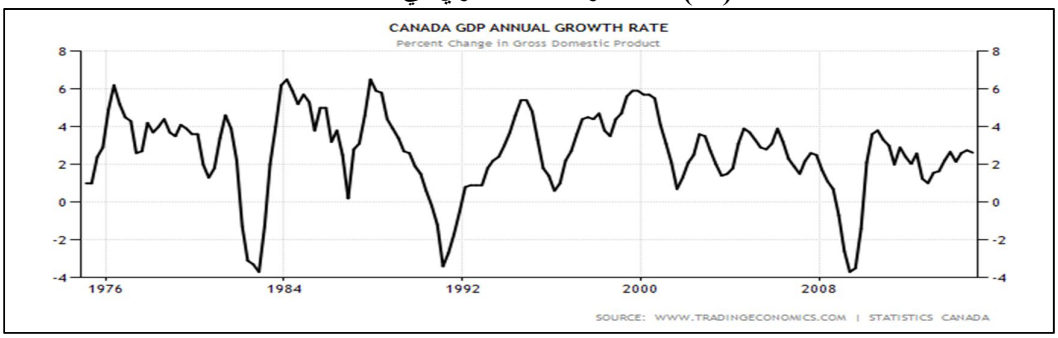

المصدر: بيانات مجموعة البنك الدولي على الموقع الالكتروني الآتي:www.Tradingeconomics.com/WorldBankGroup

1) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا): ***تحليل الأداء الاقتصادي وتقييم النمو والإنتاجية في منطقة الإسكوا***, العدد الخامس, الأمم المتحدة, نيويورك، 2007, ص12.

2) Klaus Schwab: ***The Global Competitiveness Report 2014–2015***, the World Economic Forum, 2014, p.11.

3) Cornell University, INSEAD, & WIPO**: *The Global Innovation Index 2014- The Human Factor In innovation***, second printing, Fontainebleau, Geneva. 2014, p14.

ويتـوزع الــ (GDP) إلــى (54.8%) اسـتهلاك عـائلي, و(20.6%) اسـتهلاك حكـومي, و(24.6%) استثمار في رأس المال الثابت

وكـان متوسط دخل الفرد سنة 2014 فـي كنـدا نحـو (51163 $), ونسـبة الادخـار الـوطني (21.5 %) من الناتج المحلي الإجمالي[1], وقد حققت زيـادات مستمرة فـي نسـبة رأس المـال لكل عامل [انظر الشكلين (17) و(18)].

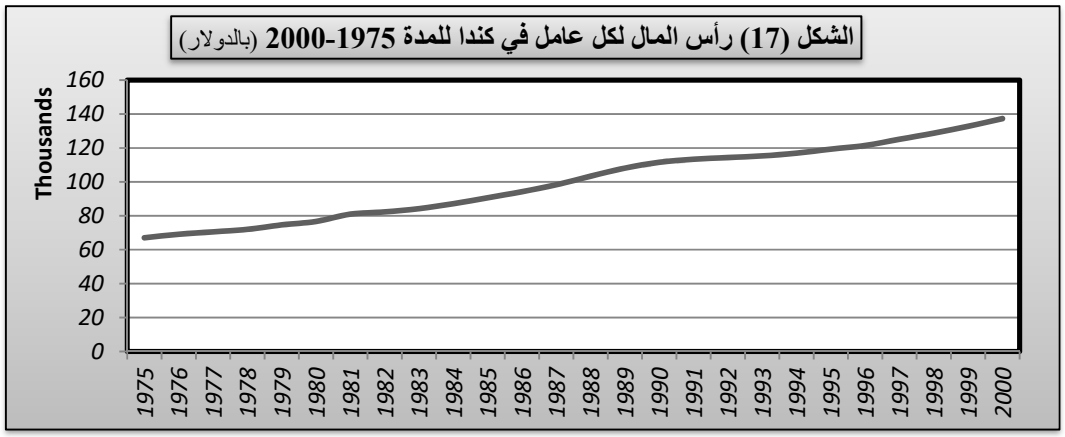

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات الانتاجية لمنظمة اليونيدو http://www.unido.org.

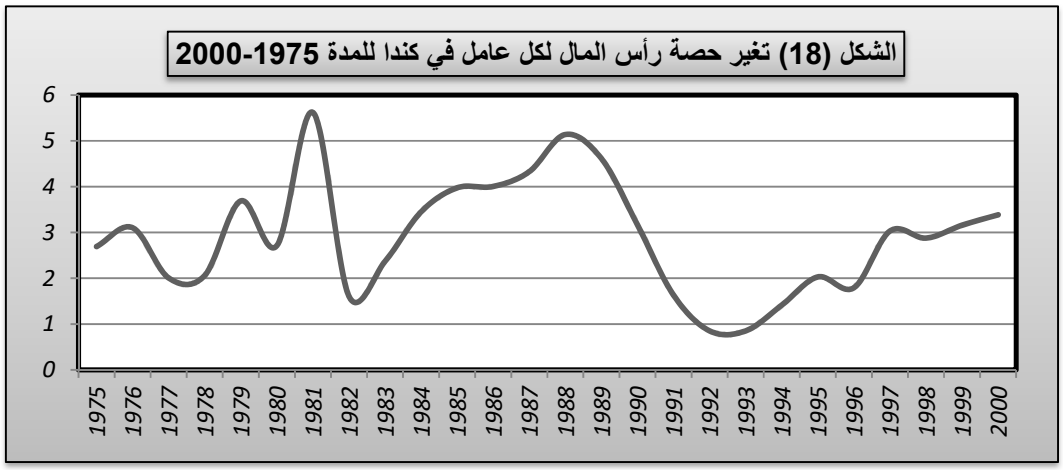

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات الانتاجية لمنظمة اليونيدو http://www.unido.org.

وبـالرغم مـن كونهـا تمتلـك ثالـث أكبـر احتيـاطي للـنفط فـي العـالم, ومـا تزخـر بـه مـن مـوارد طبيعية وفيرة كالفحم، والنحاس، وخـام الحديد، والـذهب, والغابـات...الخ, إلاّ أنهـا تمتلك أيضـاً قوة عمـل مـاهرة جـداً تتبنـى التكنولوجيـا الفائقـة. فهـي تسـتهدف زيـادة المعرفـة لتحقيـق النمـو؛ لـذا تـم تصـنيفها, وكمـا أسـلفنا, ضـمن البلـدان التـي يحركهـا الابتكـار, وهـي تشـبه الولايـات المتحـدة فـي نظامها الاقتصادي المستند إلى السوق.

1) Statistics Canada*: **An Overview of Recent Macroeconomic Developments in Canada***, Published by authority of the Minister responsible for Statistics Canada, Ottawa, October, 2014, p.6-7.

ومنذ الحرب العالمية الثانية كانت قد شهدت كندا نمواً في التصنيع, قد حوّل طبيعة الاقتصاد من كونه ريفي يعتمد على الزراعة بشكل كبير إلى واحد من الاقتصادات الصناعية الرائدة في العالم, وانخفضت درجة اعتمادها على الموارد الطبيعية من 19% من GDP سنة 1947 إلى 7,23% سنة 1973, ثم إلى 6% سنة 2001. كما أن كندا, اعتباراً من سنة 1997, سجلت تفوقاً في مساهمة الصناعة التحويلية في GDP على الولايات المتحدة, ووصلت إلى نحو 18.8% سنة 2001, مقابل 15.9% في الولايات المتحدة[1].

وكما هو الحال مع الدول المتقدمة الأخرى، تسيطر على الاقتصاد الكندي صناعة الخدمات, فقد بلغت نسبتها من الناتج المحلي الاجمالي سنة 2013 نحو (69.9%) ويعمل فيها نحو 76% من قوة العمل, في حين احتل القطاع الصناعي (28.4%), ويعمل فيه نحو 13 %, ولم تتجاوز حصة القطاع الزراعي (1.7%), ويعمل فيه 2 % من قوة العمل, وتبقى نسبة 3% من قوة العمل تعمل في مجالات أخرى متفرقة[2]. ومع تحلّيها بالتنوّع, إلاّ أن كندا تميّزت بصناعة المركبات والطائرات وصناعة البرمجيات, كما أنها تحتل المركز الثامن في قطاع الصيد وصناعة الأغذية البحرية على مستوى العالم. ووفقًا لقائمة "**فوربس** Forbes" العالمية لأكبر 2000 شركة في العالم لسنة 2008، بلغ عدد الشركات الكندية في هذه القائمة 69 شركة، محتلةً بذلك الموقع الخامس عالمياً[3].

بلغ عدد سكان كندا سنة 2014 نحو (35.67) مليون نسمة, بمعدل نمو سنوي 0.78%, [(10.29) ولادة مقابل (8.31) وفاة لكل 1000 نسمة], والعمر المتوسط (41.7) سنة. وقد كان معدل المشاركة في قوة العمل في هذه السنة 65.80% من السكان, بمعدل بطالة ضمن هذه القوة 6.80%, في حين بلغ معدل البطالة بين أعمار الشباب (15-24 سنة) نحو 12.80%.

وتبلغ نسبة الحاصلين على الماء الصالح للشرب 100% في الحضر, و99% في الريف, وكذلك مجاري الصرف الصحي 100% في الحضر, و 99% في الريف. ويبلغ عدد المتعلمين من عمر 15 سنة فما فوق 99%, ومتوسط سنوات الدراسة (12.3) سنة, والعدد المتوقع لسنوات الدراسة (15.9) سنة. كما بلغ مؤشري عدم المساواة في التعليم وعدم المساواة في الدخل وكذلك معامل جيني (4.0) و (13.9) و(32.6) على التوالي, فهي تحتل الترتيب الثامن عالمياً في مؤشر التنمية البشرية والذي بلغت قيمته (0.902), وذلك بحسب تقرير التنمية البشرية

1) Paul Kellogg: ***After Left Nationalism- The Future of Canadian Political Economy***, Paper Presented to The 2003 Meetings of The Canadian Political Science, Association, Halifax, Nova Scotia, Canada, 2003, pp.7-11.
2) Central Intelligence Agency (CIA), the world of nation - Center for the Study of Intelligence. https://www.cia.gov.
3) انظر: الموقع الالكتروني لمجلة "فوربس Forbes" الأمريكية/ http://www.forbes.com.

2014[1], أما ترتيبها في سهولة ممارسة أنشطة الأعمال فقد جاء السادس عشر بحسب تقرير البنك الدولي 2015[2].

لقد أنفقت الحكومة سنة 2014 نسبته من الـ (GDP) بلغت: 5.4% على التعليم, و 11.2% على الصحة, و1.24% على الجانب العسكري, وبلغ عدد المستخدمين للهاتف النقال 76% من السكان, وللأنترنت 77%. وتمتلك كندا 1,467 مطار, وهي تحتل المرتبة الخامسة عالمياً في مجال السكك الحديد, والسابعة في مجال الطرق المعبدة, وذلك بحسب المعيار النسبي القياسي العالمي[3].

وجاءت كندا في المرتبة الـ 15 في تقرير التنافسية العالمية 2014-2015, فقد كانت من حيث: (1) المؤسسات, و(2) البنية التحتية, و(3) بيئة الاقتصاد الكلي, و(4) الصحة والتعليم الابتدائي, في الترتيب: 14 و 15 و 51 و 7 على التوالي. ومن ثم كان ترتيبها في مؤشر "المتطلبات الأساسية Basic requirements" الثامن عشر على مستوى العالم. وكذلك من حيث مؤشرات: (5)التعليم العالي والتدريب, و(6)كفاءة سوق السلع, و(7)كفاءة سوق العمل, و(8)تطور السوق المالية, و(9)الاستعداد التكنولوجي, و(10)حجم السوق, قد حازت الترتيب: 16 و17 و7 و12 و21 و13 على التوالي عالمياً. وأخيراً كان ترتيبها في مؤشر "معززات الكفاءة Enhancers Efficiency" السادس على مستوى العالم. أما في مجال: (11) تطور بيئة الأعمال, و(12) الابتكار, فقد جاء تسلسلها عالمياً 23 و 22, على التوالي, ومن ثم كان تسلسلها من حيث عوامل التطور والابتكار 24 على مستوى العالم[4].

تبلغ نسبة ملكية القطاع الخاص إلى العام في كندا 60:40, ويستوعب القطاع الخاص أكثر من ثلاثة أرباع قوة العمل المتاحة, إذ تشير احصاءات الشهر الأول من سنة 2015 أن من بين (15.116) مليون من المصنفين كعمال مستخدمين, يعمل 76.32% منهم لدى القطاع الخاص, أي بواقع (11.537) مليون عامل, مقابل 23.68% منهم يعملون لدى القطاع العام, أي بواقع (3.579) مليون عامل. ويشتمل القطاع الخاص على (2.77) مليون ممن يعملون في المهن الحرة, والمتبقي منهم يعمل لدى الشركات[5]. ويمكن أن نلمس بعض ملامح مستوى الأداء

1) الأمم المتحدة: ***المضي في التقدّم- بناء المنعة لدرء المخاطر***, تقرير التنمية البشرية 2014, برنامج الأمم المتحدة الإنمائي, الولايات المتحدة الأمريكية, 2014, ص ص157, 166. http://hdr.undp.org .

2) A World Bank Group Flagship Report :***Doing Business 2015- Going Beyond Efficiency***, International Bank For Reconstruction and Development- The World Bank, Washington, 2014. p.177.

3) هيئة الاحصاءات الكندية- على الموقع الالكتروني الرسمي:http://www.statcan.gc.ca

4) Klaus Schwab: ***The Global Competitiveness Report 2014–2015***, Op. Cit , pp.13, 16, 20.

5) Statistics Canada***: Labour Force Information***, Published by Authority of The Minister Responsible for Statistics Canada ,Ottawa, April 2015, p.29.

للقطاعين الخاص والعام في كندا من خلال مقارنة إحصاءات "غياب العمل Work Absence" لكل منهما, وكما في الجدول (1).

الجدول (1) احصاءات غياب العمل في كندا للمدة 2010-2014

القطاع	احصائيات غياب العمل	2010	2011	2012	2013	2014
القطاع العام	إجمالي معدل الغياب	10.2	10.5	10.6	10.4	10.1
	إجمالي معدل الخمول	4.8	5.1	5.0	5.0	5.0
	مجموع الأيام المفقودة للعامل الواحد في السنة	12.0	12.8	12.5	12.4	12.5
القطاع الخاص	إجمالي معدل الغياب	7.3	7.3	7.4	7.2	6.8
	إجمالي معدل الخمول	3.4	3.3	3.3	3.2	3.1
	مجموع الأيام المفقودة للعامل الواحد في السنة	8.4	8.2	8.3	8.0	7.8

المصدر/ الموقع الرسمي لهيئة الاحصاء الكندية Statistics Canada:
http://www5.statcan.gc.ca/cansim/pick-choisir?lang=eng&p2=33&id=2790035

وتتبع كندا سياسة الانفتاح في التجارة الدولية, فقد شهد قطاع التجارة الخارجية تطوراً ملحوظاً خلال المدة 1975-2014, وكما يتضح من خلال الشكلين (19) و (20).

الشكل (19) صادرات كندا للمدة 1975-2014 (مليون دولار)

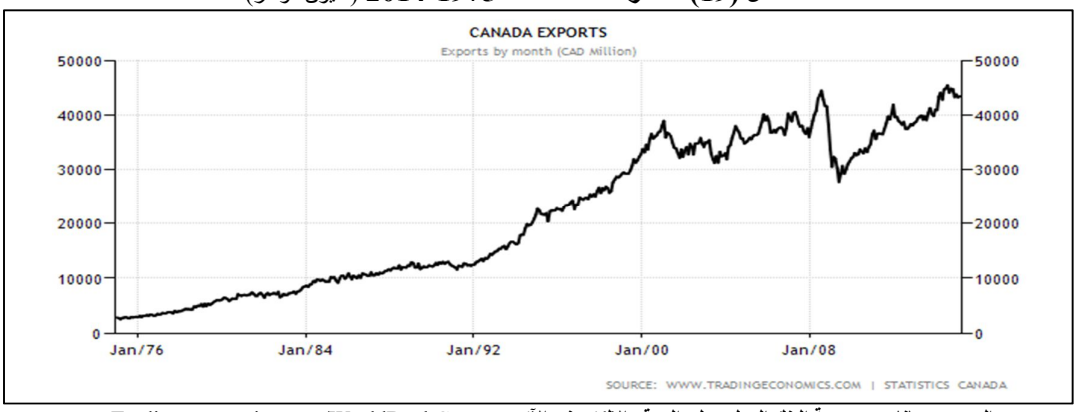

المصدر: بيانات مجموعة البنك الدولي على الموقع الالكتروني الآتي: www.Tradingeconomics.com/WorldBankGroup

الشكل (20) استيرادات كندا للمدة 1975-2014 (مليون دولار)

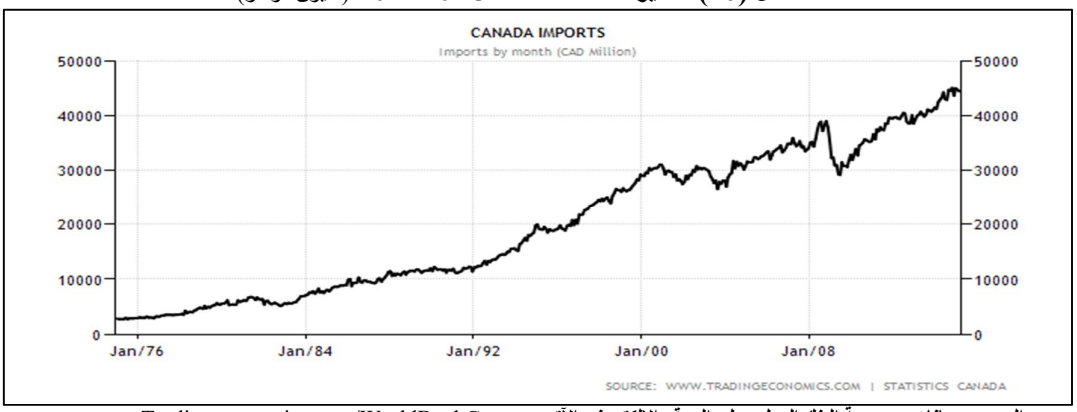

المصدر: بيانات مجموعة البنك الدولي على الموقع الالكتروني الآتي: www.Tradingeconomics.com/WorldBankGroup

وتشكل التجارة الخارجية جزءاً كبيراً من الاقتصاد الكندي، فقد ساهمت الصادرات بنسبة 30% تقريبًا من إجمالي الناتج المحلي الكندي في سنة 2009، شكّلت فيها الزراعة والطاقة والغابات والتعدين نحو 58% من إجمالي الصادرات, في حين شكّلت المعدات ومنتجات السيارات والصناعات الأخرى ما يزيد عن 38% منها[1].

وعن مسار سياسة كندا النقدية فقد كانت تخضع بادئ الأمر للقطاع الخاص, ففي سنة 1817 منحت الدولة حق فتح أول بنك رسمي خاص في كندا (بنك مونتريال), ومن ثم تبعته خطوات مشابهة. وظل إصدار العملات المتعددة يتم بناءً على تقدير المصرفيين من القطاع الخاص لغاية سنة 1867, لكن ارتفاع معدلات التضخم, وما ترتب عليه من تشوه للأسعار النسبية, وفر مسوّغاً كافياً لتدخل دائم للدولة في إدارة السياسة النقدية, وقيام الدولة بإصدار عملة موحدة والتي اتخذت شكل الدولار الكندي سنة1871[2].

لكن مع ذلك, فإن النظام المصرفي لم يأخذ الطابع المركزي حتى سنة 1935، وذلك استجابة لحالة عدم الاستقرار, الذي شهده الاقتصاد الكندي أثناء فترة الكساد الكبير. وقد أسفر عن تأسيس بنك كندا, وتبني نظام مصرفي, يختلف عما هو عليه في الولايات المتحدة, قد نجح في تحقيق الاستقرار. وتعدّ تلك الخطوة, بحسب المتخصصين, نقطة تحول حاسمة في التاريخ المالي الكندي. وفي 1991 تم اعتماد سياسة استهداف التضخم[3], وقد أثبت هذا النظام كفاءته خلال العقود الماضية بإقرار المنظمات الدولية المعنية, إذ تم تصنيفه في تقرير التنافسية العالمية بكونه الأسلم في العالم بعد أزمة 2008[4]. الأشكال (21) و(22) و(23) تبيّن تطور معدلات التضخم والفائدة والقروض للقطاع الخاص بكندا للمدة 1975-2014.

الشكل (21) معدلات التضخم في كندا للمدة 1975-2014

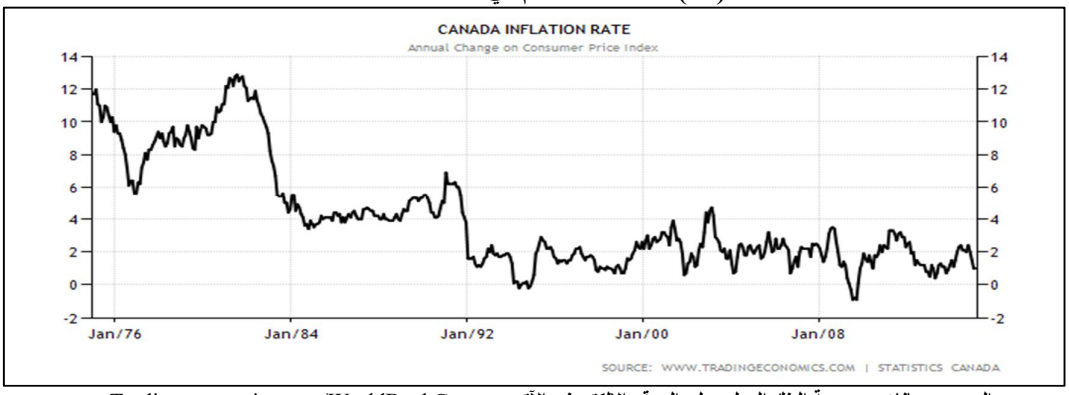

المصدر: بيانات مجموعة البنك الدولي على الموقع الالكتروني الآتي: www.Tradingeconomics.com/WorldBankGroup

1) الموقع الرسمي لهيئة الاحصاء الكندية: http://www.statcan.gc.ca.

2) James Powell: ***A History of the Canadian Dollar***, Bank of Canada, Canada, 2005, p.17.

3) Bank of Canada: Review Winter 2006-2007, Canada, 2007, p.22.

4) Andrew Smith: ***The Canadian Banking and Currency Laws of 1871 in the Mirror of the United States***, Enterprise & Society وVolume 13, Number 3, September 2012, p455.

الشكل (22) سعر الفائدة في كندا للمدة 1990-2014

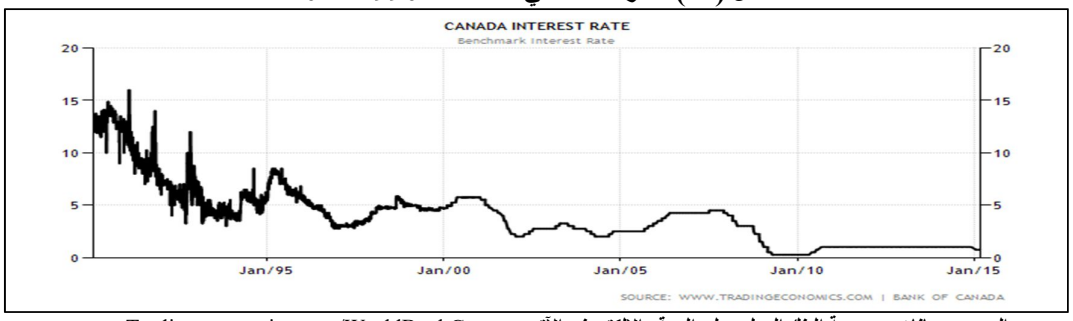

المصدر: بيانات مجموعة البنك الدولي على الموقع الالكتروني الآتي: www.Tradingeconomics.com/WorldBankGroup

الشكل (23) القروض إلى القطاع الخاص في كندا للمدة 1975-2014

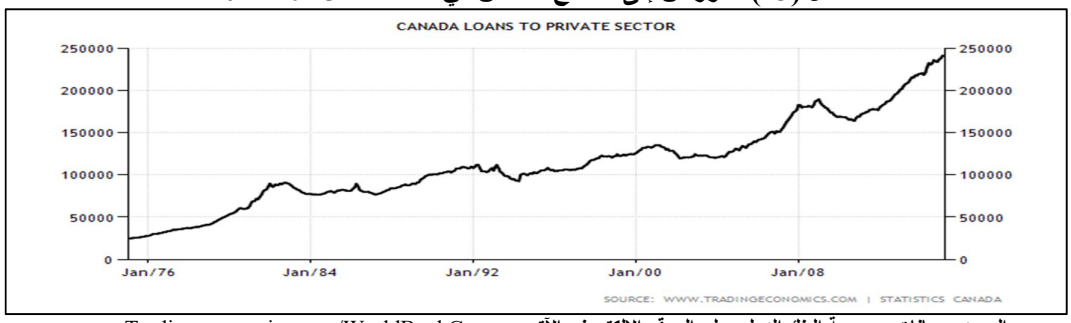

المصدر: بيانات مجموعة البنك الدولي على الموقع الالكتروني الآتي: www.Tradingeconomics.com/WorldBankGroup

أما على صعيد الانفاق الحكومي في كندا, فقد ازداد الحجم النسبي له خلال العقود الأخيرة بشكل عام، شأنه في ذلك شأن معظم الاقتصادات المتقدمة. وتعود جذور ذلك إلى ضغوطات الأزمة المالية في أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين, والتي دفعت الحكومة الكندية إلى تعيين لجنة ملكية لمراجعة الترتيبات المالية الفدرالية, الأمر الذي فتح الباب أمام توسعات مستقبلية في المسؤوليات المناطة بالحكومة. ويتجسّد ذلك في برامج الإنفاق الضخمة الموجهة للتأمين الاجتماعي والمساعدات الاجتماعية، والصحة، والتعليم، والدفاع, وكذلك توفير السلع والخدمات العامة التي من شأنها المساهمة في إعادة توزيع الدخل. إلاّ أن ما يمكن ملاحظته أيضاً انخفاض في معدلات الزيادة في الانفاق الحكومي خلال عقد التسعينات من القرن الماضي, وذلك لنزايد عمليات الخصخصة التي جرت معظمها خلال المدة 1985-1995[1]. وتعدّ ضرائب الدخل الشخصي أكبر مصدر للإيرادات الحكومية، إذ تشكل من (40 إلى 50)% من إجمالي الإيرادات الحكومية, كما قامت الحكومة الكندية, وعلى مدار سنوات عديدة, بالسيطرة على الواردات النفطية أو فرض ضرائب عليها لتشجيع تنمية الصناعات المحلية[2].الأشكال (24) و(25) و(26) توضح التطورات الحاصلة في بعض هذه الجوانب.

1) Anthony E. Boardman: ***A review and Evaluation of Privatization in Canada***, Beedie School of Business, Simon Fraser University, Volume 5•Issue 4•January, Canada, 2012, pp4-5.

2) جورج أندرسون: ***الفدرالية المالية- مقدمة مقارنة***, ترجمة مها تكلا, منتدى الاتحادات الفدرالية, كندا 2009, ص ص29, 39, 71.

الشكل (24) الانفاق الحكومي في كندا للمدة (1975-2014) (مليون دولار)

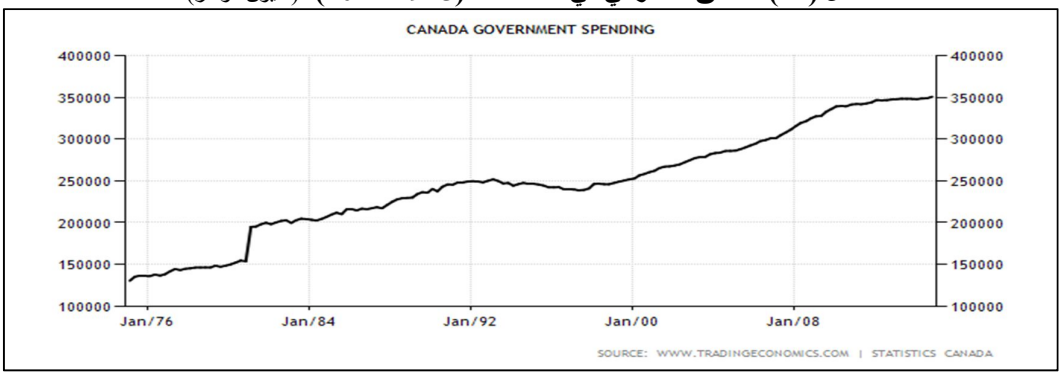

المصدر: بيانات مجموعة البنك الدولي على الموقع الالكتروني الآتي: www.Tradingeconomics.com/WorldBankGroup

الشكل (25) معدل الضمان الاجتماعي للشركات في كندا للمدة 1981-2014

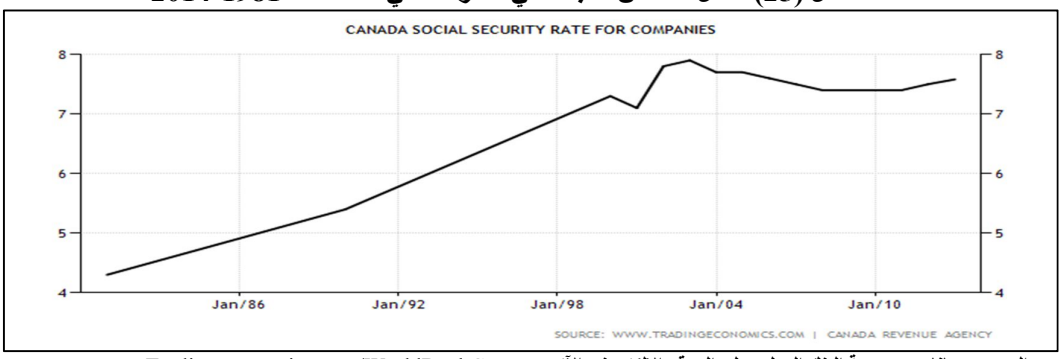

المصدر: بيانات مجموعة البنك الدولي على الموقع الالكتروني الآتي: www.Tradingeconomics.com/WorldBankGroup

الشكل (26) معدل الضمان الاجتماعي للعاملين في كندا للمدة 1996-2014

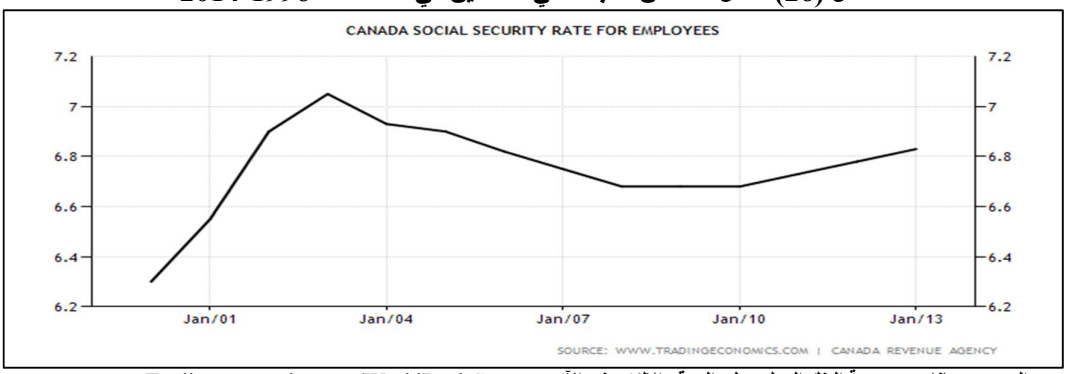

المصدر: بيانات مجموعة البنك الدولي على الموقع الالكتروني الآتي: www.Tradingeconomics.com/WorldBankGroup

لقد أفرزت السياسات النقدية والمالية والاجور نتائج متباينة على صعيد الاستخدام وبيئة الأعمال, إذ يمكن ملاحظة التذبذب في معدلات البطالة, بسبب طبيعة التشريعات الخاصة بلوائح التوظيف والطرد والحد الأدنى للأجور, وكذلك بفعل الوزن النسبي الكبير للقطاع الخاص مقابل القطاع العام, وتأثير ذلك على حجم الاستخدام في الظروف الاقتصادية المختلفة. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الشكلين (27) و(28). في حين نجحت هذه السياسات في خلق بيئة أعمال مستقرة نسبياً, وساهمت في التقليل من حالات الافلاس وزيادة نسبة استغلال القدرات المتاحة فيما عدا حالات الأزمات, لاسيما 2008 وكما يظهر في الشكلين (29) و(30).

الشكل (27) معدلات البطالة في كندا للمدة 1975-2014

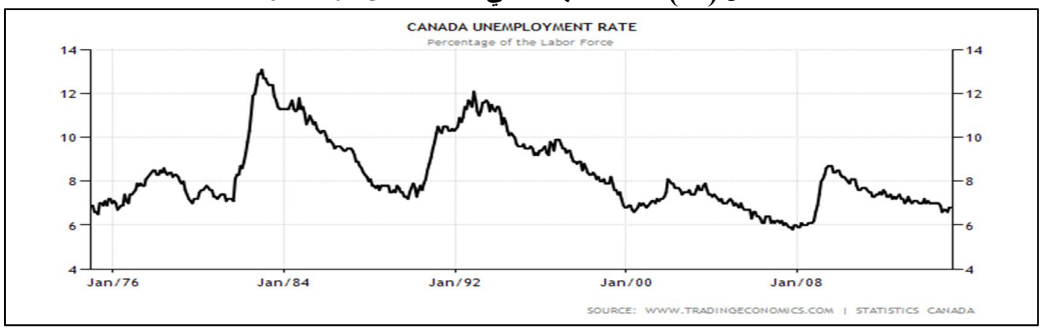

المصدر: بيانات مجموعة البنك الدولي على الموقع الالكتروني الآتي: www.Tradingeconomics.com/WorldBankGroup

الشكل (28) الحد الأدنى للأجور في كندا للمدة 1975-2014 (بالدولار)

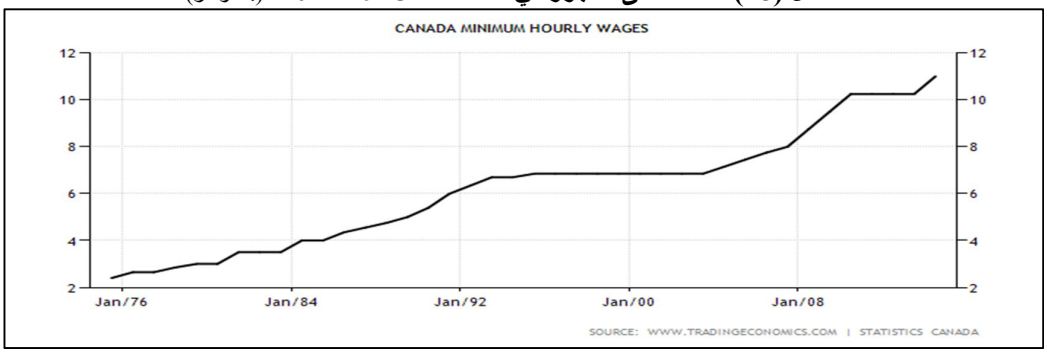

المصدر: بيانات مجموعة البنك الدولي على الموقع الالكتروني الآتي: www.Tradingeconomics.com/WorldBankGroup

الشكل (29) حالات الافلاس في كندا للمدة 2004-2014

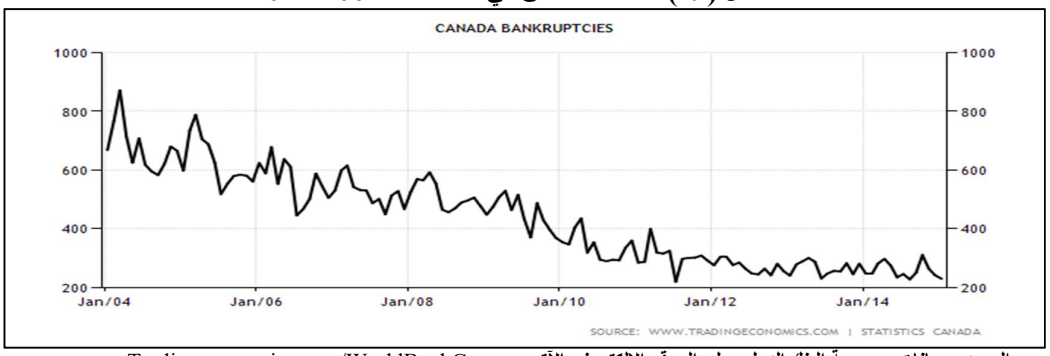

المصدر: بيانات مجموعة البنك الدولي على الموقع الالكتروني الآتي: www.Tradingeconomics.com/WorldBankGroup

الشكل (30) نسبة استغلال القدرات المتاحة في كندا للمدة 1987-2014

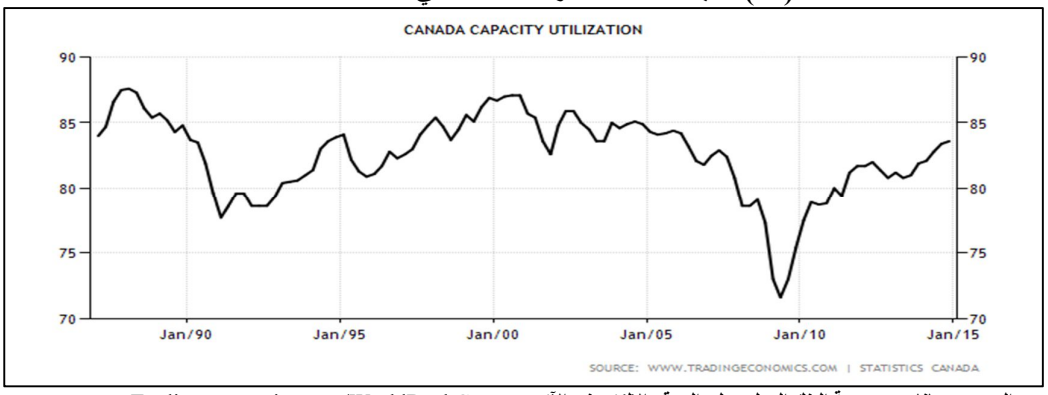

المصدر: بيانات مجموعة البنك الدولي على الموقع الالكتروني الآتي: www.Tradingeconomics.com/WorldBankGroup

2. لمحة عن واقع الاقتصاد في مصر:

تصنف مصر ضمن البلدان المعتمدة على الكفاءة والفاعلية[1], ووفقاً للتقرير السنوي لمؤشر الابتكار العالمي 2014 جاءت مصر في المرتبة 99 عالمياً,[2] [انظر الملحق (2)]. ويحتل اقتصادها المرتبة 44 عالمياً, فقد بلغ (GDP) سنة 2013 نحو (272) مليار دولار بالأسعار الثابتة, وبمعدل نمو حقيقي 1.8%, ومتوسط دخل (1566$), [انظر الأشكال (31) و(32) و(33)]. ويتوزع GDP إلى ما نسبته (78.6%) استهلاك عائلي, و(11.8%) استهلاك حكومي, و(14.3%) استثمار في رأس المال الثابت, في حين بلغ الادخار الوطني في مصر نحو (12.3 %) من الناتج المحلي الإجمالي[3].

الشكل (31) الناتج المحلي الاجمالي في مصر للمدة 1975-2014 (مليار دولار أمريكي)

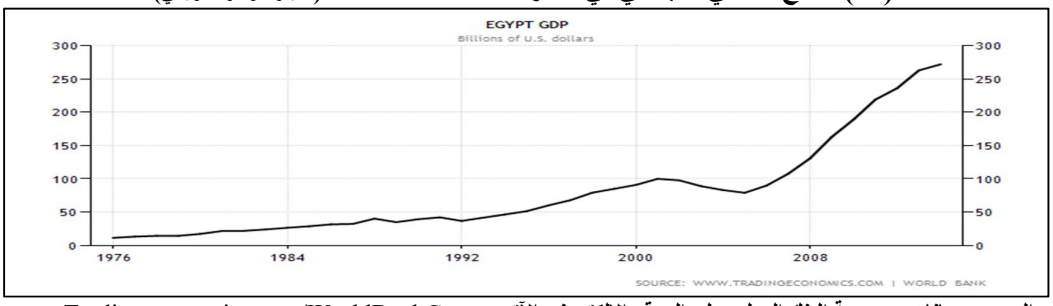

المصدر: بيانات مجموعة البنك الدولي على الموقع الالكتروني الآتي:www.Tradingeconomics.com/WorldBankGroup

الشكل (32) معدل نمو (GDP) في مصر للمدة 1992-2014

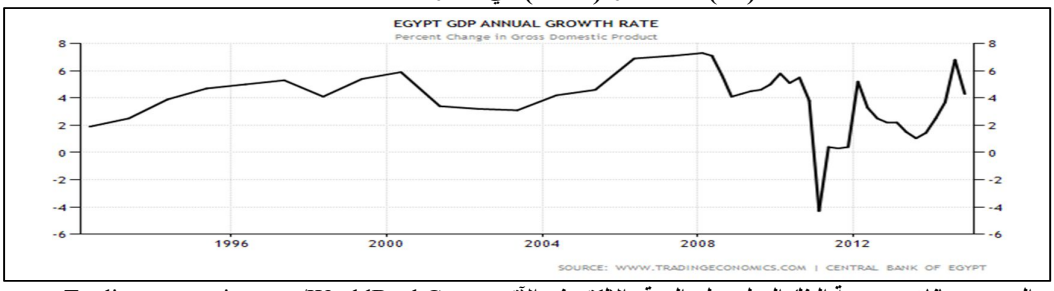

المصدر: بيانات مجموعة البنك الدولي على الموقع الالكتروني الآتي:www.Tradingeconomics.com/WorldBankGroup

الشكل (33) متوسط دخل الفرد للمدة 1975-2014

المصدر: بيانات مجموعة البنك الدولي على الموقع الالكتروني الآتي:www.Tradingeconomics.com/WorldBankGroup

1) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: ***مناخ الاستثمار في الدول العربية - مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار*** 2014, صندوق النقد العربي, 2014, ص94.

2) Cornell University, INSEAD, & WIPO**: *The Global Innovation Index 2014- The Human Factor In innovation***, second printing, Fontainebleau, Geneva. 2014, p15..

3) انظر بيانات البنك الدولي على الموقع الالكتروني الرسمي: http://wdi.worldbank.org.

كان للقطاعين العام والخاص أدوارا متفاوتة من حيث الأهمية النسبية في النشاط الاقتصادي خلال العقود الماضية, فمنذ خمسينات القرن الماضي غلب على الاقتصاد الطابع المركزي المخطط. إذ أدّت موجة قرارات التأميم في ستينات القرن الماضي, واعتماد سياسة إحلال الواردات, إلى سيطرة القطاع العام على نحو 90% من إجمالي الاستثمارات. فقد تم تأسيس أول برنامج حكومي للتصنيع سنة 1957, زاد القاعدة الانتاجية بنسبة 20%, هذا البرنامج يقوده القطاع العام في الصناعات الثقيلة. كما أن جميع البنوك والمؤسسات المالية وضعت في إطار القطاع العام، وتم حظر الاستثمار الأجنبي المباشر تقريبا.

لكن الأداء السلبي للقطاع العام خلال المدة 1967-1973, وتداعيات حرب 1967, وتضاؤل المدخرات المحلية, وهروب ما تبقى من رأس المال الخاص خارج البلاد, وفشل سياسة إحلال الواردات, وما إلى ذلك, قد دفع الحكومة إلى تبني سياسة الباب المفتوح والسعي لجعل الريادة للقطاع الخاص. ففي سنة 1974 تم تشجيع الاستثمارات العربية والأجنبية, وكان التركيز على تطوير السياحة والغزل والنسيج والصناعة التحويلية كقطاعات قائدة للنمو, فارتفعت حصة رأس المال لكل عامل خلال المدة 1975-1990. الشكلان (34) و(35) يوضحان حصة رأس المال لكل عامل والتغير النسبي الحاصل فيها للمدة 1975-2000.

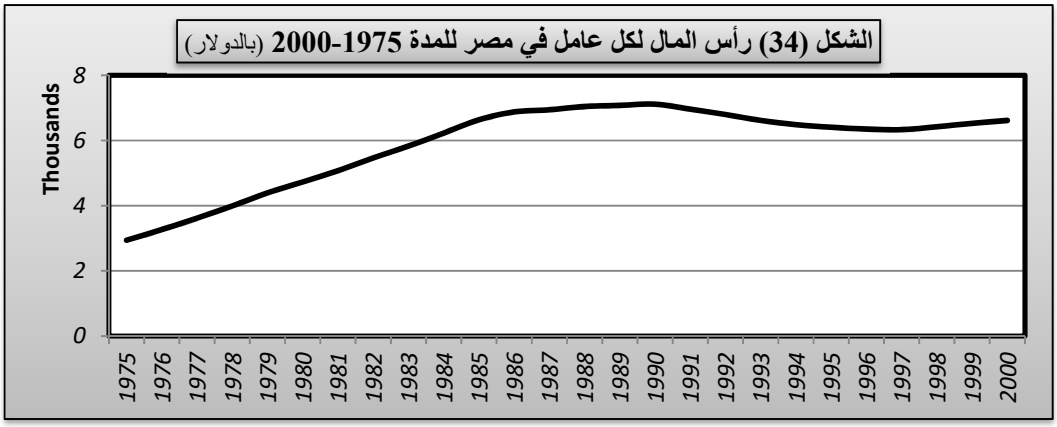

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات الانتاجية لمنظمة اليونيدو http://www.unido.org.

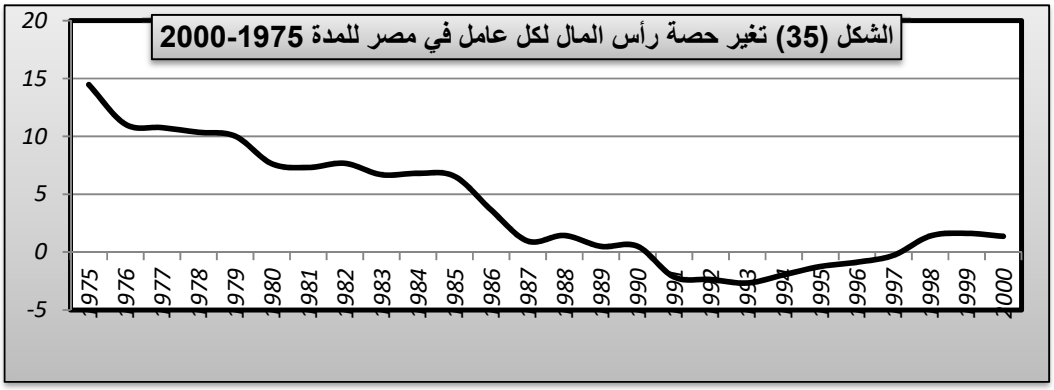

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات الانتاجية لمنظمة اليونيدو http://www.unido.org.

كما زاد نصيب القطاع الخاص من الانتاج الصناعي من 25% سنة 1979إلى ما يقارب من 70% سنة 2010[1]. وبسبب أزمة الديون الخارجية 1985-1990 خضع اقتصاد مصر لبرنامج الإصلاح الاقتصادي1991-2007 لتلبية شروط الصندوق، بما في ذلك القيام بالخصخصة ومنح حوافز أوسع لدور القطاع الخاص في كافة الأنشطة الاقتصادية[2], [انظر الشكل (36)].

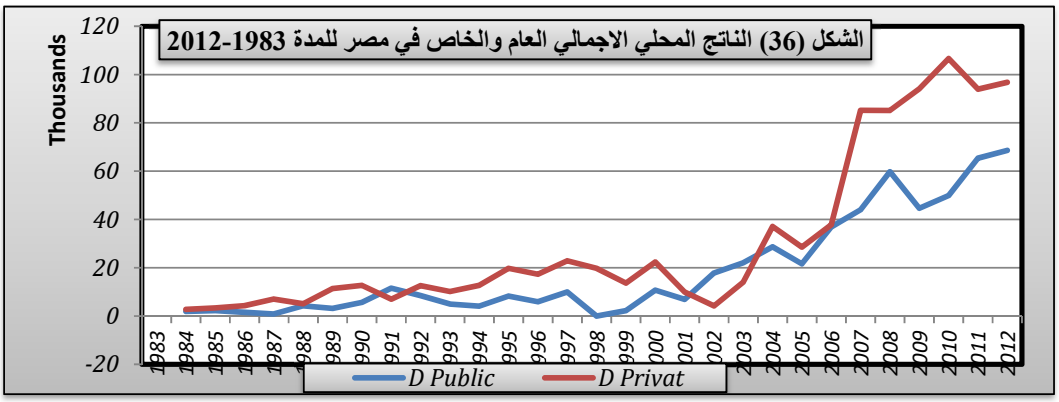

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في الملحق (7).

من الشكل (36) يلاحظ تزايد المساهمة النسبية للقطاع الخاص في GDP مقارنة بمساهمة القطاع العام في المدة 1983-2012, كما يمكن ملاحظة ذلك التحول من خلال مقارنة حجم الاستثمار الخاص بحجم الاستثمار العام للمدة 1983-2014, كما في الشكل (37).

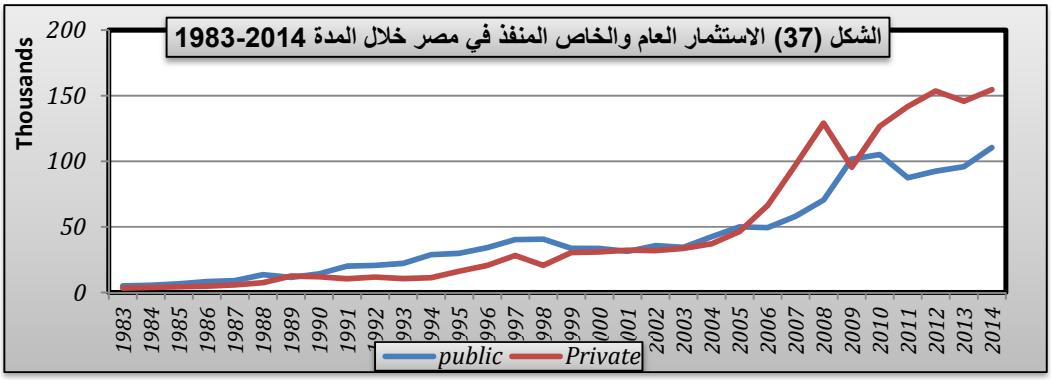

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في الملحق (8).

لكن القطاع الخاص فشل في الوصول إلى التكنولوجيا المتقدمة, ولم يبدِ اهتماماً في جهود الـ(R&D), كما لم يتجاوز انفاق الحكومة في مجال هذه الجهود, خلال مدة الاصلاح, نسبة1% من GDP, الأمر الذي أبقى منتجاته بجودة منخفضة, لا تتخطى في الأغلب السوق المحلية[3]. لكن هذه الاجراءات والاصلاحات الاقتصادية مارست تأثيرها في الحد من الاختلالات الداخلية

1) عبد الخالق فاروق: ***مأزق الاقتصاد المصري وكيفية الخروج منه***, ط1, دار الثقافة الجديدة, القاهرة, 2013, ص ص15-16.
2) للتوسع في ذلك, انظر/ مركز الدراسات الاشتراكية, وحدة الدراسات: ***تحولات الاقتصاد المصري***, ط1, مصر, 1999, ص ص7-23.
3) Hanaa Kheir-El-Din: ***Productivity performance in developing countries***, Country case studies-Egypt, UNIDO, 2005, p.10.

والخارجية, كما أنها عززت النمو في الناتج المحلي الاجمالي, وذلك بالرغم من التناقص الذي حصل في انتاج النفط خلال هذه المدة [انظر الشكل (38)], إلا أنها, مع ذلك, لم ترتق إلى مستوى الطموح, لذا عدّها المعنيّون مخيبة للآمال[1].

الشكل (38) انتاج النفط الخام في مصر للمدة 1994-2014

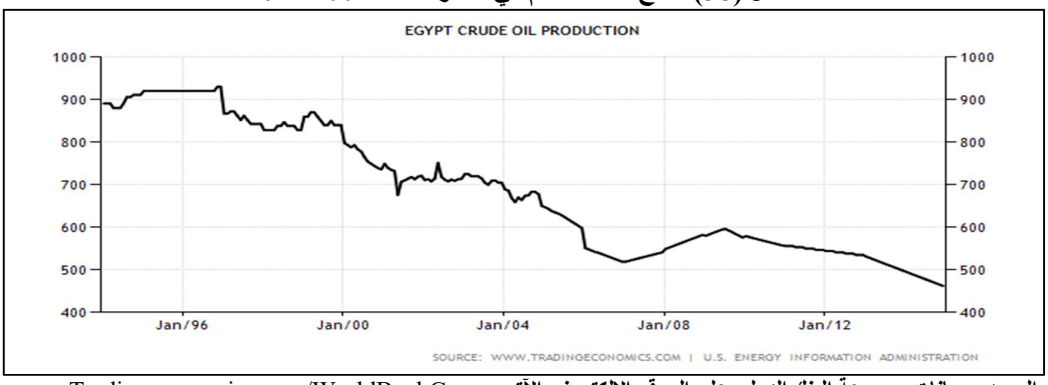

المصدر: بيانات مجموعة البنك الدولي على الموقع الالكتروني الآتي:www.Tradingeconomics.com/WorldBankGroup

ولم يكن لسياسة الانفتاح أثرها الواضح في حجم التجارة الخارجية إلاّ بعد سنة 2004, مما يعكس طبيعة التوسع بالإنتاج الموجه للسوق المحلي بالدرجة الأساس, الذي يعزى إليه معظم النمو المتحقق في الناتج المحلي الاجمالي خلال تلك المدة, [انظر الشكلين (39) و(40)].

الشكل (39) صادرات مصر للمدة 1975-2014

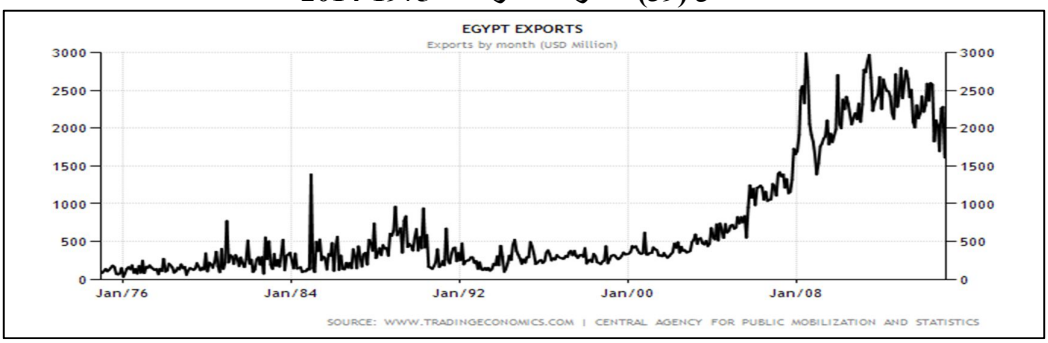

المصدر: بيانات مجموعة البنك الدولي على الموقع الالكتروني الآتي:www.Tradingeconomics.com/WorldBankGroup

الشكل (40) استيرادات مصر للمدة 1975-2014

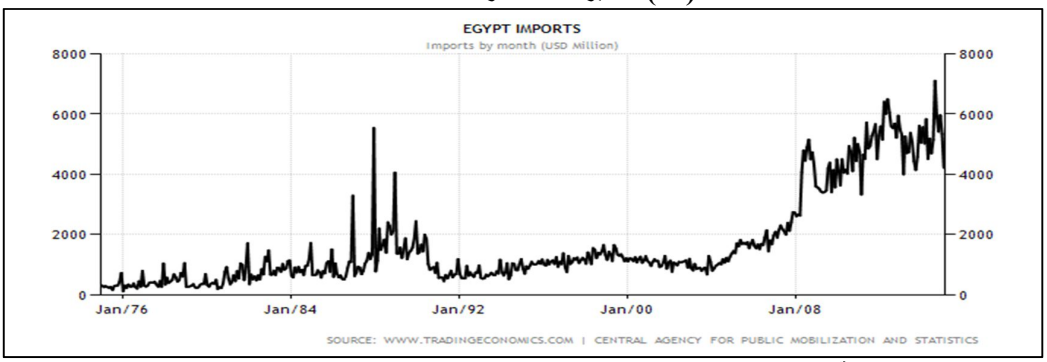

المصدر: بيانات مجموعة البنك الدولي على الموقع الالكتروني الآتي:www.Tradingeconomics.com/WorldBankGroup

1) Hanaa Kheir-El-Din: ***Productivity performance in developing countries***, Op.Cit, p.8.

تختلف مساهمة القطاعات الرئيسة بـ (GDP) عما في البلدان المتقدمة، فقد ساهم قطاع الخدمات سنة 2013 بنسبة 48%, ويعمل فيها 47% من قوة العمل, بينما يسهم كل من القطاعين الصناعي والزراعي بنسبة 37.5% و14.5% من (GDP), ويعمل فيهما 24% و 29% على التوالي[1]. ووفقا للمنظمة الدولية للهجرة، أن ما يقدر بنحو 2.7 مليون المصريين في الخارج لهم مساهمة فاعلة في تنمية بلدهم من خلال تدفقات التحويلات, وفي عام 2009 كانت مصر أكبر متلق للتحويلات في الشرق الأوسط[2].

بلغ عدد سكان مصر سنة 2014 نحو (06.82) مليون نسمة, بمعدل نمو سنوي 1.84%, [23.35 ولادة مقابل 4.77 وفاة لكل 1000 نسمة], والعمر المتوسط (25.1) سنة. وكان معدل البطالة 12.90, في حين بلغ معدل البطالة بين أعمار الشباب (15-24 سنة) 24.8%. وتبلغ نسبة الحاصلين على الماء الصالح للشرب 100% في الحضر و 98.8% في الريف, وكذلك مجاري الصرف الصحي 97.8 % في الحضر و94.4% في الريف, وتبلغ نسبة المتعلمين من عمر 15 سنة فما فوق 73.9%, ومتوسط سنوات الدراسة (6.4) سنة, والعدد المتوقع لسنوات الدراسة (13) سنة, وبلغت نسبة عمالة الاطفال (5-14) سنة نحو 7%. كما بلغ مؤشري عدم المساواة في التعليم, وعدم المساواة في الدخل, وكذلك معامل جيني (40.9) و (14.2) و(30.8) على التوالي, فهي تحتل الترتيب الـ 110 عالمياً في مؤشر التنمية البشرية والذي بلغت قيمته (0.682), وذلك بحسب تقرير التنمية البشرية 2014[3], أما ترتيبها في سهولة ممارسة أنشطة الأعمال فقد جاء الـ 112 بحسب تقرير البنك الدولي 2015[4].

لقد أنفقت الحكومة سنة 2013 من الـ (GDP) ما نسبته: 3.8% على التعليم, و4.9% على الصحة, و1.72% على الجانب العسكري, وبلغ عدد المستخدمين للهاتف النقال 112% من السكان, وللأنترنت 23%. ولدى مصر 83 مطار, وهي تحتل المرتبة الـ 34 عالمياً في مجال السكك الحديد والـ 37 في مجال الطرق, وذلك بحسب المعيار النسبي القياسي[5]. وكانت رتبة مصر الـ 119 في تقرير التنافسية العالمية 2014-2015, فقد جاءت من حيث: (1) المؤسسات, و(2) البنية التحتية, و(3) بيئة الاقتصاد الكلي, و(4) الصحة والتعليم الابتدائي, في الترتيب: 100 و100 و141 و97 على التوالي, فكان ترتيبها في مؤشر "المتطلبات الأساسية Basic requirements" الـ 121 على مستوى العالم. وكذلك من حيث مؤشرات: (5) التعليم العالي

1) بيانات البنك الدولي على الموقع الالكتروني الرسمي: http://wdi.worldbank.org.
2) الموقع الالكتروني الرسمي لمنظمة الهجرة الدولية في مصر http://www.egypt.iom.int.
3) الأمم المتحدة: ***المضي في التقدّم- بناء المنعة لدرء المخاطر***, مصدر سابق , ص ص157, 166. http://hdr.undp.org .
4) A World Bank Group Flagship Report :***Doing Business 2015- Going Beyond Efficiency***, Op.Cit, p.183.
5) الموقع الالكتروني الرسمي للجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء المصري: http://www.sis.gov.eg: .

والتدريب, و(6) كفاءة سوق السلع, و(7) كفاءة سوق العمل, و(8) تطور السوق المالية, و(9)الاستعداد التكنولوجي, و(10)حجم السوق, قد حازت الترتيب: 111 و118 و140 و125 و95 و29 على التوالي عالمياً, وأخيراً كان ترتيبها في مؤشر "معززات الكفاءة Enhancers Efficiency" الـ 106على مستوى العالم. أما في مجال: (11) تطور بيئة الأعمال, و(12) الابتكار, فقد جاء تسلسلها عالمياً 95 و124على التوالي, ومن ثم كان تسلسلها من حيث عوامل التطور والابتكار 113 على مستوى العالم[1].

أما في مجال السياسة النقدية, فإن القطاع العام قد زاحم القطاع الخاص في حجم الائتمان والتمويل المقدم من القطاع المصرفي, قبل تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، وبلغت نسبة نصيب الحكومة إلى إجمالي المطلوبات سنة 1975 نحو 74.3 %. إلاّ أنه في سنة 1990 تم إدخال عدد من الإصلاحات على الأسواق المالية, كان أبرزها تحرير أسعار الفائدة وأسعار الخدمات المصرفية, ورفع السقوف الائتمانية, والالتزام بشروط الملاءة. وقد أسفرت هذه الاصلاحات عن رفع نصيب القطاع الخاص من الائتمان ليصل في سنة 2000 إلى 56%, وانخفاض نصيب القطاع العام إلى 22%, [انظر الشكل (41)].

الشكل (41) القروض المقدمة إلى القطاع الخاص في مصر للمدة 2004-2014

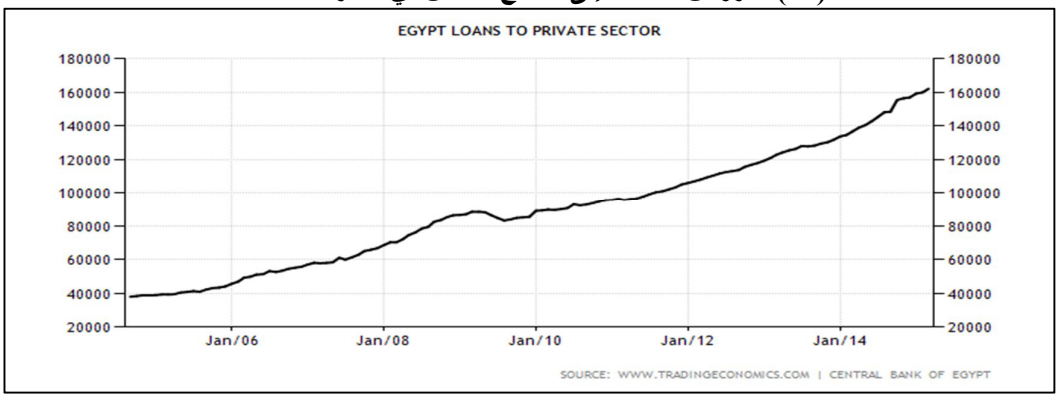

المصدر: بيانات مجموعة البنك الدولي على الموقع الالكتروني الآتي:www.Tradingeconomics.com/WorldBankGroup

وقد استلزم تطبيق تلك الاصلاحات التحول نحو استخدام الأدوات غير المباشرة في تنفيذ أهداف السياسة النقدية, واستحداث أداة محورية لربط السياسة المالية بالسياسة النقدية, ومن ثم الاسترشاد بقوى السوق في تفعيل دور السياسة النقدية[2]. وظلت أسعار الفائدة العامل المهيمن في قرارات الإقراض للبنوك, إلاّ أنه بسبب مشكلة القروض المتعثرة التي تقدمها البنوك لكبار رجال الأعمال وكبار المسؤولين الحكوميين, تم إقرار قانون غسيل الأموال 80 في سنة 2002, وقانون

1) Klaus Schwab: ***The Global Competitiveness Report 2014–2015***, Op. Cit , pp.13, 16, 20.

2) محمود أبو العيون: ***تطورات السياسة النقدية في جمهورية مصر العربية والتوجهات المستقبلية***, دراسة قدمت إلى الاجتماع السنوي السادس والعشرين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية الذي عقد في المنامة بمملكة البحرين في سبتمبر 2002, صندوق النقد العربي, أبو ظبي, 2004, ص ص16, 17, 36, 37.

البنوك 88 في سنة 2003, الأمر الذي قاد إلى تشديد معايير الإقراض, ومن ثم انخفاض الائتمان المقدم للقطاع الخاص بشكل كبير[1], ليصل إلى مستوى متدني في 2005. لكن البنك المركزي استطاع تحسين فرص حصول القطاع الخاص على الائتمان بعد 2005.

كانت السياسة النقدية خلال المدة (1990-2006) تستهدف الحفاظ على مستوى ملائم لسعر الصرف واستقرار المستوى العام للأسعار كهدف نهائي, لكن انتشار المضاربات على الدولار اضطر الحكومة إلى التدخل بوضع سعر مركزي, ثم إلغاءه بعد ذلك وتعويم الجنيه ليفقد نحو 86% من قيمته سنة 2004, مقارنة بما كان عليه سنة 1997, ومن ثم قبلت مصر في 2005 التعهد لصندوق النقد الدولي بالامتناع عن فرض قيود أو ممارسات تمييزية في سعر الصرف من دون أذنه, الأمر الذي حال دون إمكانية الاسترشاد بسعر الصرف في تحقيق الاستقرار, لذا تم إعداد إطار للسياسة النقدية مبني على أساس استهداف التضخم[2], [انظر الشكلين (42) و(43)].

الشكل (42) معدلات التضخم في مصر خلال المدة 1975-2014

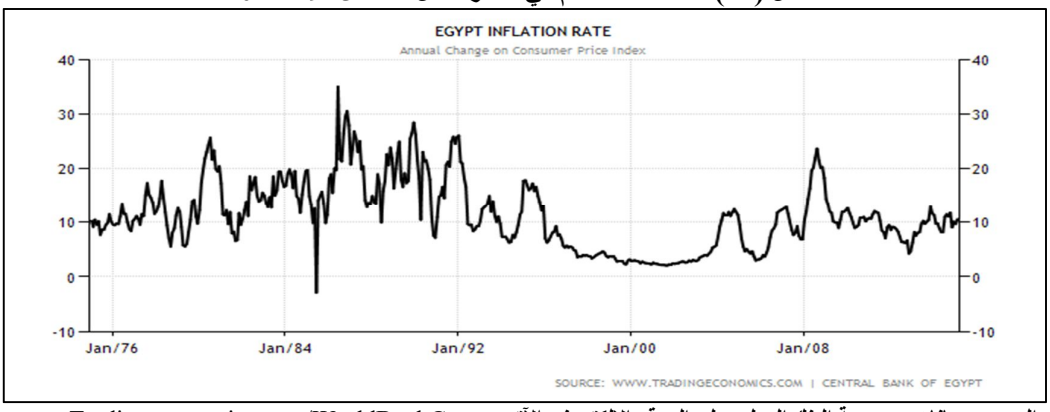

المصدر: بيانات مجموعة البنك الدولي على الموقع الالكتروني الآتي:www.Tradingeconomics.com/WorldBankGroup

الشكل (43) معدلات الفائدة في مصر للمدة 1991-2014

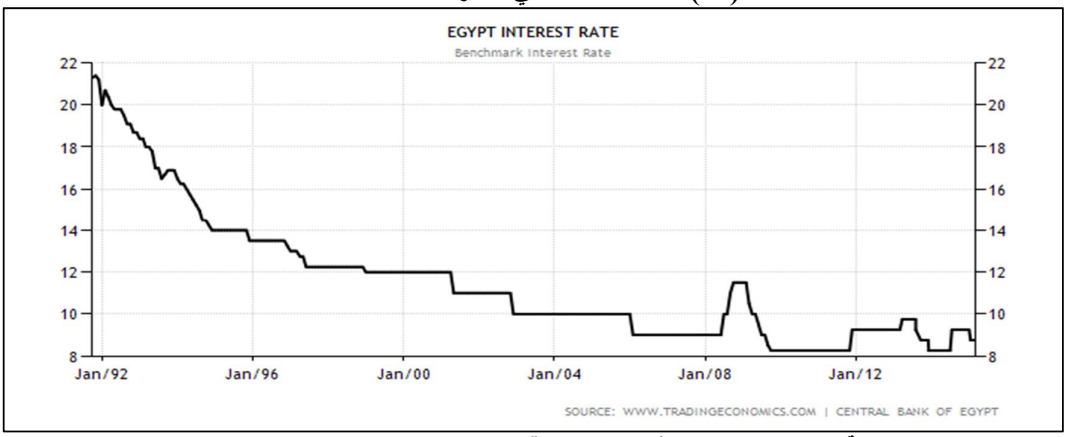

المصدر: بيانات مجموعة البنك الدولي على الموقع الالكتروني الآتي:www.Tradingeconomics.com/WorldBankGroup

1) حسين عبد المطلب الأسرج: ***تحليل أداء السياسة النقدية في مصر خلال الفترة*** (1997-2004), مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا, العدد 5, 2005, ص ص136-139.

2) Hoda Abdel-Ghaffar Youssef: ***Towards Inflation Targeting in Egypt Fiscal and Institutional Reforms to Support Disinflation Efforts***, European Commission, Brussels, Belgium, 2007, pp.10-11.

أما في مجال السياسة المالية فقد اتخذ الانفاق الحكومي منحىً تصاعدياً, شأنه في ذلك شأن معظم البلدان الأخرى, [انظر الشكل (44)]. فمنذ ستينات القرن الماضي كان هناك توسع كبير في توفير الخدمات التعليمية والصحية المجانية, وتأمين فرص عمل مضمونة لجميع خريجي المدارس الفنية الثانوية وخريجي الجامعات, وتضمن هذا الانفاق دعماً حكومياً كبيراً في السلع الضرورية, لا سيما خلال المدة 2007-2012[1], وقد جاء دعم الطاقة في مصر الثالث عربياً, وشكل 60% من العجز الحكومي عام 2011[2].

الشكل (44) الانفاق الحكومي في مصر للمدة 2005-2014

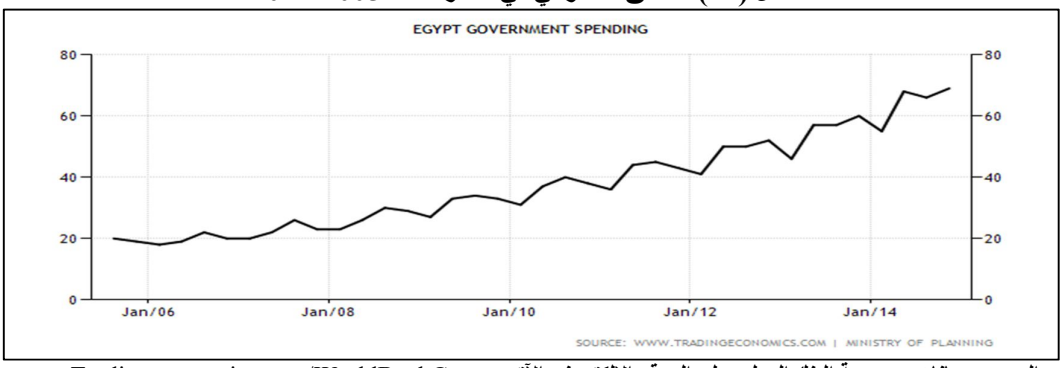

المصدر: بيانات مجموعة البنك الدولي على الموقع الالكتروني الآتي:www.Tradingeconomics.com/WorldBankGroup

لكن الحكومة, في مطلع تسعينات القرن الماضي, سعت إلى اتباع سياسة مالية انكماشية ضمن إطار برنامج الإصلاح, فحققت زيادة نسبية في الايرادات العامة خلال المدة 1993-1997, وخفضت نسبة العجز الى (GDP), لكن بعد هذه المدة عاد العجز ليسجل زيادة مطلقة ونسبية اعتباراً من 1998 ولغاية 2004, ويرجع ذلك إلى تنفيذ برامج الاستثمار في المرافق العامة خلال هذه المدة, وكذلك بسبب ضعف الأداء الضريبي[3], [انظر الشكل (45)].

الشكل (45) التغير النسبي في الضرائب والناتج المحلي الاجمالي للمدة 1983-2012

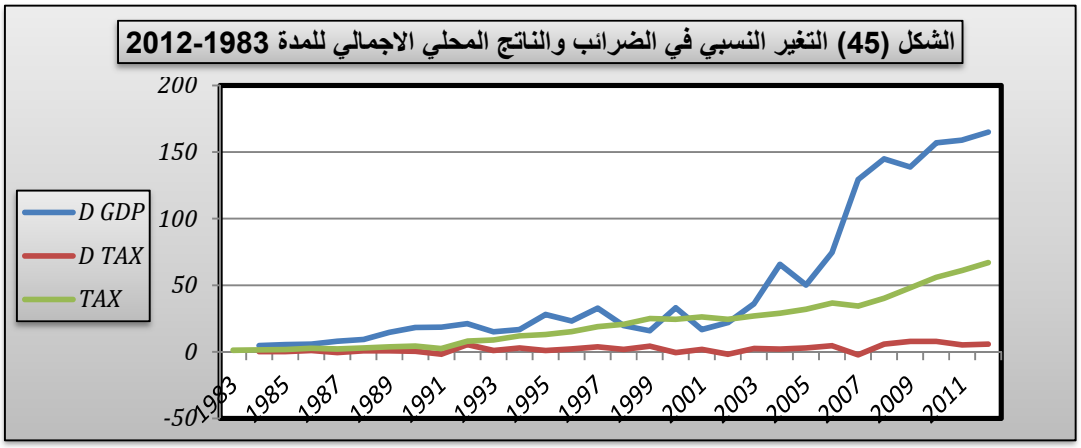

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة الملحق (9).

1) البنك الأهلي المصري: ***النشرة الاقتصادية***, العدد الرابع – المجلد 62, القاهرة, 2012 ,ص63.
2) صندوق النقد العربي: ***التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014***, أبو ظبي, 2014, ص ص217, 224.
3) فاطمة ابراهيم خلف: ***السياسة المالية والفساد الاداري والمالي-دراسة تطبيقية في مصر للمدة 1980-2008***, مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية, المجلد4- العدد7, العراق, 2011, ص ص224-225.

إلاّ أن الزيادة الملحوظة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بعد 2004 قلّصت مقدار العجز بدرجة كبيرة, ليصل إلى أدنى مستوى له سنة 2010, وذلك بالرغم من الزيادات المستمرة في الانفاق الحكومي[1], [انظر الشكل (46)].

الشكل (46) الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر للمدة 2002-2014

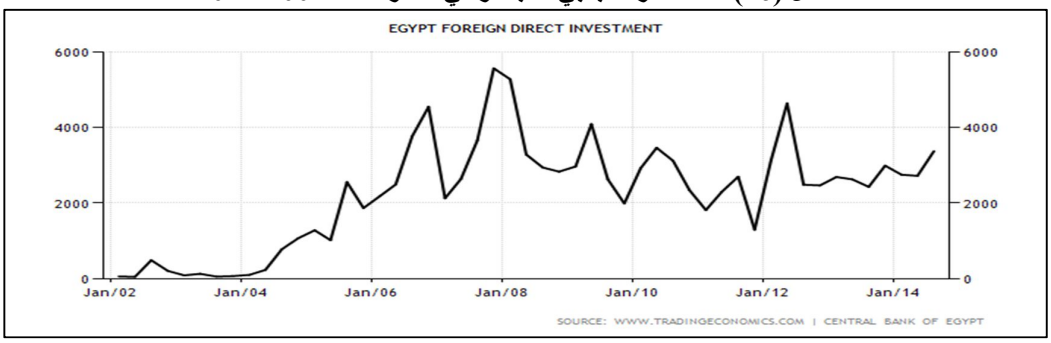

المصدر: بيانات مجموعة البنك الدولي على الموقع الالكتروني الآتي:www.Tradingeconomics.com/WorldBankGroup

وكان للسياسات النقدية والمالية غير المستقرة تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة على مستوى الاستخدام, فقد شهد معدل البطالة انخفاضاً ملحوظاً خلال المدة 1997-2000, وكذلك خلال المدة 2008- 2011, ألاّ أنه سجل ارتفاعات متباينة خلال المدد المتبقية, مشيراً بذلك إلى فشل هذه السياسات في تحقيق استقرار نسبي بمستوى الاستخدام, وكما يظهر في الشكل (47).

الشكل (47) معدلات البطالة في مصر للمدة 1993-2014

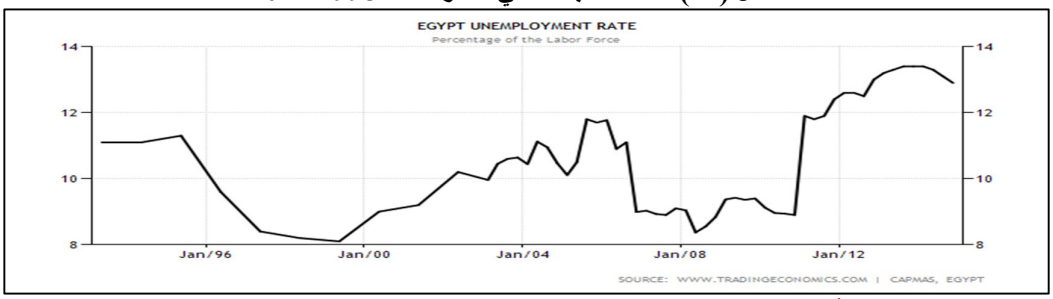

المصدر: بيانات مجموعة البنك الدولي على الموقع الالكتروني الآتي:www.Tradingeconomics.com/WorldBankGroup

3. لمحة عن واقع الاقتصاد في ماليزيا:

تصنف ماليزيا دولياً, شأنها في ذلك شأن كندا, ضمن البلدان المرتكزة في نموها على المعرفة والابتكار[2],ووفقاً للتقرير السنوي لمؤشر الابتكار العالمي 2014 جاءت ماليزيا في المرتبة 33 عالمياً,[3] [انظر الملحق (3)]. ويحتل اقتصاد ماليزيا المرتبة 38 من حيث الحجم في العالم, ففي سنة 2013 بلغ (GDP) نحو (312.44) مليار دولار بالأسعار الثابتة, يشتمل على

1) عبد الله عبد اللطيف عبد الله: ***تطور عجز الموازنة العامة للدولة***, مجلة البحوث المالية- المجلد الأول, القاهرة, 2007, ص ص18-23.
2) Klaus Schwab: ***The Global Competitiveness Report 2014–2015***, Op.Cit, p.11.
3) Cornell University, INSEAD, & WIPO**: *The Global Innovation Index 2014- The Human Factor In innovation***, second printing, Fontainebleau, Geneva. 2014, p14.

(50.1%) استهلاك عائلي, و(13.9%) استهلاك حكومي, و(26.2%) استثمار في رأس المال الثابت, إذ يوجد هناك توجه استراتيجي لتعميق رأس المال, [الشكلان (48) و (49)]. وبلغ متوسط دخل الفرد نحو ($10,430), ونسبة الادخار الوطني (32.3%) من GDP[1]. وقد تميزت التجربة الماليزية بدور اقتصادي واسع للحكومة, ينتهج سياسات مؤيدة لقطاع الاعمال, ووجدت هذه التجربة في تحسين فاعلية المؤسسات الحكومية الخيار الأنسب لبناء الاقتصاد, بدلا من تجريد هذه المؤسسات من مهامها, ورأت أن التعلم من الفشل خيرٌ من الاصابة بالشلل[2].

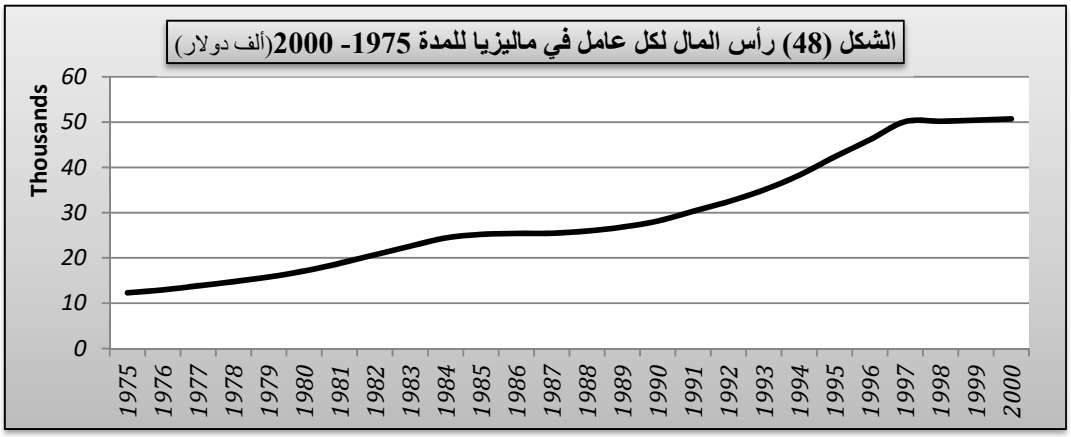

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات الانتاجية لمنظمة اليونيدو http://www.unido.org.

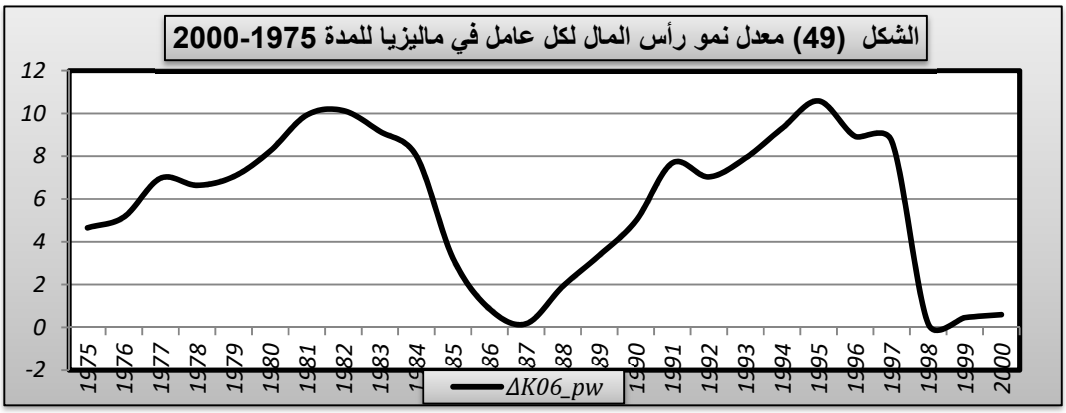

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قاعدة بيانات الانتاجية لمنظمة اليونيدو http://www.unido.org.

نجحت ماليزيا في التحول من كونها منتج ومصدر للمواد الخام, كالقصدير والمطاط, في 1970, إلى بلد يتمتع باقتصاد متنوع, فقد أضحى مصدراً قيادياً للأجهزة الكهربائية، وقطع الغيار الإلكترونية ومكوناتها، وزيت النخيل،...إلخ. كما تمكنت من خفض عدد الأسر تحت خط الفقر من 50% سنة 1960 إلى أقل من 1% سنة 2012, وكذلك نجحت في أن تكون واحدة من بين

1) الموقع الرسمي لدائرة الاحصاء الماليزية:
Department of Statistics Malaysia Official Website: http://www.statistics.gov.my /index.

2) Commission on Growth and Development***: The Growth Report-Strategies for Sustained Growth and Inclusive Development***, The World Bank, Washington-USA , 2008, pp.19-20.

13 دولة سجلت معدل نمو أكثر من 7٪ سنويا لمدة 30 سنة (1967–1997), وقد تم تحديدها من قبل اللجنة الدولية المعنية بالنمو والتنمية في تقرير النمو لسنة 2008[1]. بعد الأزمة المالية الآسيوية 1997-1998 استمر معدل النمو في المتوسط خلال المدة 2000-2008 نحو 5.5%, وبالرغم من كونها تضررت من الأزمة المالية العالمية في سنة 2009, لكنها ما لبثت أن تعافت، وعادت, منذ سنة 2010, لتسجيل نمو موجب بلغ معدله بالمتوسط 5.7%, الشكل (50) يوضح تطور الناتج المحلي الاجمالي للمدة (1960-2015).

الشكل (50) الناتج المحلي الاجمالي في ماليزيا للمدة 1960-2014

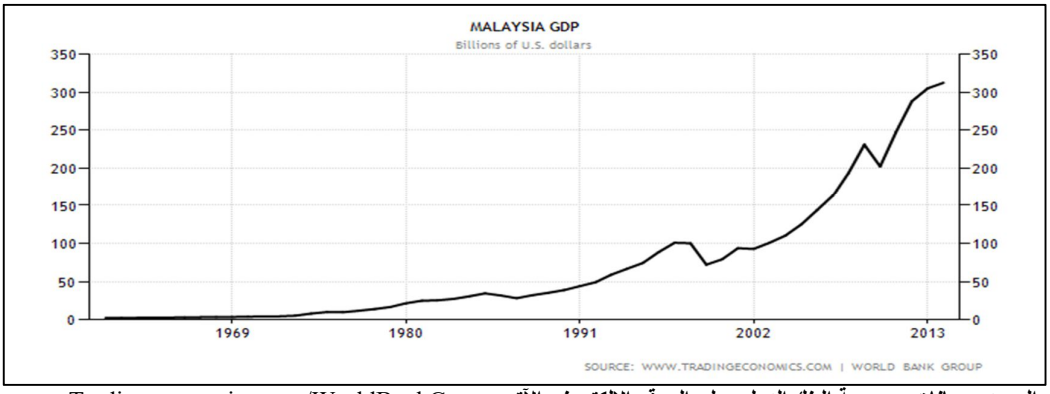

المصدر: بيانات مجموعة البنك الدولي على الموقع الالكتروني الآتي:www.Tradingeconomics.com/WorldBankGroup

يشبه اقتصاد ماليزيا الاقتصادات النامية من حيث الوزن النسبي لقطاع الخدمات, فقد بلغت نسبته من الناتج المحلي الاجمالي سنة 2013 نحو (48.1%) ويعمل فيها نحو 53.5% من قوة العمل, في حين كانت حصة القطاع الصناعي (40.6%), ويعمل فيه نحو 36%, أما حصة القطاع الزراعي فكانت (11.2%), ويعمل فيه 11.1% من قوة العمل[2].

بلغ عدد سكان ماليزيا سنة 2014 نحو (30.40) مليون نسمة, بمعدل نمو سنوي 1.47%, [(20.06) ولادة مقابل (5) وفاة لكل 1000 نسمة], والعمر المتوسط (27.7) سنة. وقد كان معدل المشاركة في قوة العمل في هذه السنة 67.90% من السكان, بمعدل بطالة ضمن هذه القوة 3.1%, في حين بلغ معدل البطالة بين أعمار الشباب (15-24 سنة) 10.3%. وتبلغ نسبة الحاصلين على الماء الصالح للشرب 100% في الحضر و98.5% في الريف, وكذلك مجاري الصرف الصحي 100% في الحضر و 99% في الريف. ويبلغ عدد المتعلمين من عمر 15 سنة فما فوق 93.1%, ومتوسط سنوات الدراسة (9.5) سنة, والعدد المتوقع لسنوات الدراسة (12.7) سنة. كما بلغ معامل جيني لعدم المساواة في الدخل (46.2), فكان ترتيبها 62 عالمياً في مؤشر

1) Commission on Growth and Development: Op. Cit, pp.30-31.
2) Department of Statistics Malaysia Official Website: http://www.statistics.gov.my /index.

التنمية البشرية والذي بلغت قيمته (0.773), وذلك بحسب تقرير التنمية البشرية 2014[1], أما ترتيبها في سهولة ممارسة أنشطة الأعمال فقد جاء الثامن عشر بحسب تقرير البنك الدولي 2015[2].

لقد أنفقت الحكومة سنة 2013 نسبته من الـ (GDP) بلغت: 5.9% على التعليم, و 3.6% على الصحة, و1.55% على الجانب العسكري. وبلغ عدد المستخدمين للهاتف النقال 135.93% من السكان, وللأنترنت 50.5%. وتمتلك ماليزيا 114مطار, وهي تحتل عالمياً المرتبة 75 في مجال السكك الحديد, والمرتبة 33 في مجال الطرق المعبدة, وذلك بحسب المعيار النسبي القياسي[3].

وكانت رتبة ماليزيا الـ 20 في تقرير التنافسية العالمية 2014-2015, فقد جاءت من حيث: (1) المؤسسات, و(2) البنية التحتية, و(3) بيئة الاقتصاد الكلي, و(4) الصحة والتعليم الابتدائي, في الترتيب: 20 و 25 و 44 و 33 على التوالي, ومن ثم كان ترتيبها في مؤشر "المتطلبات الأساسية Basic requirements" الثالث والعشرون على مستوى العالم. وكذلك من حيث مؤشرات: (5)التعليم العالي والتدريب, و(6)كفاءة سوق السلع, و(7)كفاءة سوق العمل, و(8)تطور السوق المالية, و(9)الاستعداد التكنولوجي, و(10)حجم السوق, قد حازت الترتيب: 46 و 7 و 19 و 4 و 60 و26 على التوالي عالمياً, وأخيراً كان ترتيبها في مؤشر "معززات الكفاءة Enhancers Efficiency" الرابع والعشرين على مستوى العالم, أما في مجال: (11) تطور بيئة الأعمال, و(12) الابتكار, فقد جاء تسلسلها عالمياً 15 و 21, على التوالي, ومن ثم كان تسلسلها من حيث عوامل التطور والابتكار 17 على مستوى العالم[4].

يعد القطاع الخاص في ماليزيا القائد الرئيس لعملية النمو الاقتصادي, وقد عملت الدولة على خصخصة الشركات العامة, مع احتفاظها بسهم خاص لغرض ابقاء المراقبة والاشراف[5]. كما دعمت بشكل خاص الشركات الصغيرة ذات النمو العالي, الموجهة ابتداءً للسوق المحلي ثم للتصدير. إن استناد النمو الاقتصادي في هذا البلد على الإنتاجية والابتكار جعل الارتقاء بهما أمر حتمي, وحتى تكون ماليزيا قادرة على المنافسة إقليمياً وعالمياً، فإن ذلك قد تطلب منها ضمان معدل نمو سنوي في الاستثمار الخاص 12.8% على الأقل, مع نمو TFP 2.3٪, ونمو في

1) الأمم المتحدة: ***المضي في التقدم- بناء المنعة لدرء المخاطر***, تقرير التنمية البشرية 2014, برنامج الأمم المتحدة الإنمائي, الولايات المتحدة الأمريكية, 2014, ص ص157, 167. http://hdr.undp.org .

2) A World Bank Group Flagship Report :***Doing Business 2015- Going Beyond Efficiency***, International Bank For Reconstruction and Development- The World Bank, Washington, 2014. p.201.

3) الموقع الرسمي لدائرة الاحصاء الماليزية:
Department of Statistics Malaysia Official Website: http://www.statistics.gov.my /index.

4) Klaus Schwab: ***The Global Competitiveness Report*** *2014–2015*, Op. Cit , pp.14, 17, 20.

5) عبد الحافظ الصاوي: ***قراءة في تجربة ماليزيا التنموية***, مجلة الوعي الإسلامي, العدد451- السنة 3., الكويت,2002, ص5.

الإنتاجية 4.6٪. وتتضمن زيادة الإنتاجية العديد من الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية, فالمهم بحسب هذه الرؤية هو غرس ثقافة الأداء العالي لدى جميع الطبقات المشاركة، وخلق مؤسسات عالية الأداء[1]. وتسعى الحكومة إلى تشجيع النشاط الاقتصادي بالوسائل والأدوات المتاحة, ومن بينها الضرائب, وكما يظهر في الشكلين (51) و(52).

الشكل (51) الضرائب على الشركات في ماليزيا للمدة 1975-2014

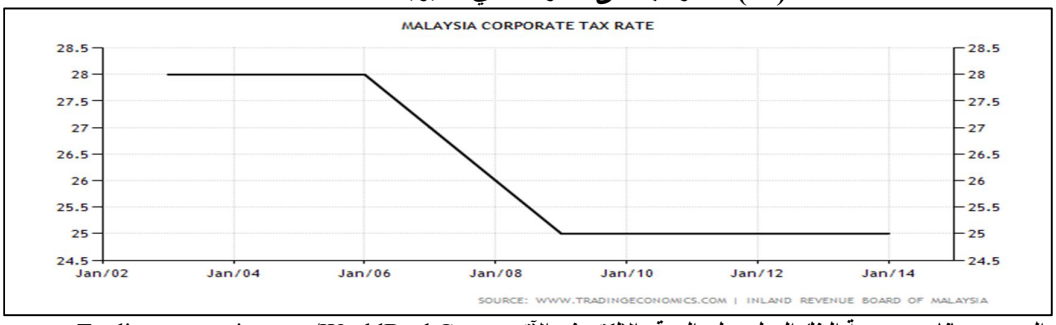

المصدر: بيانات مجموعة البنك الدولي على الموقع الالكتروني الآتي:www.Tradingeconomics.com/WorldBankGroup

الشكل (52) الضرائب على الأشخاص في ماليزيا للمدة 1975-2014

المصدر: بيانات مجموعة البنك الدولي على الموقع الالكتروني الآتي:www.Tradingeconomics.com/WorldBankGroup

ويمتلك القطاع الخاص في ماليزيا قدرة كبيرة على التكيف مع التغيرات الدولية والمحلية, والتقاط الفرص الجديدة الناشئة في البيئة الديناميكية. ومن خلال ذلك اكتسب الاقتصاد الماليزي سمة المرونة, واستمد قدرته التنافسية, ونجح في مواجهة أزمة 1997, من دون أن يضطر للجوء إلى صندوق النقد الدولي, في حين التزم القطاع العام بتوفير بيئة مواتية لتعزيز هذه المرونة والقدرة التنافسية[2]. وكان لهذه السمة دوراً مهمّا في التخفيف من آثار الصدمات الخارجية, والحفاظ على معدلات عالية للنمو لأكثر من ثلاثة عقود, بل إن آفاق النمو في الأجل المتوسط ـ بحسب الرؤية الرسمية ـ تتوقف على تدابير تعزيز وزيادة هذه المرونة. وهذا بدوره يتم عبر

1) Selangor Darul Ehsan: ***Malaysia in The (IMD) World Competitiveness Yearbook***, Malaysia Productivity Corporation (MPC), Malaysia, 2013, pp.19-20.

2) PEMUDAH Secretariat: ***Malaysia in Doing Business 2014***, Malaysia Productivity Corporation-Focus Group on Public Relations, Malaysia, 2014, p.37.

التأكيد على الاستثمار في رأس المال البشري, وتمكين قوة العمل من ضبط ودعم تحول ماليزيا نحو أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى, وتوليد مصادر جديدة للنمو[1].

جعلت الحكومة العدالة بموازاة النمو[2], فتجلى ذلك بوضوح (بحسب دراسات) في الحد من الفقر[3], وركزت على توازن أكبر بين تنمية المناطق الحضرية والريفية، وتعزيز النمو الصناعي, وتحسين البنية التحتية للنقل, وتطوير الخدمات الأساسية للتعليم والتدريب والخدمات الصحية والطبية, كما تم سنة 1984اصدار قانون التكافل الاجتماعي الذي شكلت أصول شركاته سنة 2009 نحو 26% من أصول التكافل العالمي[4]. وهناك حرص من الحكومة على عدم تشويه المنافسة العادلة بين القطاعين العام والخاص[5].

وقد شهدت المدة 1975-2012 نمواً واضحا في القيم المطلقة لكل من الانفاقين الحكومي والخاص, إلاّ أن النمو النسبي لهما, وباستبعاد الحالات الاستثنائية, تغلب عليه سمة التوازن والاستقرار, [انظر الشكلين (53) و(54)].

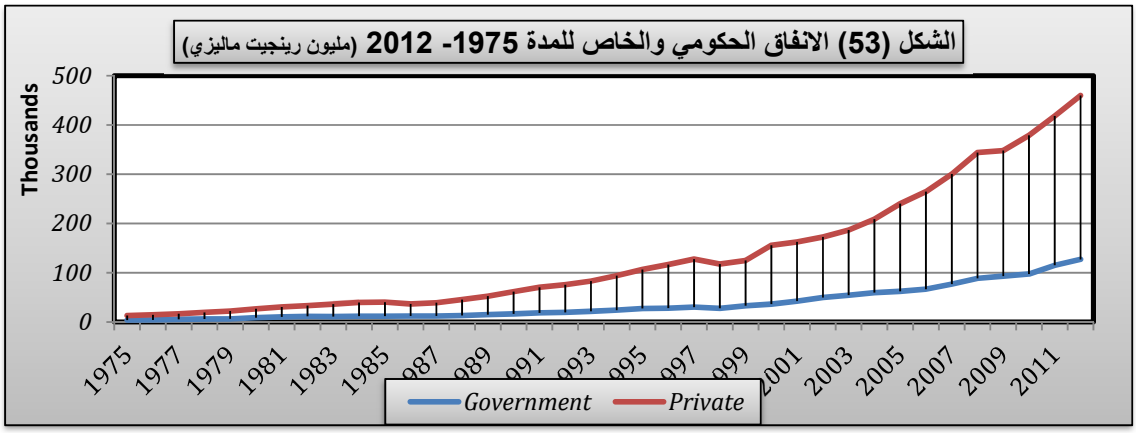

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق ماليزيا (10).

1) Zeti Akhtar Aziz***: The Malaysian Economy in 2005***, Bank Negara Malaysia, Malaysia, 2006, p6.

2) بوريب خديجة: ***النموذج التنموي الماليزي: المنطلقات، الواقع والتحديات المستقبلية***, بحث ألقي في الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي - جامعة قالمة , الجزائر, 2012, ص278.

3) Siddig Abdelmageed Salih: ***The Challenges of Poverty Alleviation in IDB Member Countries***, Islamic Development Bank, 1999, p.37.

4) محمد أكرم لال الدين، سعيد بو هراوة: ***صناعة التكافل الماليزية- عوامل النجاح ومكامن التطوير***, الجامعة الإسلامية العالمية, مجلة الإسلام في آسيا, المجلد 10- العدد1، ماليزيا, 2013, ص203.

5) Malaysia Productivity Corporation (MPC): ***Malaysia's Productivity Performance***, 18th Productivity Report, Malaysia,2011, p.59.

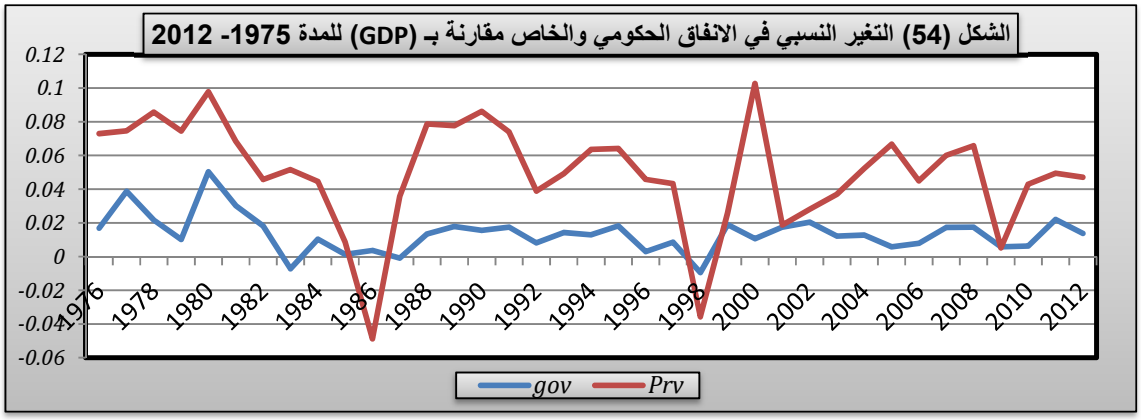

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الملحق ماليزيا (10).

وكنتيجة لما تتمتع به من قدرة تنافسية عالية, استطاعت ماليزيا الانفتاح بشكل كبير على التجارة الخارجية, وقد حققت كل من الصادرات والاستيرادات زيادات ملحوظة خلال المدة 1975-2015, ويمكن ملاحظة ذلك بوضوح في الشكلين (55) و(56).

الشكل (55) صادرات ماليزيا للمدة 1975-2014

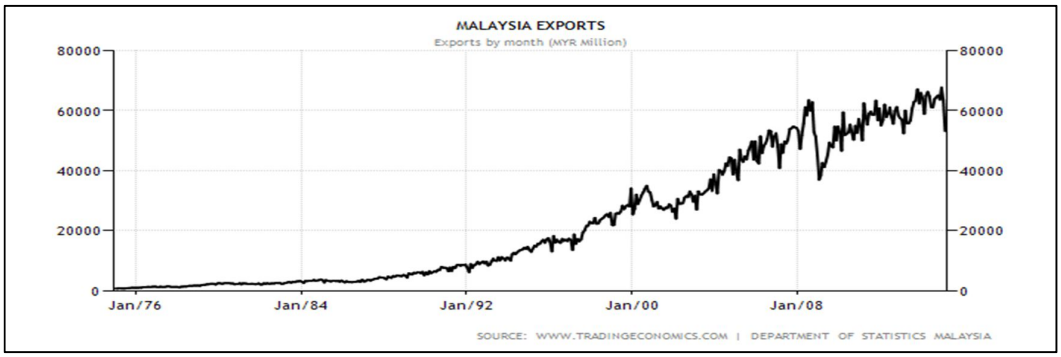

المصدر: بيانات مجموعة البنك الدولي على الموقع الالكتروني الآتي:www.Tradingeconomics.com/WorldBankGroup

الشكل (56) استيرادات ماليزيا للمدة 1975-2014

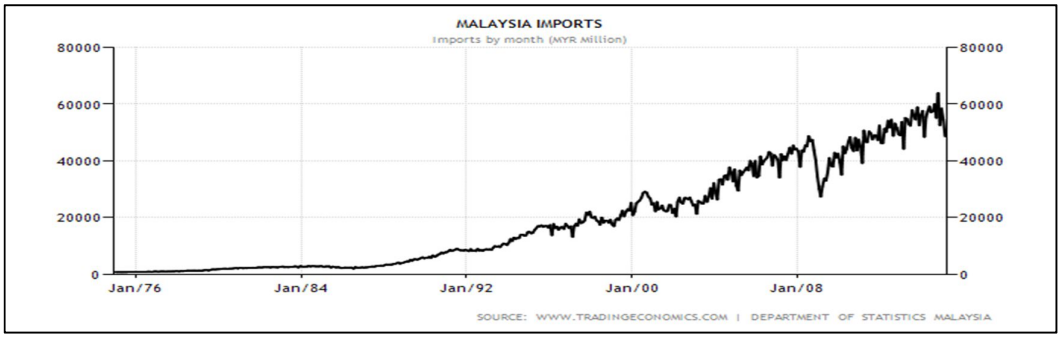

المصدر: بيانات مجموعة البنك الدولي على الموقع الالكتروني الآتي:www.Tradingeconomics.com/WorldBankGroup

وتشكل التجارة الخارجية جزءاً كبيراً من اقتصاد ماليزيا، فقد تراوحت نسبة الصادرات إلى (GDP) خلال المدة 1990-2013 بين 120% و74%، كما تراوحت نسبة الاستيرادات إلى (GDP) خلال نفس المدة بين 101% و71%[1]. [انظر الشكل (61)].

الشكل (57) نسبة الصادرات والاستيرادات إلى الناتج المحلي الاجمالي في ماليزيا

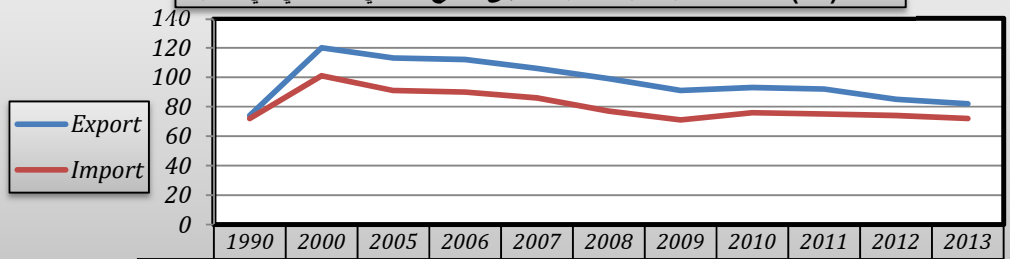

	1990	2000	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
Export	74	120	113	112	106	99	91	93	92	85	82
Import	72	101	91	90	86	77	71	76	75	74	72

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي على الموقع الإلكتروني: databank.worldbank.org/data

أما على صعيد السياسة النقدية فإنها تدار من قبل السلطة النقدية المتمثلة بـ **"بنك نيكارا المركزي** Bank Negara Malaysia (BNM)" الذي تأسس سنة 1959في كوالالمبور. وقد تم الغاء قيود النظام المصرفي في أوائل عقد السبعينات من القرن الماضي, كما تم تحرير سعر الفائدة سنة 1978. ومنذ سنة 1980 أدار البنك المركزي الماليزي السياسة النقدية في بيئة مالية أكثر استقرارا, والتي تعدّ من المحددات الرئيسة لفاعلية السياسة النقدية[2]. ويركز البنك في سياسته على إدارة المخاطر السلبية للنمو في ظل اعتدال التضخم, [انظر الشكل (58)].

الشكل (58) معدلات التضخم في ماليزيا للمدة 1975-2014

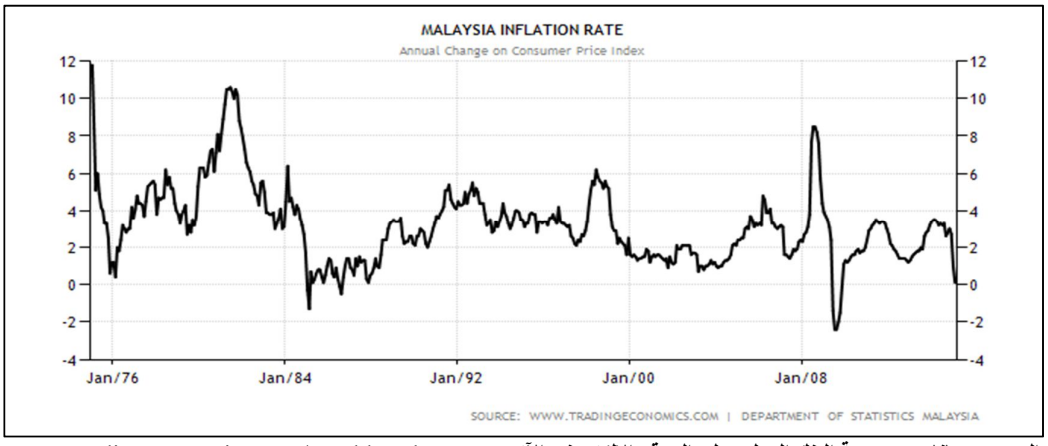

المصدر: بيانات مجموعة البنك الدولي على الموقع الالكتروني الآتي: www.Tradingeconomics.com/WorldBankGroup

1) الموقع الرسمي لهيئة الاحصاء الكندية: http://www.statcan.gc.ca.

2) Bank Negara Malaysia: ***Monetary Policy in 2012***, Annual Report 2012, The Joint Policy Committee (JPC), Malaysia, 2012, p.79-80.

ونظراً لما يتسم به الاقتصاد الماليزي من انفتاح عالي للغاية, ووزن نسبي كبير للتجارة الخارجية. فقد أصبح لإدارة سعر الصرف أهمية خاصة, إذ أن التحركات الكبيرة فيه قد تؤدي إلى خسارةٍ غير مرغوبٍ فيها من القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية, كما أن ارتفاع سعر الصرف يمكن أن يقوّض جاذبية ماليزيا للاستثمار الأجنبي المباشر[1].

لكن هدف استقرار سعر الصرف يمكن أن يتعارض مع هدف استقرار معدلات التضخم بمستويات منخفضة, لاسيما عندما يؤدي سعر الصرف إلى وضع غير الملائم لأسعار الفائدة, أو عندما يعمل سعر الصرف على استيراد التضخم. الأمر الذي دفع السلطة النقدية في ماليزيا, وخلال المدة 1998-2005, إلى اختيار سياسة سعر الصرف الثنائي(*) مقابل الدولار[2].

ثالثاً: تحليل مؤشرات الحالات الدراسية.

سيجري في هذا البحث, كما يبدوا جلياً, اعتماد بيانات نوعية وليست رقمية. وقد سبق أن تمت الاشارة إلى أن مؤشر الحرية الاقتصادية يتدرج [من (0) إلى (10)], وأن القيمة الأعلى تشير إلى مستوى أعلى للحرية الاقتصادية, والعكس صحيح. ويظهر من الملاحق (4) و(5) و(6) قيم هذا المؤشر التي تشير إلى مستويات الحرية الاقتصادية في دول العينة للمدة 1975-2010, وذلك بحسب التقارير السنوية للحرية الاقتصادية في العالم, الصادرة عن معهد فريزر. وكما يتضح من خلال هذه الملاحق أن مؤشر الحرية الاقتصادية يشتمل على خمسة مؤشرات فرعية, الأول: حجم الحكومة (GOV), والثاني: سيادة القانون وحقوق الملكية (RIT), والثالث: النقود الصحيحة(MON), والرابع: حرية التجارة(TRD), والخامس: التنظيم(REG). ويظهر في العمود (Summery) متوسط قيم المؤشرات الخمسة المذكورة. وتتخلل المدة 1975-1998 بعض القيم المفقودة, تم تقديرها باستخدام برنامج (EViews 7).

أما الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج (TFP) لمختلف البلدان, وبحسب قاعدة بيانات الانتاجية العالمية WPD, الصادرة عن اليونيدو(UNIDO), فإن قيمها تتحدد في الأساس قياساً إلى الانتاجية الكلية للولايات المتحدة الامريكية, ويرمز لها (TFP_K06_US)[3]؛ لذا فمن الطبيعي أن نجد قيم هذا المؤشر للولايات المتحدة, ولجميع سنوات السلسلة الزمنية, مساوية للواحد الصحيح. فعلى سبيل

1) Mohammad Hosni Shari***: Analyzing Bank Negara Malaysia's Behavior in Formulating Monetary Policy***, Centre for Applied Macroeconomic Analysis (CAMA), College of Business and Economics, Australian National University, 2008, p2.

*) تشير سياسة سعر الصرف الثنائي إلى نوع من السياسة التمييزية في سعر الصرف التي تسعى إلى تحقيق الأهداف المتناقضة.

2) Robert Neil McCauley: ***Understanding Monetary Policy in Malaysia and Thailand: Objectives***, Instruments and Independence, Bank for International Settlements, BIS Papers No 31, Representative Offices in Hong Kong, 2007, p174.

3) Anders Isaksson: ***Downloading Data from the World Productivity Database-User Guide***, United Nations Industrial Development Organization (UNIDO), Vienna, 2008, p.2.

المثال عندما نقول أن مستوى الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج لسنة 1975 في كندا تساوي (0.927), فإن ذلك يعني أن مستوى الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج في كندا يساوي 92.7% من مستواها في الولايات المتحدة لتلك السنة. لكن هنا يمكن الاستنتاج بأن هذه القيم لا تُظهر التغيرات الحاصلة في مستوى الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج في الولايات المتحدة ذاتها, وبالتأكيد سوف ينسحب تأثير ذلك على القيم الخاصة بالبلدان الأخرى؛ مما يتسبب في مشكلة عدم دقة البيانات, ومن ثم النتائج.

ولتلافي هذه المشكلة, جرى أخذ قيم (ΔTFP_K06) الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية (وهي القيم تقيس مقدار التغيّر السنوي الحاصل في الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج), ومن ثم إضافتها إلى قيم مؤشر مستوى الانتاجية الكلية لبلدان الحالات الدراسية, وبذلك تم فك ارتباط قيم هذا المؤشر في هذه البلدان عن قيمه في الولايات المتحدة, و التخلص من المشكلة المذكورة. وتجدر الاشارة إلى أن الرمز (K06) يشير إلى رأس المال الافتراضي, والذي يستند إلى **"طريقة الجرد الدائم** Perpetual Inventory Method (PIM)" مع معدل اندثار سنوي (6%)، وأسهم رأس المال الأوّلي (الابتدائي) تضم عشر سنوات من الاستثمار[1].

وفي حين توجد العديد من الطرق المختلفة لحساب النمو في TFP، فإن الاسلوب المفضل لدى اليونيدو هو **"مؤشر مالمكويست** Malmquist Index" على أساس **"تحليل مغلف لبيانات الذاكرة الطويلة** Long-Memory Data Envelopment Analysis (LMDEA)", والذي يتم في ظل افتراض ثبات عوائد الحجم خلال مدة السلسلة الزمنية(*). ويعرض (LMDEA) النمو في TFP بشكل مؤشر قوامه الابتدائي (1.00) نقطة, فعندما تكون قيمة المؤشر (1.01), فإن ذلك يعني حصول نمواً موجباً في TFP بنسبة 1%، وعندما تكون قيمة المؤشر 0.99, فإنه يشير إلى حصول نمواً سالباً بمقدار (1%), بمعنى أن قيمة (ΔTFP_K06) الصافية (أي بعد طرح القيمة الابتدائية للمؤشر) سوف تساوي (-0.01)[2]. ومما يجدر ذكره أن اقتصار الاصدار الأول لقاعدة بيانات الانتاجية العالمية WPD في تغطيته لقيم TFP لغاية سنة 2000 مع توقعات لغاية 2010, كان السبب وراء تحديد مدة الدراسة لغاية 2010. وبالرغم من افصاح اليونيدو عن أن الاصدار التالي لقاعدة البيانات هذه سيوفر هذه البيانات لغاية 2005, مع توقعات لغاية 2015[3], إلاّ أن تأخر نشره عن زمن كتابة البحث حال دون إمكانية الاستفادة منها.

1. مؤشرات حالة كندا.

1) Anders Isaksson***: Downloading Data from the World Productivity Database-User Guide***, Ibid, p.7.

*) لذا تم التعبير عنه بالمغلف, في إشارة إلى كون التقديرات مغلقة وممتنعة أمام احتساب النمو المحتمل عن عوائد الحجم.

2) Anders Isaksson: ***Downloading Data from the World Productivity Database-User Guide***, Ibid, p.2.

3) Anders Isaksson: ***World Productivity Database – A technical Description***, Op.Cit, p.32.

الملحق (4) يبيّن قيم مؤشري الحرية الاقتصادية والانتاجية الكلية لعوامل الانتاج في حالة كندا للمدة 1975-2010, كما أن الشكل (59) يوضح اتجاه مؤشر الحرية الاقتصادية خلال هذه المدة, والذي يغلب عليه طابع الاستقرار النسبي مع وجود اتجاه عام يميل قليلاً إلى الأعلى.

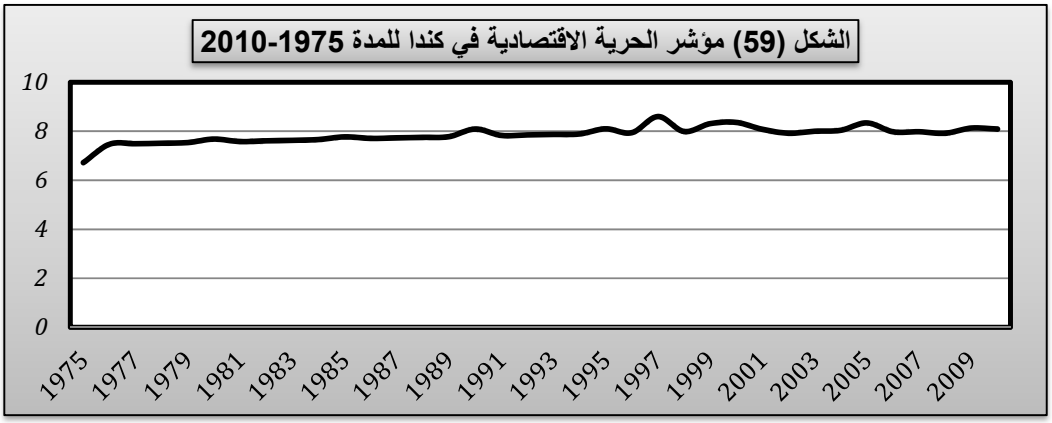

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قيم مؤشر الانتاجية الكلية الواردة في الملحق (4).

وبالرجوع إلى المكونات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية, يمكن ملاحظة بعض التباين في اتجاه ومعدلات نموها. ففي بداية المدة, وبالتحديد سنة 1975, كانت نتيجة مؤشر حجم الحكومة (GOV) الأقل من بين المؤشرات الفرعية الأخرى, وبواقع (5.20) نقطة. إلاّ أن متابعة قيم هذا المؤشر في سائر سنوات السلسلة يكشف عن حدوث بعض المكاسب المتواضعة في هذا المجال ولمعظم السنوات, يتخللها خسارة بعض النقاط في سنوات أخرى. لكن بصورة عامة يظهر بقاء قيم هذا المؤشر عند مستويات منخفضة نسبياً, إذ لم تتجاوز عتبة الـ (6.88) نقطة طيلة المدة الخاضعة للدراسة, بل يمكن ملاحظة انحدار هذه القيم بعد سنة 2006 من (6.88) نقطة إلى (6.12) نقطة في نهاية المدة. إن هذا المستوى المنخفض لمؤشر حجم الحكومة يعكس اتساع دور الحكومة بما يجعلها تحاكي بعض خصائص دولة الرفاه, سواءٌ ذلك عن طريق ارتفاع حصة الضرائب كنسبة من الإيرادات الحكومية, أو بصورة زيادة في حجم الاعانات والتحويلات, وكذلك الانفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري, كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي, ولعل واقع الاقتصاد الكندي يحوي من المؤشرات ما يتوافق مع هذا التحليل.

في المقابل يلاحظ تفوقاً نسبياً لمؤشر النقود الصحيحة (MON) مقارنة بالمؤشرات الأخرى, فقد تخطّى عتبة الـ (9) نقاط سنة 1976, وحافظ على هذا المستوى المرتفع طيلة مدة الدراسة. هذا الأمر يشير إلى أن قيام الدولة سنة 1867بالتحكم في الاصدار النقدي, وإضفاء المركزية على النظام المصرفي سنة 1935, كان له تأثيراً ايجابياً على مؤشر الحرية الاقتصادية عبر توفير بيئة أعمال مستقرة, قللت من فرص حصول تشوهات في الأسعار النسبية. وجاء ذلك نتيجة لكفاءة النظامين المصرفي وأسعار الصرف, ونجاح الحكومة في الحفاظ على استقرار

معدلات التضخم بمستويات منخفضة, لاسيما في مرحلة الأزمات, الأمر الذي أقرته المنظمات الدولية المعنية كما تم ذكره أنفاً.

أما في مجال سيادة القانون وحقوق الملكية (RIT), فيمكن ملاحظة المكاسب المتحققة في السنوات الأربعة والعشرين الأولى, وقد حقق هذا المؤشر أعلى مستوى له سنة 1999, بواقع (9.60) نقطة, والذي تجسد بوضوح في النمو السريع للغاية لبراءات الاختراع في قطاع أجهزة الكمبيوتر والاتصالات, وترافق ذلك مع إجراء إصلاحات مهمة في نظام براءات الاختراع في كندا سنة 1989[1]. وهو يأتي في سياق حماية الملكية والحقوق الشخصية, لاسيما للفئات الضعيفة, كون الفئات القوية أقدر على حماية انجازاتها ومكتسباتها. وهناك اعتقاد راسخ لدى الباحثين وصناع القرار في كندا بأن وصف الاقتصاد الكندي بكونه قائم على المعرفة يجعله يرتكز بدرجة كبيرة على الابتكار كقوة دافعة له, الأمر الذي دفع **"مكتب الملكية الفكرية الكندي** (CIPO)" لأداء دور محفز مهم من خلال تحسين كفاءة وفاعلية إدارة حقوق الملكية الفكرية[2]. إلاّ أن السنوات التي أعقبت سنة 1999 قد سجل فيها مؤشر (RIT) بعض الخسائر, إذ إنه تراجع إلى (9.27) نقطة سنة 2000, واستمر بالتذبذب باتجاه متناقص ليصل سنة 2008 إلى (8.28) نقطة. ويعزى ذلك بالأساس إلى اتساع حجم الانتهاكات لقواعد الخصوصية وحقوق الملكية عبر الأنترنت, الأمر الذي دعا إلى التحرك لتطوير الأساس القانوني لقواعد الخصوصية ومراقبتها المستمرة, كما أن تقاطع حقوق الملكية مع التشريعات المناهضة للاحتكار في بعض الموارد قد تتحمل جانب من المسؤولية عن ذلك التذبذب[3].

وعند ملاحظة مؤشر التجارة الدولية (TRD) نجده في بداية المدة قد سجل (7.50) نقطة, ثم ارتفع في السنة التالية ليصل إلى واقع (8.62) نقطة, وحافظ على نطاق من التذبذب دون أن ينزل عن عتبة الثمان نقاط لغاية سنة2001, مما يدل على تخفيف القيود التجارية والذي يتعلق بعضه بمنظمة التجارة العالمية. لكن المدة التي تلتها قد خسر فيها المؤشر بعض النقاط متذبذباً بين مستوى النقاط (8.00) و (7.09) إلى نهاية المدة, وذلك في إشارة إلى إدخال بعض القيود على التجارة الدولية. وترتبط الاجراءات الحكومية بهذا الخصوص بمدى قدرة كندا التنافسية في السوق الدولية من جهة, كما أنها تعكس طبيعة المستجدات التي تطرأ على ميدان التجارة الدولية وبروز قوى صاعدة. ففي 2009 وصلت صادرات الصين وحدها إلى 40 % من إجمالي

1) Jonathan D. Putnam: ***Intellectual Property and Innovation in the Knowledge-Based Economy***, University of Toronto, Canada, 2006, pp20-21.
2) Jonathan D. Putnam: Ibid, p.900.
3) Jonathan D. Putnam: Ibid, pp.929-930..

واردات كندا من المنسوجات[1], وهناك تزايد في المحتوى الأجنبي للصادرات الكندية (تصل إلى (41.6%) في قطاع معدات النقل)[2], هذا فضلاً عن وجود إجراءات تكتيكية أحياناً لغرض تلافي بعض الآثار السلبية المتعلقة بالدورات الاقتصادية أو تداعيات الأزمات العالمية.

وكذلك الحال لمؤشر التنظيم (REG), فقد كان في بداية المدة بواقع (6.30) نقطة, ليشير إلى انخفاض نسبي في مستوى الحرية الاقتصادية في هذا المجال, سواءً من حيث تنظيم سوق الائتمان أو سوق العمل أو نطاق الأعمال. لكن في السنة التالية حقق المؤشر مكاسب ملموسة ليصبح بواقع (7.29) نقطة, واستمر في النمو إلى (8.14) نقطة سنة 1980, ألاّ أنه عاد ليخسر بعض النقاط, وهكذا استمر بالتذبذب بين (7.30) و(8.55) خلال السنوات الأخرى إلى نهاية المدة. لقد كان لواقع هذا المؤشر تأثيرات متباينة على أسواق الائتمان والعمل والأعمال, فقد كان له تأثيرات ايجابية على سوقي الائتمان والأعمال من حيث التوسع النشاط الائتماني الخاص, وانخفاض حالات الافلاس, لكن الأمر لم يكن كذلك في سوق العمل. إذ بالرغم من ارتفاع الحد الأدنى للأجور (والذي يعدّ قيداً للحرية الاقتصادية), ألاّ أن تخفيف قيود التشغيل المفروضة على أرباب العمل, زاد من مرونة الاستخدام, وجعله أكثر استجابة لتأثير الدورات الاقتصادية, مولداً تقلبات حادة في معدلات البطالة تراوحت بين 13% و 6% خلال مدة الدراسة.

بعيداً عن مؤشر الحرية الاقتصادية, وبالانتقال إلى مؤشر (TFP), يلاحظ أن قيم هذا المؤشر قد تخللها نمواً موجباً, وآخر سالباً. وقد بلغ متوسط قيمته خلال مدة البحث (0.840) نقطة, لكن خط الاتجاه العام يظهر ميلاً سالباً لهذه القيم [انظر الشكل (60)]. ويعزى النمو السالب بنسبة مهمة إلى انتاجية قطاع الأعمال وليس إلى انتاجية العمل, لاسيما في السنوات 1989-1992[3], بل تشير بعض الدراسات إلى أن انتاجية العمل, اعتباراً من 1975 ولغاية أوائل الألفية الثانية, قد ارتفعت بنسبة 50%[4]. لكن ما يمكن ملاحظته هو أن قيمة مؤشر (TFP), منذ بداية المدة ولغاية سنة 2000, شهدت تذبذباً ملحوظاً ضمن حدود عليا ودنيا تراوحت بين (0.952) و (0.781).

1) يونان إدوارد: ***تقرير تحليلي- التجارة الخارجية لكندا 2009***, المكتب التجاري المصري بمونتريال, كندا,2009, ص3.
2) The Canadian Chamber of Commerce: ***Reevaluating Canada's International Trade: The Impact of Global Supply Chains***, Economic Policy Series–Policy Brief, Canadian Business Journal - May 2013, Canada,2013, p.3.
3) Center of The Study of Living Standards: ***Aggregate Labour Productivity Growth in Canada and the United States-Definitions, Trends and Measurement Issues***, CSLS Research Report, Final Version, Ottawa-Canada, 2004, p.2.
4) Peter Harrison: ***Can Measurement Error Explain the Weakness of Productivity Growth in the Canadian Construction Industry***, The Centre for the Study of Living Standards for the Construction Sector Council, CSLS Research Report No. 2007-01, Canada, 2007, p.44.

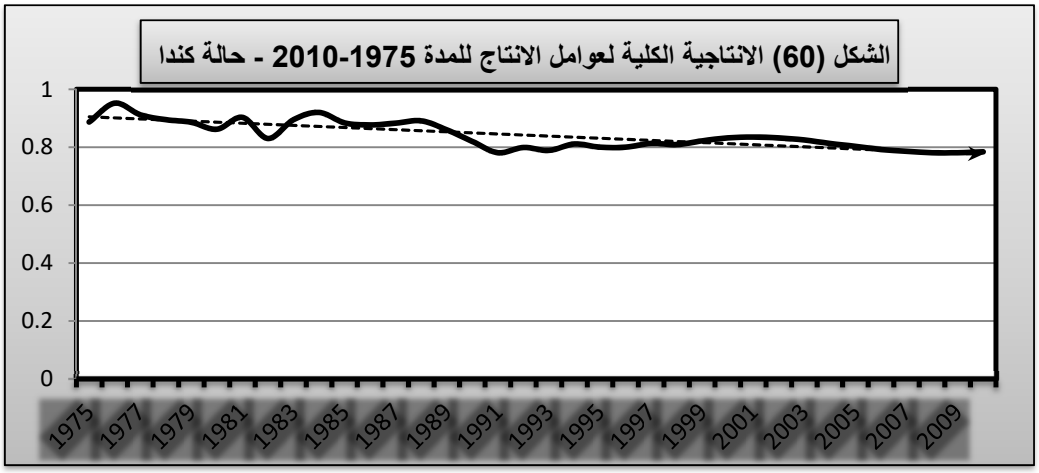

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قيم مؤشر الانتاجية الكلية الواردة في الملحق (4).

ففي بداية المدة (1975) كان مؤشر الانتاجية الكلية بواقع (0.887) نقطة, لكنه في السنة اللاحقة حقق مكاسب واضحة بلغت معها قيمة المؤشر (0.952) نقطة, وهي أعلى قيمة يحققها خلال المدة الخاضعة للبحث. لكنها تراجعت إلى (0.912) نقطة سنة 1977, واستمرت بالتراجع التدريجي حتى وصلت إلى (0.862) نقطة, قبل أن تعود لتسجيل مكاسب جديدة في سنة 1981 لتصبح بواقع (0.903) نقطة. وهكذا كانت تتذبذب قيمة المؤشر صعوداً ونزولاً في السنوات اللاحقة. إلا أن قيم هذا المؤشر, وبدءً من سنة 2001, أخذت بالاستقرار النسبي وباتجاه تنازلي لتسعة سنوات متتالية, فقد سجل هذا المؤشر سنة 2001 بعض المكاسب بلغت قيمته معها نحو (0.835) نقطة, ثم انحدرت سنة 2002 إلى (0.832) نقطة. وفي سنة 2003 استمرت قيمته بالانحدار لتصل إلى (0.825) نقطة, تبعه سلسلة من الخسائر في السنوات الست اللاحقة لغاية 2009, إذ بلغت قيمته نحو (0.781) نقطة, وهي أدنى مستوى تنحدر إليه خلال مدة البحث, لكنها عادت سنة 2010 لتحقق مكاسب طفيفة لتصبح بواقع (0.784) نقطة. بصورة عامة, وبحسب الوزارة الاتحادية المسؤولة عن الإنتاجية في كندا, يعدّ نمو الانتاجية الكلية في هذا البلد في السنوات الأخيرة مخيبا للآمال, سواءٌ من المنظور التاريخي لكندا, أو مقارنةً بالمنافسين الرئيسيين, لاسيما الولايات المتحدة. ولا يزال فهم العوامل الكامنة وراء الأداء الضعيف غير كافٍ, لذا فإن المؤسسات المعنية ترى ضرورة وضع ستراتيجية للبحث العلمي تركز على الفجوات المعرفية الأساسية المتعلقة بهذا الأداء الضعيف[1].

لكن هناك بعض المعطيات قد تساعد في تكوين تصور عن بيئة الأداة, من قبيل التحوّل الذي حصل في كندا من استخراج النفط التقليدي إلى استخراج الرمال النفطية خلال المدة 1997-

1) Andrew Sharpe: ***Unbundling Canada's Weak Productivity Performance-The Way Forward***, Center for The Study of Living Standards (CSLS), Research Report February 2010, Canada, 2010, p.51.

2007, كما أن الاستخدام النسبي المتزايد لرأس المال أبقى جزء منه غير فاعل وأدخله نطاق الغلّة متناقصة[1], وكذلك يمكن الأخذ بالاعتبار الانخفاض في معدل عدد ساعات العمل الشهري, وارتفاع عدد العاملين غير المتفرغين (أو ما يطلق عليه "الوظائف الصغيرة"). إذ إن العمل بدوام جزئي في كندا أخذ يحتل أهمية متزايدة في سوق العمل, فقد زادت حصته في سوق العمل من 12.5% سنة 1976, إلى 18,5% سنة 2006, لاسيما بعد التغيرات الهائلة التي طرأت على طرق البحث عن العمل في السنوات الثلاثين الماضية، وخاصة مع ظهور الإنترنت[2].

2. مؤشرات حالة مصر.

الملحق (5) يبيّن قيم مؤشري الحرية الاقتصادية والانتاجية الكلية لعوامل الانتاج (TFP) في حالة مصر للمدة 1975-2010, كما أن الشكل (61) يوضح تطور مؤشر الحرية الاقتصادية في مصر خلال المدة المذكورة, ويظهر فيه الاتجاه التصاعدي العام لقيم هذا المؤشر, لاسيما في عقد التسعينات من القرن الماضي الذي شهدت فيه مصر تطبيق برنامج صندوق النقد الدولي للإصلاح الاقتصادي.

الشكل (61) مؤشر الحرية الاقتصادية في مصر للمدة 1975-2010

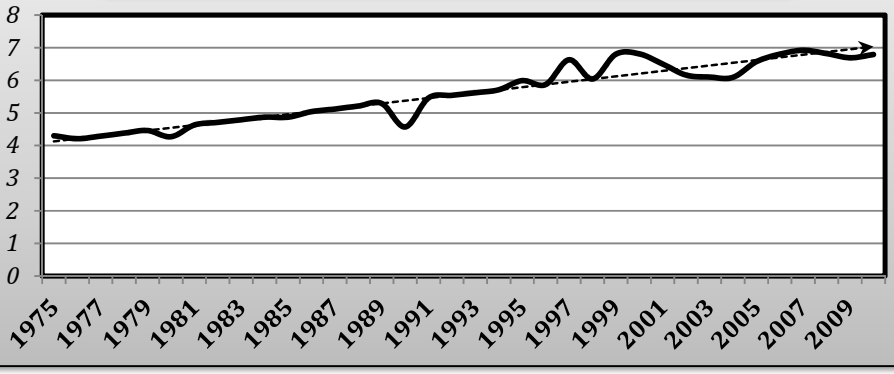

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قيم مؤشر الحرية الاقتصادية الواردة في الملحق (5).

ومن خلال الملحق (5) المذكور يمكن ملاحظة مؤشر حجم الحكومة (GOV), في أول المدة, بأنه الأقل قيمة, إذ كان بواقع (2.90) نقطة, مما يشير إلى هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي. لكنه حقق بعض المكاسب في السنة التالية 1976, ليصبح بواقع (3.14) نقطة. واستمر هذا المؤشر بتحقيق مكاسب تدريجية متتالية, باستثناء بعض السنوات التي شهدت خسارة

1) Andrew Sharpe & Eric Thomson: ***New Estimates of Labour, Capital and Multifactor Productivity Growth and Levels for Canadian Provinces at the Three-digit NAICS Level, 1997-2007***, Center for The Study of Living Standards (CSLS), Research Report June 2010, Canada, 2010, pp.63-64.
2) Andrew Sharpe & Anne-Marie Shaker: ***Indicators of Labour Market Conditions in Canada***, The Centre for the Study of Living Standards for Human Resources and Social Development Canada, CSLS Research Report, Canada, 2007, p.6.

طفيفة, وهو يشير إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الاجمالي, على حساب مساهمة القطاع العام. وقد بدت هذه المكاسب أكثر وضوحاً بعد عام 1999, وهي من بين السنوات التي شهدت تطبيق برنامج صندوق النقد الدولي للإصلاح الاقتصادي, وقد بلغ المؤشر أعلى قيمة له عام 2010 بواقع (7.29) نقطة.

وبالرغم من أن مؤشر النقود الصحيحة (MON) يشير إلى أنه الأفضل من حيث تحقق الشروط المعيارية للحرية الاقتصادية, وذلك بتحقيق أعلى متوسط بواقع (8.23) نقطة, وكذلك قيمته في بداية المدة كانت الأعلى مقارنة بمكونات مؤشر الحرية الاقتصادية الأخرى, وبواقع (5.80) نقطة, إلاّ أن هذه القيمة الأخيرة تعدّ متواضعة من حيث كونها لا تمثل سوى 58% من القيمة القياسية للمؤشر المكونة من عشرة نقاط. لكن في سنة 1976 التالية حقق هذا المؤشر مكاسب كبيرة ليصل إلى (7.27) نقطة, واستمر المؤشر بتحقيق مكاسب متتالية خلال مدة الدراسة, مع خسارة محدودة في بعض السنوات. وسجل أعلى مستوى له في سنتي 2001 و2002 بواقع (9.60) نقطة, ومن ثم خسر بعض النقاط في السنوات التي أعقبت 2002, لكنه لم ينخفض دون مستوى (8.26) نقطة. هذه المكاسب الواضحة التي حققها هذا المؤشر في معظم سنوات الدراسة تعكس نجاح السلطة النقدية في السيطرة على معدلات مقبولة للتضخم, لاسيما بعد دفع برنامج الاصلاح إلى اعتماد سياسة استهداف التضخم, والتخلي عن سعر الصرف كأداة يتم الاسترشاد بها لتحقيق الاستقرار.

أما مؤشر سيادة القانون وحقوق الملكية (RIT), فإنه يأتي بالدرجة الثانية من حيث انخفاض عدد النقاط في بداية المدة بعد مؤشر حجم الحكومة, فقد كان سنة 1975 بواقع (3.30) نقطة, مشيراً إلى ضعف الاجراءات الخاصة بحماية الملكية والحقوق الشخصية, لاسيما في مجال الملكية الفكرية وبراءات الاختراع. وبالرغم من المكاسب التي تم تحقيقها في السنوات اللاحقة, إلاّ أنه ظلّ دون مستوى (5.00) نقطة في معظم السنوات, ولم يلبث أن تجاوز هذا المستوى في عدد من السنوات حتى خسر تلك المكاسب وعاد إلى المستوى السابق. ولعل ضعف مصر في هذا المجال ينسجم مع كونها تأتي في الترتيب 124 عالمياً من حيث الابتكار, وأيضاً في كونها تصنف ضمن البلدان المعتمدة على الكفاءة والفاعلية وليس على المعرفة والابتكار.

وعلى صعيد التعاملات التجارية الدولية يمكن ملاحظة ضعف مؤشر التجارة الخارجية (TRD), فقد كان في بداية المدة بواقع (5.30) نقطة, لكنه انخفض سنة 1976 إلى (2.28) نقطة. تدهور قيمة هذا المؤشر يعكس انخفاض مستوى الحرية الاقتصادية في هذا المجال, والذي جاء نتيجة الإجراءات الجمركية والضوابط الإدارية المعقدة، وكذلك صعوبات المرحلة الانتقالية التي سعت فيها الحكومة إلى تقليص دور القطاع العام وإعادة الحياة للقطاع الخاص, في الوقت

الذي تآكل فيه الأخير على أثر قرارات التأميم... الخ. لكن السنوات اللاحقة شهدت بعض المكاسب المتواضعة, وارتفعت فيها قيمة المؤشر بشكل تدريجي لتصل سنة 1984 إلى (3.39) نقطة. إلاّ أن أزمة الديون الخارجية التي عانى منها الاقتصاد المصري في المدة 1985-1990 قد أفقدته القدرة على الانفتاح التجاري الدولي بشكل خطير, مما اضطره إلى اتخاذ العديد من الاجراءات التقييدية التي انعكست في قيمة هذا المؤشر, فقد انحدر إلى أدنى مستوى له في سنة 1985 بواقع (4.00) نقطة, وكذلك في سنة 1990 بواقع (1.12) نقطة. لكن تفاقم أزمة الديون اضطر الحكومة إلى اللجوء لصندوق النقد الدولي وإخضاع اقتصاد مصر لبرنامج الإصلاح الاقتصادي1991-2007, فعاد هذا المؤشر ليحقق مكاسب جديدة, لكنه لم يتجاوز, في أحسن الأحوال, مستوى الـ (6.88) نقطة, والذي تحقق سنة 2008.

ولم يختلف مؤشر التنظيم (REG) كثيراً في مستواه عن سائر مكونات مؤشر الحرية الاقتصادية, فقد كان في بداية المدة بواقع (4.20) نقطة, وهو يشير إلى انخفاض واضح في مستوى الحرية الاقتصادية في هذا المجال, والذي يشمل تنظيم سوقي الائتمان والعمل فضلاً عن نطاق الأعمال. وقد تم تسجيل بعض المكاسب المتتالية في السنوات اللاحقة ليصل في سنة 1995 إلى (6.49) نقطة, وهو أعلى مستوى يتم تحقيقه حلال طيلة مدة الدراسة, وقد جاء على أثر تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي والذي أدخلت جرّائه عدد من الإصلاحات على الأسواق المالية والتي أسفرت عن رفع نصيب القطاع الخاص من الائتمان. لكن السنوات اللاحقة حصل تذبذب في قيمة هذا المؤشر, إذ كان اتجاهها العام بعد سنة 1995 ولغاية سنة 2003 تنازلياً, ثم عاد ليحقق بعض المكاسب ابتداءً من سنة 2003 حتى سنة 2008, ثم انخفض مجدداً سنتي 2009 و2010.

إن حالة السلوك العشوائي في قيم مكونات مؤشر الحرية الاقتصادية في مصر إنما يدلل على عدم وجود إرادة ثابتة لتطبيق ستراتيجية واضحة ذات طابع مؤسسي في مجال الحرية الاقتصادية. بل أن واقع الحال يشير إلى أن نسبة مهمة مما يتم تطبيقه لا يتعدى كونه ردود فعل آنية, تفضي إلى اجراءات تكتيكية لحل المعضلات التي تواجه الاقتصاد في مصر, ومن ثم فهي تعكس متداخلات الحالة العامة في مصر, وفي مقدمتها الواقع السياسي.

وخارج إطار مؤشر الحرية الاقتصادية, يمكن تحليل مؤشر الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج (TFP), لحالة مصر, عبر ملاحظة قيم هذا المؤشر الموضحة في الملحق (5) أيضاً, كما يمكن, من خلال الشكل (62), ملاحظة الميل الموجب لخط الاتجاه العام لهذه القيم في مدة البحث ونزوعها إلى الزيادة. ففي الملحق المذكور تظهر قيمة المؤشر في أول المدة بواقع (0.299) نقطة, وهي أقل قيمة له خلال المدة الخاضعة للبحث, ويشير واقع الاقتصاد في حالة مصر أن هذا الانخفاض في الانتاجية

لهذه السنة والسنوات السابقة لها يرتبط بسياسات التعليم المتبعة, والافراط في توظيف الخريجين بالقطاع العام, وثبات الاجور الاسمية وانخفاض قيمتها الحقيقية, وهجرة الأدمغة.

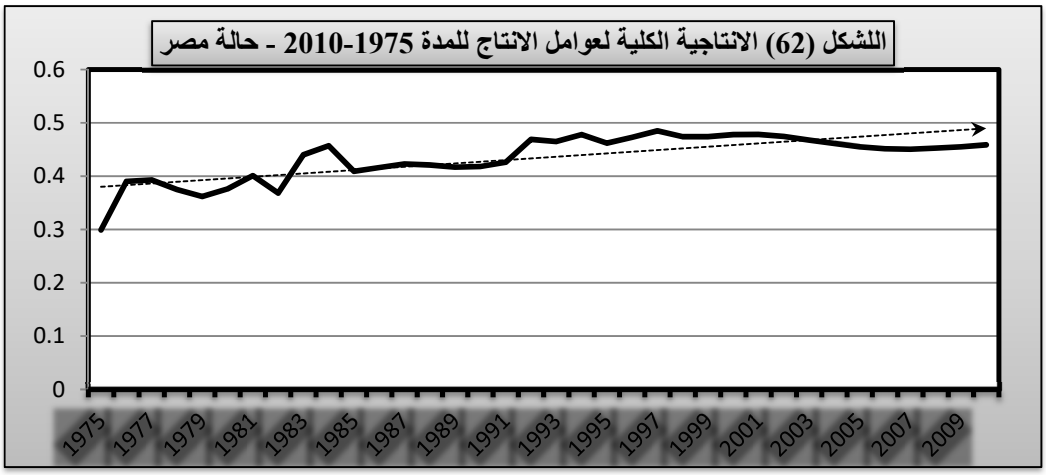

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قيم مؤشر الانتاجية الكلية الواردة في الملحق(5).

ومن الجدير بالذكر أن المدة 1974-1985 قد شهدت زيادات ملحوظة في الانفاق على الاستثمار, لاسيما في البنى التحتية, ومحاولة تعميق رأس المال, والتي استنزفت العملة الاجنبية, على أن تأتي بالمكاسب لاحقاً[1], ولعل ذلك يفسر التذبذب في قيم مؤشر TFP خلال المدة المذكورة. إذ بعد أن حقق المؤشر بعض المكاسب خلال سنتي 1976 و 1977 لتصبح قيمته بواقع (0.390) و(0.393) نقطة على التوالي, فإنه انخفض سنة 1978 إلى واقع (0.375) نقطة, وهكذا استمر هذا التذبذب لغاية سنة 1985. ويشير الواقع إلى أن النمو في GDP المتحقق خلال المدة المشار إليها يعزى بالدرجة الأساس إلى زيادة المدخلات, وبالتحديد تراكم رأس المال, وليس إلى النمو المكثف المستند إلى التقدم التقني, أي بمعنى أن مساهمة TFP في النمو الاقتصادي المنجز كانت ضئيلة.

أما في المدة اللاحقة, [وبعد إنجاز نمو سنوي في تعميق رأس المال للعامل الواحد بلغ في المتوسط نحو 10.71% خلال المدة المشار إليها 1974-1985], شهدت السنوات الست عشرة 1986-2001 تحسن تدريجي في مستوى الانتاجية الكلية, بلغ خلالها متوسط قيمة المؤشر نحو (0.454) نقطة, وقد ظهر ذلك التحسن أوائل عقد التسعينات بعد اطفاء الديون وتوفر العملة الأجنبية, وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة المنافسة. لكن الملفت هو أن هذا النمو الموجب قد تزامن مع أزمة الديون الخارجية التي عصفت بالاقتصاد المصري وسياسة التقشف خلال المدة 1985-1990, وما تبعها من دعوة لتقليص الانفاق العام عند تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي لصندوق النقد الدولي سنة 1991, وما بعدها.

1) Hanaa Kheir-El-Din: ***Productivity performance in developing countries***, Op.Cit, p.9.

وقد يُستشف من ذلك وجود تأثيرات ايجابية للضغوط الاقتصادية (سواءٌ تلك المتسببة عن الأزمة المذكورة, أو الناجمة عن أعباء برنامج الاصلاح) على مستوى الانتاجية الكلية, إذ أن هذه الضغوط, وفي ظل تحرير الاجور والاسعار, قد تكون ساعدت في استنفار القابليات الكامنة وزيادة الانتاجية. وبالرغم من توسع الانفاق الخاص وزيادة مشاركة قوة العمل الذي شهدته بعض هذه السنوات, فإن نسبة مهمة من النمو المتحقق في الناتج المحلي الاجمالي, الذي تراوح بين (3.5 - 6)% خلال تلك المدة, يمكن أن يعزى إلى النمو في (TFP), بينما تعزى النسبة المتبقية إلى زيادة المدخلات.

لكن في السنوات 2002-2007, عاد مؤشر (TFP) لينحدر من واقع (0.478) نقطة سنة 2001 إلى واقع (0.450) نقطة سنة 2007, ومن ثم سجل مكاسب متواضعة في السنوات الثلاث الأخيرة من المدة بمتوسط بلغ نحو (0.455) نقطة. وهذا يشير إلى إخفاق المحاولات الرامية لدمج الاقتصاد المصري بالاقتصاد العالمي, وأن برنامج الاصلاح الاقتصادي لم ينجح في إحداث تغييرات جوهرية, إذ لايزال الاقتصاد المصري مرهون بالمتغيرات السياسية والأمنية والاجتماعية المرحلية, ويفتقر إلى الاطار المؤسسي الملائم لضمان توليد مستويات عالية من النمو المستدام. فبعد أن أصبحت المعرفة العلمية والتكنولوجية مفتاح التنمية المستدامة, يلاحظ عدم وجود سياسة وطنية واضحة بمصر في مجال البحث العلمي والتكنولوجي. وحتى بعد تخلي الدولة, في بداية عقد التسعينات, عن سياسة توظيف مخرجات المؤسسة التعليمية, فإن نظام التعليم بقيَ دون تغيير, الأمر الذي جعل المؤسسة التعليمية عاجزة عن التنسيق مع قطاع الانتاج, أو ربط مخرجاتها مع حاجة السوق الفعلية, فضلاً عن امتلاك القدرة على توليد أو نقل واستيعاب المعرفة المطلوبة. كما أن عدم نضوج النظام المؤسسي بدد الجهود المبذولة للوصول إلى بيئة أعمال مستقرة موثوق بها. فعلى الرغم من الجهود المكثفة التي قامت بها الحكومة لتشجيع الاستثمار الخاص، فأنها فشلت في إطلاق روح المبادرة, إذ لغاية 2005 كان نحو 60% من مجموع الاستثمار يعود للدولة[1], وحتى الزيادات النسبية التي حصلت في الإنفاق الاستثماري الخاص بعد 2005, فإنها تعزى بالدرجة الأساس إلى الاستثمار الأجنبي المباشر.

3. مؤشرات حالة ماليزيا.

من خلال الملحق (6) يمكن ملاحظة قيم مؤشري الحرية الاقتصادية والانتاجية الكلية لعوامل الانتاج (TFP) في حالة ماليزيا للمدة 1975-2010. أما الشكل (63) فهو يوضح اتجاه قيم مؤشر الحرية الاقتصادية خلال هذه المدة, ويظهر فيه نوع من الاستقرار النسبي في الثلث

1) Hanaa Kheir-El-Din: ***Productivity performance in developing countries***, Op.Cit, p.14-16.

الأول من المدة, في حين يلاحظ حدوث تقلبات متناوبة في الثلث الثاني منها, بيد أن الثلث الأخير من هذه المدة شهد فيه هذا المؤشر تباطؤاً يعتريه التذبذب لبعض السنوات, أمّا الاتجاه العام لقيم هذا المؤشر طيلة المدة المذكورة فإنه يميل إلى الانحدار قليلاً إلى الأسفل.

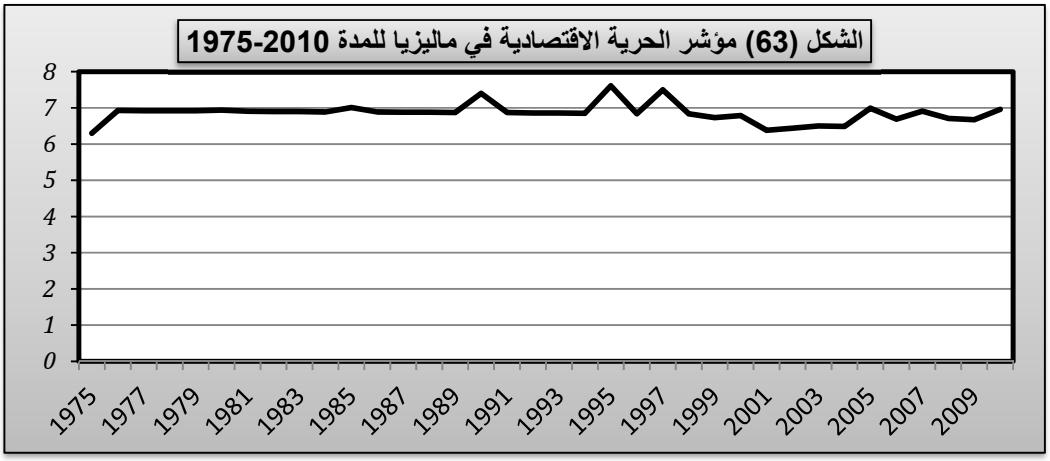

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قيم مؤشر الحرية الاقتصادية الواردة في الملحق (6).

وعند ملاحظة المكونات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية, يظهر في الملحق (6) أن متوسط قيمة مؤشر حجم الحكومة (GOV) خلال مدة الدراسة كان بواقع (5.75) نقطة, وكونه المكون الأقل قيمة يجعل تأثيره سلبياً على قيمة المؤشر الرئيس للحرية الاقتصادية. ويشير هذا الانخفاض النسبي إلى وجود تدخل حكومي جوهري في النشاط الاقتصادي, وقد تصدّرَ بند التحويلات المالية والإعانات الاجتماعية بنود هذا المجال الأخرى, بما بلغ متوسطه (8.988) نقطة[1]. كما تركّزَ هذا التدخل حول بناء بنية تحتية عالية الكفاءة, ودعم مؤسسات التعليم والصحة والإسكان والبحث العلمي, وذلك سعياً لرفع انتاجية العمل الذي تعدّه ماليزيا مصدر الثروة في ظل ندرة شديدة في الهبات الطبيعية. فالدور الاقتصادي الحكومي الواسع في ماليزيا ينتهج سياسات مؤيدة ومكملة, لقطاع الاعمال. وقد حافظ هذا المؤشر على مستواه في معظم السنوات, إذ كانت قيمه تحوم حول المتوسط, باستثناء بعض السنوات التي سجل فيها بعض المكاسب, لاسيما سنة 1997.

ويأتي مؤشر سيادة القانون وحقوق الملكية (RIT) في الترتيب الثاني من حيث الانخفاض في القيمة, بمتوسط (6.13) نقطة. وكان في بداية المدة بواقع (4.60) نقطة, مما يشير إلى وجود ضعف في الأنظمة الخاصة بهذا الجانب وانتهاك لشروطها المعيارية بنسبة (50.4%), وهي تدخل ضمن إطار استقلال القضاء وحيادية المحاكم والتدخل العسكري لحفظ القانون ونزاهة النظام القانوني, والتي من خلاله يمكن ضمان حماية الملكية الخاصة. لكن في السنوات اللاحقة

1) James Gwartney, Robert Lawson & Joshua Hall*: **Economic Freedom of the World***, 2012 Annual Report, p.109.

نجحت الحكومة في إجراء بعض الاصلاحات في هذا المجال, والتي أسفرت عن تحقيق مكاسب متتالية, فارتفعت قيمة المؤشر سنة 1976 إلى (5.70) نقطة, وصولاً إلى (6.59) نقطة سنة 1980, إلاّ أنها شهدت تراجعاً في السنة اللاحقة إلى نحو (5.88) نقطة, ومن ثم عادت لتحقيق للارتفاع تدريجياً في معظم السنوات لغاية سنة 1997 التي وصلت فيها قيمة المؤشر إلى (7.50) نقطة. وهكذا استمرت في التذبذب خلال السنوات المتبقية من المدة بمتوسط بلغ (6.58) نقطة, والملاحظ أن بند سيادة القانون كان الأبرز في هذا المجال طيلة مدة الدراسة, إذ تراوح مستواه بين [(7.78) و (8.33)] نقطة[1].

أما مؤشر التنظيم (REG), فقد بلغ فيه متوسط القيم خلال مدة الدراسة نحو (6.83) نقطة, وهو أعلى بقليل من مؤشر (RIT) السابق, مما يدل على الانخفاض النسبي في مستوى الحرية الاقتصادية في هذا المجال, سواءً من حيث تنظيم سوق الائتمان أو سوق العمل أو سوق الأعمال, أو بعبارة أخرى تتسبب الإجراءات الحكومية المتبعة بتقييد الآلية التلقائية لأسواق الائتمان والعمل والأعمال بما نسبته (3.17) نقطة معيارية, وذلك بالرغم من عدم تحديدها مستوى أدنى للأجور قبل 2012[2], وحرصها على إبقاء العمل كميزة نسبية, وكذلك محاولاتها التقليل من شروط منح الائتمان. وقد كانت قيمة هذا المؤشر سنة 1975 بواقع (6.40) نقطة, لكن هذا الواقع أخذ بالتحسن التدريجي ليصل إلى واقع (7.34) نقطة سنة 1985, ومن ثم استمر بالتذبذب خلال المدة 1986- 2004 صعوداً ونزولاً بين (6.00) نقطة, و(7.60) نقطة, إلاّ أنه تجاوز عتبة الثمان نقاط سنة 2005 بواقع (8.18) نقطة, ومن ثم عاد فانخفض في السنة التالية, لكنه ارتفع ثانيةً, وواصل ارتفاعه ليصل إلى أعلى مستوى في السنة الأخيرة من مدة الدراسة. وكان البندين الأبرز بهذا المجال هما: "تجنّب نسب الفائدة الحقيقية السلبية" و"تقديم الائتمان إلى القطاع الخاص", بمتوسط بلغ (9.29) نقطة و(8.89) نقطة على التوالي[3].

وكان مؤشر التجارة الدولية (TRD) قد سجل خلال مدة الدراسة متوسط بلغ (7.48) نقطة معيارية, ويعدّ الأفضل مقارنة بالمؤشرات الثلاث السابقة, لكنه, في ذات الوقت, لا يتناسب مع انفتاح ماليزيا التجاري العالي للغاية. وتفسير ذلك يعود إلى انخفاض قيمة بعض البنود الخاصة بهذا المجال. إذ بالرغم من أن ماليزيا قد استوفت جميع النقاط المعيارية العشر (أي بنسبة 100%), لجميع السنوات الخاضعة للدراسة, في عدد من البنود, وهي: "حجم القطاع التجاري" و "سعر الصرف الرسمي مقابل سعر صرف السوق السوداء" و"حرية الأجانب في الزيارة ", كما حصل تطور لافت في بندي "الضرائب على الصادرات والواردات" اعتباراً من سنة 1990

1) James Gwartney, Robert Lawson & Joshua Hall: ***Economic Freedom of the World***, Op.Cit, p.109.
2) مكتب العمل الدولي: : ***التقرير العالمي للأجور 2012 - 2013***, مصدر سابق, ص40.
3) James Gwartney, Robert Lawson & Joshua Hall: ***Economic Freedom of the World***, Op.Cit, p.109

و"نسبة التعرفة المتوسطة" اعتباراً من سنة 2000, وبمتوسط بلغ (9.1) و (8.37) على التوالي, إلا أن قيمة البنود المتبقية كانت منخفضة نسبياً, لاسيما بندي "تغيّر نِسَب التعرفة" و"القيود على صفقات رأس المال الأجنبي", إذ بلغ متوسطها بعد أزمة 1997 نحو (1.24) و(0.58) نقطة على التوالي[1]. وبذلك ظهر المؤشر في بداية المدة بواقع (7.90) نقطة, ومن ثم هبط سنة 1976 إلى واقع (7.72) نقطة, واستمر بخسارة عدة نقاط بشكل تدريجي لغاية 1996, تخلل ذلك تحقيق مكاسب محدودة لبعض السنوات, لكنه انحدر إلى واقع (6.95) نقطة سنة 1997, بسبب ردود الفعل تجاه الأزمة المالية, ألاّ أنه ارتفع في السنة التالية إلى واقع (7.30) نقطة, ثم تذبذب قليلاً نزولاً وصعوداً, قبل أن يشهد هبوطاً سنة 2008 بواقع (7.26) نقطة, ومن ثم يسجل أقل قيمتين خلال المدة بواقع (6.59) و (6.75) على التوالي بفعل تداعيات أزمة 2008 المالية.

وأخيراً يشير التفوّق النسبي لمؤشر النقود الصحيحة (MON), من حيث قيمته المتوسطة التي بلغت (8.28) نقطة, إلى جودة الأداء في هذا المجال, لاسيما وأن انفتاح ماليزيا التجاري العالي للغاية اضطرها للتعامل مع مصدرين للتضخم (الداخلي والخارجي), الأمر الذي جعلها أمام تحدي المحافظة على معدلات تضخم مقبولة مع أسعار صرف مناسبة, تراعى فيها متطلبات تعزيز التنافسية, وهذا يفسر لنا أسباب التقلبات الواضحة في قيمة المؤشر, التي تعكس مدى نجاح إجراءات السلطة النقدية في تجنّب التشوهات السعرية في ظل تحديد الأولويات بحسب مقتضيات المرحلة, أو التوفيق بين الأهداف في الظروف المختلفة. فعندما نأتي إلى بداية المدة نجد أن قيمة مؤشر (MON) كانت منخفضة نسبياً بواقع (7.30) نقطة, مشيرة بذلك إلى التضحية ببعض متطلبات استقرار الأسعار النسبية لصالح أهداف أخرى, لكن ارتفاعها سنة 1976 إلى واقع (9.06) نقطة, يعكس توجه الاهتمام نحو ضبط الاسعار النسبية, وهكذا يتم تعديل الأولويات بحسب ظروف المرحلة. ومن خلال الملحق (6) المذكور يمكن ملاحظة تراجع قيمة المؤشر تدريجياً لتصل سنة 1979 إلى (8.85) نقطة, لكنها عادت لتحقق مكاسب جديدة سنة 1980 فأصبحت بواقع (9.05) نقطة, وبقيت على هذا المنوال من التقلب حتى سجلت أعلى مستوى لها سنة 1997بواقع (9.35) نقطة. لكن حدوث الأزمة المالية في تلك السنة, وفقدان العملة الماليزية نسبة مهمة من قيمتها, أدى إلى انخفاض قيمة المؤشر سنة 1998 إلى (7.49) نقطة, وبعد تحسن نسبي في السنتين التاليتين انحدرت مرة أخرى إلى مستويات قياسية جديدة, لتبيّن تراجع الحرية الاقتصادية في هذا المجال, واستمرت كذلك إلى نهاية المدة.

1) James Gwartney, Robert Lawson & Joshua Hall: ***Economic Freedom of the World***, Ibid, p.109

وبمغادرة مؤشر الحرية الاقتصادية والانتقال إلى مؤشر الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج (TFP) يلاحظ في الملحق (6) أن القيمة المتوسطة لهذا المؤشر خلال مدة الدراسة بلغت (0.510) نقطة, بخط اتجاه عام موجب الميل. أن تصنيف ماليزيا دولياً ضمن البلدان المدفوعة بالابتكار يعطي الإنتاجية الكلية لديها موقع الصدارة كخيار استراتيجي لتحقيق النمو المستدام. وبالرغم من استهدافها مستويات عالية ومتواصلة للإنتاجية, والاستمرار في تعميق رأس المال, إلاّ أن مدة الدراسة شهدت اخفاقات متباينة في الأداء, نجم عنها تقلبات في مؤشر الانتاجية الكلية من سنة إلى أخرى, وكما يتضح من الشكل (64).

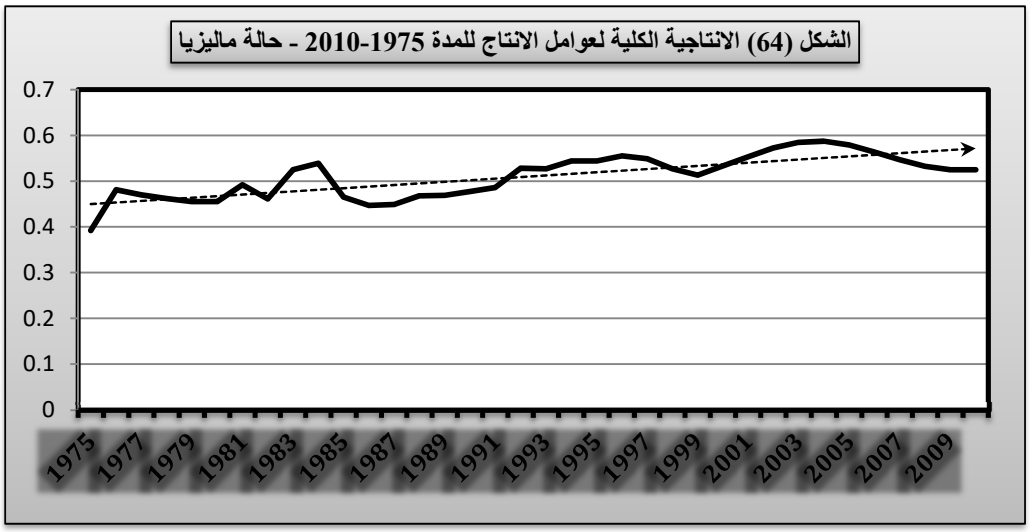

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على قيم مؤشر الانتاجية الكلية الواردة في الملحق (6).

ففي بداية المدة (1975), كانت قيمة المؤشر بواقع (0.392) نقطة, في حين حقق في السنة التالية (1976) نمواً موجباً بارزاً بلغت معه قيمة المؤشر (0.481) نقطة, إلاّ أنه انحدر قليلاً إلى واقع (0.470) سنة 1977, ثم إلى (0.462) سنة 1978, ثم إلى (0.455) سنة 1979, قبل أن يعود ويرتفع الى (0.492) نقطة سنة 1981. وبشكل عام كان التركيز خلال عقد السبعينات على رفع انتاجية العمل لرفد للصناعات كثيفة العمل, الموجهة للتصدير بدلاً من إحلال الواردات, وكان الغرض من استهداف انتاجية العمل هو تجاوز ندرة الموارد, واستغلال ميزة وفرة العمل وانخفاض الأجر, في تعزيز القدرة التنافسية, في حين عكفت الدولة على توفير خدمات بنية أساسية متطورة عالية الأداء.

وفي سنة 1983(والتي شهدت البدء ببرنامج الخصخصة) ارتفعت قيمة المؤشر إلى (0.525), ثم إلى (0.539) نقطة سنة 1984, لكنها انخفضت إلى (0.465) نقطة سنة 1985, ثم إلى (0.447) سنة 1986, وكانت سنة 1986 قد شهدت تقديم حزمة من الحوافز لتشجيع الاستثمار, روعي فيها التأثيرات التشابكية واستخدام المدخلات المحلية والقيمة المضافة، وكذلك

تشجيع ودعم المستثمرين للقيام بعمليات R&D وتدريب العمالة المحلية[1]. وفي المدة 1987-1996(وقد تخللها في سنة1991مراجعة شاملة لسياسة الحوافز بالتركيز على المشاريع الستراتيجية, وفي سنة 1995 تحول التركيز نحو الصناعات كثيفة رأس المال) قد حقق خلالها المؤشر مكاسب تكاد تكون متواصلة, إذ بلغت قيمته نهاية المدة المذكورة (0.555) نقطة, لكنها تراجعت قليلاً إلى (0.549) نقطة سنة 1997 مع حدوث الأزمة المالية الآسيوية, وواصلت تراجعها خلال السنتين اللاحقتين إلى (0.527) و (0.513) نقطة على التوالي.

وفي سنة 2000 برزت ملامح ما عُرِفَ بـ "رؤية 2020" أو "وواوسان 2020" التي تم عرضها سنة 1991, وهي تتضمن سبل تحقيق الازدهار في ظل التحديات العالمية الجديدة[2], وقد حقق مؤشر الانتاجية الكلية خلال المدة 2000-2004 مكاسب جديدة وقياسية, إذ بلغت قيمته في نهاية هذه المدة (0.587) نقطة, وهو أعلى مستوى للإنتاجية الكلية يتحقق في حالة ماليزيا على امتداد المدة المبحوثة, لكن هذه القيمة تراجعت, بشكل تدريجي, لتصل إلى (0.525) نقطة في نهاية المدة. هذا الواقع منح ماليزيا موقعاً متقدما نسبياً في التنافسية العالمية, وكما بيّنا آنفاً, فقد حازت الرتبة 21 في مجال الابتكار, وكذلك جاء تسلسلها 17 من حيث توفر عوامل التطور والابتكار على مستوى العالم.

المبحث الثاني

تطبيق الانموذج القياسي في الحالات الدراسية

أولاً: تحديد العلاقة وفق النظرية الاقتصادية الخاصة بموضوع البحث.

انسجاماً مع فرضية البحث سيتم ـ نظرياً ـ تبني الاعتقاد بوجود علاقة جوهرية موجبة بين متغيري الحرية الاقتصادية والانتاجية الكلية لعوامل الانتاج, ومن ثم محاولة اختبار صحة هذا الاعتقاد من عدمه باستخدام الأساليب الكمية. على أنه لا يوجد, في مسلمات النظرية الاقتصادية, ما يمكن عدّه توصيفاً محدداً للعلاقة بين هذين المتغيرين. فبينما أقرّ الاقتصاديون بوجود مثل هذا التوصيف المحدد لعلاقة الانتاجية بعدد من المتغيرات الاقتصادية, كالحوافز والاجور والكثافة النسبية للعامل الانتاجي (قانون الغلة المتناقصة)...الخ, نجد العلاقة الخاصة بموضوع البحث لاتزال تخوض غمار الجدل خارج إطار المسلمات, لاسيما منذ ظهور كتابات آدم سميث والى يومنا هذا. ففي حين ذهب أصحاب التوجهات الليبرالية إلى افتراض وجود علاقة موجبة بين

1) عادل عبد العظيم: ***التجارب الدولية ـ تجربة ماليزيا***, المعهد العربي للتخطيط, الكويت, ص ص8-9. (سلسلة منشورات على الموقع الإلكتروني: www.arab-api.org).

2) نادية فاضل عباس فضلي: ***التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000-2010***, سلسلة دراسات دولية, العدد الرابع والخمسون, 2013, ص ص174-176.

الحرية الاقتصادية والانتاجية على المستوى الكلي, كنتيجة طبيعية لوجودها على المستوى الجزئي, شكك ذووا التوجهات الاشتراكية في وجود مثل هذه العلاقة على المستوى الجزئي, فضلاً عن حتمية انعكاسها على المستوى الكلي.

ولعل مصدر هذه المشكلة ينبع من طبيعة الحرية الاقتصادية - كمتغير- في كونه يدخل في نطاق الاقتصاد المعياري Normative Economics, ولا يندرج ضمن الاقتصاد الايجابي Positive Economics, مما يصعب معه ايجاد صيغة قياسية لعلاقة هذا المتغير بالمتغيرات الاخرى. فعندما نأتي إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي (الوجه الثاني للحرية الاقتصادية), فإنه قد يتعذر, في أحيان كثيرة, التنبؤ بطبيعة واتجاه استجابة المتغيرات التابعة المرتبطة به من دون الاحاطة بواقع هذا التدخل وحيثيّاته على الأصعدة المختلفة. أي بمعنى خروج تدخل الدولة عن دائرة الحياد والتجريد يقود هذه العلاقة إلى حيث التحيّز والاقتران.

لكن ذلك لا يعني النفي بالمطلق, إذ أن تبويب حالات الاقتران يحدد المسالك ويشخّص المقاصد, ثم في حال وجود مثل هذه العلاقة, فإن ذلك يعزز القدرة على التنبؤ بالنتائج. وهذا من شأنه تمهيد الطريق للوصول إلى توصيفات محددة لطبيعة واتجاه العلاقة بين الحرية الاقتصادية والانتاجية الكلية لعوامل الانتاج وفقاً لذلك التبويب. ولأجل تحقيق الموضوعية في ذلك التبويب تم الاسترشاد بالتصنيفات الواردة في التقارير الدولية لبلدان العالم, لاسيما تلك الخاصة بمؤشرات الابتكار والتنمية البشرية والتنافسية العالمية وبيئة الأعمال ومناخ الاستثمار.

ثانياً: توصيف وصياغة الانموذج.

لغرض قياس وتحليل العلاقة بين الحرية الاقتصادية والانتاجية الكلية لعوامل الانتاج سوف نستعين بإحدى الطرق الحديثة نسبياً في القياس الاقتصادي لتحليل السلاسل الزمنية, المتمثلة بأنموذج تقدير **"متجه الانحدار الذاتي** Vector Autoregression Estimates "VAR. ويأتي اختيار هذه الطريقة لاحتمال وجود تأثيرات متبادلة بين المتغيرات قيد الدراسة, سواء بين متغير وآخر أو بين المتغير وذاته, لمدد سابقة. إذ أن أنموذج الـ "VAR" يشتمل على معادلات يكون فيها كل متغير دالة في نفسه وفي سائر متغيرات النظام بمدد إبطاء مختلفة[1]. وبحسب هذا الانموذج لن تكون هناك متغيرات مستقلة بالمفهوم التقليدي, وأنما توجد منظومة من المعدلات التي تشرح تفاعل المتغيرات الممثلة في الانموذج مع بعضها عبر الزمن.

1) See\Humberto Barreto & Frank Howland: ***Introductory Econometric***, Cambridge University, USA, 2006, p.562. See Also\ Marcel Boumans***: Measurement in Economics A Handbook***, Elsevier Academic Press publications, First edition, University of Amsterdam, Netherlands, 2007, p.276.

وسوف يشتمل الانموذج على ستة متغيرات, الأول: يمثل الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج, أما المتغيرات الخمسة المتبقية فإنها تشير إلى المكونات الرئيسة لمؤشر الحرية الاقتصادية. وسوف تأخذ هذه المتغيرات الستة, لكل من دول العينة, التوصيف الآتي:

(1) TFP= التغير في الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج Total Factor Productivity Δ.

(2) GOV = حجم الحكومة Size of Government.

(3) MON = النقود الصحيحة Sound Money.

(4) REG = التنظيم Regulation.

(5) RIT = سيادة القانون وحقوق الملكية Legal System & Property Rights.

(6) TRD = حرية التجارة الدولية Freedom to Trade Internationally.

ووفقاً لفرضية البحث سيتم افتراض TFP المتغير التابع الرئيس, وأن متغيرات الحرية الاقتصادية مستقلة. واستناداً إلى فحوى هذه الفرضية يمكن التعبير عن الدالة بصيغتها الأولية بالشكل الآتي: $[TFP = F(GOV, MON, REG, RIT, TRD)]$, ويمكن أن تأخذ هذه الدالة صيغة المعادلة السلوكية الآتية:-

$$TFP = b_0 + b_1 GOV + b_2 MON + b_3 REG + b_4 RIT + b_5 TRD + U \quad \ldots..(33)$$

حيث أن: b_0 = الحد الثابت,

b_i = معلمات المتغيرات المستقلة, عندما $(i = 5,4,3,2,1)$,

U = المتغير العشوائي.

وتمثل المعادلة (33) الانموذج الأساس للبحث, لكن تطبيق انموذج الانحدار الذاتي VAR, كما أشرنا آنفاً, سيُظهر كل من هذه المتغيرات دالة في نفسه, وفي سائر المتغيرات المبحوثة, بمدد إبطاء معينة.

ولأغراض القياس سوف يتم استخدام البيانات الخاصة بقيم مؤشر الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج, وكذلك المؤشرات الفرعية للحرية الاقتصادية, للسلسلة الزمنية (1975-2010). وهنا نشير إلى ملاحظتين, الأولى: أن الهدف من التأكيد على استخدام المؤشرات الفرعية للحرية الاقتصادية, وليس المؤشر الرئيس لها, هو إبراز التمايز في التأثير الذي تمارسه المجالات المختلفة للتدخل الحكومي على الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج, وإظهار خصوصية كلٍّ منها, للمساعدة في صنع القرار. والملاحظة الثانية: إعادة التأكيد على أن سبب التوقف في السلسلة الزمنية لغاية 2010 يعود إلى أن بيانات الانتاجية الكلية المتاحة في مصدرها الوحيد (قاعدة بيانات الانتاجية العالمية WPD الصادرة عن الـ "يونيدو") هي لغاية السنة المذكورة فقط. وينبغي أن لا يؤثر ذلك على

طبيعة النتائج طالما أن المنطق العلمي يقضي بتجرّد العلاقات القياسية عن المدة الزمنية التي يجري اختبار هذه العلاقات فيها. لاسيما عندما يكون الفارق سنوات قليلة, باستثناء تلك الحالة التي يمارس فيها التطور التأريخي للبيئة العامة تأثيره في تغيير مفهوم أو سلوك المتغيرات ذاتها عبر الزمن(*), وهو غير متحقق في الحالة قيد البحث.

ثالثاً: تطبيق انموذج الانحدار الذاتي.

ويشمل الخطوات الآتية(1):

- اختبار الاستقرارية Stationarity Test: وهو ضروري للتأكد من استقرار السلاسل الزمنية, فهي تكون مستقرة، عندما تتذبذب حول المحور الافقي (الزمن) بوسط حسابي ثابت ومستقل، وأن عدم استقرارها (احتوائها على **جذر الوحدة** Unit Root) يؤدي إلى ارتباط متوسط وتباين المتغير بالزمن, مولداً مشكلة **الانحدار الزائف** Spurious Regression, ولا تعود البيانات معها إلى الاستقرار في الأجل الطويل. عندها لابد من معالجتها عبر اخذ الفروق وتحديد درجتها. ويعدّ اختبار **ديكي فولر الموسع** Augmented Dickey-Fuller الأكفأ لهذا الغرض.
- اختبار التكامل المشترك Cointegration Test: وظيفته الكشف عن مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين السلاسل الزمنية, وهذا يتطلب تكامل السلاسل الزمنية عند الدرجة ذاتها؛ ولهذا الغرض سوف يتم استخدام اختبار **جوهانسون** Johansen Test.
- اختبار السببية Causality Test: وهو يستخدم لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين المتغيرات الخاضعة للدراسة في حال وجودها، وسيتم استخدام اختبار السببية لـ **"كرانجر"**.
- تقدير متجه الانحدار الذاتي Vector Autoregression Estimate (VAR).

وهو يكشف عن طبيعة العلاقات المتداخلة بين متغيرات الأنموذج.

1. تطبيق انموذج الانحدار الذاتي – حالة كندا.

أ. **اختبار الاستقرارية** Stationarity Test**:**

لمعرفة مدى استقرار البيانات تم استخدام اختبار جذر الوحدة لـ "ديكي فولر الموسع ADF", ولمدة ابطاء زمني واحدة, وقد تم الحصول على النتائج المبينة في الجدول (2).

جدول (2) اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة ـ كندا [الفروق الأولى ـ تباطؤ (1)]

المتغير	مستوى المعنوية	*T&C*			*C*			*None*		
		Critical	*t-*	*Prob.*	*Critical*	*t-*	*Prob.*	*Critical*	*t-*	*Prob.*

*) كالتطورات التي طرأت عبر التأريخ على مفهوم الثروة وسبل تنميتها, وكذلك مفهوم الانتاج, فضلاً عن مفهوم الانتاجية الذي نحن بصدده الآن.

1) للتوسع في الجانب النظري لهذه الاختبارات, انظر/ جوجارات: ***الاقتصاد القياسي***, الجزء الثاني, تعريب هند عبد الغفار عودة, دار المريخ للنشر, الرياض, 2015, ص ص1036-162.

		Value	*Statistic*		*Value*	*Statistic*		*Value*	*Statistic*	
TFP	%5	**-3.548**	**-8.677**	**0.0000**	**-2.951**	**-8.776**	**0.0000**	**-1.951**	**-8.537**	**0.0000**
GOV	%5	**-3.548**	**-7.111**	**0.0000**	**-2.951**	**-7.064**	**0.0000**	**-1.951**	**-7.057**	**0.0000**
MON	%5	**-3.548**	**-11.40**	**0.0000**	**-2.951**	**-11.37**	**0.0000**	**-1.951**	**-11.32**	**0.0000**
REG	%5	**-3.574**	**-2.467**	**0.3406**	**-2.967**	**-2.542**	**0.1164**	**-1.952**	**-2.341**	**0.0210**
RIT	%5	**-3.548**	**-12.97**	**0.0000**	**-2.951**	**-12.84**	**0.0000**	**-1.951**	**-12.51**	**0.0000**
TRD	%5	**-3.548**	**-8.454**	**0.0000**	**-2.951**	**-8.586**	**0.0000**	**-1.951**	**-8.718**	**0.0000**

C: تشير إلى احتواء الصيغة على قاطع./ .C & T: تشير إلى احتواءها على قاطع واتجاه عام/.None : تشير إلى عدم احتواءها على الاثنين.

المصدر/ من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات "برنامج E-Views 7**".**

أظهر اختبار "ديكي فولر الموسع" (ولمدة ابطاء واحدة) عدم استقرار السلاسل الزمنية لحالة كندا عند المستوى الأصلي لها (أي احتوائها على جذر الوحدة Unit Root), لكنها استقرت عند إعادة الاختبار بأخذ الفروق الأولى من دون قاطع أو اتجاه (- 1st Difference None), إذ كانت فيها قيمة (t) المحسوبة اكبر من الجدولية, وهذا يعني ان السلسلة, من حيث الرتبة, متكاملة من الدرجة الاولى *I(1)*.

ب. اختبار التكامل المشترك Cointegration Test**.**

تم استخدام "اختبار جوهانسون Johansen Test" للتكامل المشترك في الكشف عن مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات. وبحسب هذا الاختبار, إذا كان عدد متغيرات الانموذج الداخلية (n) وكانت متكاملة تكاملاً مشتركاً, فإن عدد متجهات التكامل المشترك سيكون (n-1) على الأكثر. أي مع احتواء الانموذج الحالي على (6) متغيرات داخلية، سيكون هناك (5) متجهات للتكامل المشترك على الأكثر إذا كانت هذه المتغيرات متكاملة تكاملاً مشتركاً. وبإجراء هذا الاختبار تم الحصول على النتائج المبينة في الجدول (3).

جدول (3) اختبار التكامل المشترك لـ"جوهانسون" ـ كندا [تباطؤ (1)]

القيمة الحرجة 5% *Critical Value*	**القيمة الإحصائية** *Statistic Value*	**Prob.**	**الفرضية البديلة**	**فرضية العدم**
اختبار الأثر Trace test				
83.93712	94.30638*	0.0072	r>1	r=0
اختبار الإمكان الأعظم Maximum Eigen value test				
36.63019	37.62158*	0.0382	r=1	r=0

* : تعني معنوي عند مستوى 5%.

المصدر/ من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات "برنامج E-Views 7**".**

بيّنت نتائج "اختبار جوهانسون" لحالة كندا, ولمدة ابطاء واحدة, أن اختبار الأثر Trace قد كشف عن وجود متجه واحد للتكامل المشترك عند مستوى معنوية (5%), كما أظهر اختبار القيمة العظمى Maximum Eigen value وجود متجه واحد أيضاً. وبذلك تم رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك عند مستوى معنوية (5%), وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجوده.

وهذا يدلل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات, كما أنه ينفي إمكانية حصول انحدار زائف في عملية التقدير.

ج. اختبار السببية Causality Test.

لمعرفة اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الانموذج، تم استخدام اختبار كرانجر للسببية, وقد كانت نتائج هذا الاختبار لحالة كندا كما في الجدول (4), وهي:

- ❖ وجود علاقة سببية باتجاهين بين:
  - متغير النقود الصحيحة MON ومتغير الانتاجية الكلية TFP.
  - متغير التنظيم REG ومتغير الانتاجية الكلية TFP.
  - متغير سيادة القانون وحقوق الملكية RIT ومتغير الانتاجية الكلية TFP.
  - متغير التجارة الدولية TRD ومتغير النقود الصحيحة MON.
  - متغير التجارة الدولية TRD ومتغير التنظيم REG.
  - متغير التجارة الدولية TRD ومتغير سيادة القانون وحقوق الملكية RIT.
- ❖ وجود علاقة سببية باتجاه واحد بين:
  - متغير حجم الحكومة GOV باتجاه متغير الانتاجية الكلية TFP.
  - متغير الانتاجية الكلية TFP باتجاه متغير التجارة الدولية TRD.
  - متغير حجم الحكومة GOV باتجاه متغير النقود الصحيحة MON.
  - متغير حجم الحكومة GOV باتجاه متغير التنظيم REG.
  - متغير حجم الحكومة GOV باتجاه متغير سيادة القانون وحقوق الملكية RIT.
  - متغير حجم الحكومة GOV باتجاه متغير التجارة الدولية TRD.
  - متغير النقود الصحيحة MON باتجاه متغير التنظيم REG.
- ❖ عدم وجود علاقة سببية بين:
  - متغير سيادة القانون وحقوق الملكية RIT ومتغير النقود الصحيحة MON.
  - متغير سيادة القانون وحقوق الملكية RIT, ومتغير التنظيم REG.

جدول (4) اختبار السببية لـ "كرانجر" ـ كنـدا

الابطاء	فرضية العدم *Null Hypothesis*	اتجاه العلاقة	*F-Statistic*	*Prob.*
1	GOV does not Granger Cause TFP	→	5.31697	0.0277
	TFP does not Granger Cause GOV		1.79266	0.1900
1	MON does not Granger Cause TFP	→	13.2657	0.0009
	TFP does not Granger Cause MON	→	8.61087	0.0061
1	REG does not Granger Cause TFP	→	3.60044	0.0668
	TFP does not Granger Cause REG	→	4.67345	0.0382
1	RIT does not Granger Cause TFP	→	7.63430	0.0094
	TFP does not Granger Cause RIT	→	7.07341	0.0121
1	TRD does not Granger Cause TFP		0.06556	0.7996
	TFP does not Granger Cause TRD	→	5.48869	0.0255
1	MON does not Granger Cause GOV		0.07845	0.7812

	GOV does not Granger Cause MON	⟶	9.01846	0.0052
1	REG does not Granger Cause GOV		1.02755	0.3183
	GOV does not Granger Cause REG	⟶	4.79226	0.0360
1	RIT does not Granger Cause GOV		1.61715	0.2127
	GOV does not Granger Cause RIT	⟶	3.54922	0.0687
1	TRD does not Granger Cause GOV		0.33320	0.5678
	GOV does not Granger Cause TRD	⟶	17.1630	0.0002
1	REG does not Granger Cause MON		0.09724	0.7572
	MON does not Granger Cause REG	⟶	3.95023	0.0555
1	TRD does not Granger Cause MON	⟶	5.51293	0.0252
	MON does not Granger Cause TRD	⟶	10.9436	0.0023
1	TRD does not Granger Cause REG	⟶	10.8851	0.0024
	REG does not Granger Cause TRD	⟶	12.4916	0.0013
1	TRD does not Granger Cause RIT	⟶	6.14466	0.0186
	RIT does not Granger Cause TRD	⟶	9.72637	0.0038

يشير الرمز (⟶) إلى وجود علاقة سببية.

المصدر/ من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات "برنامج E-Views 7**".**

د. **تقدير متجه الانحدار الذاتي** Vector Autoregression Estimate.

لغرض تحديد مدة الابطاء المثلى لتقدير متجه الانحدار الذاتي تم اعتماد عدّة معايير, لاسيما معياري Akaike و Schwarz, إذ تكون مدة الابطاء المثلى هي التي تحمل اقل قيمة لهذه المعايير. وقد أظهرت نتائج الاختبار أن مدة ابطاء واحدة تعدّ المثلى عند مستوى معنوية (5%), وكما يتضح في الجدول (5).

الجدول (5) تحديد مدة الابطاء المثلى ـ كندا

Lag	Log L	HQ	SC	AIC	FPE	LR
0	56.56340	-2.882459	-2.704960	-2.974318	2.06e-09	NA
1	126.9515	-4.354139*	-3.111646*	-4.997150*	2.82e-10*	111.7929*
2	162.7560	-3.791485	-1.483997	-4.985648	3.52e-10	44.22905

* indicates lag order selected by the criterion.
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level).
FPE: Final prediction error. AIC: Akaike information criterion.
SC: Schwarz information criterion. HQ: Hannan-Quinn information criterion.

*) تشير إلى مدد الابطاء المثلى عند مستوى معنوية (5%).

المصدر/ من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات "برنامج E-Views 7**".**

كما يوضح الشكل (65) مدى تحقق شرط الاستقرار في النموذج المقدر, إذ ان وقوع جميع المعاملات والجذور داخل دائرة الوحدة ينفي عن الانموذج وجود مشكلة ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين.

الشكل (65) استقرار البيانات لمتغيرات الانموذج عند الفروق الأولى ـ حالة كندا

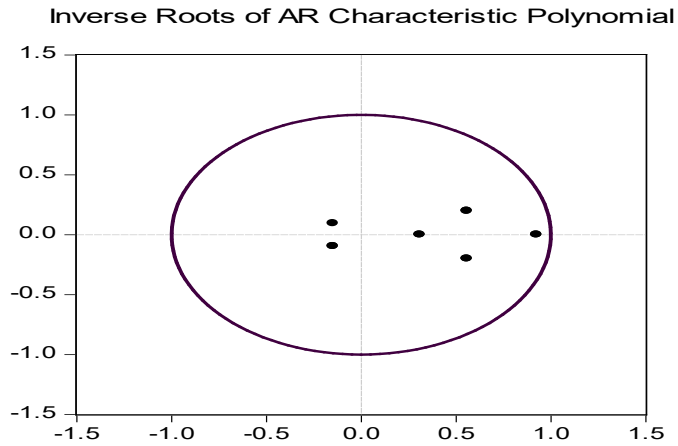

المصدر/ من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات "برنامج E-Views 7".

أما الشكل (66) فأنه بيّن تغير قيم البواقي لمتغيرات الانموذج خلال مدة البحث, إذ يلاحظ تذبذبها حول الصفر.

الشكل (66) تغير قيم البواقي لمتغيرات الانموذج خلال مدة البحث ـ حالة كندا

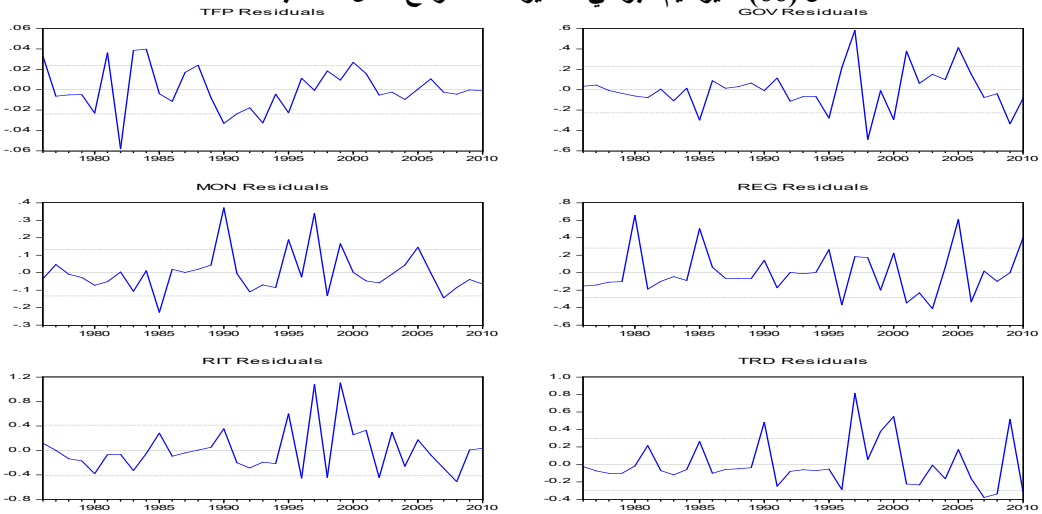

المصدر/ من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات "برنامج E-Views 7".

وعند تقدير معادلة الانحدار باستخدام طريقة متجه الانحدار الذاتي (VAR), تم الحصول على النتائج المبيّنة في الجدول (6). فقد أظهرت طبيعة واتجاه العلاقات المتداخلة بين متغيرات الانموذج, عبر 6 معادلات انحدار مقدرة. في كل معادلة منها يعدّ أحد متغيرات الانموذج تابعاً, والأخرى مستقلة. وقد كشفت هذه النتائج, وبحسب اختبار F, عن معنوية الانموذج, في حين بيّن اختبار (t) أن معظم المعلمات المقدرة, وكذلك علاقة كل من المتغيرات المستقلة بالمتغيرات التابعة, غير معنوية[1]. ونظراً لما تم الكشف عنه, في اختبار كرانجر للسببية لحالة كندا, من وجود علاقة سببية باتجاهين بين المتغير TFP وكل من المتغيرات MOM وREG وRIT,

1) حول دلالات اختباري (F) و (t), انظر : طالب حسن نجم الحيالي: ***مقدمة في الاقتصاد القياسي***, دار الحكمة للطباعة والنشر, ط1, الموصل,1991, ص73-76, 85, 144-146.

ووجود علاقة سببية باتجاه واحد بين المتغير GOV باتجاه المتغير TFP, فقد تم إعادة تقدير معادلة الانحدار بالاقتصار على هذه المتغيرات فقط, أي باستبعاد المتغير TRD من الانموذج, إلاّ أن النتائج كانت مماثلة في دلالاتها لنتائج الانموذج الأصلي [انظر الملحق (11)].

جدول (6) تحليل نتائج أنموذج الانحدار الذاتي VAR [إبطاء (1)] – حالة كندا

Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

Variables	TFP	GOV	MON	REG	RIT	TRD
TFP (-1)	0.401856	-1.855892	-1.656498	0.607355	-3.840981	-0.616468
	(0.15667)	(1.50015)	(0.87877)	(1.86009)	(2.72550)	(1.96806)
	[2.56491]	[-1.23713]	[-1.88501]	[0.32652]	[-1.40928]	[-0.31324]
GOV (-1)	0.005220	0.844631	0.178795	-0.317391	0.015743	-0.733549
	(0.02229)	(0.21347)	(0.12505)	(0.26468)	(0.38783)	(0.28005)
	[0.23412]	[3.95675]	[1.42984]	[-1.19914]	[0.04059]	[-2.61938]
MON (-1)	-0.086731	-0.624530	-0.179694	0.914106	-0.170237	0.234669
	(0.05022)	(0.48086)	(0.28168)	(0.59623)	(0.87363)	(0.63084)
	[-1.72700]	[-1.29877]	[-0.63793]	[1.53313]	[-0.19486]	[0.37199]
REG (-1)	-0.014591	0.037030	-0.004715	0.237872	-0.075338	-0.420152
	(0.01341)	(0.12841)	(0.07522)	(0.15922)	(0.23330)	(0.16846)
	[-1.08799]	[0.28838]	[-0.06269]	[1.49399]	[-0.32293]	[-2.49405]
RIT (-1)	-0.002732	0.143463	0.089399	0.021622	0.564504	0.176160
	(0.01431)	(0.13706)	(0.08029)	(0.16995)	(0.24902)	(0.17981)
	[-0.19086]	[1.04669]	[1.11345]	[0.12722]	[2.26691]	[0.97968]
TRD (-1)	0.011351	0.051922	-0.025097	-0.461843	-0.197153	0.181610
	(0.01601)	(0.15332)	(0.08981)	(0.19011)	(0.27856)	(0.20114)
	[0.70889]	[0.33865]	[-0.27943]	[-2.42938]	[-0.70777]	[0.90289]
C	1.321526	6.481362	10.90472	2.349916	10.53607	11.20406
	(0.42074)	(4.02854)	(2.35987)	(4.99511)	(7.31910)	(5.28506)
	[3.14098]	[1.60886]	[4.62090]	[0.47044]	[1.43953]	[2.11995]
R-squared	0.793716	0.831906	0.692926	0.467813	0.675232	0.652456
Adj. R-squared	0.749512	0.795886	0.627124	0.353773	0.605639	0.577983
Sum sq. resids	0.015869	1.454853	0.499229	2.236728	4.802185	2.503938
S.E. equation	0.023806	0.227945	0.133528	0.282636	0.414134	0.299042
F-statistic	17.95585	23.09564	10.53053	4.102176	9.702570	8.760908

المصدر/ من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات "برنامج E-Views 7**".**

هـ ـ تفسير النتائج ـ حالة كندا.

الانموذج الرئيس لحالة كندا بحسب فرضية البحث, والذي يعدّ المتغير (TFP) فيه تابعاً, ظهر بخصائص إحصائية وقياسية جيدة [انظر الجدول (7)]. إذ أن معامل التحديد [R^2 =0.79] يدل على أن المتغيرات المستقلة في الانموذج تفسر 79% من التغير الكلي في TFP, كما أن قيمة [R^2 المعدل = 0.75], وكذلك اختبار F = 17.95, بمعنوية (0.000000), يشير إلى جوهرية معامل التحديد (أي جوهرية العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لهذا الأنموذج الرئيس ككل). وكذلك في الجانب القياسي, فإن اختبار D.W = (2.0535) يشير إلى خلو الانموذج من مشكلة الارتباط الذاتي. ويمكن كتابة معادلة الانحدار المقدرة لهذا الانموذج بالصيغة الآتية:-

$$TFP = 1.3215 + 0.402\ TFP(-1) + 0.005\ GOV(-1) - 0.087\ MON(-1) - 0.015\ REG(-1) - 0.003\ RIT(-1) + 0.011\ TRD(-1) + U \quad (34)$$

جدول (7) معادلة الانحدار الرئيسة المقدرة بطريقة الـ VAR لمدة إبطاء واحد ـ حالة كندا

Dependent Variable: TFP — *Method: Least Squares*

*TFP = C(1)*TFP(-1) + C(2)*GOV(-1) + C(3)*MON(-1) + C(4)*REG(-1) + C(5)*RIT(-1) + C(6)*TRD(-1) + C(7)*

Variables	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.401856	0.156675	2.564909	0.0160
C(2)	0.005220	0.022294	0.234123	0.8166
C(3)	-0.086731	0.050221	-1.727002	0.0952
C(4)	-0.014591	0.013411	-1.087985	0.2859
C(5)	-0.002732	0.014315	-0.190856	0.8500
C(6)	0.011351	0.016013	0.708886	0.4843
C(7)	1.321526	0.420737	3.140983	0.0040

R-squared	**0.793716**	**F-statistic**	**17.95585**
Adjusted R-squared	**0.749512**	**Prob.(F-statistic)**	**0.000000**
Durbin-Watson stat	**2.053510**	**Mean dependent var**	**0.838826**

المصدر/ من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات "برنامج E-Views 7".

العلاقات الموضحة في معادلة الانحدار الرئيسة المقدرة (34), من حيث طبيعتها, تشير إلى وجود علاقة طردية بين المتغير التابع TFP و المتغيرات المستقلة TFP(-1) وGOV(-1) وTRD(-1), كما أنها تشير إلى علاقة عكسية بينه وكل من المتغيرات المستقلة MON(-1) وREG(-1) وRIT(-1). بمعنى أنه في حالة كندا عندما يحصل تخفيض في نسبة الانفاق الاستهلاكي والاستثماري الحكومي والاعانات إلى GDP (ارتفاع مؤشر GOV), أو عندما تقلل الدولة من تدخلها لتنظيم التجارة الخارجية (ارتفاع مؤشر TRD), فضلاً عن ارتفاع مستوى TFP, فإن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع مستوى TFP في السنة اللاحقة, وبحسب المعلمات المشار إليها في المعادلة المذكورة.

ولعل ذلك ينسجم مع واقع الاقتصاد في كندا, إذ أنه يرتبط بما يعكسه هذا الواقع من تمكين للقوى الاقتصادية المتاحة من استثمار قابلياتها, ونضوج في آلية السوق, وارتفاع في القدرة التنافسية. في حين تشير العلاقة العكسية إلى أن زيادة تدخل الدولة, في مجالات MON وREG وRIT , يمارس تأثيراً إيجابياً على مؤشر TFP, أو بعبارة أخرى, أن زيادة الحرية الاقتصادية في هذه المجالات تمارس تأثيراً سلبياً على مؤشر TFP. فمثلاً, قد يؤدي ارتفاع مؤشر MON إلى عدم تحقق التخفيض "الكينزي" غير المباشر للأجور(*), أو أن السياسات الانكماشية لضبط معدلات التضخم عند مستويات منخفضة قد تثبّط الحافز على الابتكار, وذلك بالرغم من التأثير

*) وذلك في إشارة إلى فكرة "كينز Keynes " القائلة بأن ارتفاع المستوى العام للأسعار يؤدي إلى انخفاض الأجور الحقيقة (انخفاض التكاليف), قبل أن تنجح النقابات في تلافي ذلك. من هنا يمكن أن يسهم التضخم في زيادة الأرباح, ومن ثم الابتكار.

الايجابي لاستقرار مستوى الاسعار على قرارات الاستثمار في الأجل الطويل. كما أن تقليص دور الدولة في تنظيم أسواق الائتمان والعمل والأعمال (ارتفاع مؤشر REG) قد يقود إلى انحراف النشاط الاقتصادي عن الاهداف المرغوبة, من قبيل الانحراف عن النشاطات الانتاجية نحو النشاطات الريعية, وكذلك بخصوص مؤشر RIT, فمع أن ارتفاعه يحفظ الحقوق الخاصة ويشجع على الابتكار, إلاّ أنه في الوقت ذاته يعرقل عملية انتشار المعرفة, ومن ثم يؤثر سلباً على مستوى TFP.

أما من حيث النتائج الاحصائية فقد كشف تطبيق انموذج الـ VAR عن وجود علاقات ضعيفة بين مؤشرات الحرية الاقتصادية والمتغير التابع TFP, كانت علاقة مؤشر MON, من بينها, الأقوى نسبياً, إذ بلغت (t) المحسوبة لها (1.73) باحتمالية بلغت (0.095) عند مستوى معنوية 10%. في حين ظهرت علاقة مؤشرات الحرية الاقتصادية المتبقية بالمتغير التابع غير معنوية إحصائياً, فقد تراوحت نتائج اختبار (t) لها بين [(1.09) و (0.19)], باحتمالية تراوحت بين [(0.29) و (0.85)], مما يشير إلى أن المعلمات المقدرة الخاصة بها لا تختلف معنوياً عن الصفر, وأن احتمال استجابة المتغير التابع للتغيرات الحاصلة بها لسنة سابقة ضعيفة, وخط الانحدار الخاص بها يكاد يكون أفقياً, بميل يقترب من الصفر. أي أن التغير في هذه المؤشرات, لسنة سابقة, ليس له تأثير جوهري على مؤشر TFP, فالتغير بمقدار وحدة واحدة في هذه المؤشرات يؤدي إلى تغير مؤشر TFP بنسبة تتراوح بين [(0.003) و (0.087)] فقط. في حين يشير اختبار (t) إلى قوة العلاقة بين مؤشر TFP ونفسه لسنة سابقة, إذ بلغت (t) المحسوبة (2.565) بمعنوية (0.016), كما أن التغير بمقدار وحدة واحدة في TFP لسنة سابقة يؤدي إلى تغيره بنسبة (40%), لذا يمكن أن تعزى جودة النتائج الاحصائية للنموذج ككل (R^2, واختبار F) إلى المعنوية العالية لعلاقة مؤشر TFP بنفسه لسنة سابقة. وهذا يعني إمكانية قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة معنوية ايجابية بين مؤشرات الحرية الاقتصادية لسنة سابقة, من جهة, ومؤشر TFP, من جهة أخرى, ورفض الفرضية البديلة القائلة بعكس ذلك.

2. تطبيق انموذج الانحدار الذاتي – حالة مصر.

أ. اختبار الاستقرارية Stationarity Test:

لمعرفة مدى استقرار البيانات تم استخدام اختبار جذر الوحدة لـ "ديكي فولر الموسع ADF", ولمدة ابطاء واحدة, وقد تم الحصول على النتائج المبينة في الجدول (8).

جدول (8) اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة - مصر [الفروق الأولى - تباطؤ (1)]

المتغير	مستوى المعنوية	*T&C*			*C*			*None*		
		Critical Value	*t-Statistic*	*Prob.*	*Critical Value*	*t-Statistic*	*Prob.*	*Critical Value*	*t-Statistic*	*Prob.*
TFP	%5	-3.548	-8.104	0.0000	-2.951	-8.245	0.0000	-1.951	-8.295	0.0000

GOV	%5	-3.574	-2.943	0.1644	-2.967	-3.016	0.0451	-1.951	-1.332	0.1651
MON	%5	-3.548	-8.328	0.0000	-2.951	-8.421	0.0000	-1.951	-8.406	0.0000
REG	%5	-3.548	-6.955	0.0000	-2.951	-7.066	0.0000	-1.951	-7.127	0.0000
RIT	%5	-3.548	-10.19	0.0000	-2.951	-10.34	0.0000	-1.951	-10.41	0.0000
TRD	%5	-3.562	-5.099	0.0014	-2.960	-5.180	0.0002	-1.951	-9.632	0.0000

C: تشير إلى احتواء الصيغة على قاطع./ .C & T: تشير إلى احتواءها على قاطع واتجاه عام./.None : تشير إلى عدم احتواءها على الاثنين.

المصدر/ من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات "برنامج E-Views 7**".**

وقد أظهرت هذه النتائج عدم استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى الأصلي لها لاحتوائها على جذر الوحدة, لكنها استقرت عند أخذ الفروق الأولى بوجود قاطع, إذ كانت فيها قيمة (t) المحسوبة اكبر من قيمتها الجدولية, وهذا يعني ان السلسلة, من حيث الرتبة, متكاملة من الدرجة الأولى *I(1)*.

ب. اختبار التكامل المشترك Cointegration Test**.**

تم استخدام "اختبار جوهانسون Johansen Test" للتكامل المشترك في الكشف عن مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات. وبإجراء هذا الاختبار تم الحصول على النتائج المبينة في الجدول (9).

جدول (9) اختبار التكامل المشترك لـ"جوهانسون" ـ مصر [تباطؤ (1)]

فرضية العدم	الفرضية البديلة	Prob.	القيمة الإحصائية *Statistic Value*	القيمة الحرجة 5% *Critical Value*
اختبار الأثر Trace test				
r=0	r>1	0.0006	118.0364*	95.75366
r≤1	r>2	0.0119	77.00873*	69.81889
اختبار الإمكان الأعظم Maximum Eigen value test				
r=0	r=1	0.0390	41.02768*	40.07757
r=1	r=2	0.0185	37.34468*	33.87687

*: تعني معنوي عند مستوى 5%.

المصدر/ من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات "برنامج E-Views 7**".**

بيّنت نتائج "اختبار جوهانسون", لمدة ابطاء واحدة, أن اختبار الأثر Trace قد كشف عن وجود متجهين للتكامل المشترك عند مستوى معنوية (5%), وكذلك الحال في اختبار القيمة العظمى Maximum Eigen value, إذ كشف عن وجود متجهين أيضاً. وبذلك تم رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك عند مستوى معنوية (5%), وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجوده. وهذا يدلل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات, كما أنه ينفي إمكانية حصول انحدار زائف في عملية التقدير.

ج. اختبار السببية Causality Test**.**

لمعرفة اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الانموذج، تم استخدام اختبار كرانجر للسببية Granger Causality, وقد كانت نتائج هذا الاختبار كما في الجدول (10), وهي:

جدول (10) اختبار السببية لـ "كرانجر" - مصر

الابطاء	فرضية العدم *Null Hypothesis*	اتجاه العلاقة	*F-Statistic*	*Prob.*
1	GOV does not Granger Cause TFP	→	3.51195	0.0701
	TFP does not Granger Cause GOV		1.00367	0.3239
1	MON does not Granger Cause TFP		0.29745	0.5893
	TFP does not Granger Cause MON	→	4.25356	0.0474
1	RIT does not Granger Cause TFP		1.56497	0.2200
	TFP does not Granger Cause RIT	→	11.3093	0.0020
1	TRD does not Granger Cause TFP	→	6.81478	0.0136
	TFP does not Granger Cause TRD	→	8.32621	0.0069
1	MON does not Granger Cause GOV		0.44033	0.5117
	GOV does not Granger Cause MON	→	3.44536	0.0727
1	REG does not Granger Cause GOV	→	6.71927	0.0143
	GOV does not Granger Cause REG	→	3.12732	0.0865
1	RIT does not Granger Cause GOV	→	3.63219	0.0657
	GOV does not Granger Cause RIT	→	7.58496	0.0096
1	TRD does not Granger Cause GOV	→	6.03088	0.0197
	GOV does not Granger Cause TRD	→	19.8033	0.0001
1	TRD does not Granger Cause MON	→	14.9667	0.0005
	MON does not Granger Cause TRD	→	15.3422	0.0004
1	TRD does not Granger Cause REG	→	2.98170	0.0939
	REG does not Granger Cause TRD	→	5.17034	0.0298
1	TRD does not Granger Cause RIT	→	4.67070	0.0383
	RIT does not Granger Cause TRD	→	4.85681	0.0349

يشير الرمز (→) إلى وجود علاقة سببية.

المصدر/ من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات "برنامج E-Views 7**".**

❖ وجود علاقة سببية باتجاهين بين:

- متغير الانتاجية الكلية TFP ومتغير التجارة الدولية TRD.
- متغير حجم الحكومة GOV ومتغير التنظيم REG.
- متغير حجم الحكومة GOV ومتغير سيادة القانون وحقوق الملكية RIT.
- متغير حجم الحكومة GOV ومتغير التجارة الدولية TRD.
- متغير التجارة الدولية TRD ومتغير النقود الصحيحة MON.
- متغير التجارة الدولية TRD ومتغير التنظيم REG.

متغير التجارة الدولية TRD ومتغير سيادة القانون وحقوق الملكية RIT.

❖ وجود علاقة سببية باتجاه واحد بين:

- متغير حجم الحكومة GOV باتجاه متغير الانتاجية الكلية TFP.
- متغير الانتاجية الكلية TFP باتجاه متغير النقود الصحيحة MON.
- متغير الانتاجية الكلية TFP باتجاه متغير سيادة القانون وحقوق الملكية RIT.
- متغير حجم الحكومة GOV باتجاه متغير النقود الصحيحة MON.

❖ عدم وجود علاقة سببية بين:

- متغير الانتاجية الكلية TFP و ومتغير التنظيم REG.
- متغير التنظيم REG ومتغير النقود الصحيحة MON.
- متغير سيادة القانون وحقوق الملكية RIT, ومتغير النقود الصحيحة MON.
- متغير سيادة القانون وحقوق الملكية RIT, ومتغير التنظيم REG.

د. **تقدير متجه الانحدار الذاتي** Vector Autoregression Estimate.

لغرض تحديد مدة الابطاء المثلى لتقدير متجه الانحدار الذاتي تم اعتماد المعايير المبيّنة في الجدول (11), , لاسيما معياري Akaike وSchwarz, اذ تكون مدة الابطاء المثلى هي التي تحمل اقل قيمة لهذه المعايير. وقد أظهر النتائج أن مدة الابطاء المثلى, عند مستوى معنوية (5%) هي سنة واحدة.

الجدول (11) تحديد مدة الابطاء المثلى ـ مصر

Lag	Log L	HQ	SC	AIC	FPE	LR
0	-77.60041	5.009530	5.187029	4.917671	5.51e-06	NA
1	7.769727	2.656556*	3.899050*	2.013545*	3.13e-07*	135.5879*
2	40.92793	3.374873	5.682361	2.180710	4.56e-07	40.96013

* indicates lag order selected by the criterion.
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level).
FPE: Final prediction error. AIC: Akaike information criterion.
SC: Schwarz information criterion. HQ: Hannan-Quinn information criterion.
*) تشير إلى مدد الابطاء المثلى عند مستوى معنوية (5%).

المصدر/ من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات "برنامج E-Views 7**".**

كما أوضح الشكل (67) مدى تحقق شرط الاستقرار في النموذج المقدر, إذ ان وقوع جميع المعاملات والجذور داخل دائرة الوحدة ينفي عن الانموذج وجود مشكلة ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين.

الشكل (67) استقرار البيانات لمتغيرات الانموذج عند الفروق الأولى ـ حالة مصر

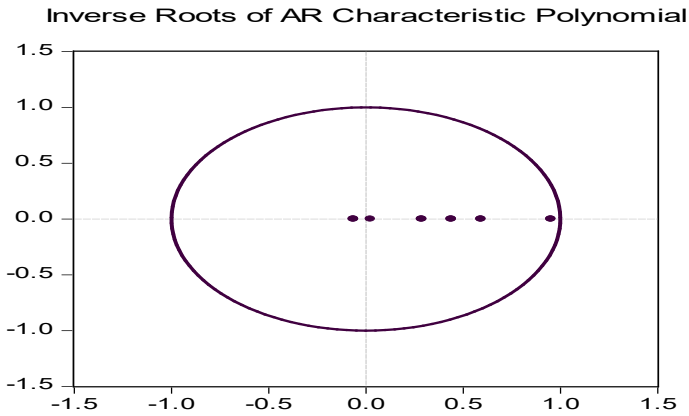

المصدر/ من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات "برنامج E-Views 7".

أما الشكل (68) فأنه بيّن تغير قيم البواقي لمتغيرات الانموذج خلال مدة البحث, إذ يلاحظ تذبذبها حول الصفر.

الشكل (68) تغير قيم البواقي لمتغيرات الانموذج خلال مدة البحث ـ حالة مصر

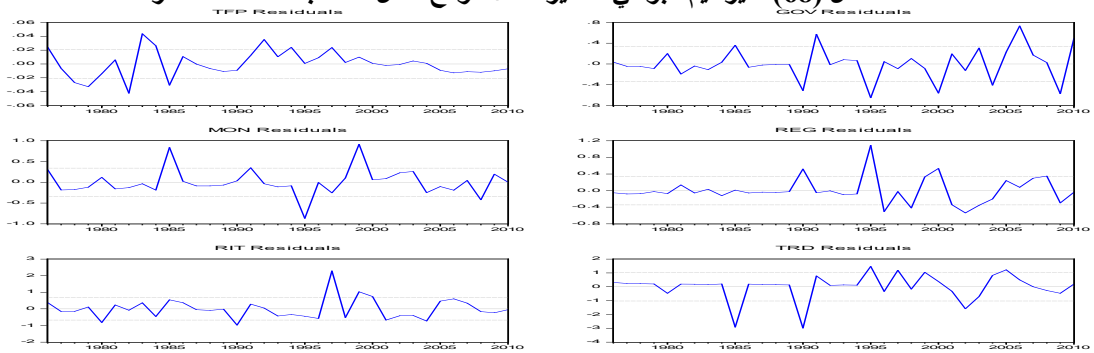

المصدر/ من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات "برنامج E-Views 7".

وعند تقدير الانموذج باستخدام طريقة متجه الانحدار الذاتي (VAR), تم الحصول على النتائج المبيّنة في الجدول (12), وهي تعكس طبيعة واتجاه العلاقات المتداخلة بين متغيرات الانموذج, عبر 6 معادلات انحدار مقدرة. في كل معادلة منها يعدّ أحد متغيرات الانموذج تابعاً, والأخرى مستقلة. وكما كان عليه الحال في حالة كندا, قد كشفت هذه النتائج, وبحسب اختبار F, عن وجود علاقة جوهرية بين متغيرات الانموذج, بيد أن اختبار (t) أظهر أن الجزء الأكبر من المعلمات المقدرة, وكذلك علاقات المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع, غير معنوية, في حين كان الجزء الآخر منها معنوياً. ونظراً لما تم الكشف عنه, في اختبار كرانجر للسببية لحالة مصر, من وجود علاقة سببية باتجاهين بين المتغيرين TFP و TRD, ووجود علاقة سببية باتجاه واحد بين المتغير GOV باتجاه المتغير TFP, فقد تم إعادة تقدير معادلة الانحدار بالاقتصار على هذه المتغيرات فقط, أي باستبعاد المتغيرات الأخرى من الانموذج, وأظهر الاختبار الجديد وجود علاقة معنوية بين المتغيرين TFP وTRD عند مستوى 10%, إلا أنها غير معنوية عند مستوى 5%, وبالتالي لا يوجد اختلاف جوهري عن نتائج الانموذج الأصلي [انظر الملحق (11)].

الجدول (12) تحليل نتائج أنموذج الانحدار الذاتي VAR - مصر [إبطاء (1)]

Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

المتغيرات	TFP	GOV	MON	REG	RIT	TRD
TFP (-1)	0.460748	-2.018729	2.305879	2.289511	11.99413	-0.811934
	(0.15531)	(2.51884)	(2.57299)	(2.59290)	(5.10863)	(7.76511)
	[2.96657]	[-0.80145]	[0.89619]	[0.88299]	[2.34782]	[-0.10456]
GOV (-1)	-0.000466	0.480759	-0.195038	0.262865	0.271979	0.625306
	(0.00789)	(0.12793)	(0.13068)	(0.13169)	(0.25946)	(0.39437)
	[-0.05905]	[3.75807]	[-1.49252]	[1.99612]	[1.04826]	[1.58556]
MON (-1)	0.005587	0.477045	0.716878	-0.409812	-0.375906	0.296678
	(0.01126)	(0.18268)	(0.18660)	(0.18805)	(0.37050)	(0.56316)
	[0.49596]	[2.61140]	[3.84169]	[-2.17928]	[-1.01459]	[0.52681]
REG (-1)	0.004097	0.381965	0.062202	0.342161	0.189980	0.688771
	(0.00949)	(0.15396)	(0.15727)	(0.15849)	(0.31225)	(0.47463)
	[0.43154]	[2.48096]	[0.39552]	[2.15894]	[0.60842]	[1.45119]
RIT (-1)	-0.000768	-0.028805	-0.120189	0.133327	0.016412	0.054402
	(0.00626)	(0.10145)	(0.10363)	(0.10443)	(0.20575)	(0.31274)
	[-0.12272]	[-0.28394]	[-1.15981]	[1.27671]	[0.07976]	[0.17395]
TRD (-1)	0.006051	0.203815	0.218244	-0.054199	0.036450	0.225808
	(0.00397)	(0.06436)	(0.06574)	(0.06625)	(0.13053)	(0.19841)
	[1.52484]	[3.16678]	[3.31963]	[-0.81807]	[0.27924]	[1.13809]
C	0.150127	-3.042013	1.662494	4.122240	0.010119	-5.592251
	(0.06835)	(1.10853)	(1.13236)	(1.14112)	(2.24828)	(3.41738)
	[2.19637]	[-2.74419]	[1.46817]	[3.61244]	[0.00450]	[-1.63641]
R-squared	0.734617	0.944715	0.792019	0.563262	0.569378	0.734747
Adj. R-squared	0.677750	0.932868	0.747452	0.469675	0.477102	0.677907
Sum sq. resids	0.011883	3.125558	3.261376	3.312063	12.85685	29.70441
S.E. equation	0.020601	0.334106	0.341288	0.343930	0.677623	1.029986
F-statistic	12.91801	79.74431	17.77133	6.018614	6.170376	12.92662

المصدر/ من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات "برنامج E-Views 7**".**

هـ - تفسير النتائج – حالة مصر.

الانموذج الرئيس لحالة مصر الذي تم توصيفه بحسب فرضية البحث, والذي يجعل من المتغير (TFP) تابعاً, ظهر بنتائج إحصائية وقياسية جيدة [النظر الجدول (13)]. فإحصائياً معامل التحديد [R^2 =0.73] يشير إلى أن المتغيرات المستقلة في الانموذج تفسر نحو 73% من التغير في TFP, كما أن قيمة [R^2 المعدل = 0.68], وكذلك اختبار F = 12.92, بمعنوية (0.000001), يشير إلى جوهرية معامل التحديد (أي جوهرية العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع). وفي الجانب القياسي, فإن اختبار D.W = (1.74) يشير إلى خلو الانموذج من مشكلة الارتباط الذاتي أيضاً. ويمكن كتابة معادلة الانحدار المقدرة لهذا الانموذج بالصيغة الآتية:-

$$TFP = 0.15 + 0.46\ TFP(-1) - 0.0005\ GOV(-1) + 0.006\ MON(-1) + 0.004\ REG(-1) - 0.0008\ RIT(-1) + 0.006\ TRD(-1) + U \quad \ldots\ldots(35)$$

جدول (13) معادلة الانحدار الرئيسة المقدرة بطريقة الـ VAR لمدة إبطاء واحد ـ حالة مصر

Dependent Variable: TFP *Method: Least Squares*

*TFP = C(1)*TFP(-1) + C(2)*GOV(-1) + C(3)*MON(-1) + C(4)*REG(-1) + C(5)*RIT(-1) + C(6)*TRD(-1) + C(7)*

Variables	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.460748	0.155314	2.966566	0.0061
C(2)	-0.000466	0.007888	-0.059049	0.9533
C(3)	0.005587	0.011264	0.495963	0.6238
C(4)	0.004097	0.009493	0.431542	0.6694
C(5)	-0.000768	0.006255	-0.122721	0.9032
C(6)	0.006051	0.003968	1.524838	0.1385
C(7)	0.150127	0.068353	2.196369	0.0365

R-squared	0.734617	F-statistic	12.91801
Adjusted R-squared	0.677750	Prob.(F-statistic)	0.000001
Durbin-Watson stat	1.743630	Mean dependent var	0.838826

المصدر/ من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات "برنامج E-Views 7".

العلاقات الموضحة في معادلة الانحدار الرئيسة المقدرة (35), من حيث طبيعتها, تشير إلى وجود علاقة طردية بين المتغير التابع TFP و المتغيرات المستقلة TFP(-1) و MON(-1) و REG(-1) و TRD(-1). كما أنها تشير إلى وجود علاقة عكسية بينه وكل من المتغيرات المستقلة GOV(-1) و RIT(-1). بمعنى أنه في حالة مصر عندما تنجح الدولة في الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار عند مستويات منخفضة من التضخم (ارتفاع مؤشر MON), أو عندما تقلل الدولة من تدخلها لتنظيم أسواق الائتمان والعمل والأعمال (ارتفاع مؤشر REG), أو عندما تخفف من القيود على التجارة الخارجية (ارتفاع مؤشر TRD), فضلاً عن ارتفاع مستوى TFP, فإن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع مستوى TFP في السنة اللاحقة, وبحسب المعلمات المشار إليها في المعادلة المذكورة, أي أن زيادة الحرية الاقتصادية بهذه المجالات في حالة مصر تزيد الحافز على الابتكار. في حين تشير العلاقة العكسية إلى أن زيادة نسبة الانفاق الاستهلاكي والاستثماري الحكوميين, والاعانات إلى GDP (انخفاض مؤشر GOV), أو التقليل من إجراءات حماية حقوق الملكية وبراءات الاختراع (انخفاض مؤشر RIT), يمكن أن تقود إلى زيادة الحافز على الابتكار, ومن ثم زيادة الانتاجية الكلية. وقد يعزى ذلك إلى عدم نضوج القوى الاقتصادية بالقدر الذي يؤهلها للاستغناء عن الدور المباشر للدولة, كما أن التخلف النسبي لمصر في مجال الابتكارات يجعلها مستقبلة أكثر من كونها باعثة لها, لذا يمكن أن يؤدي ارتفاع مؤشر RIT إلى انخفاض مستوى الانتاجية الكلية.

أما من حيث النتائج الاحصائية فقد كشف تطبيق انموذج الـ VAR عن وجود علاقات ضعيفة بين مؤشرات الحرية الاقتصادية والمتغير التابع, فقد تراوحت قيم (t) المحسوبة, الخاصة بها, بين (0.953-0.138), بمعنوية تراوحت بين (0.953-0.138). مما يشير إلى أن المعلمات المقدرة الخاصة بها لا تختلف معنوياً عن الصفر, وأن خط الانحدار الخاص بها ذو ميل يقترب

من الصفر. لذا فأن التغير في هذه المؤشرات, لسنة سابقة, لن يكون له تأثير جوهري على مؤشر TFP, إذ أن التغير بمقدار وحدة واحدة في هذه المؤشرات يؤدي إلى تغير مؤشر TFP بنسبة تتراوح بين [(0.0005) و (0.006)] فقط. في حين يشير اختبار (t) إلى قوة العلاقة بين مؤشر TFP ونفسه لسنة سابقة, إذ بلغت (t) المحسوبة (2.97) بمعنوية (0.0061), كما أن التغير بمقدار وحدة واحدة في TFP لسنة سابقة يؤدي إلى تغيره بنسبة (46%). لذا يمكن أن تعزى جودة النتائج الاحصائية للنموذج ككل (R^2, واختبار F) إلى المعنوية العالية لعلاقة مؤشر TFP بنفسه لسنة سابقة. وهذا يعني إمكانية قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة معنوية ايجابية بين مؤشرات الحرية الاقتصادية لسنة سابقة, من جهة, ومؤشر TFP, من جهة أخرى, ورفض الفرضية البديلة القائلة بعكس ذلك.

3. تطبيق انموذج الانحدار الذاتي – حالة ماليزيا.

أ. اختبار الاستقرارية Stationarity Test:

لمعرفة مدى استقرار البيانات تم استخدام اختبار جذر الوحدة لـ "ديكي فولر الموسع ADF", ولمدة ابطاء زمني واحدة, وتم الحصول على النتائج المبينة في الجدول (14). فقد أظهر هذا الاختبار عدم استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى الأصلي لها لاحتوائها على جذر الوحدة, لكنها استقرت عند إعادة الاختبار بأخذ الفروق الأولى بوجود قاطع واتجاه, إذ كانت فيها قيمة (t) المحسوبة اكبر من الجدولية, وهذا يعني ان السلسلة, من حيث الرتبة, متكاملة من الدرجة الاولى *I(1)*.

جدول (14) اختبار ديكي فولر الموسع لجذر الوحدة - ماليزيا [الفروق الأولى - تباطؤ (1)]

المتغير	مستوى المعنوية	*T&C*			*C*			*None*		
		Critical Value	*t-Statistic*	*Prob.*	*Critical Value*	*t-Statistic*	*Prob.*	*Critical Value*	*t-Statistic*	*Prob.*
TFP	%5	-3.548	-6.724	**0.0000**	-2.951	-6.892	**0.0000**	-1.951	-7.008	**0.0000**
GOV	%5	-3.548	-12.24	**0.0000**	-2.951	-12.44	**0.0000**	-1.951	-12.61	**0.0000**
MON	%5	-3.548	-12.58	**0.0000**	-2.951	-12.68	**0.0000**	-1.951	-12.69	**0.0000**
REG	%5	-3.603	-3.921	0.0262	-2.976	-4.509	0.0014	-1.953	-4.544	**0.0001**
RIT	%5	-3.574	-4.879	**0.0026**	-2.967	-4.994	0.0004	-1.953	-4.544	**0.0001**
TRD	%5	-3.548	-7.657	**0.0000**	-2.951	-7.739	**0.0000**	-1.951	-7.737	**0.0000**

C: تشير إلى احتواء الصيغة على قاطع/ .C & T: تشير إلى احتواءها على قاطع واتجاه عام/.None : تشير إلى عدم احتواءها على الاثنين.

المصدر/ من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات "برنامج E-Views 7".

ب. اختبار التكامل المشترك Cointegration Test.

تم استخدام "اختبار جوهانسون Johansen Test" للتكامل المشترك في الكشف عن مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات. وبإجراء هذا الاختبار تم الحصول على النتائج المبينة في الجدول (15).

جدول (15) اختبار التكامل المشترك لـ"جوهانسون" - ماليزيا [تباطؤ (3)]				
فرضية العدم	الفرضية البديلة	Prob.	القيمة الإحصائية *Statistic Value*	القيمة الحرجة 5% *Critical Value*
اختبار الأثر Trace test				
r=0	r>1	0.0076	129.2801*	117.7082
اختبار الإمكان الأعظم Maximum Eigen value test				
r=0	r=1	0.0368	45.69670*	44.49720
*: تعني معنوي عند مستوى 5%.				
المصدر/ من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات "برنامج E-Views 7".				

بيّنت نتائج "اختبار جوهانسون", لمدة ابطاء (3) سنوات, أن اختبار الأثر Trace قد كشف عن وجود متجه واحد للتكامل المشترك عند مستوى معنوية (5%), وكذلك الحال في اختبار القيمة العظمى Maximum Eigen value, إذ كشف عن وجود متجه واحد أيضاً. وبذلك تم رفض فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك عند مستوى معنوية (5%), وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجوده. وهذا يدلل على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات, كما أنه ينفي إمكانية حصول انحدار زائف في عملية التقدير.

ج. اختبار السببية Causality Test.

لمعرفة اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الانموذج، تم استخدام اختبار كرانجر للسببية Granger Causality, وقد كانت نتائج هذا الاختبار كما في الجدول (16), وهي:

- ❖ وجود علاقة سببية باتجاهين بين:
  - متغير النقود الصحيحة MON ومتغير الانتاجية الكلية TFP.
  - متغير سيادة القانون وحقوق الملكية RIT ومتغير النقود الصحيحة MON.
  - متغير التجارة الدولية TRD ومتغير النقود الصحيحة MON.
- ❖ وجود علاقة سببية باتجاه واحد بين:
  - متغير الانتاجية الكلية TFP باتجاه متغير سيادة القانون وحقوق الملكية RIT.
  - متغير حجم الحكومة GOV باتجاه متغير النقود الصحيحة MON.
  - متغير النقود الصحيحة MON باتجاه متغير التنظيم REG.
  - متغير سيادة القانون وحقوق الملكية RIT باتجاه متغير التنظيم REG.
- ❖ عدم وجود علاقة سببية بين:
  - متغير حجم الحكومة GOV ومتغير الانتاجية الكلية TFP.
  - متغير التنظيم REG ومتغير الانتاجية الكلية TFP.
  - متغير التجارة الدولية TRD ومتغير الانتاجية الكلية TFP.
  - متغير التنظيم REG ومتغير حجم الحكومة GOV.
  - متغير سيادة القانون وحقوق الملكية RIT ومتغير حجم الحكومة GOV.
  - متغير التجارة الدولية TRD ومتغير حجم الحكومة GOV.
  - متغير التجارة الدولية TRD ومتغير التنظيم REG.
  - متغير التجارة الدولية TRD ومتغير سيادة القانون وحقوق الملكية RIT.

جدول (16) اختبار السببية لـ "كرانجر" - ماليزيا

الابطاء	فرضية العدم *Null Hypothesis*	اتجاه العلاقة	*F-Statistic*	*Prob.*
1	MON does not Granger Cause TFP	→	3.54543	0.0688
	TFP does not Granger Cause MON	→	10.3699	0.0029
1	RIT does not Granger Cause TFP		0.85741	0.3614
	TFP does not Granger Cause RIT	→	7.54119	0.0098
1	MON does not Granger Cause GOV		1.63708	0.2099
	GOV does not Granger Cause MON	→	9.49723	0.0042
1	REG does not Granger Cause MON		2.78756	0.1048
	MON does not Granger Cause REG	→	5.10355	0.0308
1	RIT does not Granger Cause MON	→	9.95725	0.0035
	MON does not Granger Cause RIT	→	12.3827	0.0013
1	TRD does not Granger Cause MON	→	6.15376	0.0186
	MON does not Granger Cause TRD	→	3.77435	0.0609
1	RIT does not Granger Cause REG	→	2.94415	0.0959
	REG does not Granger Cause RIT		0.01053	0.9189

يشير الرمز (→) إلى وجود علاقة سببية.

المصدر/ من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات "برنامج E-Views 7**".**

د. **تقدير متجه الانحدار الذاتي** Vector Autoregression Estimate.

لغرض تحديد مدة الابطاء المثلى لتقدير متجه الانحدار الذاتي سوف نعتمد المعايير المبيّنة في الجدول (17), اذ تكون مدة الابطاء المثلى هي التي تحمل اقل قيمة لهذه المعايير.

الجدول (17) تحديد مدة الابطاء المثلى - ماليزيا

Lag	Log L	HQ	SC	AIC	FPE	LR
0	-18.28034	1.479489	1.654079*	1.387448	1.61e-07	NA
1	45.56230	0.440727*	1.662858	-0.203560*	3.40e-08*	102.1482*

* indicates lag order selected by the criterion.
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level).
FPE: Final prediction error. AIC: Akaike information criterion.
SC: Schwarz information criterion. HQ: Hannan-Quinn information criterion.
*) تشير إلى مدد الابطاء المثلى عند مستوى معنوية (5%).

المصدر/ من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات "برنامج E-Views 7**".**

من الجدول (17) يظهر أن مدة ابطاء واحدة تعدّ المثلى, كونها تحمل اقل قيمة للمعايير المذكورة عند مستوى معنوية (5%). كما أن الشكل (69) يوضح مدى تحقق شرط الاستقرار في النموذج المقدر, إذ ان وقوع جميع المعاملات والجذور داخل دائرة الوحدة ينفي عن الانموذج وجود مشكلة ارتباط الأخطاء أو عدم ثبات التباين.

الشكل (69) استقرار البيانات لمتغيرات الانموذج عند الفروق الأولى - حالة ماليزيا

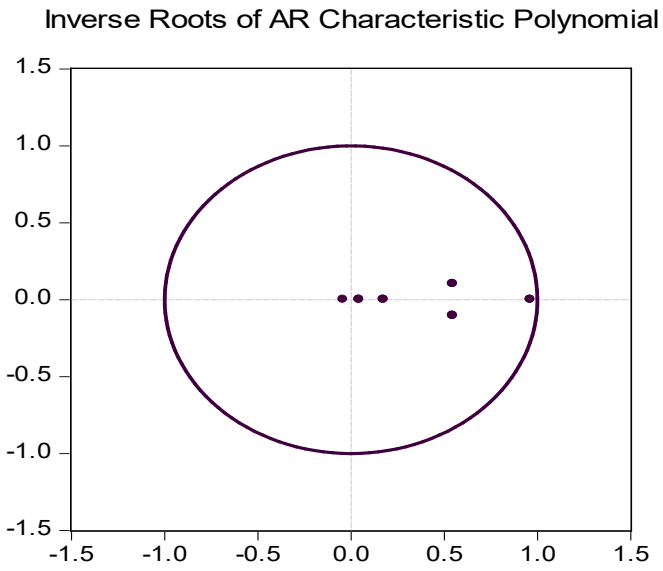

المصدر/ من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات "برنامج E-Views 7".

أما الشكل (70) فأنه بيّن تغير قيم البواقي لمتغيرات الانموذج خلال مدة البحث, إذ يلاحظ تذبذبها حول الصفر.

الشكل (70) تغير قيم البواقي لمتغيرات الانموذج خلال مدة البحث ـ حالة ماليزيا

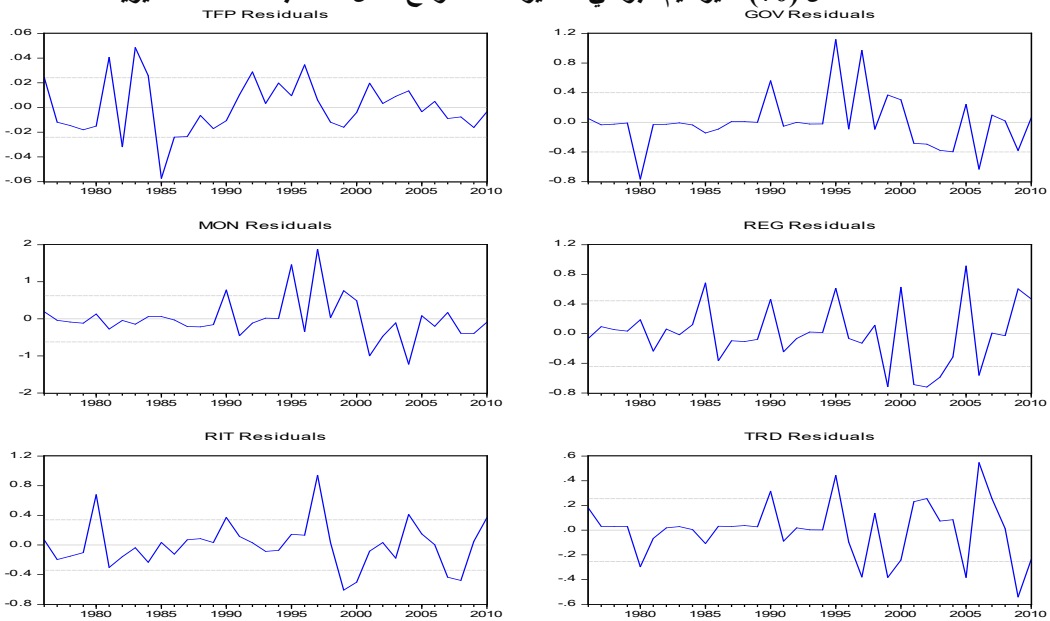

المصدر/ من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات "برنامج E-Views 7".

وعند تقدير الانموذج باستخدام طريقة متجه الانحدار الذاتي (VAR), تم الحصول على النتائج المبيّنة في الجدول (18), وهي تعكس طبيعة واتجاه العلاقات المتداخلة بين متغيرات الانموذج لحالة ماليزيا, عبر 6 معادلات انحدار مقدرة. في كل معادلة منها يعدّ أحد متغيرات الانموذج تابعاً, والأخرى مستقلة. وقد كشفت هذه النتائج, وبحسب اختبار F, عن وجود علاقات

جوهرية وأخرى غير جوهرية بين متغيرات الانموذج, كما أن اختبار (t) أظهر أن الجزء الأكبر من المعلمات المقدرة, وكذلك علاقات المتغيرات المستقلة بالمتغير التابع, غير معنوية.

الجدول (18) تحليل نتائج أنموذج الانحدار الذاتي VAR - ماليزيا [إبطاء (1)]

Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

المتغيرات	TFP	GOV	MON	REG	RIT	TRD
TFP (-1)	0.562529	0.585034	-3.264327	-2.412474	3.223283	0.338973
	(0.15772)	(2.61672)	(4.07450)	(2.90789)	(2.22923)	(1.66867)
	[3.56653]	[0.22358]	[-0.80116]	[-0.82963]	[1.44592]	[0.20314]
GOV (-1)	0.018927	0.072715	-0.477498	0.027090	-0.117573	-0.237854
	(0.01465)	(0.24307)	(0.37849)	(0.27012)	(0.20708)	(0.15501)
	[1.29181]	[0.29915]	[-1.26158]	[0.10029]	[-0.56777]	[-1.53446]
MON (-1)	-0.014263	-0.030934	0.558664	-0.198771	-0.141582	0.133321
	(0.00640)	(0.10615)	(0.16529)	(0.11796)	(0.09043)	(0.06769)
	[-2.22912]	[-0.29141]	[3.37988]	[-1.68500]	[-1.56559]	[1.96949]
REG (-1)	-0.018445	0.139212	0.001955	0.419542	0.063649	0.030995
	(0.01114)	(0.18485)	(0.28782)	(0.20541)	(0.15747)	(0.11788)
	[-1.65545]	[0.75313]	[0.00679]	[2.04242]	[0.40419]	[0.26295]
RIT (-1)	-0.002728	0.025886	-0.290719	0.312445	0.259893	-0.007879
	(0.01168)	(0.19382)	(0.30179)	(0.21538)	(0.16512)	(0.12360)
	[-0.23350]	[0.13356]	[-0.96330]	[1.45064]	[1.57400]	[-0.06374]
TRD (-1)	-0.012530	-0.129246	0.507484	0.050305	0.007921	0.356872
	(0.01707)	(0.28322)	(0.44100)	(0.31473)	(0.24128)	(0.18061)
	[-0.73398]	[-0.45635]	[1.15077]	[0.15984]	[0.03283]	[1.97597]
C	0.469518	5.120044	5.915099	4.397694	4.358956	4.713526
	(0.19128)	(3.17343)	(4.94136)	(3.52655)	(2.70350)	(2.02369)
	[2.45460]	[1.61341]	[1.19706]	[1.24702]	[1.61234]	[2.32918]
R-squared	0.744028	0.124106	0.672315	0.422048	0.578225	0.400402
Adj. R-squared	0.689176	-0.063586	0.602097	0.298201	0.487845	0.271916
Sum sq. resids	0.016221	4.464749	10.82513	5.513669	3.240352	1.815628
S.E. equation	0.024069	0.399319	0.621781	0.443753	0.340187	0.254645
F-statistic	13.56446	0.661221	9.574656	3.407825	6.397686	3.116321

المصدر/ من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات "برنامج E-Views 7**".**

هـ - تفسير النتائج – حالة ماليزيا.

الانموذج الرئيس لحالة ماليزيا الذي تم توصيفه بحسب فرضية البحث, والذي يعدّ فيه المتغير (TFP) تابعاً, ظهر بنتائج إحصائية وقياسية جيدة [انظر الجدول (19)]. فإحصائياً معامل التحديد [R^2 =0.74] يشير إلى أن المتغيرات المستقلة في الانموذج تفسر نحو 74% من التغير في TFP, كما أن قيمة [R^2 المعدل= 0.69], وكذلك اختبار F = 13.56, بمعنوية (0.000000), يشير إلى جوهرية معامل التحديد (أي جوهرية العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع). وأيضاً في الجانب القياسي, فإن اختبار D.W = (1.88) يشير إلى خلو الانموذج من مشكلة الارتباط الذاتي. ويمكن كتابة معادلة الانحدار المقدرة لهذا الانموذج بالصيغة الآتية:-

$$TFP = 0.4695 + 0.56\ TFP(-1) + 0.019\ GOV(-1) - 0.014\ MON(-1) - 0.018\ REG(-1) - 0.003\ RIT(-1) - 0.012\ TRD(-1) + U \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (36)$$

جدول (19) معادلة الانحدار الرئيسة المقدرة بطريقة الـ VAR لمدة إبطاء واحد ـ حالة ماليزيا

Dependent Variable: TFP *Method: Least Squares*

*TFP = C(1)*TFP(-1) + C(2)*GOV(-1) + C(3)*MON(-1) + C(4)*REG(-1) + C(5) *RIT(-1) + C(6)*TRD(-1) + C(7)*

Variables	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.562529	0.157725	3.566532	0.0013
C(2)	0.018927	0.014651	1.291814	0.2070
C(3)	-0.014263	0.006398	-2.229117	0.0340
C(4)	-0.018445	0.011142	-1.655455	0.1090
C(5)	-0.002728	0.011682	-0.233496	0.8171
C(6)	-0.012530	0.017071	-0.733983	0.4691
C(7)	0.469518	0.191281	2.454602	0.0206

R-squared	0.744028	F-statistic	13.56446
Adjusted R-squared	0.689176	Prob.(F-statistic)	0.000000
Durbin-Watson stat	1.882159	Mean dependent var	0.513997

المصدر/ من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات "برنامج E-Views 7**".**

العلاقات الموضحة في معادلة الانحدار الرئيسة المقدرة (36), من حيث طبيعتها, تشير إلى وجود علاقة طردية بين المتغير التابع TFP و المتغيرين المستقلين TFP(-1) و GOV(-1), كما أنها تشير إلى وجود علاقة عكسية بين هذا المتغير التابع وبين كل من المتغيرات المستقلة MON(-1) و REG(-1) و RIT(-1) و TRD(-1). بمعنى أن زيادة مستوى الانتاجية, وخفض نسبة الانفاق الاستهلاكي والاستثماري الحكوميين, لصالح القطاع الخاص, إلى GDP, (ارتفاع مؤشر GOV), في حالة ماليزيا, يمكن أن يحفز على الابتكار, ومن ثم يرفع مستوى الانتاجية الكلية TFP في السنة اللاحقة.

في حين تشير العلاقة العكسية إلى أن استقرار المستوى العام للأسعار عند مستويات منخفضة من التضخم (ارتفاع مؤشر MON), أو عندما تقلل الدولة من تدخلها لتنظيم أسواق الائتمان والعمل والأعمال (ارتفاع مؤشر REG), أو أنها تزيد من إجراءات حماية حقوق الملكية وبراءات الاختراع (ارتفاع مؤشر RIT), أو عندما تخفف من القيود على التجارة الخارجية (ارتفاع مؤشر TRD), فإن كل ذلك, أو بعضه, قد يؤثر سلباً على مستوى الانتاجية الكلية TFP في السنة اللاحقة, أي أن التوسع في دور الدولة بهذه المجالات يهيئ لرفع مستوى TFP. الأمر الذي قد يعكس حالة من التفاعل الايجابي بين الدولة والقطاع الخاص.

أما من حيث النتائج الاحصائية فقد كشف تطبيق انموذج الـ VAR عن وجود علاقة معنوية احصائياً بين المتغير MON(-1) والمتغير التابع, إذ بلغت (t) المحسوبة (2.229-) بدرجة احتمالية (0.034) عند مستوى معنوية 5%. في حين ان العلاقة بين مؤشرات الحرية الاقتصادية الأخرى والمتغير التابع ضعيفة, فقد تراوحت قيم (t) المحسوبة, الخاصة بها, بين

(0.2335 - 1.655), بمعنوية تراوحت بين (0.109-0.8171). مما يشير إلى أن المعلمات المقدرة الخاصة بها لا تختلف معنوياً عن الصفر, وأن خط الانحدار الخاص بها ذو ميل يقترب من الصفر؛ لذا فأن التغير في هذه المؤشرات, لسنة سابقة, لن يكون له تأثير جوهري على مؤشر TFP, إذ أن التغير بمقدار وحدة واحدة في هذه المؤشرات يؤدي إلى تغير مؤشر TFP بنسبة تتراوح بين [(0.003) و (0.019)] فقط. في حين يشير اختبار (t) إلى قوة العلاقة بين مؤشر TFP ونفسه لسنة سابقة, إذ بلغت (t) المحسوبة (3.57) بمعنوية (0.0013), كما أن التغير بمقدار وحدة واحدة في TFP لسنة سابقة يؤدي إلى تغيره بنسبة (56%). لذا يمكن أن تعزى جودة النتائج الاحصائية للنموذج ككل (R^2, واختبار F) إلى المعنوية العالية لعلاقة مؤشر TFP بنفسه لسنة سابقة؛ وهذا يعني إمكانية قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود علاقة معنوية ايجابية بين مؤشرات الحرية الاقتصادية لسنة سابقة, من جهة, ومؤشر TFP, من جهة أخرى, ورفض الفرضية البديلة القائلة بعكس ذلك.

المبحث الثالث

النتائج المستخلصة وامكانية توظيفها في حالة العراق

أولاً: الحالات الدراسية ـ النتائج المستخلصة.

في المبحث السابق تم مناقشة نتائج الاختبارات الكمية من حيث مدلولاتها الاحصائية والقياسية, وسوف نكرس هذا المبحث للكشف عن الأبعاد الاقتصادية لهذه النتائج, وإمكانية الافادة منها في حالة العراق, لفهم طبيعة العلاقة الجدلية بين دور الدولة, من جهة, والانتاجية الكلية لعوامل الانتاج, من جهة أخرى. ومن ثم توظيفها في صناعة القرار الاقتصادي, لاسيما في ظل خصوصية مرحلة التحول وإعادة الصياغة المفترضة التي يشهدها الاقتصاد في العراق. وسيتم اعتماد اسلوب التحليل الوصفي حصراً لمناقشة حالة العراق, دون التحليل الكمي؛ وذلك لغياب بيانات العراق (بل حتى اسمه) في جميع النشرات الدولية الخاصة بمتغيرات البحث.

ومما عزز أهمية النتائج استهداف شرائح مختلفة من البلدان, من حيث خلفياتها التاريخية والثقافية, وخصائصها والاجتماعية والسياسية, وبنيتها الاقتصادية؛ لذا جاءت الحالات الدراسية متباينة بامتياز. لكن الملفت هو أن الاختبارات السابقة قد كشفت نتائج متماثلة, وهي تتضمن وجود علاقة غير معنوية, بين الحرية الاقتصادية (كمتغير مستقل), والانتاجية الكلية لعوامل الانتاج (كمتغير تابع), في جميع هذه الحالات, أي بمعنى عدم وجود علاقة جوهرية ذات طبيعة ثابتة, واتجاه محدد, يمكن أن تحكم هذين المتغيرين. بل كشفت هذه الاختبارات عن إمكانية وجود تأثير لمستوى الانتاجية الكلية في صياغة دور الدولة, وليس العكس. ولعل هذه النتيجة بحد ذاتها تقدّم تفسيراً لعدم اتفاق المدارس الفكرية المتعددة ـ نظرياً على الأقل ـ في موقفها إزاء طبيعة وحدود تدخل الدولة. بل لم يتفق حتى مفكري المدرسة الواحدة بهذا الصدد, كما هو حاصل في المدرسة الكلاسيكية بين الكينزيين والنقوديين, على سبيل المثال, ومن ثم لم تكن لتتبلور, في النظرية الاقتصادية, صياغة محددة لهذه العلاقة. ويمكن تفسير النتيجة السابقة في بُعدِها الاقتصادي بحسب خصوصية كل حالة من الحالات الدراسية:

ففي حالة كندا: فإن هذه النتيجة ترتبط بطبيعة الدور الذي تمارسه الدولة, بوصفه وليد البيئة الرأسمالية, وراعياً لها. فقد نشأ هذا الدور وتطور تاريخيا وفقاً لما تقتضيه كفاءة الأداء الاقتصادي, بما يحفظ سلامة واستمرار النظام الرأسمالي. شأنه في ذلك شأن التوجهات التدخلية الكينزية التي لم تكن لتخرج عن هذا الاطار؛ الأمر الذي يجعل من دور الدولة مصححاً لآلية السوق ومسانداً لدور القطاع الخاص لا مزاحماً له. هذا التوازي وعدم التقاطع بين الدورين, في حالة كندا, قد يفسر عدم معنوية العلاقة بين الحرية الاقتصادية والانتاجية الكلية لعوامل الانتاج TFP. بل أن اختبار كرانجر للسببية, كما تبيّن آنفاً, كشف عن ارتباط المتغيرات MON وREG وRIT بالمتغير TFP بعلاقة متبادلة [راجع الجدول (4)], مما يعني استجابة متغيرات الحرية الاقتصادية أيضاً للتغير في TFP, في عملية تكامل عمودي, وتارةً أفقي.

إن طبيعة هذه العلاقة واتجاهها (بالرغم من كونها ضعيفة) تدعم التفسير السابق, كما أنها توافق ما جاء في الطرح الفلسفي من أن انطلاق آلية السوق بالتغير التقني, وفقاً للديناميكية التلقائية, يُلقي على عاتق الدولة القيام بدورها التصحيحي, بمعالجة الافرازات السلبية لتلك الديناميكية, ومن ثم فإن استجابة دور الدولة لما تفرضه متطلبات التصحيح, يجعل منه متأثراً مثلما يكون مؤثراً. كما أن ارتباط المتغير TFP الوثيق مع نفسه لسنة سابقة, بعلاقة معنوية موجبة, يؤكد خصّيصة التغير التقني من أنه يُبنى على ابتكار سابق, ويؤسس لابتكار لاحق(*).

أما في حالة مصر: فإن التحليل الاقتصادي لهذه النتائج يستلزم اسقاطها على واقع الاقتصاد في حالة مصر, عند ذاك يمكن أن نلحظ أمرين:

الأول: الانخفاض النسبي في مؤشرات التنمية البشرية, وكذلك في مؤشرات بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار, وما إلى ذلك, يشير إلى ضعف الاجراءات اللازمة لإبراز القدرات الكامنة في القوى البشرية والمادية المتاحة(**), وتمكينها من الاستجابة للحوافز وعوامل الجذب التي يمكن أن تفرزها عملية اطلاق بعض الحريات الاقتصادية لتفعيل المنافسة في إطار آلية السوق, ومن ثم سوف تفقد هذه القوى المقومات الخارجية للتمكين, والقدرة على الاستجابة.

الثاني: السياسات التدخلية, المستندة إلى قرارات مرحلية غير ستراتيجية, والمنحازة أحياناً إلى اعتبارات غير الاقتصادية, قد أضعفت القدرة على استشراف المستقبل, وأفرزت بنية ثقافية اقتصادية مجتمعية تعوّل على الحمائية, وتفتقر إلى روح المبادرة, الأمر الذي أفقد القوى الاقتصادية المتاحة المقومات الذاتية الداخلية للتمكين والقدرة على الانطلاق في المنافسة, حتى مع تقليص دور الدولة وفسح المجال للمبادرات الخاصة. بل توجد هناك قرينة على حدوث العكس, إذ أن اتجاه وطبيعة العلاقات السببية الذي أظهره اختبار كرانجر وأنموذج الـ VAR, لحالة مصر, بيّن استجابة بعض مؤشرات الحرية الاقتصادية للتغير في مؤشر الانتاجية الكلية. أي أن ضعف استجابة القطاع الخاص, من حيث مستوى الانتاجية, للتغير في مجالات الحرية الاقتصادية, فرض على الدولة التكيّف مع هذا الواقع؛ وذلك بزيادة تدخلها في موارد عجز القطاع الخاص, والعكس صحيح. وهذا الأمر يشابه, من حيث المظهر حالة كندا, لكنه يختلف معه من حيث المضمون, إذ إن استجابة متغيرات الحرية الاقتصادية للتغير في TFP, في حالة مصر, لا ينجم عن قيام الدولة بدورها في تصحيح الإفرازات السلبية للديناميكية التلقائية, كما هو عليه الحال في حالة كندا, وإنما يأتي نتيجة قيام الدولة بدور البديل عن القطاع الخاص في موارد عجزه.

لكن عندما نأتي إلى حالة ماليزيا: فإنه يمكن تشخيص عدد من الملاحظات:

*) راجع: الديناميكية التلقائية للتغير التقني, الفصل الثاني - المبحث الثالث من هذا البحث.

**) ويقصد بها تلك الاجراءات التي أشرنا إليها في المبحث الثالث من الفصل الثاني بهذا البحث في إطار "القدرات التمكينية الايجابية".

الملاحظة الأولى: الارتفاع النسبي في العديد من المؤشرات المهمة, مثل مؤشرات بيئة الأعمال, ومناخ الاستثمار, والتنمية البشرية, والابداع, والتنافسية, يعكس نجاح الدولة في تمكين القوى الاقتصادية من إبراز واستغلال قدراتها الكامنة, مما أكسب دور الدولة وقعاً إيجابياً على كفاءة أداء تلك القوى.

الملاحظة الثانية: يشير واقع الاقتصاد في ماليزيا إلى أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لم يكن مزاحماً أو بديلاً للنشاط الاقتصادي الخاص, كما لم يكن محايداً, بل كان راعياً له لا بمعنى الحماية, ومتحيزاً لرؤية ستراتيجية واضحة المعالم, يجري تقييمها وتقويمها بشكل دوري. فدور الدولة هنا يهدف إلى الارتقاء بالأداء من خلال توفير متطلبات التمكين, مع استخدام الحوافز كأداة رئيسة لتحقيق هذا الهدف, الأمر الذي أخرج المناط, في دور الدولة وعلاقته بالإنتاجية, من الاهتمام بماهية الاجراء إلى حيث استهداف النتائج.

الملاحظة الثالثة: لم يتقولب الدور الاقتصادي الذي تقوم به الدولة بناءً على ثوابت سياسية أو ايديولوجية متعالية, بل جرى تطويعه لخصائص الحالة, فأسلم قراراته للحاجات المرحلية في إطار الرؤية الستراتيجية. وهذا جعل تأثير توسيع دور الدولة أو تقليصه على مستوى الانتاجية من التماثل ما أضعف العلاقة بين الأخير والحرية الاقتصادية.

الملاحظة الرابعة: الحوافز تمثل جوهر العلاقة الموجبة المفترضة بين الحرية الاقتصادية والانتاجية, إلاّ أن نجاح الدولة, في حالة ماليزيا, بتوظيف هذه الأداة لرفع الانتاجية, والتعديل المستمر لهياكلها وطبيعتها في ضوء حاجات وأهداف التنمية الوطنية, وضع دور الدولة في موازاة الحرية الاقتصادية في علاقتهما مع هذه الانتاجية, الأمر الذي لم تظهر معه علاقة واضحة بين المتغيرات الخاصة بموضوع البحث.

الملاحظة الخامسة: المعنوية الاحصائية العالية لعلاقة متغير الانتاجية TFP بنفسه, لسنة سابقة, فضلاً عن كونها تفسر معنوية النموذج الأساس ككل, فإنها تؤكد مرة أخرى, ما تمت الاشارة إليه سابقاً, أن التغير التقني يُبنى على ابتكار سابق, ويؤسس لابتكار لاحق.

أما حصيلة ما يمكن الخروج به من نتائج الحالات الدراسية مجتمعة فهي عدم وجود علاقة جوهرية بين متغيري الحرية الاقتصادية والانتاجية الكلية لعوامل الانتاج, بمعنى أنها وإن وجدت فهي ضعيفة. كذلك لا يمكن توصيف هذه العلاقة المحتملة الضعيفة ذات طبيعة أو اتجاه محددين, فقد تكون موجبة في حالات معينة, وسالبة في حالات أخرى. كما قد تكون الانتاجية الكلية متغيراً متأثراً تارةً, ومؤثراً تارةً أخرى, أو أن يكون تأثير متبادل بين المتغيرين, وذلك بحسب اختلاف الحالة. ومعنى ذلك أن تعزيز الانتاجية لا يرتبط بالضرورة بتقليص دور الدولة أو توسيعه, وإنما بطبيعة ذلك التدخل, ومدى ملائمته لخصوصيات الحالة, فضلاً عن الزمان والمكان. ففي حالةٍ

افتراضيةٍ ما, قد يكون توسيع دور الدولة إيجابياً للنهوض بالإنتاجية في مرحلة معينة, وسلبياً لنفس الحالة في مرحلة أخرى. كما انه في ظروف زمانية معينة (كالعولمة مثلاً) قد يكون شكلاً محدداً لتدخل الدولة معززاً للإنتاجية في حالة معينة, ومُضْعِفاً لها في حالة أخرى.

هذه النتيجة قد تصبح غاية في الأهمية عندما نأخذ بالاعتبار الاعتقاد السائد, لدى العديد من الأوساط الفكرية والسياسية, بأن التوسع في الحرية الاقتصادية هو السبيل لرفع مستوى الانتاجية ومعدلات النمو الاقتصادي, ومن خلفية هذا الاعتقاد تنطلق البرامج الدولية للإصلاح الاقتصادي في الدول النامية. إذ عادةً ما يلجأ صندوق النقد الدولي إلى وضع وصفات متقاربة, للبلدان النامية المختلفة, كشروط مسبقة لتقديم مساعدات معينة. والرهان التقليدي لزيادة معدلات النمو, بحسب هذه الوصفات, هو توسيع الحريات الاقتصادية (تقليص دور الدولة). وعندما يقتضي المنطق الاقتصادي التعامل مع المدخلات من الموارد المتاحة كمعطى "As Given", عندها يصبح الرهان الحقيقي لزيادة معدلات النمو هو زيادة الانتاجية عبر توسيع الحريات الاقتصادية وتقليص دور الدولة. بمعنى أن الصندوق, ومن خلال وصفاته, يفترض ضمناً وجود علاقة جوهرية موجبة بين الحرية الاقتصادية (كمتغير مستقل), والانتاجية الكلية لعوامل الانتاج (كمتغير تابع), وذلك بالاستناد إلى الفلسفة الليبرالية, ابتداءً من آدم سميث وأتباعه, وصولاً إلى فريدمان وأنصاره؛ لذا فإن التوصل إلى مثل هذه النتائج الحالية يطرح فهم جديد لهذه العلاقة, ويضع الشكوك حول الفهم السائد, وافتراضات صندوق النقد الدولي وتوجهاته بهذا الصدد, وقد ترجمت ماليزيا هذا الفهم الجديد عملياً حينما رفضت اللجوء لصندوق النقد الدولي في أزمة 1997, وهكذا يمكن أن تنسحب أهمية هذا الفهم الجديد على معظم البلدان, لاسيما تلك التي تمر بمرحلة انتقالية كالعراق.

ثانياً: لمحة عن واقع الاقتصاد في العراق.

يمتلك العراق جميع مقومات الازدهار, من موارد بشرية وطبيعية, لكن معظمها غير مستغل لأسباب مختلفة ومتداخلة. وبحسب التصنيف المعتمد من قبل المنظمات الدولية, والبنك الدولي تحديداً, يعدّ العراق مؤهلاً للالتحاق بالبلدان متوسطة الدخل[1]. إذ إن (12%) من مساحته الكلية, البالغة 438,446 كم^2, صالحة للزراعة, منها 4% مروية [(58%) فقط مستغل من المساحة المروية سنة 2012], و9% مناسبة للرعي, و3% مشجرة. كما يعدّ العراق الثالث عالمياً من حيث الاحتياطيات النفطية, والعاشر في احتياطيات الغاز الطبيعي, مع توفر معادن أخرى كالفوسفات والكبريت والحديد والزئبق الأحمر, فضلاً عن أهمية موقعه التجاري والسياحي على المستوى العالمي. أما من حيث الموارد البشرية, فيبلغ عدد السكان, بحسب تقديرات سنة 2011,

1) البنك المركزي العراقي- المديرية العامة للإحصاء والأبحاث: ***التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2012***, ص9.

نحو(33.34) مليون نسمة, بمعدل نمو سنوي(2.6%), وكانت نسبة الذكور(49%), والاناث (51%). بلغ معدل المشاركة في القوى العاملة (من الفئة العمرية 15 سنة وما فوق) من الذكور(69.7%), ومن الاناث(14.7%), وكانت نسبة الحضر من السكان (69%) والريف(31%)[1]. أما نسبة العاملين من مجموع السكان فقد بلغت (44.0%), يعمل منهم (21.6%) في الزراعة, و(18.6) في الصناعة, و(59.8) في الخدمات. وبلغ معدل البطالة سنة 2012, لأعمار 15 وما فوق, نحو (11.9%), ومعدل تشغيل الأطفال (4.7%), ومتوسط ساعات العمل الاسبوعي (43) ساعة, ومعدل النشاط الاقتصادي للأفراد (42.9%)[2]. [انظر الأشكال (71) و(72) و(73) و(74)].

الشكل (71) انتاج النفط الخام في العراق للمدة 1975-2014 (1000 برميل)

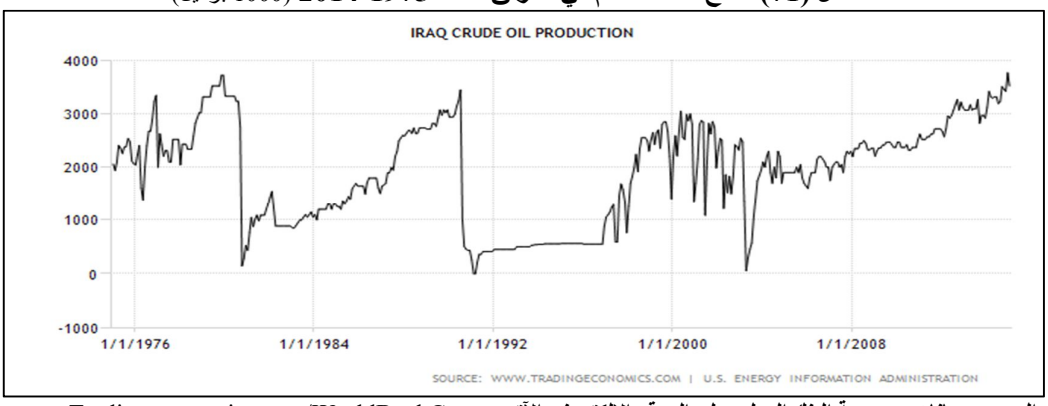

المصدر: بيانات مجموعة البنك الدولي على الموقع الالكتروني الآتي:www.Tradingeconomics.com/WorldBankGroup

الشكل (72) عدد سكان العراق للمدة 1960-2014 (مليون نسمة)

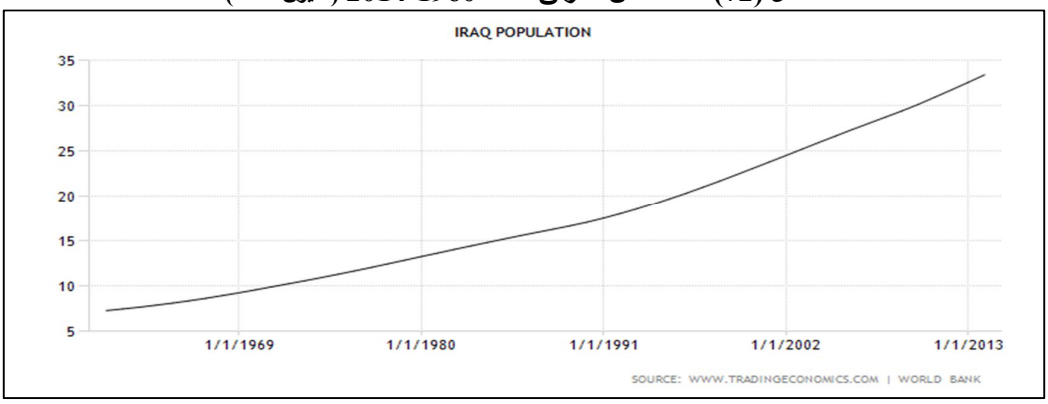

المصدر: بيانات مجموعة البنك الدولي على الموقع الالكتروني الآتي:www.Tradingeconomics.com/WorldBankGroup

الشكل (73) عدد الأفراد العاملين في العراق للمدة 1994-2014

1) الجهاز المركزي للإحصاء في العراق: ***إحصاءات- المؤشرات الديمغرافية والسكانية***,: http://www.cosit.gov.iq/ar/2013

2) الجهاز المركزي للإحصاء في العراق: ***إحصاءات- مؤشرات التشغيل والبطالة***,: http://www.cosit.gov.iq/ar/2013

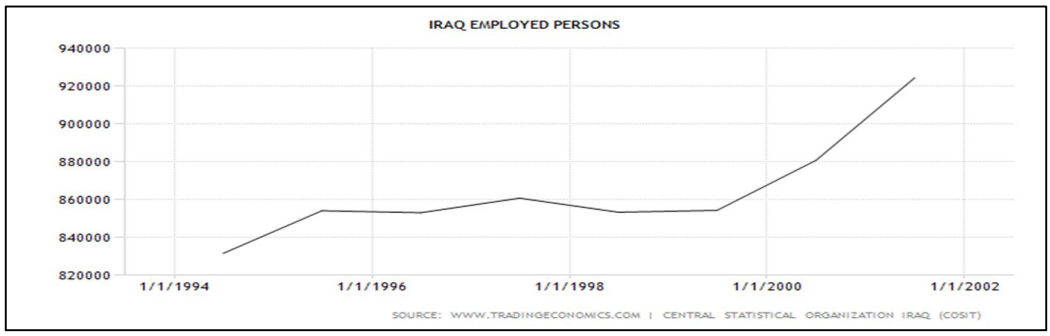

المصدر: بيانات مجموعة البنك الدولي على الموقع الالكتروني الآتي:www.Tradingeconomics.com/WorldBankGroup

الشكل (74) معدل البطالة في العراق للمدة 2003-2014

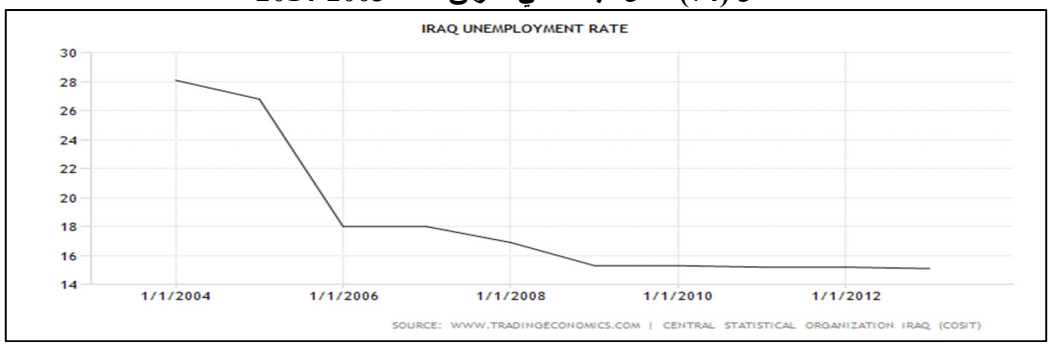

المصدر: بيانات مجموعة البنك الدولي على الموقع الالكتروني الآتي:www.Tradingeconomics.com/WorldBankGroup

بحسب تقرير التنمية البشرية السنوي 2014, الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يأتي العراق في التسلسل 120 عالمياً من بين 186 بلداً بقيمة (0.642) نقطة, إذ بلغ الانفاق على الصحة كنسبة من GDP نحو (8.3%). وكان العمر المتوقع عند الولادة (69.4) سنة, ومعدل وفيات الأطفال (35 لكل 1,000 مولود), ومعدل سوء التغذية للأطفال تحت 5 سنوات (7%), ومعدل الوصول إلى مصدر محسن للمياه (79%), والوصول إلى مرافق الصرف الصحي المحسنة (73%), وكانت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر (22.9%). في حين بلغت مؤشرات عدم المساواة بين البشر (21.2) نقطة, وعدم المساواة في التعليم (29.8) نقطة, وعدم المساواة في الدخل (16.1) نقطة, إذ بلغ معامل جيني (30.9) نقطة. وكان متوسط سنوات الدراسة (5.6) سنة, ومعدل الالمام بالقراءة والكتابة من البالغين (78.5%), ومن الشباب (82.4%). أما نسبة الملتحقين بمؤسسات التربية والتعليم فقد كانت كالآتي: حضانة (7%), ابتدائي (107%), ثانوي (53%), عالي (16%). أما الاستثمار الاجنبي المباشر, كنسبة من GDP, فقد بلغ (0.8%), وبلغت نسبة نضوب الموارد الطبيعية (50.6%) من GDP أيضاً, كما بلغ سحب المياه العذبة كنسبة من مجموع الموارد المائية المتجددة (73.4%)[1].

1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: ***تقرير التنمية البشرية 2014- المضي في التقدّم - بناء المنعة لدرء المخاطر***, الولايات المتحدة الأمريكية, ص ص159, 168, 171, 178, 188, 192, 200, 208, 212.

وفي مجال خدمات النقل, جاء تسلسل العراق عالمياً, سنة 2013, في المرتبة (55) و(67) و(70) من حيث المطارات, والسكك الحديد, والطرق, على التوالي. أما في مجال الاتصالات, فقد جاء تسلسله عالمياً, لنفس السنة, (62) و(40) من حيث الخطوط الرئيسة والهواتف الخلوية على التوالي, فقد كانت الكثافة, للهاتف الارضي (6.8%), والهاتف النقال (97.6%). وعن نسب توفرها للمنشآت, كان الهاتف الأرضي (22.1%), والنقال (78.4%). أما في مجال تكنولوجيا المعلومات فقد كانت نسب انجاز الأعمال عبر الحاسوب المكتبي (42.5%), والانترنت (32%), وامتلاكها لموقع الكتروني (38.6%), وتقديم الخدمات عبر الموقع الالكتروني (62.7%). في حين كان معدل استخدام العاملين للحاسوب بشكل منتظم في العمل (7.1%), والانترنت (2.6%)[1]. وبحسب مؤشر الازدهار العالمي, الذي يصدره "معهد ليغاتوم Legatum Institute", يأتي العراق في المرتبة (130) من مجموع 142 بلداً, فقد جاء تسلسله (75) في مجال الاقتصاد, و(130) في مجال ريادة الأعمال والفرص المتاحة, و(137) في مجال الحوكمة, و(113) في مجال التعليم, و(101) في مجال الصحة, و(132) في مجال السلامة والأمن, و(141) في مجال الحرية الشخصية, و(110) في مجال رأس المال الاجتماعي[2]. في حين جاء العراق, من حيث سهولة ممارسة أنشطة الاعمال سنة 2014, في الترتيب (151) من مجموع (189) بلداً[3].

أما عن المؤشرات الاقتصادية, فقد بلغ GDP بالأسعار الثابتة[*] نحو (63.293) مليار دولار سنة 2013, بعد أن كان بواقع (60.634) مليار دولار سنة 2012, أي بمعدل نمو سنوي (4.5%). وبحسب ما أشار اليه التقرير الصادر عن مصرف "ميريل لينش- بنك أوف أميركا" تصدّر العراق, سنة 2012, قائمة الدول في تحقيق معدل نمو اقتصادي, وبنسبة (8.6%)؛ ويعود ذلك بالأساس إلى ارتفاع صادرات النفط الخام[4]. ومن غير النفط ارتفع GDP من (33.962) مليار دولار سنة 2012, إلى (36.432) مليار دولار سنة 2013, أي بمعدل نمو سنوي (8%). وهذا يعني أن نشاط النفط الخام أسهم بنسبة (44%) في GDP سنة 2012, وبنسبة (42.4%) سنة 2013, وهذا الانخفاض في مساهمة النفط تعزى إلى انخفاض أسعاره فحسب. أما متوسط دخل الفرد, فقد بلغ سنة 2013 نحو (1783$) بالأسعار الثابتة[5]. الأشكال (75) و(76) و(77) توضح تطور الـ GDP ومعدل النمو فيه وحصة الفرد منه لمدد مختلفة.

1) هومان دابديان مع فريق عمل من البنك الدولي: ***تقييم مناخ الاستثمار في العراق***, تقرير أعده فريق عمل البنك الدولي, 2012, ص ص99-103.
2) Legatum Institute***: The Legatum Prosperity Index*** *2013*, United Arab Emirates, 2013, p.4.
3) البنك الدولي: تقرير ***ممارسة أنشطة الأعمال 2014*** , الطبعة الحادية عشر, 2014, ص3.
*) تم تحويلها من الدينار العراقي إلى الدولار بالاعتماد على سعر الصرف الرسمي.
4) البنك المركزي العراقي- المديرية العامة للإحصاء والأبحاث: مصدر السابق, ص9.
5) البنك المركزي العراقي- المديرية العامة للإحصاء والأبحاث: ***التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2013***, ص ص9-10.

الشكل (75) الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة 1970-2014 (مليار دولار أمريكي)

المصدر: بيانات مجموعة البنك الدولي على الموقع الالكتروني الآتي:www.Tradingeconomics.com/WorldBankGroup

الشكل (76)) معدل نمو (GDP) **في العراق للمدة 1991-2014**

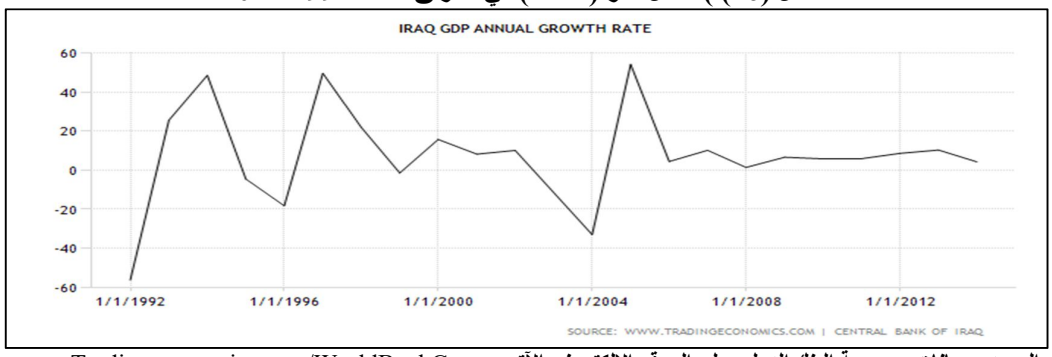

المصدر: بيانات مجموعة البنك الدولي على الموقع الالكتروني الآتي:www.Tradingeconomics.com/WorldBankGroup

الشكل (77) *GDP* **لكل فرد في العراق للمدة 1970-2014** (دولار أمريكي)

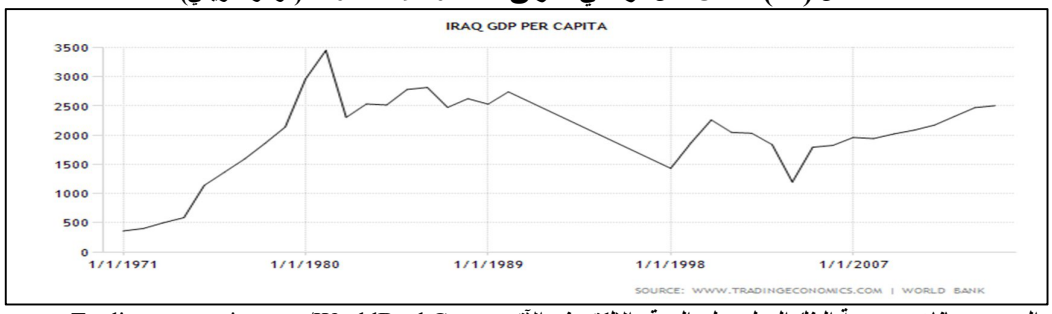

المصدر: بيانات مجموعة البنك الدولي على الموقع الالكتروني الآتي:www.Tradingeconomics.com/WorldBankGroup

ويتوزع GDP لسنة 2013, من دون النفط, إلى (32.6%) أنشطة سلعية, و(19.9%) أنشطة توزيعية, في حين تبوأت الأنشطة الخدمية مركز الصدارة بنسبة (49,5%). لكن مع احتساب النفط فإن الأخير يبرز كمساهم أكبر في توليد GDP بنسبة (41.5), وعندها تصبح نسب مساهمة الأنشطة التوزيعية والخدمية (11.6%) و (27.8%) على التوالي, ولم يساهم قطاعي الزراعة والصناعة إلا بنسبة (7%) و (3%) على التوالي, وكان نصيب الصناعة التحويلية منها (1.55%). وهذا يشير إلى عدم تنوّع قاعدة الانتاج المحلية, واعتماد الاقتصاد بدرجة كبيرة على المورد الريعي للنفط[1].

1) البنك المركزي العراقي- المديرية العامة للإحصاء والأبحاث: نفس المصدر السابق, ص ص11-12.

وعند اجراء مراجعة سريعة لأداء القطاعين العام والخاص لسنة 2013, وباستبعاد القيمة المضافة وتعويضات المشتغلين لنشاطات التعدين من كلا القطاعين (العام والخاص), يمكن تثبيت بعض الملاحظات. ففي هذا العام بلغت القيمة المضافة الكلية بالأسعار الجارية (125346.66) مليون دولار, وكانت مساهمة القطاع العام منها (44357.74) مليون دولار, ومساهمة القطاع الخاص (80988.92) مليون دولار. أما إجمالي تعويضات المشتغلين بالأسعار الجارية لهذا العام فقد بلغ (59631.97) مليون دولار, كانت حصة القطاع العام منها (36172.15) مليون دولار, وحصة القطاع الخاص (23459.82) مليون دولار[1], من ذلك يمكن ملاحظة الآتي(*):

القيمة المضافة:	تعويضات المشتغلين:
القطاع العام \ الكلي= 0.354	القطاع العام \ الكلي= 0.607
القطاع الخاص \ الكلي= 0.646	القطاع الخاص \ الكلي=0.393

وهذا يعني أنه في سنة 2013, وباستبعاد نشاطات التعدين من الحسابات القومية, فإن القطاع العام يكون قد ساهم بنسبة (0.354) في توليد القيمة المضافة, وحصل على نسبة (0.607) من إجمالي تعويضات المشتغلين, أي أن نسبة هذه التعويضات إلى القيمة المضافة في القطاع العام هي [(0.607) / (0.354) = 1.7]. في حين ساهم القطاع الخاص بنسبة (0.646) في توليد القيمة المضافة, وحصل على نسبة (0.393) من إجمالي تعويضات المشتغلين, بمعنى أن نسبة هذه التعويضات إلى القيمة المضافة في القطاع الخاص هي [(0.393) / (0.646) = 0.6]. من خلال هذه المقارنة البسيطة يمكن ملاحظة انخفاض نسبة (لقيمة المضافة/تعويضات العاملين) في القطاع العام مقارنةً بالقطاع الخاص, مما يشير إلى تفوق نسبي لأداء القطاع الخاص, وجدوى الاهتمام به.

ثالثاً: ملامح السياسة الاقتصادية في العراق.

لقد شهد اسلوب إدارة الاقتصاد في العراق, في تأريخه الحديث, عدد من التحولات[2], فمنذ استقلاله كمملكة سنة 1932 تركز دور الدولة على توفير متطلبات المشروعات الخاصة, وأخذ هذا الدور بالتوسع بعد إعلان الجمهورية سنة 1958, مع الاحتفاظ بأهمية النشاط الخاص. إلاّ أن تقليل هذه الأهمية وتحييد دور هذا النشاط برز بشكل واضح بعد سنة 1968, إذ أن سيطرة الدولة على مختلف النشاطات الاقتصادية, الصناعية والزراعية والخدمية, أفقدت القطاع الخاص الحافز على التوسع, واقتصر على المشاريع الصغيرة. وبعد سنة 1987 أرغمت بعض الضغوط

1) الجهاز المركزي للإحصاء- مديرية الحسابات القومية: ***التقديرات الأولية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنة 2013***, 2015, ص9.

*) تم تحويل القيم من الدينار العراقي إلى الدولار بالاستناد إلى سعر الصرف الرسمي.

2) هاشم مرزوك الشمري, جعفر عبد الأمير الحسيني: ***المناطق الحرة وإمكانية الاستفادة منها في عملية التحول إلى الاقتصاد الحر في العراق***, مجلة نوروز- العدد الثالث – كانون الأول 2013, دهوك, 2013, ص77.

كذلك انظر/ صباح كجةجي: ***التخطيط الصناعي في العراق*** 1921-1980,ج1, من دون ذكر مكان وتاريخ النشر, ص ص40, 53-89, 107-178, 313.

الاقتصادية الدولة على تقليص دورها والتوجه نحو الخصخصة, إذ تم ببيع أكثر من (70) منشأة حتى منتصف 1989, وفي سنة 1991 تم إصدار قانون سوق بغداد للأوراق المالية[1], وبعد سنة 2003 تم إقرار آلية السوق لإدارة الاقتصاد في الدستور العراقي, كما ورد في المادة (25) منه[2], إلاّ أن موضوع ترجمة هذه المادة إلى واقع ظلّ مبهماً.

فقد استمر قطاع النفط, المملوك من الدولة, مهيمناً على الاقتصاد بشكل عام, إذ ظلت الموازنة العامة, التي تعتمد بدرجة كبيرة في تمويلها على ايرادات النفط, تمارس تأثيراً جوهرياً ومباشراً في التشغيل, ومن ثم في الدخل العائلي, عبر النفقات الحكومية (الجارية والاستثمارية), وبذلك أصبح الانفاق الحكومي الأداة الفاعلة الأبرز للسياسة الاقتصادية, والمحدد الأول للطلب الكلي في العراق, كما إن التحيّز الكبير والمستمر بهيكل الموازنة لصالح النفقات الجارية ساهم في تفاقم واستدامة هذه الحالة [انظر الشكلين (78) و(79)]. وهكذا لم يكن لإقرار آلية السوق في الدستور أي انعكاسات ايجابية ملموسة على واقع النشاط الاقتصادي الخاص في العراق, لاسيما على صعيد القطاعات الانتاجية, بل أن العكس هو الصحيح.

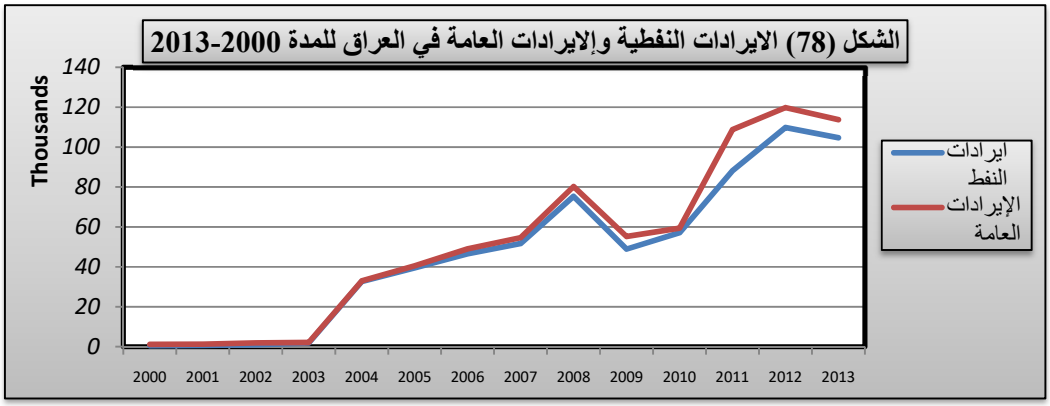

المصدر/من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في الملحق (12)

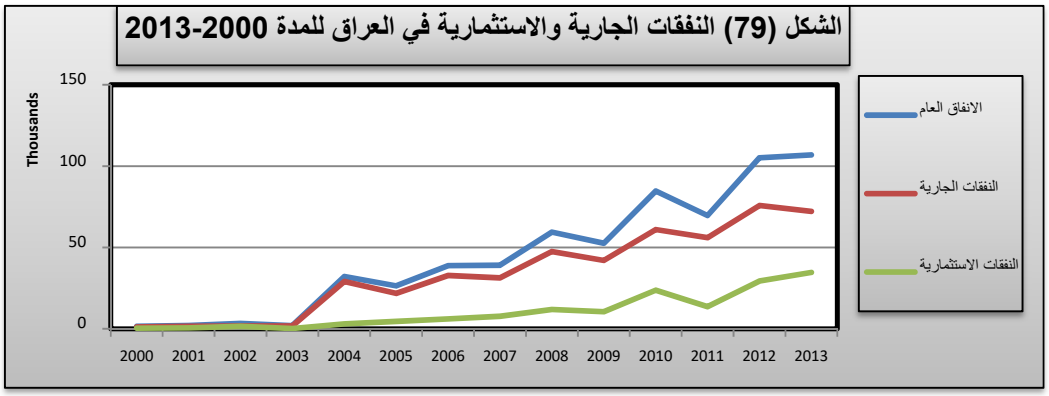

المصدر/من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في الملحق (12)

1) المكتبة القانونية العراقية , الموقع الالكتروني www.iraq-lg-law.org.
2) الموقع الالكتروني الحكومي الرسمي www.mofa.gov.iq .

وكذلك كان للقطاع النفطي انعكاساته على شكل وطبيعة السياسة النقدية, فقد استخدم البنك المركزي ايرادات النفط من العملة الأجنبية كأداة رئيسة في تحقيق أهدافه التي تم تحديدها بحسب القانون رقم 56 لسنة 2004 في تحقيق الاستقرار النقدي, والذي يرى فيه شرطاً ضرورياً لتعزيز النمو والرخاء الاقتصاديين؛ لذا لا يمكن إغفال تأثير الطبيعة الريعية لاقتصاد العراق على بنية المؤسسة النقدية, فضلاً عن المؤسسة المالية, وارتباطها بما يدعى بـ "الهيمنة النفطية", إذ يشكل الائتمان الحكومي نسبة كبيرة من الأساس النقدي, وذلك بدلالة قيمة الاصول المالية الى GDP, مع عجز قطاع الأعمال الخاص على تحريك الاقتصاد. فالحكومة تحصل على حاجتها من العملة المحلية من خلال بيعها العملة الأجنبية وحوالات الخزينة للبنك المركزي, كما أنها تودع الفائض من العملة الأجنبية لديه, الأمر الذي يجعل الحكومة المصدر الرئيس للعملة الأجنبية, ويصبح معها البنك المركزي بائع صافي لها[1], ويقوم الأخير بعرض تام المرونة لهذه العملة الأجنبية, في عمليات السوق المفتوحة, لغرض تثبيت سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار, وهذا التثبيت يساهم بدوره بشكل كبير في استقرار المستوى العام للأسعار, وقد تحقق ذلك فعلاً, لاسيما بعد سنة 2008 [انظر الشكل (80)].

أما سعر الفائدة, فإنه لأسباب موضوعية لم يمارس دوره في التأثير على متغيري الادخار والاستثمار في العراق خلال مدة البحث, وحتى حينما تم تخفيضه, وفقاً للاتفاق مع صندوق النقد الدولي سنة 2004, ليستقر عند (6%) في السنوات الأخيرة وكما يظهر في الشكل (81), فإن تأثيره في المتغيرات الرئيسة المرتبطة به (كحجم الائتمان أو الاستثمار الخاص أو الطلب الخاص على العملة الأجنبية) كان محدوداً, وكان تأثير هذا الواقع, مع افتقار الاقتصاد للعمق المالي, قد أفقد أدوات السياسة النقدية فاعليتها مقابل أدوات السياسة المالية.

الشكل (80) معدل التضخم في العراق للمدة 2005-2014

المصدر: بيانات مجموعة البنك الدولي على الموقع الالكتروني الآتي:www.Tradingeconomics.com/WorldBankGroup

1) أحمد ابريهي علي: ***الاقتصاد النقدي- وقائع ونظريات وسياسات***, دار الكتاب, الطبعة الاولى, لبنان, 2015, ص511-512.

الشكل (81) معدل الفائدة في العراق للمدة 2004-2014

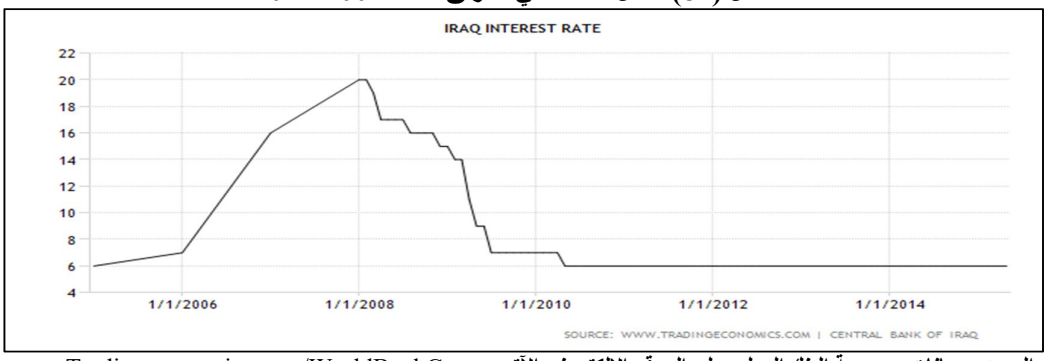

المصدر: بيانات مجموعة البنك الدولي على الموقع الالكتروني الآتي:www.Tradingeconomics.com/WorldBankGroup

من ذلك نجد أن ما يمكن ملاحظته في عملية التحول إلى آلية السوق في العراق هو تجسّدها بعدد من السياسات المالية والنقدية, وبعض القرارات المتعلقة بالتجارة الخارجية, دون أن ترافق ذلك التحوّل أي اصلاحات جوهرية. فقد لجأت الدولة إلى اتباع سياسات مالية توسعية بهدف الحد من مشكلة تفشي البطالة, وتحسين المستوى المعيشي للفرد الذي أعياه حصار السنوات السابقة, وذلك من خلال استيعاب الأعداد المتزايدة من العاطلين, ومضاعفة المكافآت. فارتفعت النفقات الحكومية (الجارية والاستثمارية), مدفوعة بزيادة عوائد النفط, التي شكلت في المتوسط (41%) من GDP خلال المدة 2004-2013 [انظر الشكل (82)], مما قاد إلى زيادة الطلب الكلي.

الشكل (82) الناتج المحلي الاجمالي والانفاق الحكومي في العراق للمدة 2000-2013

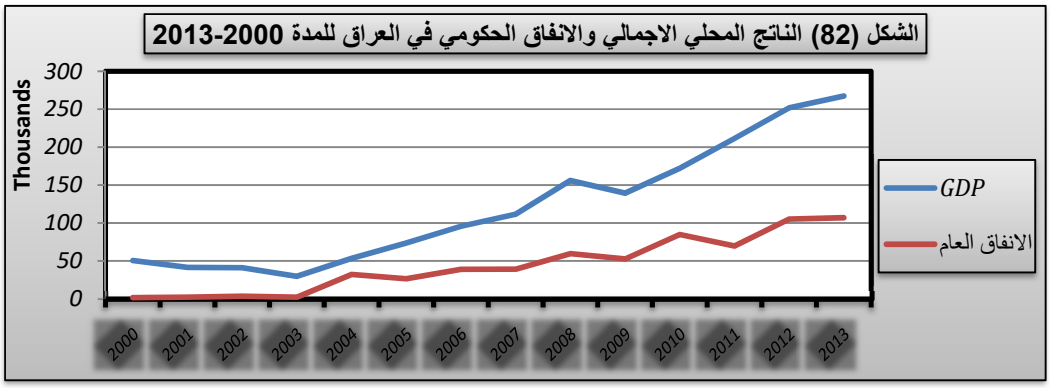

المصدر/من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الواردة في الملحق (12)

وبحسب الفكرة الكينزية في المضاعف, كان ينبغي أن يدفع ذلك إلى التوسع في كل من التشغيل والانتاج. لكن في ظل عدم مرونة الجهاز الانتاجي المحلي, فإن ذلك, بحسب النظرية الاقتصادية, سيؤدي حتماً إلى ارتفاع أسعار السلع (لاسيما السلع غير المتاجر بها), وهنا بحسب الفكرة الكينزية في المعجّل, ومع وجود الاعتقاد باستمرار هذا المستوى من الطلب الكلي, سيوفر ذلك حافزاً كبيراً للمنتجين على زيادة الانفاق الاستثماري لتوسيع الطاقة الانتاجية. لكن, وبقدر تعلق الأمر بالسياستين المالية والنقدية, هناك عوامل متعددة حالت دون تحقق هذه الآلية:

العامل الأول: إزالة القيود التجارية وفتح السوق المحلية, على مصراعيه, أمام السوق العالمية, بناءً على قرار بول بريمر سنة 2003 بتحديد رسم (5%) على الواردات, مع اعفاء المواد الغذائية والدوائية منها, [انظر تطور تجارة العراق الخارجية في الشكلين (83) و(84)].

الشكل (83) صادرات العراق للمدة 1988-2014 (مليون دولار أمريكي)

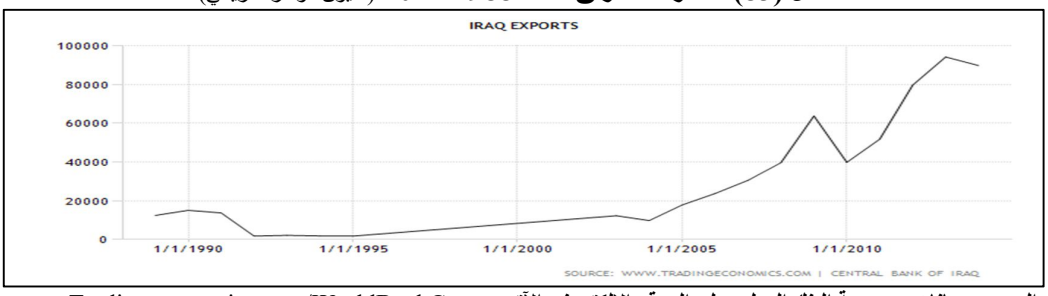

المصدر: بيانات مجموعة البنك الدولي على الموقع الالكتروني الآتي:www.Tradingeconomics.com/WorldBankGroup

الشكل (84) استيرادات العراق للمدة 1988-2014 (مليون دولار أمريكي)

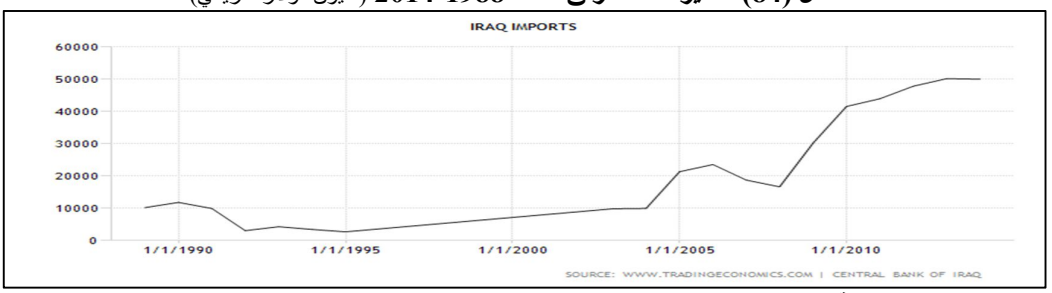

المصدر: بيانات مجموعة البنك الدولي على الموقع الالكتروني الآتي:www.Tradingeconomics.com/WorldBankGroup

العامل الثاني: ارتفاع تكاليف الانتاج, لاسيما اجور العمل, إلى أضعاف ما كانت عليه قبل 2003, وذلك بفعل الضغوط التضخمية للسياسة المالية التوسعية, ومحاكات الطفرات الكبيرة في مكافآت العاملين في القطاع العام, رافقه انتهاج سياسة تقليص الدعم الحكومي للقطاعات الانتاجية.

العامل الثالث: بالرغم من نجاح السياسة النقدية في تحقيق هدف استقرار سعر الصرف ومعدلات التضخم, إلاّ أن تثبيت سعر الصرف كان يعني حتماً التغاضي عن الانخفاض المستمر في القيمة الحقيقية للدينار العراقي الناجم عن التضخم, الأمر الذي أدى إلى تراكم أثر التضخم في ارتفاع سعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي, مما قاد إلى ارتفاع مستمر في تكاليف الانتاج المحلي مقارنة بمنافسه الأجنبي.

هذه العوامل الثلاثة, فيما يخص السياستين المالية والنقدية تحديداً, أبطلت عمل آليتي المضاعف والمعجّل, إذ فقدت معها آلية السوق شروط المنافسة المتوازنة, وحرفتها عن مساراتها الايجابية, الأمر الذي أفقدها خصائصها كخيار استراتيجي لإدارة الاقتصاد. فمن ناحية, يسّر الانفتاح التجاري عملية تدفق البضائع الأجنبية بغزارة, وبأسعار تنافسية, لتلبية الطلب الكلي المتزايد. ومن ناحية ثانية, ساهمت السياسة المالية في مضاعفة تكاليف الانتاج المحلي. ومن

ناحية ثالثة, أدى الارتفاع المستمر في سعر الصرف الحقيقي للدينار العراقي إلى رفع الأسعار النسبية للمنتجات المحلية, مما أدى إلى إضعاف قدرتها التنافسية, وتأثرها بأعراض ما يعرف بـ "المرض الهولندي".

لذا فإنه في ظل انهيار القاعدة الانتاجية وتدهور البنى التحتية واضطراب بيئة الأعمال وتدنى مستوى الانتاجية, قد أدّت هذه السياسات مجتمعة إلى نتيجة حتمية, تتمثل بإزاحة القطاعات الانتاجية (الخاصة والعامة) عن المشاركة في النشاط الاقتصادي, وتحوّل عوامل الانتاج التي كانت تعمل فيه إلى اتجاهات شتى. فقد دفع هذا الوضع برجال الأعمال إلى العمل بالمضاربات أو الاستثمار في المشاريع التجارية, أو أنها هربت بأموالها إلى حيث البيئة الملائمة للاستثمار. في حين توزع العاملون, ممن حالفهم الحظ, على سائر القطاعات (غير الانتاجية) الأخرى, لاسيما في القطاع العام, بينما انضم الآخرون إلى صفوف العاطلين عن العمل. في حين لم تسمح الظروف الموضوعية لخصخصة أو تسريح العمالة في المنشآت الانتاجية العامة, مما حمل الدولة تبعات وأعباء مالية جمّة. وفي ذات الوقت اكسبت ميزات التوظيف الجديدة في القطاع العام جاذبية نسبية خاصة مقارنة بالقطاع الخاص, إذ إن عدم التكافؤ فيما بينهما, من حيث طبيعة وظروف العمل, والمكافآت والضمانات الممنوحة للعاملين فيه, قد شجع القوى العاملة على صرف النظر عن التفكير بالعمل لدى القطاع الخاص كخيار ستراتيجي, بل جعل منه محطة انتظار لحين توفر فرص عمل لدى القطاع العام. مع هذا الواقع الجديد ظهرت ملامح الاقتصاد في العراق ليبدو فيها مصدّراً صافياً للنفط الخام, ومن ثم يستخدم عائداته في تلبية جلّ حاجاته من السوق الخارجية, الأمر الذي جعل المجتمع, في ظل هذا الواقع, مستهلكاً بامتياز.

رابعاً: الانتاجية الكلية في حالة العراق ـ الواقع والمهام المطلوبة.

1. الانتاجية الكلية وآلية السوق في حالة العراق.

بيّنا في المبحث الثالث من الفصل السابق أن نمو الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج (التغير التقني) يرتكز في وجوده على كل من القدرات التكوينية والتمكينية, وقد تم التمييز حينها بين القدرة (المجردة عن الإرادة) على تحقيق النمو في الانتاجية الكلية, وبين النمو الفعلي (المقترن بالإرادة) على تحقيق ذلك النمو.

وفي حالة العراق يلاحظ, من خلال المؤشرات آنفة الذكر, وفرة القدرات التكوينية (البشرية والطبيعية) الضرورية لتوليد مصادر متنوعة للنمو المستدام وبمعدلات عالية, بمعنى تحقق الشرط الضروري الأول لإتاحة القدرة على تحقيق النمو في الانتاجية الكلية. في حين أن تلك المؤشرات تُظهِر تخلفاً في واقع القدرات التمكينية, وتراجعها إلى مراتب متدنية على مستوى العالم, إذ إن تضافر العوامل السلبية في العراق, خلال العقود الأخيرة, قد الحق الضّرر في معظم

المرتكزات الرئيسة للقدرات التمكينية (الأمن, البنى التحتية, البناء المؤسسي, الصحة, التعليم, المستوى المهاري,...الخ), والتي تتحدد من خلالها قدرة القوى الاقتصادية المتاحة على تحقيق النمو في الانتاجية الكلية, مما يشير إلى عدم تحقق الشرط الضروري الثاني لإعطاء هذه القوى القدرة على تحقيق النمو في الانتاجية الكلية. إن عدم امتلاك هذه القوى الاقتصادية القدرة على أنجاز النمو في الانتاجية الكلية يعني عدم قدرتها على تحقيق هذا الانجاز, حتى مع افتراض وجود الدافع والارادة لتحقيقه.

وبحسب عدد من البحوث التجريبية, فإن ضعف المرتكزات الرئيسة للقدرات التمكينية يترتب عليه ضعف القدرة الاستيعابية للمعرفة, أي أنها تقلل من القدرة على نقل هذه المعرفة واستيعابها, سواء عبر الاستثمار الأجنبي المباشر أو التجارة الخارجية؛ وذلك لوجود دلائل قوية على أن كفاءة ذلك تعتمد على القدرة الاستيعابية للبلد المتلقي. إن من شأن ذلك إضعاف العلاقة بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر أو التجارة الخارجية, من جهة, والنمو في TFP, من جهة أخرى[1], ومن ثم فإن ذلك سيعني ضعف فرص استفادة العراق من الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي.

ولعل ما سبق يشير إلى غياب شروط المنافسة العادلة, ولا يمكن في مثل هذا الحال أن تقود المنافسة إلى رفع مستوى الانتاجية. والنتيجة الأهم المترتبة على كل ذلك هي أن آلية السوق في ظل الواقع الحالي لا تمثل الخيار الملائم لحالة العراق, بل أن اعتماد هذا الخيار يُنذر بعواقب اقتصادية وخيمة. إذ إن طبيعة الديناميكية التلقائية, التي تنطوي عليها آلية السوق, تقوم على أساس استبعاد القوى ذات الأداء الضعيف عبر المنافسة, ولمّا كانت هذه المنافسة في عصر العولمة تأخذ بعداً عالمياً, فإن تطبيق آلية السوق في العراق بواقعه الحالي, وتقليص دور الدولة, سيؤدي حتماً إلى استبعاد النشاطات الانتاجية في العراق من المنافسة وتعطيل نشاطها الاقتصادي.

بذلك تكون احتمالات التحفيز على زيادة الانتاجية عبر آلية السوق, في مثل حالة العراق, شبه معدومة, بل إن قوى الانتاج, في حال عجزها عن رفع مستوى الانتاجية الكلية إلى المستوى المطلوب, مع وجود وفرة في الثروات الطبيعية, فإن المنافسة الشديدة, مع أهميتها في تعزيز الانتاجية, ستضطرها إلى الاعتماد المتزايد على تلك الثروات, وليس إلى زيادة الانتاجية, مما يعني الانحراف عن هدف الاستدامة. وهو ما تحقق بالفعل في حالة العراق, لاسيما خلال السنوات التي أعقبت سنة 2003, ويظهر ذلك جلياً من خلال النسب المرتفعة لمساهمة القطاعات الاستخراجية في GDP.

1) See/ Anders Isaksson: ***Determinants of Total Factor Productivity***, Op.Cit , p37.

2. الانتاجية الكلية ومهام الدولة في حالة العراق.

في الظروف التي تقود فيها الديناميكية التلقائية لآلية السوق إلى تهاوي الانتاجية الكلية, كحالة العراق, يتوجب على الدولة المبادرة لاعتماد ديناميكية موجهة ملائمة, تهدف إلى بناء المرتكزات الرئيسة للنهوض بالانتاجية وتصحيح مسارات التفاعل بين القوى الاقتصادية المؤثرة باتجاه تحقيق ذلك الهدف. وهنا تبرز إجراءات الدعم والحماية الحكومية, بوصفها الأدوات الأكثر استعمالاً من الدول, لممارسة تأثيرها بهذا الصدد. إلاّ أن العديد من التجارب الدولية المماثلة تشير إلى إمكانية نجاح هذه الأدوات في تعزيز القدرة التنافسية لنشاطات اقتصادية معينة, لكن فرص النهوض بالانتاجية الكلية تبقى محدودة. كما من المرجح أن يؤدي استعمال هذه الأدوات إلى فقدان الدافع لرفع مستوى الأداء, بسبب غياب المنافسة, مما يحول دون تحقيق أهدافها؛ لذا فإن هذا التصوّر يدفع إلى الاعتقاد بأن مفتاح الحل لمشكلة الانتاجية في العراق يتمثل بـ**"استهداف مستوى معين للإنتاجية"** ثم يتم استخدام تلك الأدوات (الدعم والحماية) ضمن سياسات اقتصادية ملائمة وأنظمة مرنة للحوافز لتحقيق ذلك المستوى المستهدف من الانتاجية.

من ذلك يلاحظ أن تعزيز القدرة التنافسية لا يعني بالضرورة زيادة الانتاجية, بالرغم من الارتباط العضوي القائم بينهما. ولتوضيح ذلك لابد من الاشارة هنا إلى أن الخاصية النسبية للقدرة التنافسية تجعلها مرتبطة بالبيئة التنافسية, وعلى هذا الأساس فإن تقييمها سوف يرتبط أيضاً بطبيعة هذه البيئة. فعندما يكون الحديث عن القدرة التنافسية في بيئة محاطة بالحماية والدعم, فأنها تختلف عن تلك المجردة عنهما. كما أن تقييم القدرة التنافسية في اقتصاد مغلق يختلف عما لو كان في اقتصاد مفتوح؛ عند ذاك قد يصح عدّ كمية أو نوعية المنتجات النافذة إلى الأسواق مؤشراً على قدرتها التنافسية, بيد أنه لا يمكن عدّها بالضرورة مؤشر لمستوى الانتاجية, من دون الأخذ بالاعتبار طبيعة هذه البيئة التنافسية. فمثلاً لا يمكن أن نحكم جازمين بارتفاع مستوى الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج في الصين من خلال ارتفاع قدرتها التنافسية واختراق منتجاتها للأسواق العالمية, فقد يكون تخفيض القيمة الحقيقية لسعر صرف اليوان الصيني, والتضييق على العاملين ...الخ, هو الذي يقف وراء ذلك. ونفس الشيء يمكن أن ينطبق على انتاج الحبوب المدعوم في الولايات المتحدة, وكذلك الحال لمنتجات الدول الاشتراكية, إذ إن أسعارها التنافسية قد لا تعبر عن ارتفاع الانتاجية بقدر ما تشير إلى انخفاض مكافآت القوى المشاركة في الانتاج, كما أن القدرة التنافسية تخفي في طياتها خصائص الموارد الطبيعية المتاحة لكل بلد, من حيث الوفرة و/أو الجودة... وهكذا.

وعندما نأتي لتقييم مستوى الانتاجية في حالة العراق خلال العقود العشرة الأخيرة, فإنه قد لا يكون بوسع الباحث الاستناد إلى فيض الانتاج الزراعي في العراق وتصديره, خلال العقود

الأولى من القرن العشرين, للحكم على انتاجية هذا القطاع بالارتفاع, فقد يعزى ذلك إلى الهبات الطبيعية من الأراضي الخصبة والمياه العذبة الوفيرة مقابل انخفاض الاستهلاك المحلي, أو إلى طبيعة ملكية الأرض وعلاقة الفلاّح بالإقطاع آنذاك. بيد أن هناك بعض القرائن التي تشير إلى ارتفاع هذه الانتاجية لبعض الصناعات في العراق خلال تلك العقود بدلالة نجاحها في السوقين الداخلي والخارجي دون الحاجة إلى الدعم الحكومي, لكن هذا الحكم قد يتعرض للنقض عند الأخذ بالاعتبار ضعف المنافسة. وهكذا ينطبق التحليل السابق على مستوى الانتاجية الكلية في العراق في سائر المراحل الأخرى, إذ طالما كان النشاط الاقتصادي محاطاً بالدعم أو الحماية, فإن الحكم على مستوى الانتاجية يصبح بلا مغزى. ففي بعض مراحل الادارة المركزية, ذات التوجهات الاشتراكية, شهد النشاط الانتاجي ازدهاراً لافتاً, إلاّ أنه كان يرفل بالدعم والحماية الحكوميين, وكان النفط الناضب يدفع الثمن. ومن ثم فإن تحقيق زيادات في حجم الانتاج, و/أو تحسين في نوعيته, ووصوله للأسواق المختلفة, في ظل الدعم أو الحماية, سوف لن يعكس بالضرورة مستوى الانتاجية.

لكن ذلك لا يعني أن مرحلة من المراحل لا يحبذ فيها الدعم والحماية, حتى لو كان على حساب الثروة الناضبة مؤقتاً, إذ أن متطلبات المحافظة على القدرات الاستيعابية للمعرفة والابتكار, وكذلك الخاصية التراكمية للانتاجية تفرض استمرار ممارسة النشاط الانتاجي بشكل جاد وفعلي حتى لو لم تكن الظروف مواتية. ففي حالة العراق, وتحت وطأة الواقع المعقد, أضحت قوى الدفع الذاتي للوحدات الاقتصادية عاجزة عن تحريك النشاط الانتاجي, فضلاً عن الارتقاء به, في عالم يعيش ثورة من التطور المعرفي المتسارع. مثل هذا الحال يفرض على الدولة القيام بالتمكين الايجابي, فضلاً عن التمكين السلبي, وفي حال استهداف مستوى معين للإنتاجية في حالة العراق فإن اسناد النشاط الانتاجي بالدعم والحماية يصبح شرطاً ضرورياً لإيقاف التدهور الحاصل في مستوى الانتاجية الكلية, ومن ثم محاولة الارتقاء به إلى ذلك المستوى المستهدف, ويراد بالدعم هنا كل ما من شأنه تذليل العقبات وخلق الحافز على زيادة الانتاجية. ويمكن أن يكون ذلك الاسناد على مستوى السياسات الكلية والاجراءات الجزئية:

فالسياسات الكلية: ينبغي أن تعمل على توفير ظروف مساندة لبيئة الأعمال ضمن الستراتيجية العامة المتضمنة لمستوى الانتاجية المستهدف, إذ يتم ادخال هدف اسناد النشاطات الانتاجية والارتقاء بإنتاجيتها ضمن الأهداف الرئيسة عند وضع التشريعات ذات العلاقة, وكذلك عند رسم السياسات الاقتصادية (المالية والنقدية والتجارة الخارجية ...). فمثلاً على صعيد السياسة المالية (بعدّها السياسة الأكبر فاعلية في العراق) يلزم مراعاة ذلك عند تحديد أولويات التخصيصات الاستثمارية في الموازنة العامة, أو عند تحديد هيكل الانفاق الحكومي في هذه

الموازنة وتوزيعه بين الجاري والاستثماري, بلحاظ العلاقة بين حجم الطلب الكلي وكل من الطاقتين الانتاجيين الفعلية والمخططة, وحجم ونوع التشغيل المطلوب, وكيفية تفعيل آليتي المضاعف والمعجل للوصول إلى النتائج المرغوبة...وهكذا. أما على صعيد السياسة النقدية, فإن قرارات تحديد أهداف هذه السياسة, أو تبني نظام معين لسعر الصرف, أو تحديد سعر الفائدة وعلاقته بالادخار والاستثمار, وما إلى ذلك, يستدعي مراعاة تأثير هذه القرارات على أمور عدّة, من قبيل القدرة التنافسية للقطاعات الانتاجية, ومعدل العائد على الاستثمار, ...إلخ. وكذا الحال فيما يخص التشريعات والقرارات المتعلقة بالتجارة الخارجية, من حيث مدى انسجامها مع الأهداف الستراتيجية, واستجابتها لمتطلبات النهوض بمستوى الانتاجية...إلخ.

أما الاجراءات الجزئية: فيراد بها اسناد النشاطات الاقتصادية المستهدفة (في القطاعين الخاص والعام) بلحاظ خصوصية كل منها. إذ في حال استهداف مستوى معيّن للانتاجية ستظهر فجوة بين الواقع والمستوى المستهدف, يجب العمل على تقليصها بشكل تدريجي, ضمن ستراتيجية معلنة واضحة المعالم, وقابلة لإعادة التقييم, مع قيام الدولة (خلال سقوف زمنية محددة) بسد هذه الفجوة في المرحلة الانتقالية عبر الحماية والدعم المشروط.

إذن هذه الفجوة في الانتاجية هي التي ستقرر حجم الحماية والدعم المشروط الذي ينبغي على الدولة التقيّد بها بصرامة, وسيكون الشرط هو ربط تقديم الدعم للوحدة الاقتصادية بتحقيقها الأهداف المرسومة, وإلاّ ستواجه احتمالات الحرمان من ذلك الدعم, ومن ثم مواجهة خطر الخسارة وعدم القدرة على مواصلة النشاط. وتكمن الفائدة من هذا الاجراء في خلق أجواء مماثلة لما يمكن أن توفره أجواء المنافسة, من استقصاء للجهد والقابليات المتاحة, وإحراج المنظمين واضطرارهم لاستقطاب الكفاءات الأكثر ابداعاً, وربط المكافأة بالانتاجية, وإستفراغ صبرهم في التعامل مع مظاهر الخمول والتراخي. وفي المقابل تخصص المؤسسات المعنية في الدولة مكافآت مادية ومعنوية معلن عنها مسبقاً, وتكون مكافئة للنجاحات التي تحققها كل وحدة, أي أن تكون هذه المكافآت (مادية أو أوسمة شرفية...) معرّفة ضمن جداول معلنة تتضمن درجة الانجاز والمكافأة المرصودة لها. وحتى لو تم حصر هذه المكافآت بالمنظمين, فإن دواعي تمسّكهم بالمبدعين تجاه إغراءات المنظمين الآخرين, تتطلب منح هؤلاء المبدعين ما يستحقون.

وهنا تجب الاشارة إلى أن التأكيد على أهمية **"الاستمرارية"** في النشاط الانتاجي, بأي حال من الأحوال, ومخاطر التوقف عن ممارسة الأعمال على مستوى الانتاجية يتعلق بالدرجة الأساس بناحيتين:

الأولى: الناحية الفنية, وذلك لدور هذه الاستمرارية في مُراكَمَة الذكاء المهاري عمودياً وانتشاره افقياً, وهو ما أشير إليه آنفاً بـ "التعلّم بالممارسة Learning-by-Doing", كما أنها تعدّ الأداة

الحاسمة والأكثر كفاءة في إنجاز التكامل العنقودي لجميع مفاصل ومراحل النشاط الانتاجي, وتسمح لقابليات الابداع الوليدة بان تترعرع وتأخذ مداها الطبيعي في النمو. ويكون التراكم العمودي بمثابة قاطرة للإبداع, إذ يسحب معه جميع النشاطات المرتبطة به, في حين يعمل التوسع الافقي بتعميق المنافسة, إذ كلما توسعت المنافسة وتنوعت أساليبها, كلما كان السعي لرفع الكفاءة أكثر إلحاحاً من أجل البقاء في مضمار المنافسة, والعكس صحيح. وبروز هذه الناحية في النشاطات الانتاجية كثيفة العمل يمنحها أهمية خاصة في مثل حالة العراق, لوفرة المورد البشري فيه. ففي هذه النشاطات تعمل القوى المشاركة, وبفعل الممارسة, على إجراء تغييرات صغيرة باستمرار تفضي إلى تحسين الانتاجية بشكل تدريجي. وقد أجريت عدّة دراسات, توصل فيها الباحثون إلى أن مدخلات الإنتاج المطلوبة, في الصناعات كثيفة العمل, قد تنخفض بنسبة 20%, عند كل مضاعفة للإنتاج التراكمي السابق[1]. كما قدّر الاقتصادي Lanier Benkard ما نسبته 40% من مخزون المعرفة يمكن أن ينخفض كل عام بسبب ترك العمل, أو دوران اليد العاملة (استمرار التنقل من عمل إلى آخر مختلف), وبحسب Benkard فإن النتيجة المترتبة على ذلك هي أن الإنتاج في الآونة الأخيرة يكون أكثر أهمية في تحديد الكفاءة الحالية من الإنتاج الماضي, وتم بهذا الصدد تقديم مواصفات لمنحنى التعلم, الذي أصبح ضمن الأدبيات الاقتصادية[2].

الثانية: الناحية السلوكية, وذلك لما يمارسه توارث العمل الجاد من دور في تنمية روح المبادرة وتحمّل المسؤولية, وترسيخ ثقافة الانتاج وسلوكيات العمل المنضبط, والتحلي بالصبر والتمرّس في مواجهة المعوقات وفنون معالجتها... إلخ, وسواء ذلك على صعيد القوى المشاركة, أو بتحوّلها إلى ثقافة عامة تعم جميع فئات المجتمع. وهذا يدخل في صلب العوامل المحددة لمستوى الانتاجية. في حين يمكن أن يقود الواقع الاقتصادي في حالة العراق إلى الخمول والتراخي, فيألف المجتمع أنماط الحياة الريعية, وتتجذّر ثقافة الاستهلاك على حساب ثقافة الانتاج, ويفقد الوازع لاكتساب المعارف والجديّة في مواكبة التطور العلمي والحافز على الابتكار, وتُقْتَل فيه روح المبادرة والاصرار على تحدّي الصعاب, ويستهين باللوائح ويزهد بالوقت ويجهل معنى المسؤولية... إلخ. عند ذاك تفقد الانتاجية الكلية أحد المرتكزات الرئيسة للقدرة على انجازها, وقد تتطلب عملية بناء هذه المرتكزات جهود مضنية لأجيال متعددة.

من ذلك يمكن تصور حجم الخزين المعرفي الذي خسره, ولا زال يخسره العراق, خلال العقود الأخيرة, والمخاطر التي يمكن أن تحدق بمستقبل الأداء الاقتصادي, نتيجة استمرار الواقع الحالي, وهذا بدوره يبيّن مدى أهميّة استئناف القطاعات الانتاجية نشاطها, بأسرع وقت ممكن, للقيام بدورها الطبيعي في الاقتصاد.

1) C. Lanier Benkard: ***Learning and Forgetting: The Dynamics of Aircraft Production***, National Bureau of Economic Research (NBER) Working Paper No.7127, Cambridge, 1999, p.1036.
2) Chad Syverson: ***What Determines Productivity?***, Journal of Economic Literature, 2011, 49:2, p.344.

3. الانتاجية الكلية وإشكالية تخصيص الموارد في العراق.

تستدعي عملية تخصيص الموارد من الدولة في العراق الوقوف ملياً قبل اتخاذ القرار الخاص بها, وبهذا الصدد نعتقد بوجود إشكالية ينبغي التوقف عندها لغرض توضيحها. فقد سبق وأن أشرنا, في موضع سابق, إلى أن تقييم مستوى الانتاجية الكلية يتم من خلال مقارنة كفاءة الأداء لحالتين من عوامل الانتاج بافتراض شرط توفر نفس الظروف (مثل سعر صرف العملة المحلية, وسعر الفائدة, ووفرة العمل, ومستوى الأجر, ووفرة التربة وخصوبتها, ووفرة المياه وعذوبتها, ووفرة الثروات في باطن الأرض, والموقع الجغرافي ... الخ). لكن إذا ما نظرنا إلى الانتاجية كمحدد للقدرة التنافسية في مجال التجارة الخارجية, بل وحتى الداخلية في حال وجود اختلاف مناطقي في الموارد, وبلحاظ الظروف التي فرضتها ظاهرة العولمة, عندها سوف نضطر لقبول تقييم الانتاجية بدون افتراض الشرط السابق, أي أن يجري تقييم الانتاجية لهاتين الحالتين من عوامل الانتاج حتى مع اختلاف الظروف الموضوعية لكل منهما.

هذا الوضع الجديد سوف يتطلب طرحاً جديداً, وهو أن إدخال الظروف الموضوعية ضمن التقييم سيغيِّر بالتأكيد من توازن المعادلة, إذ أنه مع تساوي الانتاجية, فإن حالة توفر الظروف المواتية ستظهر بقدرة تنافسية أكبر, بل سيتعذر تحديد مستوى الانتاجية الكلية بشكل مجرد, وإنما الذي سيظهر هو مستوى هذه الانتاجية مضافاً إليه التأثيرات (الموجبة أو السالبة) للظروف الموضوعية المحيطة بالعملية الانتاجية. هذا التوصيف الأخير هو ما تتحدد على أساسه القدرة التنافسية والتجارة الدولية في الواقع الحالي. وبحسب هذا التوصيف, فإنه, وبسبب التأثيرات "الموجبة" (المباشرة أو غير المباشرة)(*) للظروف الموضوعية, قد تظهر فيه بعض مجالات الانتاج بقدرة تنافسية أكبر, وسيبدو مستوى الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج في هذه المجالات مرتفعاً نسبياً, عليه فإن المتوقع أن ينجذب تركيز النشاط الاقتصادي (انتاجاً وتخصيصاً للموارد) نحو هذه المجالات.

لكن ذلك التفوّق في القدرة التنافسية إن لم يكن مبنياً على ارتفاع حقيقي في الانتاجية, أو على موارد متجددة, أو كليهما, فإنه سيفتقر لعنصر الاستدامة, ولن يمثل, عند ذاك, خياراً ستراتيجياً للنمو الاقتصادي والازدهار, بل يمكن استخدامه فقط كأداة مرحلية في وضع أسس ثابتة لمصادر النمو الاقتصادي المستدام. في حين إذا كان هذا التفوق مبنياً على ارتفاع في الانتاجية, أو على موارد متجددة, أو كليهما, فإنه سيمثل ميزة نسبية حقيقية, ومصدر مستدام للنمو والقدرة التنافسية على حدٍ سواء. كما قد يحدث العكس تماماً, فقد تحجب, التأثيرات السالبة للظروف الموضوعية, الارتفاع النسبي لمستوى الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج في مجالات انتاجية معينة, عندها

*) التأثيرات غير المباشرة من قبيل دعم القطاع الصناعي أو الزراعي من إيرادات القطاع الاستخراجي.

ستظهر هذه المجالات بقدرة تنافسية ضعيفة, وسيبدو مستوى الانتاجية الكلية فيها واطئاً, والمتوقع أن يتسبب ذلك في صرف النشاط الاقتصادي (انتاجاً وتخصيصاً للموارد) عنها, عند ذاك قد يكون الدعم لهذه المجالات خياراً استراتيجياً.

من هنا جاء هذا الطرح للمساعدة في اماطة اللثام عن بعض الاعتبارات, التي يتطلب من المعنيين بصياغة القرار الاقتصادي في العراق دراستها بالقدر الكافي, وأخذها بالاعتبار عند الشروع في رسم السياسات الاقتصادية. وقد تكون إجراءات المعالجة ـ هنا ـ مماثلة لما يجري تداوله بشأن معالجة التأثيرات الخارجية (الايجابية والسلبية) أو ما يعرف بـ "الخارجينيات", وباستطاعة الدولة اتخاذ مبدأ الاستدامة معياراً تسترشد به في تحديد موقفها من النشاطات الاقتصادية المختلفة, وعلى أساس ذلك يمكنها استخدام الأدوات المتاحة (كالضرائب والدعم), فتفرض الضرائب على نشاطات معينة, وتقدّم الدعم لنشاطات أخرى, لغرض توجيه عملية تخصيص الموارد بما يتفق وهدف الاستدامة.

خامساً: الانتاجية الكلية في حالة العراق ـ ملاحظات عامة في سبيل الاصلاح.

لاريب في أن موضوع الانتاجية ذو شجون, ينتقل بنا من السياسات الاقتصادية إلى الأساليب الفنية, والنظم التشريعية والادارية ,والقيم الاجتماعية, والجوانب النفسية والثقافية, والممارسات السياسية, والأوضاع الأمنية... الخ. وبذلك لا يسع الباحث, في هذا المقام, الادعاء بإمكانية احصاء الحلول العملية الممكنة, اللازمة للنهوض بواقع الانتاجية الكلية في العراق, وإنما وجدنا هنا أن ثمار البحث, من نتائج وتصورات, قد أينعت وحان قطافها, كي ننحني إجلالاً واكباراً للعراق, ونضعها في متناول كل من يسعى لبنائه وازدهاره. لذا تم السعي للإفادة من تلك النتائج والتصورات في تثبيت بعض الملاحظات العامة, وطرح بعض الأفكار التي نعتقد بأنها يمكن أن تساهم في إصلاح واقع الانتاجية الكلية في حالة العراق. ونظراً لخصوصية كل حالة دراسية, وعدم إمكانية استنساخ إجراءات حالة معينة في حالة أخرى, فإن هذه الأفكار ستكون مستقاة من واقع الانتاجية الكلية في حالة العراق, بصورة خاصة, مع الأخذ بالاعتبار ما يمكن الاستفادة منه من تجارب الحالات الأخرى, بصورة عامة:

1. بناءً على النتيجة الخاصة بعدم ملائمة آلية السوق لحالة العراق, تتحمل الدولة, في ظل الواقع الحالي, المسؤولية الأكبر في عملية إيقاف التدهور الحاصل في الانتاجية الكلية, بل أيضاً في عملية النهوض بها, فهي الطرف الوحيد الذي يمتلك الأدوات المؤثرة في هذا المجال, وعليها توظيف جميع الأدوات المناسبة لهذا الغرض. لذا لابد من إعادة ترتيب الأولويات الستراتيجية للاقتصاد العراقي, يُشترط فيها عدم التسليم لآلية السوق إلاّ بعد انجاز مراحل محددة بعينها, على

أن تكون هذه المراحل مبنية على أسس علمية وعملية, وبخطوات وأهداف واضحة قابلة للتطبيق في الواقع.

2. ليس المراد من تحميل الدولة المسؤولية الأكبر قيامها بدورها التقليدي, وفق التصور الاشتراكي, باستخدام نفوذها في الهيمنة على النشاط الاقتصادي, ومباشرته من قبلها عوضاً عن القطاع الخاص, بل يجب أن يباشر القطاع الخاص هذا النشاط بقوّة. إذ أن المراد من ذلك هو تحمل الدولة لمسؤولياتها التشريعية والتنفيذية والقانونية في إيجاد البيئة الملائمة لانطلاق النشاط الاقتصادي الخاص, وبما يوفر له الحوافز اللازمة لرفع انتاجيته. ولعل صعوبة تحقيق ذلك لا تكمن في توفير المتطلبات الموضوعية اللازمة, مادام تحديد هذه المتطلبات, وفهم تأثيراتها في سائر المتغيرات الاقتصادية, ومن ثم نتائجها, تجري وفق القواعد المجردة للاقتصاد الايجابي, بل إن هذه الصعوبة تكمن في توفر الإرادة لدى أصحاب القرار, كونها تخضع للاقتصاد المعياري, بمعنى تأثرها بالقناعات الشخصية, والاتجاهات الفكرية والايديولوجية, فضلاً عن تقاطع المصالح.

3. لعل بروز الصفة الرقابية للقطاع العام في العراق, مع ما يكتنفها من فساد مالي, على حساب صفته الرئيسة كراعي وداعم في تعامله مع القطاع الخاص, جعل كل منهما خصماً للآخر؛ لذا لابد من العمل الجاد على إصلاح العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص, وتعزيز الثقة المتبادلة بينهما, وذلك لضمان مساندة القطاع العام لانطلاقة النشاط الخاص, وتحقيق الانسيابية في عملية تنفيذ الستراتيجيات المعدة للنهوض بالانتاجية. كما تعدّ هذه الصورة المشوّهة للقطاع العام سبباً لاتساع حجم الاقتصاد السري, مما يعيق عملية بناء قاعدة بيانات دقيقة وصورة حقيقية عن النشاط الاقتصادي, مما يجعل نسبة الخطأ كبيرة لأي خطة, سواء في مرحلة الإعداد أو التنفيذ.

وتعدّ سلوكيات القطاع العام من إرهاصات الاقتصاد الريعي في العراق؛ لذا فإن الإصلاح الجذري لها يرتبط بمعالجة الهيمنة النفطية. فعندما يجري تدفق الدخل العائلي عبر قنوات الدولة, فإن ذلك سيدفع بالاتجاه الذي يكون فيه المجتمع في خدمة الدولة, وتتحول المخاوف من أنانية القطاع الخاص, وعدم مراعاته للمصلحة العامة, إلى مخاوف من أنانية الدولة, وإزاحتها القطاع الخاص عن النشاط الاقتصادي. في حين يحدث العكس عندما تصبح الضرائب المصدر الرئيس للإنفاق الحكومي, فإن ذلك سيدفع بالاتجاه الذي تكون الدولة في خدمة المجتمع. وسوى ذلك هناك اصلاحات جزئية, من قبيل التعامل من خلال البوابات الالكترونية, واسلوب النافذة الواحدة, والتي تعمل على تجاوز الروتين الاداري, والتقليل من الاحتكاك الشخصي بين المتعاملين من القطاعين. ومع ذلك, فإنه في ظل الواقع الحالي, لابد من حث القطاع العام وتثقيفه على القيام

بوظيفته الأساس, بمساندة النشاط الخاص, وأن يكون الهدف الرئيس من دوره الرقابي وتقصّيه الأخطاء, هو الارتقاء بمستوى الأداء. بتشخيص مواقع الخلل, بالتنبيه عليها, وتقديم الارشاد والمساعدة اللازمة لتصحيحها, بما يجعل هذه الوظيفة شكل من أشكال الدعم, وليست نافذة للمعاقبة أو الابتزاز.

4. كما أشرنا سابقاً, إن تجنب التأثيرات السلبية المحتملة لإجراءات الدعم والحماية يفرض "استهداف مستوى معين للإنتاجية" وجعله الهدف الرئيس والمحوري لأي ستراتيجية يمكن وضعها لرفع مستوى الانتاجية في العراق, وعلى أساسه تتم صياغة وترتيب الأهداف والاجراءات الأخرى. وهذا يعني ضمناً ربط هذه الاجراءات بتحقيق ذلك المستوى المستهدف من الانتاجية.

5. نظراً لما يشير له واقع القطاعات الانتاجية الحالي في العراق من توقف لمعظم النشاطات الاقتصادية المرتبطة بها, فإن التركيز يجب أن يكون أولاً على تحريك هذه النشاطات, وإعادتها للوجود, لكن ضمن إطار ستراتيجية النهوض بالانتاجية الكلية, إذ لا يمكن الحديث عن رفع الانتاجية لوحدات اقتصادية معطلة. لكن التصدي لإعادة هذه النشاطات الى ميدان العمل يستلزم الاجابة على أسئلة عديدة, من قبيل: ما هو مستوى الانتاجية الكلية المستهدف؟ ما هو الموقف من القدرة التنافسية؟ من سيقوم بالنشاط الانتاجي أولاً, القطاع العام, أم الخاص, أم بالمشاركة؟ ماذا يحتاج القطاع الخاص كي يبدأ؟ ماهي حدود دور الدولة في ذلك؟ ما هو الحجم الملائم للمنشآت الذي ينبغي التركيز عليه (كبير أم متوسط أم صغير), وما هو الانتاج المفضل؟ ما هو اسلوب الانتاج الذي يجب استخدامه (كثيف العمل أم كثيف رأس المال)؟ ماذا بشأن المنشآت العامة القائمة, هل يعاد تأهيلها أم يتم خصخصتها, أم تلغى من الأساس؟ هل يتم استهداف السوق المحلي أم التصدير؟ ماذا بشأن سياسة الأسعار والأجور؟ هل يخضع النشاط الانتاجي بجميع أصنافه للضوابط ذاتها؟ ..... وهكذا العديد من الأسئلة التي يصعب حصرها, وتشكل إجاباتها الأطر العامة لستراتيجية النهوض بالانتاجية الكلية في العراق.

لكن بصورة عامة هناك بعض المبادئ التي يمكن أخذها بالاعتبار عند وضع الستراتيجية, منها:

أ. الواقعية, إذ أن افتقار العراق للقدرة على نقل واستيعاب المعرفة والابتكار يستلزم التدرّج في عملية إعادة البناء؛ لذا ينبغي, عند إعداد الستراتيجية, عدم المغالاة في المستويات المستهدفة.

ب. العلمية, أي أن يتم إعداد هذه الستراتيجية بناءً على نتائج دراسات علمية متخصصة, فعلى سبيل المثال, يتم تحديد الأسواق المستهدفة (محلية أو أجنبية) بعد دراسة كل من هذه الأسواق, والنتائج المترتبة على التعامل مع كل منها, ومدى ملائمتها لحالة العراق.

ج. المنافسة العادلة, أي تكافؤ الفرص بين القطاعين العام والخاص, وإخضاعهما لنفس المعايير, من حيث ربط كل من المكافأة والمحاسبة بمستوى الانجاز, عندها لن يكون هناك فرق جوهري عند اختيار الجهة التي ستناط بها عملية الشروع بالنشاط الانتاجي, كما سيفتح ذلك الطريق أمام القطاع الخاص للقيام بدوره الطبيعي بشكل تلقائي.

د. الموضوعية, إذ إن اعداد الستراتيجية وفق الحقائق الموضوعية يضمن لها الانسيابية في التطبيق وتعزيز فرص النجاح. على هذا الأساس لابد من الأخذ بنظر الاعتبار وفرة المورد البشري عند تحديد اسلوب الانتاج (كثيف العمل أو رأس المال), وهذا سينسحب بدوره على سياسات الأسعار والاجور. كما لابد من الأخذ بالاعتبار العوامل المؤثرة في الطلب المحلي والأجنبي على السلع المزمع انتاجها, عند تحديد الحجم المفضل للمنشآت. وبناءً على ذلك سوف يتناسب حجم المنشأة المفضل عكسياً مع درجة التغير المتوقع في تلك العوامل, وذلك لمنحها المرونة المناسبة للتكيف مع تلك التغيرات.

ه. الاستدامة, وهذا المبدأ يجب أن يؤخذ بالاعتبار عند اختيار نوع المنتجات المحورية التي يتم التركيز عليها, وهو يقضي بالاتجاه نحو الموارد المتجددة.

و. المرونة, وهي ضرورية لنجاح الستراتيجية في تحقيق أهدافها من خلال عملية إعادة التقييم والتكيّف مع المتغيرات الجديدة.

ز. المشاركة, إذ إنه من الأهمية بمكان إطلاع جميع أفراد المجتمع على أهداف هذه الستراتيجية والترويج المكثف لها, بل واستقتائهم عليها, إذ أن تفاعلهم معها يمكن أن يساعد بشكل كبير في إنجاحها. ويكون إشراكهم فيها من خلال تعريف كل فرد من أفراد المجتمع بمسؤولية في إنجاز هذه المراحل, والمكاسب التي يمكن أن تعود عليهم في حال تحقيقها. وتتعهد الحكومة بالوفاء بوعودها ضمن سقوف زمنية محددة, وسيكون ذلك معيار نجاحها أو فشلها.

6. لا يمكن تعميم اجراءات الدعم والضوابط الرامية لرفع مستوى الانتاجية على جميع أصناف النشاطات الاقتصادية المستهدفة, بل أن ابتغاء الجدية في تحقيق الأهداف المرسومة تستدعي المعرفة التفصيلية باحتياجات كلٍ منها لغرض مراعاة الخصوصية, فعلى سبيل المثال, هناك اختلاف في طبيعة الدعم الذي يمكن تقديمه للصناعات الالكترونية, أو لمعامل الحديد والصلب, أو لمعامل التعليب, أو لحقول الدواجن, أو للمشاريع السياحية,...إلخ. وهذا الأمر لا يمكن تحقيقه إلاّ من خلال آلية نقابية متطورة, ويجري تطبيق هذه الآلية بشكل مبسّط في حالة مصر, في حين أنها قطعت شوطاً كبيراً في حالات متقدمة أخرى, وهي تتضمن تمثيل هرمي, للوحدات الاقتصادية في كل أصناف النشاط الاقتصادي, عن طريق الانتخاب. فينشأ عن ذلك

مؤسسة مماثلة للبرلمان السياسي, لكنها تمثل الوحدات الاقتصادية وليست السياسية, وتناقش الشأن الاقتصادي, ولها قنوات اتصال مباشرة مع السلطتين التشريعية والتنفيذية.

وتعدّ هذه الآلية حاسمة في عملية الوصول إلى مستوى معيّن للانتاجية, إذ يمكن من خلالها تحديد الموانع, التي تحول دون إمكانية الارتقاء بالانتاجية, بشكل دقيق وتشخيص المشاكل الخاصة بكل نشاط بغية معالجتها. فقد يتطلب رفع الانتاجية لنشاط معين الحصول على تكنولوجيا محددة, أو مواد أولية معينة, في حين قد يتوقف رفع مستوى الانتاجية في نشاط آخر على توفير الخدمات اللوجستية, بينما قد يحتاج نشاط ثالث إلى استتباب الوضع الأمني, ورابع إلى توسيع حصته في الأسواق الخارجية... الخ. مما يتيح لهذه الآلية تشخيص أعناق الزجاجة, لكل صنف من أصناف النشاط الاقتصادي المستهدف, والعقبات التي تعيق عملية النهوض بالانتاجية, ومن ثم اتخاذ الاجراء الملائم للتعامل معها؛ ففي حالة كندا مثلاً, عندما يَقْدِم أي مستثمر على انشاء مشروع يستوعب عدد من العاملين, تهرع جميع المؤسسات الرسمية المعنية لتقديم التسهيلات المالية والإجرائية المطلوبة, كما يتم فتح قنوات اتصال مباشرة بين هذا المستثمر والملحق التجاري في جميع البلدان التي يرغب المستثمر استهداف أسواقها؛ وتقوم الملحقية بتزويده بتقرير يحوي معلومات كاملة عن طبيعة الطلب على منتجات هذا المشروع في تلك الأسواق, وفرص المنافسة, مع تقديم ورقة مرفقة تتضمن مقترحات الملحقية بهذا الشأن. وهذا يعني إن دعم الدولة لا يقتصر بالضرورة على الجانب المالي, وكما هو متعارف, كالتسهيلات الائتمانية والقروض الميسرة, بل إن توفير بعض المعلومات عن الأسواق الخارجية, أو تقديم التسهيلات الفنية, أو حل بعض المشاكل وإزالة بعض المعوقات, وما إلى ذلك, قد يكون أجدى في هذا المجال.

الاستنتاجات

خلال البحث تم التوصل إلى جملة من الاستنتاجات, نذكر منها:

أولاً: الاستنتاجات العامة.

1. يعتمد تحديد موقف الدولة من الحرية الاقتصادية, من حيث كونها سلبية أو ايجابية, على طبيعة قوى السوق, ومستوى نضوج الوحدات الاقتصادية, ومن ثم على مدى فاعلية قوى الدفع الذاتية في الاقتصاد, وقدرتها على تحقيق الأهداف المرغوبة.
2. في حالات كثيرة تتطلب الضرورة تحيز الدولة لستراتيجية اقتصادية واضحة المعالم, لاسيما في مراحل الاقتصاد الانتقالية.
3. إن استهداف مستوى معين للانتاجية الكلية ضروري لنجاح أي ستراتيجية اقتصادية لرفع كفاءة الأداء, وعلى أساسه يتم تقسيم الأدوار بين الدولة والقطاع الخاص, بحسب كفاءة كل منهم في انجاز المهام. عندها يخرج المناط, في تحديد دور الدولة والقطاع الخاص, من الاهتمام بماهية ذلك الدور إلى حيث استهداف النتائج.
4. تعدّ مرونة الدور الاقتصادي الذي تؤديه الدولة, وقدرته على الاستجابة للمتطلبات الموضوعية في الوقت والمكان المناسبين, ضمن الأطر الستراتيجية, أحد العوامل الرئيسة للنهوض بالإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج.
5. الحوافز والمنافسة تمثل جوهر العلاقة الموجبة المفترضة بين الحرية الاقتصادية والانتاجية؛ مما يتيح للدولة ممارسة تأثير مماثل لآلية السوق, في حال نجحت في محاكاة ما توفره هذه الآلية من الحوافز الضرورية لإيجاد منافسة عادلة. وفي الوقت ذاته يمكن لآلية السوق أن تفقد فاعليتها في توفير الحوافز المطلوبة إذا ما أضرّت بالمنافسة.
6. ومن خلال البحث أيضاً تم التوصل إلى استنتاج, يقترب كثيراً مما ذهب إليه **شومبيتر**, من أن الابتكار والمنافسة الاحتكارية هما جوهر التطور والتنمية الاقتصادية في النظام الرأسمالي, فقد تمت البرهنة على أن سوق المنافسة الاحتكارية هو الأكثر كفاءة, من حيث القدرة على إحداث التغير التقني, وتحقيق فائض القيمة على المستوى الكلي, فضلاً عن المستوى الجزئي, لكنه ليس الأكفأ من حيث التوزيع.
7. يمكن أن يكون للحرية الاقتصادية تأثير إيجابي جوهري في مستوى الانتاجية الكلية على صعيد المنشأة, ومن هنا تنشأ المخاوف من احتمال بناء التصورات الكلية على أساس تجميع الحالات الجزئية (خداع التجميع), بمعنى اسقاط سلوك الوحدة الاقتصادية على التحليل الاقتصادي الكلي. وهذا الأمر ربما ساعد في نشوء الاعتقاد بوجود علاقة ايجابية بين الحرية الاقتصادية والانتاجية الكلية على المستوى الكلي, او أنه أوجد المبررات المفسرة لوجود مثل هذه العلاقة على الأقل.

8. أظهرت نتائج تطبيق الأنموذج القياسي وجود علاقة ضعيفة (غير معنوية إحصائياً) بين الحرية الاقتصادية والانتاجية الكلية لعوامل الانتاج, بمعنى أن التغير في مستوى الحرية الاقتصادية ليس له تأثير جوهري على مستوى الانتاجية؛ وبناءً على ذلك لا يمكن وضع وصفات أو قوالب ـ محددة بذاتها ـ لدور الدولة, وعدّها مثلى للارتقاء بمستوى الانتاجية في البلدان المختلفة, بل إن ذلك الدور يتحدد وفق متطلبات وظروف المرحلة.
9. كشف اختبار "كرانجر" للسببية عن وجود علاقات سببية بالاتجاه المعاكس, أي أن مستوى الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج, المتحقق في بلد معيّن, يمكن أن يؤثر في قيم بعض مكونات مؤشر الحرية الاقتصادية الخاصة به, مما يعني أن مستوى الانتاجية هذا يمكن أن يؤثر في شكل وطبيعة الدور الذي يمكن أن تقوم به الدولة على الصعيد الاقتصادي.
10. أظهرت نتائج تطبيق الأنموذج القياسي ارتباط متغير الانتاجية الكلية مع نفسه لسنة سابقة بعلاقة جوهرية موجبة (معنوية احصائياً), وهذا يعضد ما جاء في الطرح الفلسفي, من أن نمو الانتاجية هو عملية تراكمية, وإن التغير التقني يُبنى على ابتكار سابق, ويؤسس لابتكار لاحق.

ثانياً: الاستنتاجات الخاصة بحالة العراق.

1. إن التردّي الحاصل في مستوى الأداء الاقتصادي, في حالة العراق, يعود إلى خلل في أداء الدولة لدورها في إدارة الاقتصاد, وعلى المستويين التشريعي والتنفيذي على حدٍ سواء. إذ أن جميع المؤشرات, التي تم تناولها في البحث بخصوص حالة العراق, أشارت إلى وفرة القدرات التكوينية (البشرية والطبيعية), الضرورية لتوليد مصادر متنوعة للنمو المستدام, وبمعدلات عالية, في حين أشارت, هذه المؤشرات ذاتها, إلى تخلف واقع القدرات التمكينية, وتراجعها إلى مراتب متدنية على مستوى العالم. ولمّا كانت مسؤولية التمكين في العراق تقع على عاتق الدولة بالدرجة الأساس, فإنها بذلك تتحمل المسؤولية الأكبر في حصول ذلك التردّي.
2. إن آلية السوق, في ظل الواقع الحالي, لا تمثل الخيار الملائم لحالة العراق, وذلك لعدم توفر شروط المنافسة العادلة, ومن ثم سيكون تعطيل الفعاليات الانتاجية في العراق النتيجة الحتمية لتطبيق هذه الآلية, ولن تقود هذه المنافسة إلى رفع مستوى الانتاجية.
3. لا يمكن في ظل واقع حالة العراق الافادة من سياسة الانفتاح الاقتصادي, إذ إن تضافر العوامل السلبية خلال العقود الأخيرة قد أضعفت قدرة الوحدات الاقتصادية على نقل واستيعاب المعرفة, الأمر الذي يحول دون إمكانية توظيف مزايا الانفتاح في رفع مستوى الانتاجية الكلية. بل إن العكس هو الصحيح, إذ إن هذا الانفتاح قد أسهم في تعطيل النشاط الانتاجي, وتراجع الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج بشكل خطير.

4. حتى مع افتراض تطبيق آلية السوق بالعراق, ونجاحها في رفع القدرة التنافسية للمنتجات المحلية, فإن عدم استهداف مستوى معين للانتاجية الكلية, في ظل وفرة الموارد الطبيعية المتاحة, لن يقود بالضرورة إلى رفع مستوى الانتاجية الكلية, بل سيدفع الوحدات الانتاجية إلى بناء استراتيجياتها في تعزيز القدرة التنافسية بالاستناد إلى وفرة الموارد, وقد يؤدي احتدام المنافسة في مثل هذا الحال إلى استنزاف تلك الموارد؛ مما يعدّ منافياً لمبدأ الاستدامة.
5. ساهمت كل من السياستين المالية والنقدية, المتبعتين في حالة العراق, في إيجاد وتكريس حالة العجز عن وقف التدهور في مستوى الانتاجية الكلية. إذ إن التوسع في الانفاق الحكومي الجاري, وما يتسببه في زيادة للطلب الكلي, وكذلك تثبيت قيمة الدينار مقابل الدولار مع الانخفاض المستمر في القيمة الحقيقية للدينار, قد أدى في ظل الانفتاح التجاري إلى تفشي المرض الهولندي, بزيادة الميل للاستيراد, والاجهاز على ما تبقّى من القدرة التنافسية للمنتجات المحلية, وأصبح زيادة أسعار و/أو كميات النفط ـ وليس الانتاجية الكلية ـ الأمل الوحيد لتحقيق النمو الاقتصادي.
6. تبيّن من خلال البحث أنه حتى في ظل الواقع المتردي الحالي وتحيز الدولة للقطاع العام, فإن القطاع الخاص يتفوّق على القطاع العام من حيث كفاءة الأداء, وبنسبة كبيرة, الأمر الذي يعكس حيوية القطاع الخاص في العراق وضرورة, منحه الفرص المناسبة للقيام بدوره الطبيعي.
7. إن استمرار تعطيل النشاط الانتاجي في حالة العراق يتسبب في خسائر كبيرة ومتنامية في الخزين المعرفي للعراق, مما ينذر بعواقب وخيمة فيما يخص مستقبل أداءه الاقتصادي, ويقلل باضطراد من فرص إعادة النهوض.

التوصيات

بناءً على الاستنتاجات السابقة يمكن تقديم التوصيات الآتية:

أولاً: التوصيات العامة.

1. لابد من تحديد المهام التي تناط بالدولة وفقاً لما تمليه الظروف المرحلية, والحاجات الستراتيجية للبلد, وعدم اللجوء إلى تطبيق وصفات جاهزة, مع عدم إغفال أهمية الافادة من التجارب السابقة, من دون السعي لاستنساخها.
2. ينبغي أن يكون للدولة دوراً اقتصاديا إيجابياً فاعلاً, إذ قد تلزم الضرورة تدخلها بقوّة, والتحيز لرؤية ستراتيجية واضحة المعالم.
3. إبعاد معايير توزيع المهام, بين كل من الدولة والقطاع الخاص, عن ارهاصات الاقتصاد المعياري, وما يكتنفه من تحيزات ايديولوجية, إلى حيث التجريد ضمن نطاق الاقتصاد

الإيجابي. والطريق الأسلم لتحقيق ذلك يتم عبر استهداف مستويات محدد للانتاجية الكلية, ضمن ستراتيجية واضحة المعالم.

ثانياً: التوصيات الخاصة بحالة العراق.

1. على الدولة في حالة العراق, خلال هذه المرحلة, التدخل بقوّة لإيقاف عملية الانحدار المستمر في واقع الانتاجية الكلية, والسعي للنهوض بها. ولا يراد من قوّة التدخل زيادة حجمه, بل تعظيم فاعليته, وتصويبه باتجاهات مستهدفة بعينها, إذ قد تكون الحوافز الأداة الأنسب لرفع مستوى الانتاجية وتحسين الأداء الاقتصادي.
2. يجب استهداف مستويات محدد للانتاجية الكلية, إذ إن استهداف أي متغير آخر (مثل معدل معين للنمو, أو نسبة مشاركة القطاع الخاص في GDP, أو حجم معين للانتاج أو الصادرات أو, عدد الوحدات الانتاجية, وما إلى ذلك), فإن تحقيقه لن يشير بالضرورة إلى مستوى الانتاجية الكلية, الأمر الذي قد يتقاطع مع مبدأ الاستدامة.
3. لابد أن يتم تحديد المستويات المستهدفة للانتاجية الكلية, ضمن ستراتيجية واضحة ومعلنة, كي يتسنى مشاركة جميع القوى الفاعلة بالمجتمع في انجاحها, وأن يتم تكريس جميع الأدوات والوسائل المتاحة لإنجازها, وينبغي أن تكون تلك المستويات المستهدفة واقعية, قابلة للتحقيق ولو بشكل تدريجي.
4. يجب اتخاذ الاجراءات اللازمة لاستئناف القطاعات الانتاجية نشاطها بأسرع وقت ممكن, للقيام بدورها الطبيعي في الاقتصاد. إذ إن الخسائر الفادحة والمستمرة في الخزين المعرفي, التي مُنِيَ بها العراق خلال العقود الأخيرة, ولايزال, وكذلك المخاطر التي يمكن أن تحدق بمستقبل أداءه الاقتصادي, نتيجة استمرار الواقع الحالي, تبيّن مدى أهميّة استثمار الوقت, والاسراع في اتخاذ مثل هذه الاجراءات.
5. ضرورة تكافؤ الفرص بين القطاعين العام والخاص, وإخضاعهما للمعايير نفسها, من حيث ارتباط كل من المكافأة والمحاسبة بمستوى الانجاز, عندها لن يكون هناك فرق جوهري عند اختيار الجهة (الدولة أم القطاع العام) التي ستناط بها المهام الطلوبة.
6. لابد من وجود كيان نقابي منتخب, ممثل لجميع أصناف النشاط الاقتصادي, يشارك بفاعلية في صناعة القرار الاقتصادي (أي بما يشبه برلمان اقتصادي ممثل للوحدات الاقتصادية). فالمكوّن الاقتصادي, بوحداته الطبيعية والاعتبارية, لا يقل - في وزنه وتأثيراته - أهميةً عن المكوّن السياسي, كما أن القرار الاقتصادي لم يكن أقل شأناً - في خطره وتداعياته - من القرار السياسي.

المصـــــادر العربية

أولاً: الكتب:

1. احمد, خالد إبراهيم سيد: ***المالية العامة***, جامعة طنطا, مصر, 2003.
2. أندرسون, جورج: ***الفدرالية المالية- مقدمة مقارنة***, ترجمة مها تكلا, منتدى الاتحادات الفدرالية, كندا 2009.
3. أبدجمان, مايكل: ***الاقتصاد الكلي – النظرية والسياسة***, ترجمة محمد ابراهيم منصور, دار المريخ للنشر, الرياض- المملكة العربية السعودية, 1999.
4. باتلر, ايمون: ***آدم سميث - مقدمة موجزة***, ترجمة علي الحارس, منبر الحرية, ط1 , القاهرة, 2014.
5. باكولز, تودجي: ***أفكار جديدة من اقتصاديين راحلين- مدخل للفكر الاقتصادي الحديث***, ترجمة كوثر محمود محمد, وحسين التلاوي, كاليفورنيا, 2007.
6. ببلاوي, حازم: ***دليل الرجل العادي إلى تأريخ الفكر الاقتصادي***, دار الشروق, ط1, القاهرة, 1995.
7. البستاني, باسل: ***جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة – منابع التكوين وموانع التمكين***, مركز دراسات الوحدة العربية, الطبعة الأولى, بيروت, 2009.
8. تودارو, ب. ميشيل: ***التنمية الاقتصادية***, ترجمة محمود حسن حسني و محمود حامد محمود عبد الرزاق, دار المريخ للنشر, الرياض, 2009.
9. جالبريت, جون كينيث: ***تاريخ الفكر الاقتصادي – الماضي صورة الحاضر***, ترجمة أحمد فؤاد بلبع, سلسلة عالم المعرفة- العدد 261, الكويت, 2000.
10. جوارتيني, جيمس, ريجارد استروب: ***الاقتصاد الكلي – الاختيار العام والخاص***, ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن, دار المريخ للنشر, الرياض, المملكة العربية السعودية, 1999.
11. جوجارات: الاقتصاد القياسي, الجزء الثاني, تعريب هند عبد الغفار عودة, دار المريخ للنشر, الرياض, 2015.
12. جونو و بوجوان: ***تاريخ الفلسفة والعلم في أوربا الوسيطة***, ترجمة على زيعور, و علي مقلد, مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر, بيروت- لبنان, 1993.
13. جيمس بلاكورد: ***الموجز في النظرية الاقتصادية***, ترجمة أشرف محمود, دار زهران للنشر والتوزيع, عمان- الاردن, 2009.
14. حسين, مجيد علي, عفاف عبد الجبار سعيد: ***مقدمة في التحليل الاقتصادي الجزئي***, دار وائل للنشر, ط2, عمان-الاردن, 2001.
15. حمود, خضير كاظم, هايل يعقوب فاخوري: ***إدارة الانتاج والعمليات***, دار صفاء للنشر, ط1, الاردن, 2011.
16. الحيالي, طالب حسن نجم: ***مقدمة في الاقتصاد القياسي***, دار الحكمة للطباعة والنشر, ط1, الموصل,1991.
17. الدليمي, عوض فاضل, ***النقود والبنوك***, مطبعة جامعة بغداد, بغداد, 1989.
18. ديوي, جون: ***الفردية قديماً وحديثاً***, ترجمة خيري حماد, دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر, بيروت, 1960.
19. رول, أريك: ***تأريخ للفكر الاقتصادي***, ترجمة راشد البراوي, دار الكتاب العربي, القاهرة, 1968.
20. ريازانوف: ***محاضرات في تأريخ الماركسية***, ترجمة جورج طرابيشي, دار الطليعة للطباعة والنشر, بيروت, 2007.

21. زكي, رمزي: ***الاقتصاد السياسي للبطالة***, سلسلة عالم المعرفة, العدد 226, الكويت, 1998.

22. ساموبلسن, ويليام دي. نوردهاوس: ***علم الاقتصاد***, مكتبة لبنان ناشرون, الطبعة الاولى, 2006.

23. السعدني, أمين حافظ: ***أزمة الأيدولوجيات السياسية***, الهيئة العامة لقصور الثقافة, ط1, القاهرة, 2014.

24. سكندر, كوينتن: ***اسس الفكر السياسي الحديث***- عصر النهضة ج1, ترجمة حيدر حاج اسماعيل, المنظمة العربية للترجمة, ط1, بيروت, 2012.

25. سميث, آدم: ***بحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم***, ترجمة حسني زينة, معهد الدراسات الاستراتيجية, ط1, بغداد, 2007.

26. سن, أمارتيا: ***فكرة العدالة***, ترجمة مازن جندلي, الدار العربية للعلوم ناشرون, الطبعة الأولى, بيروت, 2010.

27. سنيوبوس, شارل: ***تاريخ حضارات العالم***, ترجمة محمد كرد علي, الدار العالمية للكتب والنشر, ط1, القاهرة, 2012.

28. سولو, روبرت: ***نظرية النمو***, ترجمة ليلى عبود, مركز دراسات الوحدة العربية – بالاتفاق مع دار نشر أكسفورد, ط2, بيروت, 2003.

29. شرر, م. فريدريك: ***نظرة جديدة إلى النمو الاقتصادي وتأثره بالابتكار التكنولوجي***, تعريب د. على أبو عمشة, العبيكان, ط1, الرياض, 2001.

30. شقير, لبيب: ***تأريخ الفكر الاقتصادي***. مطبعة نهضة مصر, القاهرة, 1977.

31. شومبيتر, أ. جوزيف: ***تاريخ التحليل الاقتصادي***, ترجمة حسن عبد الله بدر, المجلد الأول, المجلس الأعلى للثقافة, ط1, القاهرة, 2005.

32. الصدر, محمد باقر: ***اقتصادنا***, مؤسسة دار الكتاب الاسلامي, ط4, 2008.

33. العروي, عبد الله: ***مفهوم الحرية***, المركز الثقافي العربي, الطبعة الخامسة, بيروت, 1993.

34. العروي, عبد الله: ***مفهوم الدولة***, المركز الثقافي العربي, الطبعة التاسعة, الدار البيضاء- المغرب, 2011.

35. علي, أحمد ابريهي: ***الاقتصاد النقدي- وقائع ونظريات وسياسات***, دار الكتاب, ط1, لبنان, 2015.

36. علي, عبد المنعم السيد: ***دور السياسة النقدية في التنمية الاقتصادية***, المنظمة العربية للتربية والعلوم- معهد البحوث والدراسات العربية, القاهرة, 1975.

37. علي, عبد المنعم السيد: ***مدخل في علم الاقتصاد*** ـ مبادئ الاقتصاد الجزئي, ج1, مطبعة جامعة الموصل, بغداد, 1984.

38. علي, عبد المنعم السيد, و العيسى, نزار سعد الدين: **النقود والمصارف والاسواق المالية**, دار الحامد للنشر, الاردن, 2003.

39. فارجا, بوجين: ***رأسمالية القرن العشرين***, ترجمة احمد فؤاد بلبع, دار الكاتب العربي للطباعة والنشر, القاهرة, 1967.

40. فاروق, عبد الخالق: ***مأزق الاقتصاد المصري وكيفية الخروج منه***, دار الثقافة الجديدة, الطبعة الاولى, القاهرة, 2013.

41. فريدمان, ميلتون: ***الرأسمالية والحرية***, ترجمة مروة عبد الفتاح, كلمات عربية للترجمة والنشر, ط1, القاهرة,2011.

42. القريشي, مدحت: ***تطور الفكر الاقتصادي***, دار وائل للنشر, الطبعة الاولى, الاردن, 2008.

43. كبة, ابراهيم: ***دراسات في تاريخ الاقتصاد والفكر الاقتصادي***, ج1, ط2, مطبعة العاني, بغداد, 1973.

44. كرم, يوسف: ***تاريخ الفلسفة الحديثة***, دار المعارف – مكتبة الدراسات الفلسفية, ط5, القاهرة, 1986.

45. كجةجي, صباح: ***التخطيط الصناعي في العراق*** 1921-1980,ج1, من دون ذكر مكان وتاريخ النشر.

46. كينز, جون مينارد: ***النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود***, ترجمة إلهام عيداروس, هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث, ط1, أبو ظبي, 2010.

47. لاسكي, ج. هارولد: ***الدولة نظرياً وعملياً***, الهيئة العامة لقصور الثقافة, ط2, اعداد محمد شحاتة, القاهرة, 2012.

48. لانكه, اوسكار و حسن, محمد سلمان: ***الاقتصاد السياسي- عملية الانتاج والنظم الاجتماعية***, ج2, ط1, دار الطليعة, بيروت, 1976.

49. اللامي, غسان قاسم داود, أميرة شكر ولي البياتي: ***إدارة الانتاج والعمليات - مرتكزات كمية ومعرفية***, دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع, عمان- الاردن, الطبعة العربية, 2008.

50. لينين, فلاديمير: الدولة ***والثورة – تعاليم الماركسية حول الدولة ومهمات البروليتاريا في الثورة***, جيزن أي زنانييه (الحياة والمعرفة) للطباعة والنشر, الطبعة الثانية, موسكو, 1918.

51. ماركس, كارل: ***بؤس الفلسفة***, ترجمة محمد مستجير, التنوير للطباعة والنشر, ط4, بيروت, 2010.

52. ماركس, كارل: ***نقد الاقتصاد السياسي***, ترجمة راشد البراوي, دار النهضة العربية, ط1, القاهرة, 1969.

53. م. إ. فنلي: اقتصاد ***العالم القديم***, ترجمة عبد اللطيف الحارس, هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث, ط1, أبو ظبي, 2011.

54. مطر, أميرة حلمي: ***الفلسفة السياسية من أفلاطون إلى ماركس***, دار المعارف, ط5, القاهرة, 1995.

55. المعموري, عبد علي كاظم: ***تأريخ الأفكار الاقتصادية***, دار الحامد للنشر والتوزيع, الاردن, ط1, 2012.

56. مكيافيللي: ***كتاب الأمير لمكيافيللي***, ترجمة أكرم مؤمن, ابن سينا للطبع والنشر والتوزيع, القاهرة, 2004.

57. ملاك, وسام: ***تطور الفكر الاقتصادي من المركنتيلية إلى الكلاسيكية***, دار المنهل اللبناني, ط1, بيروت, 2011.

58. منصور, أشرف: ***الليبرالية الجديدة - جذورها الفكرية وأبعادها الاقتصادية***, الهيئة المصرية العامة للكتاب, ط1, 2008.

59. ميل, جون ستيوارت: ***عن الحرية***, ترجمة د. هيثم كامل الزبيدي, منبر الحرية, الطبعة الاولى, 2007.

60. النائب, احسان عبد الهادي: ***توماس هوبز وفلسفته السياسية***, مكتب الفكر والتوعية, ط1, السليمانية, 2012.

61. نابليوني, كلاوديو: ***الفكر الاقتصادي في القرن العشرين***, تعريب: نعمان كنفاني, منشورات النفط والتنمية, بغداد, 1979.

62. نسكي, بوش: ***الفلسفة المعاصرة في أوربا***, ترجمة د. عزت قرني, عالم المعرفة, الكويت, 1992.

63. نيّوف, صلاح علي: ***مدخل الى الفكر السياسي الغربي***, ج1, كلية القانون والعلوم السياسية – الاكاديمية العربية في الدنمارك, الدنمارك, بدون ذكر التاريخ.

64. هارتلي كيث, تيسدل كلم, ***السياسة الاقتصادية الجزئية***, ترجمة عبد المنعم السيد علي, مطبعة الجامعة المستنصرية, بغداد, 1981.

65. هايك, فريدريك: ***الطريق إلى الرق***, ترجمة د. هيثم كامل الزبيدي, منبر الحرية, الطبعة الاولى, 2007.

66. وحدة الدراسات: ***تحولات الاقتصاد المصري***, مركز الدراسات الاشتراكية, ط1, جمهورية مصر العربية, 1999.

ثانياً: المعاجم.

1. البعلبكي, منير: ***المورد –قاموس انكليزي-عربي***, دار العلم للملايين, الطبعة السابعة والثلاثون, بيروت, 2004.
2. شحاتة, محمد شحاتة: ***القاموس التجاري لرجال الاعمال والاقتصاد وأعمال البنوك***, ج2, دار ابن خلدون للتراث, الاسكندرية, بدون ذكر تاريخ.
3. عبد الكافي, اسماعيل عبد الفتاح: ***الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية***, المنوفية, مصر العربية, 2005.
4. عبد الكافي, إسماعيل عبد الفتاح: ***معجم مصطلحات عصر العولمة*** - مصطلحات سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسية وإعلامية, كتب عربية, جمهورية مصر العربية, 2003.
5. عمر. أحمد مختار: ***معجم اللغة العربية المعاصرة***, عالم الكتب للطباعة والنشر, ط1, المجلد الأول, القاهرة, 2008.
6. لالاند, اندريه: ***موسوعة لالاند الفلسفية***, المجلد الثاني H-Q , تعريب خليل أحمد خليل, منشورات عويدات, الطبعة الثانية, بيروت-باريس, 2001.
7. وهبة, مراد: ***المعجم الفلسفي***, دار قباء الحديثة للنشر والتوزيع, الطبعة الخامسة, القاهرة, 2007.

ثالثاً: البحوث والدراسات.

1. أبو العيون, محمود: ***تطورات السياسة النقدية في جمهورية مصر العربية والتوجهات المستقبلية***, دراسة قدمت إلى الاجتماع السنوي السادس والعشرين لمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية الذي عقد في المنامة بمملكة البحرين في سبتمبر 2002, صندوق النقد العربي, أبو ظبي, 2004.
2. الأسرج, حسين عبد المطلب: ***تحليل أداء السياسة النقدية في مصر خلال الفترة*** (1997-2004), مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا, العدد 5, 2005.
3. بابكر, مصطفى: ***الانتاجية وقياسها,*** سلسلة جسر التنمية, العدد 61 - السنة السادسة, الكويت, 2007.
4. البشير, عبد الكريم, دحمان بواعلي سمير: ***قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي- حالة الاقتصاد الجزائري***, دراسة مقدم إلى منتدى الاقتصاديين المغاربة, الجزائر, 2008.
5. بوخمخم, عبد الفتاح: ***نظريات الفكر الإداري - تطور وتباين أم تنوع و تكامل***, بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي في جامعة الجنان, طرابلس – لبنان.
6. خديجة, بوريب: ***النموذج التنموي الماليزي: المنطلقات، الواقع والتحديات المستقبلية***, بحث ألقي في الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي - جامعة قالمة , الجزائر, 2012.
7. خلف, فاطمة ابراهيم: ***السياسة المالية والفساد الاداري والمالي-دراسة تطبيقية في مصر للمدة 1980-2008***, مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية, المجلد4- العدد7, العراق, 2011.
8. الشهري, علي بن يحيى: ***الرضا الوظيفي وعلاقته بالإنتاجية***, رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم العلوم الادارية - أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية, الرياض, 2003.

9. الشمري, هاشم مرزوك و الحسيني, جعفر عبد الأمير: ***المناطق الحرة وإمكانية الاستفادة منها في عملية التحول إلى الاقتصاد الحر في العراق***, مجلة نوروز- العدد الثالث – كانون الأول 2013, دهوك, 2013.

10. الصاوي, عبد الحافظ: ***قراءة في تجربة ماليزيا التنموية***, مجلة الوعي الإسلامي, العدد451- السنة 3., الكويت,2002.

11. عبد الله, عبد الله عبد اللطيف: ***تطور عجز الموازنة العامة للدولة***, مجلة البحوث المالية- المجلد الأول, القاهرة, 2007.

12. فضلي, نادية فاضل عباس: ***التجربة التنموية في ماليزيا من العام 2000-2010***, سلسلة دراسات دولية, العدد الرابع والخمسون, 2013.

13. لال الدين, محمد أكرم ، سعيد بو هراوة: ***صناعة التكافل الماليزية- عوامل النجاح ومكامن التطوير***, الجامعة الإسلامية العالمية, مجلة الإسلام في آسيا, المجلد 10- العدد1، ماليزيا, 2013.

14. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا): ***تحليل الأداء الاقتصادي وتقييم النمو والإنتاجية في منطقة الإسكوا***, الأمم المتحدة, العدد الخامس, نيويورك، 2007.

15. مشكور, سامي شهيد: ***أصل الدولة عند أصحاب نظرية العقد الاجتماعي هوبز و لوك وجان جاك روسو وأثرها في الفكر المعاصر***, دراسة مقدمة الى جامعة الكوفة- كلية الآداب, النجف الأشرف, 2011.

رابعاً: النشرات والتقارير:

1. الإسماعيلي, سالم بن ناصر, وآخرون: ***الحرية الاقتصادية في الوطن العربي***- التقرير السنوي لعام 2013- معهد فريزر, مؤسسة المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات, القاهرة, 2013.

2. الإسماعيلي, سالم بن ناصر وآخرون: ***الحرية الاقتصادية في العالم العربي- التقرير السنوي لعام ٢٠١٢***, المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات, القاهرة, 2012.

3. الأمم المتحدة: ***المضي في التقدّم- بناء المنعة لدرء المخاطر***, تقرير التنمية البشرية 2014, برنامج الأمم المتحدة الإنمائي, الولايات المتحدة الأمريكية, 2014. http://hdr.undp.org .

4. إدوارد, يونان: ***تقرير تحليلي- التجارة الخارجية لكندا 2009***, المكتب التجاري المصري بمونتريال, كندا, 2009.

5. البنك الأهلي المصري: ***النشرة الاقتصادية***, العدد الرابع ـ المجلد 62, القاهرة, 2012.

6. البنك الدولي: تقرير ***ممارسة أنشطة الأعمال 2014*** , الطبعة الحادية عشر, 2014.

7. البنك المركزي العراقي, التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2007 .

8. البنك المركزي العراقي, التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2008.

9. البنك المركزي العراقي, التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2009.

10. البنك المركزي العراقي, التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2010.

11. البنك المركزي العراقي, التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2011.

12. البنك المركزي العراقي, التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2012.

13. البنك المركزي العراقي, التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2013.

14. البنك المركزي العراقي, النشرة السنوية لعام 2003.

15. البنك المركزي العراقي, النشرة السنوية لعام 2004.

16. البنك المركزي العراقي, النشرة السنوية لعام 2005.

17. البنك المركزي العراقي, النشرة السنوية لعام 2006.

18. الجهاز المركزي للإحصاء- مديرية الحسابات القومية: ***التقديرات الأولية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنة*** 2013, 2015.

19. دابديان, هومان, مع فريق عمل من البنك الدولي: ***تقييم مناخ الاستثمار في العراق,*** تقرير أعده فريق عمل البنك الدولي, 2012.

20. صندوق النقد العربي: ***التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2014***, أبو ظبي, 2014.

21. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات: ***مناخ الاستثمار في الدول العربية- مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار*** 2014, صندوق النقد العربي, 2014.

22. مكتب العمل الدولي: ***التقرير العالمي للأجور 2012 - 2013 -الأجور والنمو العادل***, منظمة العمل الدولية, جنيف, 2013.

23. مكتب العمل الدولي: ***مهارات من أجل تحسين الإنتاجية ونمو العمالة والتنمية***, مؤتمر العمل الدولي، الدورة 97, التقرير الخامس, ط1, جنيف, 2008.

خامساً: المواقع الإلكترونية.

1. الموقع الالكتروني لمؤسسة فريزر: http://www.fraserinstitute.org.

2. الموقع الخاص بمؤشرات الحرية الاقتصادية: www.freetheworld.com.

3. الموقع الالكتروني لمجلة "فوربس Forbes" الأمريكية: http://www.forbes.com.

4. موقع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . http://hdr.undp.org .

5. الموقع الرسمي لهيئة الاحصاء الكندية Statistics Canada: www.statcan.gc.ca/cansim.

6. بيانات مجموعة البنك الدولي على الموقع الالكتروني الآتي:
www.Tradingeconomics.com/WorldBankGroup

7. بيانات البنك الدولي على الموقع الالكتروني: http://wdi.worldbank.org

8. بيانات البنك الدولي على الموقع الإلكتروني: databank.worldbank.org/data

9. قاعدة بيانات الانتاجية لمنظمة اليونيدو http://www.unido.org

10. الموقع الالكتروني الرسمي لمنظمة الهجرة الدولية في مصر http://www.egypt.iom.int.

11. الموقع الالكتروني الرسمي للجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء المصري: :
http://www.sis.gov.eg

12. الموقع الرسمي لدائرة الاحصاء الماليزية: http://www.statistics.gov.my

13. عادل عبد العظيم: التجارب الدولية - تجربة ماليزيا, المعهد العربي للتخطيط, الكويت. (سلسلة منشورات على الموقع الإلكتروني: www.arab-api.org).

14. الجهاز المركزي للإحصاء في العراق: إحصاءات- المؤشرات الديمغرافية والسكانية,: http://www.cosit.gov.iq/ar/2013

15. الجهاز المركزي للإحصاء في العراق: إحصاءات- مؤشرات التشغيل والبطالة,: http://www.cosit.gov.iq/ar/2013

16. المكتبة القانونية العراقية, الموقع الالكتروني www.iraq-lg-law.org.

17. الموقع الالكتروني الحكومي الرسمي لوزارة الخارجية العراقية: www.mofa.gov.iq .

18. Central Intelligence Agency (CIA), the world of nation - Center for the Study of Intelligence. https://www.cia.gov.

المصـــــادر الاجنبية

Firstly: books.

1. Alfred Marshall: ***Principles of Economics***, Macmillan and Co., 8th ed., London, 1920.
2. Anders Isaksson***: Downloading Data from the World Productivity Database-User Guide***, United Nations Industrial Development Organization (UNIDO), Vienna, 2008.
3. Charles Jones***: Introduction To Economic Growth***, 2nd Edition, McGraw-Hill, Britain, 2004.
4. Dale W. Jorgenson***: Technology in Growth Theory***, Harvard University, Cambridge, 2000.
5. Daron Acemoglu: ***Introduction to Modern Economic Growth***, Massachusetts Institute of Technology (MIT), Version.1, Cambridge, 2007.
6. David Romer***: Advanced Macroeconomics***, McGraw-Hill, Fourth Edition, New York,2012.
7. D. N. Dwivedi***: Microeconomics – Theory and Applications***, Dorling Kindersley -Sanat Printers, India, 2006.
8. Donald Rutherford: ***Routledge Dictionary of Economics***, published by Routledge, 2-Edition, London and New York, 2002.
9. Eamonn Butler: ***Adam Smith- a Primer***, (iea) The Institute of Economic Affairs, London, With Out Date.
10. Friedrich A. Hayek: ***The Road to Serfdom***, The Institute of Economic Affairs, London, 1999.
11. Harald Uhlig: ***Economics and Reality***, The Milton Friedman Institute for Research, USA, 2011 .
12. Heather Bateman, Katy McAdam***: Dictionary of Economics***, A & C Black Publishers Ltd, Second Edition, London, 2006.
13. H. J. Davenport: ***The Economics of Alfred Marshall*** ,Sentry Press, New York, I965.
14. Humberto Barreto & Frank Howland: ***Introductory Econometric***, Cambridge University Press, New York-USA, 2006.
15. Hywel G. Jones: ***An Introduction to Modern Theories of Economic Growth***, McGraw-Hill, Britain, 1976.
16. Isaiah Berlin: ***Four Essays on Liberty***, Oxford University Press- London, New York,, United States of America, 1971.
17. James Powell: ***A History of the Canadian Dollar***, Bank of Canada, Canada, 2005.
18. Jonathan D. Putnam: ***Intellectual Property and Innovation in the Knowledge-Based Economy***, University of Toronto, Canada, 2006.

19. J. L. Roberts: ***Terminology - A glossary of Technical Terms on The Economics and Finance of Health Services***, World Health Organization Regional Office for Europe, Copenhagen, 1998.

20. John Stuart Mill: ***On Liberty***, Batoche Books Limited, Ontario – Canada, 1859.

21. Joseph A. Schumpeter: ***Capitalism, Socialism, & Democracy***, George Allen & Unwin (Publishers) Ltd, Fifth edition, UK, 1976.

22. Marcel Boumans: ***Measurement in Economics A Handbook***, Elsevier Academic Press publications, First edition, University of Amsterdam, Netherlands, 2007.

23. Michael D. Bordo***: Money, History, and International Finance***, University of Chicago Press, USA, 1989 .

24. Milton Friedman: ***Essays in Positive Economics Part I - The Methodology of Positive Economics***, University of Chicago Press, USA,1970.

25. OECD ***Oslo Manual***: ***Guidelines for Collecting and Interpreting Innovation Data***, 3rd edition, OECD, Paris, 2005.

26. Robert J. Barro & Xavier Sala-i-Martin: ***Economic Growth***, The Massachusetts Institute of Technology (MIT) Press, Second Edition, Cambridge, London- England, 2004.

27. Stephen L. Slavin: ***Macroeconomics***, McGraw- Hill/Irwin Companies, 8-Edition, New York,2008.

28. Thomas Hobbes***: Leviathan***, Printed for Andrew Crooke, At the Green Dragon in St. Paul's Churchyard, 1651.

29. Thomas Piketty: ***Capital in the Twenty-First Century***, Translated by Arthur Gold hammer, The Belknap Press of Harvard University Press, Cambridge, London, England, 2014.

Secondly: Research and Studies.

1. Andrew Sharpe: ***Unbundling Canada's Weak Productivity Performance-The Way Forward***, Center for The Study of Living Standards (CSLS), Research Report February 2010, Canada, 2010.

2. Andrew Sharpe & Eric Thomson: ***New Estimates of Labour, Capital and Multifactor Productivity Growth and Levels for Canadian Provinces at the Three-digit NAICS Level, 1997-2007***, Center for The Study of Living Standards (CSLS), Research Report June 2010, Canada, 2010.

3. Andrew Sharpe & Anne-Marie Shaker: ***Indicators of Labour Market Conditions in Canada***, The Centre for the Study of Living Standards for Human Resources and Social Development Canada, CSLS Research Report, Canada, 2007.

4. Amartya Sen: ***Freedom of choice- Concept and Content***, Alfred Marshall Lecture at the annual meeting of the European Economic Association, World Institute for Development Economics Research of Nations University, Copenhagen, 22 August 1987**.**

5. Ahmad Afrooz & Khalid B Abdul Rahim: ***Total Factor Productivity in Food Industries of Iran***, International Journal of Economics and Finance, Vol. 3, No. 1; February 2011.

6. Arnaud Dupuy: ***Hicks Neutral Technical Change Revisited- CES Production Function and Information of General Order***, Volume 6, Issue 2, Maastricht University, Netherlands, 2006.

7. Antonio D'Agata & Giuseppe Freni: ***The structure of growth models-A comparative survey***, Institute Study Economic, Napoli (Italy), 2002.

8. Aleksander Rutkowski***: Public Investment, Transport Infrastructure & Growth in Poland***, Economic analysis from the European Commission's Directorate-General for Economic and Financial Affairs, Volume 6, Issue 11, 2009.

9. Anders Isaksson: ***Determinants of Total Factor Productivity***- A Literature Review, Research and Statistics Branch (UNIDO), 2007.

10. Andrew Smith: ***The Canadian Banking and Currency Laws of 1871 in the Mirror of the United States***, Enterprise & Society وVolume 13, Number 3, September 2012.

11. Anthony E. Boardman: ***A review and Evaluation of Privatization in Canada***, Beedie School of Business, Simon Fraser University, Volume 5•Issue 4•January, Canada, 2012.

12. Barry W. Ickes: ***Endogenous Growth Models***, Department of Economics-Penn State University, Spring 1996.

13. C. Lanier Benkard: ***Learning and Forgetting: The Dynamics of Aircraft Production***, National Bureau of Economic Research, Working Paper No.7127, Cambridge, 1999.

14. Chad Syverson: ***What Determines Productivity?***, Journal of Economic Literature, 2011.

15. Center of The Study of Living Standards: Aggregate Labour ***Productivity Growth in Canada and the United States-Definitions, Trends and Measurement Issues***, CSLS Research Report, Final Version, Ottawa-Canada, 2004.

16. Chad Syverson: ***What Determines Productivity?***, Journal of Economic Literature Vol. XLIX 49:2 (June 2011).

17. Christian Groth: ***A note on the Concepts of (TFP) and Growth*** Accounting, Economic Growth Lecture, Harvard University, Massachusetts-USA, 2011.

18. Chad Syverson***: What Determines Productivity?***, Journal of Economic Literature, 49:2, 2011.

19. David Alan Aschauer: ***Is public Expenditure Productive***?, Journal of Monetary Economics 23, Chicago, USA, 1989.

20. Dilip Mookherjee & Debraj Ray: ***Readings in the Theory of Economic Development***, Boston University, Boston-USA, 1999.

21. D. Wade Hands: ***The Positive-Normative Dichotomy and Economics***, University of Puget Sound, Tacoma - Washington, USA, 2009.

22. Edward Elgar***: Joan Robinson's Economics***, Department of Economics, University of Vermont, Burlington, VT, USA, 2004.

23. Edward Nelson: ***Milton Friedman and U.S. Monetary History 1961−2006***, Federal Reserve Bank of St. Louis, Working Paper 2007-002B, USA, 2007.

24. Emanuele Felice: ***Human capital and economic growth. An exploration into the Italian regions (1891-2001)***, University of Bologna, Bologna- Italy, 2004.

25. (ESCWA***): Analysis of Performance and Assessment of Growth and Productivity in the ESCWA Region***, United Nations, Fifth Issue, New York, 2007.

26. Florian Schutt: ***The Importance of Human Capital for Economic Growth***, IWIM - Institute for World Economics and International Management, The University of Bremen, Germany, 2003.

27. Gboyega A. Oyeranti :***Concept and Measurement of Productivity***, Department of Economics- University of Ibadan, 1994.

28. Gina Gustavsson: The Psychological Dangers of Positive Liberty- Reconstructing a Neglected Undercurrent in Isaiah Berlin's "Two Concepts of Liberty", University of Notre Dame, USA, 2014.

29. Hanaa Kheir-El-Din: ***Productivity performance in developing countries***, Country case studies-Egypt, UNIDO, 2005.

30. Hoda Abdel-Ghaffar Youssef***: Towards Inflation Targeting in Egypt Fiscal and Institutional Reforms to Support Disinflation Efforts***, European Commission, Brussels, Belgium, 2007.

31. International Monetary Fund***: Fiscal Policy and Income Inequality***, Washington,2014.

32. Jacqueline Lytle: ***The Effects of Negative and Positive Freedom on Economic Growth***, Human Development and Poverty, Thesis Submitted to University of Northern British, Columbia, 2013.

33. James A. Gould*: **Positive and Negative Economic Freedom***, University of South Florida, Florida, 1987.

34. John B. Taylor: ***How the Rational Expectations Revolution Has Changed Macroeconomic Policy Research***, Stanford University, San Francisco, California, 2000.

35. John F. Muth: ***Rational Expectations and the Theory of Price Movements***, Journal of The Econometric Society, Econometrica, Vol. 29, No. 3 (Jul., 1961).

36. James Gwartney & Robert Lawson**: *The Concept and Measurement of Economic Freedom*,** European Journal of Political Economy, Vol. 19, 2003.

37. Jeffrey D. Sachs & Andrew M. Warner***: Natural Resource Abundance and Economic Growth***, Harvard Institute for International Development, Harvard University, Cambridge, 1997.

38. Jeremy Greenwood, Boyan Jovanovic: ***New Developments in Productivity Analysis***, University of Chicago Press, USA, 2001.

39. Jonathan D.Ostry: ***Redistribution Inequality and Growth***, International Monetary Fund, 2014.

40. Jonathan D. Putnam: ***Intellectual Property and Innovation in the Knowledge-Based Economy***, University of Toronto, Canada, 2008.

41. Mark bode: ***Isaiah Berlin and the Problem of Counter- Enlightenment Liberalism***, Thesis submitted for the degree of Doctor of Philosophy in the school of History and politics , University of Adelaide, 2011.

42. Michael Bradfield & Ken Dunn: ***Technical Change and Regional Wage Rates***, Dalhousie University, Halifax- Canada, 1996.

43. Masaya Yasuoka & Tamotsu Nakamura: ***Private Education and Positive Growth with Shrinking Income Inequality,*** Kobe University, Kobe- Japan, 1991.

44. M. Husson: ***The Share of Value Added in Europe***, The Journal of the IRES, Vol. 64, No.1, 2010.

45. Mohammad Hosni Shari***: Analyzing Bank Negara Malaysia's Behavior in Formulating Monetary Policy***, Centre for Applied Macroeconomic Analysis (CAMA), College of Business and Economics, Australian National University, 2008.

46. Niclas Berggren: ***The Benefits of Economic Freedom***, The Independent Review, VOLUME VIII, NUMBER 2, FALL 2003

47. Philippe Aghion and Peter Howitt: ***A Model of Growth Through Creative Destruction***, Econometrica, The Econometric Society. Vol. 60, No.2 (Mar., 1992).

48. Paul M. Romer: ***Endogenous Technological Change***: The Journal of Political Economy, Vol.98, No.5, Part 2, 1990.

49. Paul M. Romer: ***Increasing Returns and Long-Run Growth***, Vol. 94, No.5. (Oct.,1986).

50. Paul M. Romer: ***The Origins of Endogenous Growth***, Journal of Economic Perspectives-Volume 8, Number1, 1994.

51. Peter Harrison: ***Can Measurement Error Explain the Weakness of Productivity Growth in the Canadian Construction Industry***, The Centre for the Study of Living Standards for the Construction Sector Council, CSLS Research Report No. 2007-01, Canada, 2007.

52. Robert A. Lawson: ***On Testing the Connection between Economic Freedom and Growth***, Econ Journal Watch, Volume 3- Number 3-2006.

53. Richard G. Lipsey & Kenneth Carlaw: ***What Does Total Factor Productivity Measure***?, Simon Fraser University at Harbour Centre, Vancouver, 2001.

54. Robert M. Solow***: A Contribution to the Theory of Economic Growth*** ,The Quarterly Journal of Economics, Vol. 70, No. 1. published by The MIT Press, (Feb., 1956).

55. Robert M. Solow: ***Technical Change and the Aggregate Production Function***, The Review of Economics and Statistics, Vol. 39, No. 3 (Aug., 1957), The MIT Press, 1957.

56. Robert E. Lucas, Jr.: ***On The Mechanics of Economic Development***, Journal of Monetary Economics 22, 1988.

57. Robert Neil McCauley: ***Understanding Monetary Policy in Malaysia and Thailand: Objectives***, Instruments and Independence, Bank for International Settlements, BIS Papers No 31, Representative Offices in Hong Kong, 2007.

58. Steve H. Hanke and Stephen J. K. Walters: ***Economic Freedom Prosperity and Equality - A Survey***, Cato Journal 17, 1997.

59. Someshwar Rao & Andrew Sharpe***: Industry Canada***, Centre for the Study of Living Standards, Canada, 2004.

60. Siddig Abdelmageed Salih: ***The Challenges of Poverty Alleviation in IDB Member Countries***, Islamic Development Bank, 1999.

61. Thomas J. Sargent & Neil Wallace: ***Rational Expectation and The Theory of Economic Policy***, University of Minnesota, Minneapolis, USA, 1976.

62. Thomas Russell: ***On Harrod Neutral Technical Change***, Santa Clara University, California, 2004.

63. Timothy Hannan***: The Productivity Perplex***, Federal Reserve Bank of Philadelphia, Pennsylvania-USA, 1976.

64. T. K. Ryme: ***More on the Measurement of Total Factor Productivity***, Carleton University, Ottawa, 1992.

65. The Canadian Chamber of Commerce: ***Reevaluating Canada's International Trade: The Impact of Global Supply Chains***, Economic Policy Series–Policy Brief, Canadian Business Journal - May 2013, Canada,2013.

66. Walter E. Block**: *Economic Freedom - Toward a Theory of Measurement,*** Fraser Institute**,** Proceedings of an International Symposium, Vancouver- Canada, 1991.

67. Walter E. Block: ***Economic Freedom - Toward a Theory of Measurement***, Proceedings of an International Symposium, The Fraser Institute, Vancouver, British Columbia, Canada, 1991.

Thirdly: Reports.

1. Australian Energy Market Commission (AEMC***): Draft Report 2010- Review into The Use of Total Factor Productivity for The Determination of Prices and Revenues***, Sydney-Australian, 2010.

2. Australian Energy Market Commission (AEMC): ***Final Report 2011- Review into The Use of Total Factor Productivity for The Determination of Prices and Revenues***, Sydney-Australian, 2011.

3. Anders Isaksson: ***World Productivity Database – A technical Description***, United Nations Industrial Development Organization (UNIDO), Vienna, 2008.

4. Bank Negara Malaysia: ***Monetary Policy in 2012***, Annual Report 2012, The Joint Policy Committee (JPC), Malaysia, 2012.

5. Bank of Canada***: Review Winter 2006-2007***, Canada, 2007.

6. Barack Obama***: A plan for Jobs***, The New Economic Patriotism, Chicago–USA, 2013.

7. Congressional Budget Office: ***The Budget and Economic Outlook***, CBO's Editing and Publishing Group, Washington ,2014.

8. Cornell University, INSEAD, & WIPO**:** ***The Global Innovation Index 2014- The Human Factor In innovation***, second printing, Fontainebleau, Geneva. 2014.

9. Commission on Growth and Development***: The Growth Report-Strategies for Sustained Growth and Inclusive Development***, The World Bank, Washington-USA, 2008.

10. James Gwartney, Robert Lawson and Walter Block*:* ***Economic Freedom of the World*** *1975 – 1995*, Fraser Institute, Vancouver, British Columbia, Canada, 1996.

11. James Gwartney & Robert Lawson: ***Economic Freedom of the World***, 2004 Annual Report, Canada 2004.

12. James Gwartney, Robert Lawson & Joshua Hall: ***Economic Freedom of the World: 2013 Annual Report***, Fraser Institute, Canada, 2005.

13. James Gwartney, Robert Lawson & Joshua Hall: ***Economic Freedom of the World: 2013 Annual Report***, Fraser Institute, Canada, 2007.

14. James Gwartney ,Robert Lawson & Seth Norton: ***Economic Freedom of the World***, 2008 Annual Report, Canada 2008.

15. James Gwartney, Robert Lawson, & Joshua Hall: ***Economic Freedom of the World: 2013 Annual Report***, Fraser Institute, Canada, 2010.

16. James Gwartney, Robert Lawson & Joshua Hall: ***Economic Freedom of the World: 2013 Annual Report***, Fraser Institute, Canada, 2011.

17. James Gwartney, Robert Lawson & Joshua Hall***: Economic Freedom of the World***, 2012 Annual Report.

18. James Gwartney, Robert Lawson, & Joshua Hall**:** ***Economic Freedom of the World****: 2013 Annual Report*, Fraser Institute, Canada, 2012.

19. James Gwartney, Robert Lawson, & Joshua Hall**:** ***Economic Freedom of the World****: 2014 Annual Report*, Fraser Institute, Canada, 2013.

20. Klaus Schwab, World Economic Forum: ***The Global Competitiveness Report 2013–2014***, Geneva, 2013.

21. Klaus Schwab: ***The Global Competitiveness Report 2014–2015***, the World Economic Forum, 2014.

22. Legatum Institute: ***The Legatum Prosperity Index 2013***, United Arab Emirates, 2013.

23. Malaysia Productivity Corporation (MPC***): Malaysia's Productivity Performance***, 18th Productivity Report, Malaysia,2011.

24. Office of Management and Budget: ***Budget of The U.S. Government***, U.S. government Printing Office, Washington, 2014.

25. PEMUDAH Secretariat: ***Malaysia in Doing Business 2014***, Malaysia Productivity Corporation-Focus Group on Public Relations, Malaysia, 2014.

26. Peter A. Cornelisse & Herman K. van Dijk: ***Jan Tinbergen (1903-1994)***, Econometric Institute Report EI 2006-09, Erasmus University Rotterdam, Netherlands 2006.

27. Ricardo de Avillez & Christopher Ross: ***CSLS Research Report 2011,*** The Centre for the Study of Living Standards (CSLS), Ottawa- Canada, 2011.

28. Ricardo de Avillez: ***CSLS Research Report 2014***, The Centre for the Study of Living Standards (CSLS), Ottawa- Canada, 2014.

29. Selangor Darul Ehsan: ***Malaysia in The (IMD) World Competitiveness Yearbook***, Malaysia Productivity Corporation (MPC), Malaysia, 2013.

30. Statistics Canada***: An Overview of Recent Macroeconomic Developments in Canada***, Published by authority of the Minister responsible for Statistics Canada, Ottawa, 2014.

31. Statistics Canada***: Labour Force Information***, Published by Authority of The Minister Responsible for Statistics Canada ,Ottawa, April 2015.

32. The Centre for the Study of Living Standards (CSLS***): Productivity Growth and Poverty Reduction in Developing Countries***, Background Paper prepared for the 2004 World Employment Report of the International Labour Organization, Ottawa- Canada, 2003.

33. The White House: ***Economic Report of The President 2014***, Together With The Annual Report of the Council of Economic Advisers, U.S. Government Printing Office, Washington, 2014.

34. A World Bank Group Flagship Report :***Doing Business 2015- Going Beyond Efficiency***, International Bank For Reconstruction and Development- The World Bank, Washington, 2014.

35. A World Bank Group Flagship Report :***Doing Business 2015- Going Beyond Efficiency***, International Bank For Reconstruction and Development- The World Bank, Washington, 2014.

36. Zvi Griliches: Productivity, R&D, and the Data Constraint***, The American Economic Review***, Vol. 84, No.1, (Mar., 1994).

37. Zeti Akhtar Aziz***: The Malaysian Economy in 2005***, Bank Negara Malaysia,2006.

Fourthly: Conferences.

1. Alois Kneip & Robin C. Sickles***: Panel Data, Factor Models, and the Solow Residual***, Workshop of the 2008 Asia-Paci…c Productivity Conference, July 17-19, Department of Economics, National Taiwan University, Taipei, Taiwan, 2010.

2. Dale W. Jorgenson***: Productivity and Economic Growth***, Fifty Years of Economic Measurement- The Jubilee of the Conference on Research in Income and Wealth, University of Chicago Press- USA, 1991.

3. Matthew Stewart, Kip Beckman, and Glen Hodgson: ***Economic Performance and trends Ontario's Economic and Fiscal Prospects***, The Conference Board of Canada, Ontario-Canada, 2012.

4. Paul Kellogg: ***After Left Nationalism- The Future of Canadian Political Economy***, Paper Presented to The 2003 Meetings of The Canadian Political Science, Association, Halifax, Nova Scotia, Canada, 2003.

الملحق (1)
بعض مؤشرات دليل الابداع العالمي 2014 - كندا

ت	المؤشر	قيمة المؤشر (من1 إلى 100)%	المرتبة عالمياً
1	الاستقرار السياسي وغياب العنف	%92	14
2	فعالية الحكومة	%94	10
3	الجودة التنظيمية	%94	10
4	سيادة القانون	%93	11
5	سهولة بدء النشاط التجاري	%99	2
6	تكلفة الطرد من العمل ومكافأة نهاية الخدمة	%75	37
7	صفقات رأس المال الاستثماري المبادر (المغامر)	%100	1
8	سهولة تسوية حالات الإفلاس	%94	9
9	سهولة دفع الضرائب	%95	8
10	الإنفاق على التعليم	%65	47
11	الإنفاق على البحث والتطوير	%81	23
12	تصنيف الجامعات	%99	3
13	الوصول إلى التكنولوجيا	%86	20
14	استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	%87	19
15	الخدمات الحكومية على الإنترنت	%96	6
16	أداء الخدمات اللوجستية	%90	12
17	اجمالي تكوين رأس المال	%60	57
18	تقييم مجالات القراءة والرياضيات والعلوم	%89	8
19	انتاج الكهرباء (كيلوواط ساعة للفرد)	%98	4
20	الأداء البيئي	%84	24
21	الشهادات البيئية ISO 14001	%55	59
22	سهولة الحصول على الائتمان	%73	27
23	الائتمان المحلي للقطاع الخاص	%87	19
24	حماية المستثمرين	%97	4
25	رسملة السوق	%91	11
26	القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة	%91	11
27	شدة المنافسة المحلية	%78	31
28	العمالة في الخدمات كثيفة المعرفة	%89	13
29	المتقدمين للدراسات العليا للأعمار 20–34	%98	4
30	التعاون البحثي (الجامعة/ الصناعة)	%88	17
31	التنمية العنقودية	%88	17
32	استيراد التقنية العالية	%78	29
33	تصدير التقنية العالية	%75	32
34	تطبيقات المقيمين معاهدة التعاون بشأن البراءات	%79	25
35	المنشورات العلمية والتقنية (مجلات ومقالات)	%87	19
36	معدل نمو GDP لكل مشارك في العمل	%43	67
37	الإنفاق على برامج الحاسوب	%96	4
38	اصدار شهادات (ISO 9001)	%54	66
39	تكنولوجيا المعلومات وإيجاد انموذج تنظيمي جديد	%92	12
40	صادرات السلع الابداعية	%62	49

Source\ Cornell University, INSEAD, & WIPO**:** ***The Global Innovation Index 2014- The Human Factor In innovation***, second printing, Fontainebleau, Geneva. 2014, pp.289-365.

الملحق(2)
بعض مؤشرات دليل الابداع العالمي 2014 - مصر

ت	المؤشر	قيمة المؤشر (من1 إلى 100)%	المرتبة عالمياً
1	الاستقرار السياسي وغياب العنف	%6	135
2	فعالية الحكومة	%18	118
3	الجودة التنظيمية	%24	109
4	سيادة القانون	%39	88
5	سهولة بدء النشاط التجاري	%58	61
6	تكلفة الطرد من العمل ومكافأة نهاية الخدمة	%6	135
7	صفقات رأس المال الاستثماري المبادر (المغامر)	%10	64
8	سهولة تسوية حالات الإفلاس	%12	125
9	سهولة دفع الضرائب	%23	110
10	الإنفاق على التعليم	%30	93
11	الإنفاق على البحث والتطوير	%43	67
12	تصنيف الجامعات	%70	44
13	الوصول إلى التكنولوجيا	%42	77
14	استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	%49	70
15	الخدمات الحكومية على الإنترنت	%70	42
16	أداء الخدمات اللوجستية	%59	56
17	اجمالي تكوين رأس المال	%12	125
18	انتاج الكهرباء (كيلوواط/ساعة للفرد)	%37	78
19	الأداء البيئي	%66	48
20	الشهادات البيئية ISO 14001	%53	61
21	سهولة الحصول على الائتمان	%34	81
22	الائتمان المحلي للقطاع الخاص	%30	99
23	حماية المستثمرين	%13	119
24	رسملة السوق	%40	65
25	القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة	%60	44
26	شدة المنافسة المحلية	%9	123
27	العمالة في الخدمات كثيفة المعرفة	%68	46
28	المتقدمين للدراسات العليا للأعمار 20–34	%39	87
29	التعاون البحثي (الجامعة/ الصناعة)	%7	127
30	التنمية العنقودية	%67	45
31	استيراد التقنية العالية	%39	77
32	تصدير التقنية العالية	%17	105
33	تطبيقات المقيمين معاهدة التعاون بشأن البراءات	%29	81
34	المنشورات العلمية والتقنية (مجلات ومقالات)	%55	64
35	معدل نمو GDP لكل مشارك في العمل	%23	90
36	الإنفاق على برامج الحاسوب	%14	64
37	اصدار شهادات (ISO 9001)	%52	69
38	تكنولوجيا المعلومات وايجاد انموذج أعمال جديد	%28	98
39	تكنولوجيا المعلومات وإيجاد انموذج تنظيمي جديد	%45	75
40	صادرات السلع الابداعية	%54	58

Source\ Cornell University, INSEAD, & WIPO**:** ***The Global Innovation Index 2014- The Human Factor In innovation***, second printing, Fontainebleau, Geneva. 2014, pp.289-365.

الملحق (3)
بعض مؤشرات دليل الابداع العالمي 2014 - ماليزيا

ت	المؤشر	قيمة المؤشر (من1 إلى 100)%	المرتبة عالمياً
1	الاستقرار السياسي وغياب العنف	%50	72
2	فعالية الحكومة	%78	32
3	الجودة التنظيمية	%68	46
4	سيادة القانون	%70	44
5	سهولة بدء النشاط التجاري	%90	15
6	تكلفة الطرد من العمل ومكافأة نهاية الخدمة	%23	110
7	صفقات رأس المال الاستثماري المبادر (المغامر)	%51	35
8	سهولة تسوية حالات الإفلاس	%74	37
9	سهولة دفع الضرائب	%81	28
10	الإنفاق على التعليم	%79	29
11	الإنفاق على البحث والتطوير	%72	34
12	تصنيف الجامعات	%80	28
13	الوصول إلى التكنولوجيا	%63	51
14	استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	%57	59
15	الخدمات الحكومية على الإنترنت	%87	20
16	أداء الخدمات اللوجستية	%80	28
17	اجمالي تكوين رأس المال	%77	34
18	انتاج الكهرباء (كيلوواط/ساعة للفرد)	%63	47
19	الأداء البيئي	%66	49
20	الشهادات البيئية ISO 14001	%79	28
21	سهولة الحصول على الائتمان	%100	1
22	الائتمان المحلي للقطاع الخاص	%83	25
23	حماية المستثمرين	%97	4
24	رسملة السوق	%97	4
25	القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة	%81	21
26	شدة المنافسة المحلية	%79	29
27	العمالة في الخدمات كثيفة المعرفة	%55	50
28	المتقدمين للدراسات العليا للأعمار 20–34	%45	78
29	التعاون البحثي (الجامعة/ الصناعة)	%90	15
30	التنمية العنقودية	%91	13
31	استيراد التقنية العالية	%100	1
32	تصدير التقنية العالية	%99	2
33	تطبيقات المقيمين معاهدة التعاون بشأن البراءات	%70	35
34	المنشورات العلمية والتقنية (مجلات ومقالات)	%63	53
35	معدل نمو GDP لكل مشارك في العمل	%64	42
36	الإنفاق على برامج الحاسوب	%70	23
37	اصدار شهادات (ISO 9001)	%88	18
38	تكنولوجيا المعلومات وايجاد انموذج أعمال جديد	%92	11
39	تكنولوجيا المعلومات وإيجاد انموذج تنظيمي جديد	%93	11
40	صادرات السلع الابداعية	%98	4

Source\ Cornell University, INSEAD, & WIPO**:** ***The Global Innovation Index 2014- The Human Factor In innovation***, second printing, Fontainebleau, Geneva. 2014, pp.289-365.

ملحق (4) مؤشرات حالة كندا

مؤشر الانتاجية	مؤشر الحرية اقتصادية						
(TFP)_K06 Total Factor Productivity	Summary	**(REG.)** Regulation	**(TRD.)** Freedom to Trade Internationally	**(MON.)** Sound Money	**(RIT.)** Legal System and Property Rights	**(GOV.)** Size of Government	Year
0.887	6.72	6.30	7.50	8.80	5.80	5.20	**1975**
0.952	7.47	7.29	8.62	9.05	7.15	5.22	**1976**
0.912	7.49	7.31	8.60	9.07	7.21	5.26	**1977**
0.895	7.51	7.34	8.57	9.09	7.26	5.31	**1978**
0.886	7.54	7.36	8.54	9.11	7.32	5.35	**1979**
0.862	7.68	8.14	8.60	9.09	7.18	5.37	**1980**
0.903	7.58	7.41	8.49	9.14	7.44	5.44	**1981**
0.830	7.61	7.43	8.47	9.16	7.50	5.48	**1982**
0.895	7.63	7.46	8.44	9.18	7.55	5.53	**1983**
0.920	7.66	7.48	8.42	9.20	7.61	5.57	**1984**
0.884	7.77	8.11	8.70	8.93	7.88	5.24	**1985**
0.877	7.71	7.53	8.37	9.24	7.73	5.66	**1986**
0.883	7.73	7.56	8.34	9.25	7.79	5.70	**1987**
0.891	7.75	7.58	8.31	9.27	7.85	5.74	**1988**
0.860	7.78	7.61	8.29	9.29	7.90	5.79	**1989**
0.820	8.09	7.82	8.79	9.68	8.35	5.81	**1990**
0.781	7.83	7.66	8.24	9.33	8.02	5.88	**1991**
0.799	7.85	7.68	8.21	9.35	8.08	5.92	**1992**
0.789	7.87	7.70	8.19	9.37	8.14	5.96	**1993**
0.811	7.89	7.73	8.16	9.38	8.19	6.01	**1994**
0.800	8.10	8.02	8.12	9.63	8.95	5.80	**1995**
0.800	7.94	7.78	8.11	9.42	8.31	6.10	**1996**
0.813	8.60	7.98	8.93	9.82	9.54	6.75	**1997**
0.809	7.99	7.83	8.06	9.46	8.43	6.18	**1998**
0.822	8.31	7.65	8.43	9.65	9.60	6.20	**1999**
0.832	8.36	8.06	8.97	9.53	9.27	5.97	**2000**
0.835	8.08	7.30	8.20	9.40	9.00	6.50	**2001**
0.832	7.92	7.30	7.90	9.50	8.30	6.60	**2002**
0.825	8.00	7.30	7.90	9.50	8.70	6.60	**2003**
0.813	8.04	7.78	7.82	9.60	8.40	6.62	**2004**
0.803	8.34	8.55	7.90	9.68	8.67	6.88	**2005**
0.792	7.98	7.74	7.14	9.60	8.53	6.88	**2006**
0.786	7.98	8.17	7.09	9.50	8.50	6.63	**2007**
0.781	7.92	8.16	7.10	9.54	8.28	6.54	**2008**
0.781	8.13	8.31	8.00	9.55	8.68	6.12	**2009**
0.784	8.09	8.48	7.65	9.46	8.74	6.12	**2010**
0.840	**7.86**	**7.69**	**8.20**	**9.36**	**8.11**	**5.94**	**Average**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير الدولية السنوية الآتية:

James Gwartney, Robert Lawson & Joshua Hall: Economic Freedom of the World: 2012 Annual Report, p.52.
James Gwartney, Robert Lawson & Joshua Hall: Economic Freedom of the World: 2010 Annual Report p.45.
James Gwartney & Robert Lawson: Economic Freedom of the World: 2008 Annual Report p.65.
James Gwartney & Robert Lawson: Economic Freedom of the World: 2007 Annual Report p.64.
James Gwartney & Robert Lawson: Economic Freedom of the World: 2004 Annual Report p.65.
James Gwartney & Robert Lawson: Economic Freedom of the World: 2001 Annual Report p.142.
James Gwartney & Robert Lawson: Economic Freedom of the World: 2000 Annual Report p102.
الموقع الالكتروني لمنظمة اليونيدو: http://www.unido.org/data1/wpd/Index.cfm

ملحق (5) مؤشرات حالة مصر

مؤشر الحرية اقتصادية							مؤشر الانتاجية
Year	**(GOV.)** Size of Government	**(RIT.)** Legal System and Property Rights	**(MON.)** Sound Money	**(TRD.)** Freedom to Trade Internationally	**(REG.)** Regulation	Summary	(TFP)_K06 Total Factor Productivity
1975	2.90	3.30	5.80	5.30	4.20	4.30	0.299
1976	3.14	3.63	7.27	2.28	4.73	4.21	0.390
1977	3.27	3.69	7.33	2.42	4.76	4.29	0.393
1978	3.39	3.76	7.39	2.56	4.79	4.38	0.375
1979	3.51	3.83	7.45	2.70	4.82	4.46	0.362
1980	3.95	2.76	7.70	2.18	4.76	4.27	0.376
1981	3.76	3.96	7.56	2.97	4.88	4.63	0.401
1982	3.88	4.02	7.62	3.11	4.91	4.71	0.368
1983	4.00	4.09	7.68	3.25	4.94	4.79	0.440
1984	4.12	4.15	7.74	3.39	4.97	4.87	0.457
1985	4.54	5.38	8.85	0.40	5.16	4.87	0.409
1986	4.37	4.28	7.85	3.67	5.03	5.04	0.416
1987	4.49	4.35	7.91	3.81	5.06	5.12	0.423
1988	4.61	4.41	7.97	3.95	5.09	5.21	0.421
1989	4.74	4.48	8.03	4.08	5.12	5.29	0.417
1990	4.37	3.50	8.16	1.12	5.68	4.57	0.418
1991	4.98	4.61	8.15	4.36	5.18	5.46	0.426
1992	5.10	4.68	8.20	4.50	5.21	5.54	0.469
1993	5.23	4.74	8.26	4.64	5.24	5.62	0.465
1994	5.35	4.81	8.32	4.78	5.27	5.71	0.478
1995	4.73	4.88	7.61	6.27	6.49	5.99	0.462
1996	5.59	4.94	8.44	5.06	5.33	5.87	0.473
1997	5.55	7.60	8.30	6.30	5.40	6.63	0.485
1998	5.84	5.07	8.55	5.33	5.39	6.04	0.474
1999	5.80	6.40	9.55	6.45	5.80	6.80	0.474
2000	6.13	5.87	9.53	6.66	5.84	6.81	0.478
2001	7.10	4.60	9.60	6.20	5.00	6.50	0.478
2002	6.90	4.90	9.60	4.80	4.60	6.16	0.474
2003	6.80	4.70	9.30	5.00	4.70	6.10	0.468
2004	5.99	4.39	8.65	6.48	4.93	6.09	0.461
2005	6.34	5.63	8.85	6.67	5.37	6.57	0.455
2006	7.29	5.82	8.74	6.63	5.51	6.80	0.451
2007	7.18	5.85	8.68	6.80	6.09	6.92	0.450
2008	7.21	5.44	8.26	6.88	6.33	6.82	0.452
2009	6.54	5.60	8.66	6.74	5.89	6.69	0.455
2010	7.27	5.40	8.81	6.77	5.69	6.79	0.459
Average	**5.17**	**4.71**	**8.23**	**4.57**	**5.23**	**5.58**	**0.435**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير الدولية السنوية الآتية:

James Gwartney, Robert Lawson & Joshua Hall: Economic Freedom of the World: 2012 Annual Report, p.68.
James Gwartney, Robert Lawson & Joshua Hall: Economic Freedom of the World: 2010 Annual Report p.61.
James Gwartney & Robert Lawson: Economic Freedom of the World: 2008 Annual Report p.81.
James Gwartney & Robert Lawson: Economic Freedom of the World: 2007 Annual Report p.80.
James Gwartney & Robert Lawson: Economic Freedom of the World: 2004 Annual Report p.81.
James Gwartney & Robert Lawson: Economic Freedom of the World: 2001 Annual Report p.157.
James Gwartney & Robert Lawson: Economic Freedom of the World: 2000 Annual Report p.118.
الموقع الالكتروني لمنظمة اليونيدو: http://www.unido.org/data1/wpd/Index.cfm

ملحق (6)
مؤشرات حالة ماليزيا

Year	(GOV.) Size of Government	(RIT.) Legal System and Property Rights	(MON.) Sound Money	(TRD.) Freedom to Trade Internationally	(REG.) Regulation	Summary	(TFP)_K06 Total Factor Productivity
	مؤشر الحرية اقتصادية						مؤشر الانتاجية
1975	5.30	4.60	7.30	7.90	6.40	6.30	0.392
1976	5.55	5.70	9.06	7.72	6.60	6.93	0.481
1977	5.56	5.74	8.99	7.71	6.62	6.92	0.470
1978	5.57	5.77	8.92	7.69	6.64	6.92	0.462
1979	5.59	5.81	8.85	7.67	6.67	6.92	0.455
1980	4.84	6.59	9.05	7.32	6.88	6.94	0.455
1981	5.61	5.88	8.71	7.63	6.71	6.91	0.492
1982	5.62	5.91	8.63	7.61	6.73	6.90	0.461
1983	5.63	5.95	8.56	7.59	6.76	6.90	0.525
1984	5.65	5.98	8.49	7.57	6.78	6.89	0.539
1985	5.56	6.31	8.38	7.44	7.34	7.01	0.465
1986	5.67	6.06	8.35	7.53	6.82	6.89	0.447
1987	5.68	6.09	8.28	7.51	6.85	6.88	0.449
1988	5.69	6.13	8.20	7.50	6.87	6.88	0.468
1989	5.70	6.16	8.13	7.48	6.89	6.87	0.469
1990	6.27	6.52	9.00	7.75	7.46	7.40	0.477
1991	5.73	6.23	7.99	7.44	6.94	6.87	0.486
1992	5.74	6.27	7.92	7.42	6.96	6.86	0.528
1993	5.75	6.31	7.85	7.40	6.98	6.86	0.527
1994	5.76	6.34	7.78	7.38	7.01	6.85	0.544
1995	6.92	6.63	9.11	7.81	7.60	7.61	0.544
1996	5.79	6.41	7.63	7.34	7.05	6.84	0.555
1997	6.80	7.50	9.35	6.95	6.90	7.50	0.549
1998	5.81	6.48	7.49	7.30	7.10	6.84	0.527
1999	6.20	5.90	8.20	6.90	6.45	6.73	0.513
2000	6.08	5.62	8.15	6.88	7.22	6.79	0.533
2001	5.60	6.10	6.70	7.40	6.10	6.38	0.553
2002	5.40	6.60	6.70	7.50	6.00	6.44	0.572
2003	5.30	6.60	7.00	7.40	6.20	6.50	0.585
2004	5.31	7.21	6.01	7.45	6.46	6.49	0.587
2005	6.03	7.27	6.60	6.87	8.18	6.99	0.579
2006	5.50	7.05	6.02	7.55	7.34	6.69	0.563
2007	5.99	6.60	6.78	7.52	7.66	6.91	0.546
2008	5.95	6.24	6.58	7.26	7.52	6.71	0.532
2009	5.55	6.65	6.50	6.59	8.04	6.67	0.525
2010	6.13	7.14	6.52	6.75	8.24	6.96	0.525
Average	5.75	6.13	8.28	7.48	6.83	6.89	0.510

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير الدولية السنوية الآتية:

James Gwartney, Robert Lawson & Joshua Hall: Economic Freedom of the World, 2012 Annual Report, p.109.
James Gwartney, Robert Lawson & Joshua Hall: Economic Freedom of the World, 2010 Annual Report p.102..
James Gwartney & Robert Lawson: Economic Freedom of the World, 2008 Annual Report p.121.
James Gwartney & Robert Lawson: Economic Freedom of the World, 2007 Annual Report p.120.
James Gwartney & Robert Lawson: Economic Freedom of the World, 2004 Annual Report p.115.
James Gwartney & Robert Lawson: Economic Freedom of the World, 2001 Annual Report p.191.
James Gwartney & Robert Lawson: Economic Freedom of the World, 2000 Annual Report p.152.
قاعدة بيانات الانتاجية على الموقع الالكتروني لمنظمة اليونيدو: http://www.unido.org/data1/wpd/Index.cfm

ملحق مصر (7)
الناتج المحلي الاجمالي العام والخاص في مصر
للمدة (1983-2012) (مليون جنيه وبالأسعار الجارية)

year	public	Private	Sum	D Public	D Private
1983	11269	14143	25412	------	-------
1984	13200	16880	30080	1931	2737
1985	15425	20213	35638	2225	3333
1986	16945	24488	41433	1520	4275
1987	17813	31522	49335	868	7034
1988	22019	36611	58630	4206	5089
1989	25151	48019	73170	3132	11408
1990	30796	60739	91535	5645	12720
1991	42339	67672	110011	11543	6933
1992	50788	80269	131057	8449	12597
1993	55732	90428	146160	4944	10159
1994	59838	103129	162967	4106	12701
1995	68124	122886	191010	8286	19757
1996	73999	140186	214185	5875	17300
1997	83961	163067	247028	9962	22881
1998	83919.4	182838.3	266757.7	-41.6	19771.3
1999	86120.1	196457.9	282578	2200.7	13619.6
2000	96826.6	218840.4	315667	10706.5	22382.5
2001	103743.3	228800.5	332543.8	6916.7	9960.1
2002	121585.2	232978.6	354563.8	17841.9	4178.1
2003	143631.9	246987.5	390619.4	22046.7	14008.9
2004	172281.1	284041.3	456322.4	28649.2	37053.8
2005	193920.5	312590.5	506511	21639.4	28549.2
2006	230783.5	350360.6	581144.1	36863	37770.1
2007	274808.8	435578.2	710387	44025.3	85217.6
2008	334572.7	520729.1	855301.8	59763.9	85150.9
2009	379208.1	614847	994055.1	44635.4	94117.9
2010	429103.8	721485.8	1150590	49895.7	106638.8
2011	494484.2	815421.5	1309906	65380.4	93935.7
2012	563095.7	912230.4	1475326	68611.5	96808.9

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الحسابات القومية المصرية الواردة في الآتي:
- **وزارة التنمية الاقتصادية: سلسلة البيانات الأساسية- الناتج والاستثمار والتشغيل والاجور, جمهورية مصر العربية.**
- **وزارة التخطيط: المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد المصري السنوية وربع السنوية- سلاسل سنوية, على الموقع الالكتروني الرسمي/ http://www.mop.gov.eg.**

ملحق مصر (8)
الاستثمار العام والخاص المنفذ في مصر
للمدة 1983-2014 (مليون جنيه وبالأسعار الجارية)

year	*public*	*Private*	*Sum*	*Public%*	*Private%*
1983	5019.9	3356	8375.9	-------	-------
1984	5518.2	3737	9255.2	5.384	4.116605
1985	6544.1	4194	10738.1	9.553832	4.255874
1986	8261	4860	13121	13.08513	5.075833
1987	9024.2	5699	14723.2	5.183656	5.698489
1988	13522.3	7500	21022.3	21.3968	8.567093
1989	11486.8	12511	23997.8	-8.48203	20.88108
1990	14251.2	11901	26152.2	10.57043	-2.3325
1991	20053.3	10396	30449.3	19.05495	-4.94264
1992	20701.3	11702	32403.3	1.999796	4.030454
1993	22181.2	10551	32732.2	4.521236	-3.51642
1994	28797.8	11217	40014.8	16.53538	1.664384
1995	29886.2	16135	46021.2	2.364997	10.68638
1996	34188.3	20700	54888.3	7.837918	8.316891
1997	40263.8	28217	68480.8	8.87183	10.9768
1998	40658.6	20690	61348.6	0.643535	-12.2692
1999	33593.9	30430	64023.9	-11.0345	15.21307
2000	33539.8	30909	64448.8	-0.08394	0.743226
2001	31370.4	32211.4	63581.8	-3.41198	2.048385
2002	35665.1	31846.4	67511.5	6.361435	-0.54065
2003	34457.1	33646	68103.1	-1.77378	2.642464
2004	42456	37100	79556	10.05443	4.341596
2005	50039.4	46417	96456.4	7.861998	9.659286
2006	49415.9	66325	115740.9	-0.5387	17.20049
2007	58041.6	97300.3	155341.9	5.55272	19.94008
2008	70454.7	129080	199534.7	6.221023	15.9269
2009	101661.2	95476	197137.2	15.82984	-17.046
2010	105088.9	126738.3	231827.2	1.478558	13.48517
2011	87390.3	141676.1	229066.4	-7.72641	6.521166
2012	92545.7	153522.5	246068.2	2.09511	4.814275
2013	95900	145712.2	241612.2	1.388299	-3.23258
2014	110473.6	154617.7	265091.3	5.497578	3.359409

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الحسابات القومية المصرية الواردة في الآتي:
- **وزارة التنمية الاقتصادية: سلسلة البيانات الأساسية- الناتج والاستثمار والتشغيل والاجور, جمهورية مصر العربية.**
- **وزارة التخطيط: المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد المصري السنوية وربع السنوية- سلاسل سنوية, على الموقع الالكتروني الرسمي/ http://www.mop.gov.eg.**

ملحق مصر (9)
التغير النسبي للضرائب والناتج المحلي الاجمالي في مصر (مليار جنيه مصري)

year	*GDP*	*TAX*	*Δ GDP*	*Δ TAX*
1983	25.4	1.2	------	------
1984	30.1	1.5	4.7	0.3
1985	35.6	1.7	5.5	0.2
1986	41.4	2.7	5.8	1
1987	49.3	2.2	7.9	-0.5
1988	58.6	3	9.3	0.8
1989	73.2	3.8	14.6	0.8
1990	91.5	4.3	18.3	0.5
1991	110	2.5	18.5	-1.8
1992	131.1	8	21.1	5.5
1993	146.2	9	15.1	1
1994	163	12	16.8	3
1995	191	13	28	1
1996	214.2	15.2	23.2	2.2
1997	247	18.9	32.8	3.7
1998	266.7	20.7	19.7	1.8
1999	282.6	25	15.9	4.3
2000	315.7	24.4	33.1	-0.6
2001	332.5	26.2	16.8	1.8
2002	354.5	24.4	22	-1.8
2003	390.6	26.9	36.1	2.5
2004	456.3	29	65.7	2.1
2005	506.5	32	50.2	3
2006	581.1	36.6	74.6	4.6
2007	710.4	34.4	129.3	-2.2
2008	855.3	40.2	144.9	5.8
2009	994.1	48.1	138.8	7.9
2010	1151	56	156.9	7.9
2011	1310	61.2	159	5.2
2012	1475	67	165	5.8

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الحسابات القومية المصرية الواردة في الآتي:

- **وزارة التنمية الاقتصادية: سلسلة البيانات الأساسية- الناتج والاستثمار والتشغيل والاجور, جمهورية مصر العربية.**
- **وزارة التخطيط: المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد المصري السنوية وربع السنوية- سلاسل سنوية, على الموقع الالكتروني الرسمي/ http://www.mop.gov.eg.**

الملحق (10)
الانفاق الاستهلاكي الحكومي والخاص بالأسعار الجارية– حالة ماليزيا
للمدة 1975-2012
Final Consumption Expenditure **[مليون رينجيت ماليزي (RM)]**

year	*Government (Gov.)*	*Private (Priv.)*	*GDP*	*ΔGov./GDP*	*ΔPriv./GDP*
1975	3,924	13,086	22,332	-------	------
1976	4,301	14,715	28,085	0.016882	0.072945
1977	5,388	16,812	32,340	0.038704	0.074666
1978	6,090	19,584	37,886	0.021707	0.085714
1979	6,475	22,406	46,424	0.010162	0.074487
1980	8,811	26,946	53,308	0.050319	0.097794
1981	10,425	30,594	57,613	0.030277	0.068433
1982	11,469	33,226	62,599	0.018121	0.045684
1983	11,015	36,458	70,444	-0.00725	0.05163
1984	11,741	39,594	79,550	0.010306	0.044518
1985	11,844	40,283	77,470	0.001295	0.008661
1986	12,127	36,499	71,594	0.003653	-0.04884
1987	12,060	39,063	81,085	-0.00094	0.035813
1988	13,148	45,444	92,370	0.013418	0.078695
1989	14,798	52,619	105,233	0.017863	0.077677
1990	16,426	61,687	119,081	0.01547	0.086171
1991	18,504	70,501	135,124	0.01745	0.074017
1992	19,604	75,749	150,682	0.008141	0.038838
1993	21,750	83,144	172,194	0.014242	0.049077
1994	23,973	94,088	195,461	0.01291	0.063556
1995	27,527	106,613	222,473	0.018183	0.064079
1996	28,178	116,794	253,732	0.002926	0.045763
1997	30,341	127,783	281,795	0.008525	0.043309
1998	27,670	117,718	283,243	-0.00948	-0.03572
1999	33,044	125,056	300,764	0.018973	0.025907
2000	36,229	155,941	356,401	0.01059	0.102688
2001	42,448	162,618	352,579	0.017449	0.018735
2002	49,656	172,485	383,213	0.020444	0.027985
2003	54,306	186,674	418,769	0.012134	0.037026
2004	59,635	208,571	474,048	0.012725	0.052289
2005	62,368	240,188	543,578	0.005765	0.066696
2006	66,647	264,584	596,784	0.007872	0.04488
2007	76,959	300,418	665,340	0.017279	0.060045
2008	88,581	344,215	769,949	0.017468	0.065826
2009	93,017	348,168	712,857	0.005761	0.005134
2010	97,482	378,791	797,327	0.006264	0.042958
2011	115,067	418,258	884,456	0.022055	0.049499
2012	127,203	459,862	941,237	0.013721	0.047039

Source /
Abdul Rahman Bin Hassan: ***Malaysia Economic Statistics - Time Series***, Malaysia, 2013, pp.16-17.
http://www.statistics.gov.my/index.php

الملحق (11) معادلة الانحدار المقدرة للأنموذج المختزل

حالة كندا

Dependent Variable: TFP
Method: Least Squares
Date: 06/17/15 Time: 10:40
Sample (adjusted): 1976 2010
Included observations: 35 after adjustments
TFP = C(1)*TFP(-1) + C(2)*GOV(-1) + C(3)*MON(-1) + C(4)*REG(-1) + C(5)*RIT(-1) + C(6)

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	
0.0030	3.233921	0.139407	0.450832	C(1)
0.7106	-0.374750	0.015719	-0.005891	C(2)
0.1144	-1.627897	0.048670	-0.079230	C(3)
0.2845	-1.090344	0.013295	-0.014496	C(4)
0.8308	0.215580	0.012072	0.002603	C(5)
0.0035	3.178030	0.417076	1.325479	C(6)

0.838826	Mean dependent var	***0.790014***	***R-squared***
0.047566	S.D. dependent var	0.753809	Adjusted R-squared
-4.500227	Akaike info criterion	0.023601	S.E. of regression
-4.233596	Schwarz criterion	0.016154	Sum squared resid
-4.408186	Hannan-Quinn criter.	84.75397	Log likelihood
2.140637	***Durbin-Watson stat***	21.82084	F-statistic
		0.000000	***Prob.(F-statistic)***

حالة مصر

Dependent Variable: TFP
Method: Least Squares
Date: 06/17/15 Time: 10:49
Sample (adjusted): 1976 2010
Included observations: 35 after adjustments
TFP = C(1)*TFP(-1) + C(2)*GOV(-1) + C(3)*TRD(-1) + C(4)

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	
0.0002	4.174335	0.121792	0.508399	C(1)
0.6212	0.499115	0.005033	0.002512	C(2)
0.0855	1.776366	0.002904	0.005158	C(3)
0.0001	4.593969	0.039600	0.181920	C(4)

0.438711	Mean dependent var	***0.731183***	***R-squared***
0.036291	S.D. dependent var	0.705169	Adjusted R-squared
-4.908648	Akaike info criterion	0.019705	S.E. of regression
-4.730894	Schwarz criterion	0.012037	Sum squared resid
-4.847287	Hannan-Quinn criter.	89.90133	Log likelihood
1.808588	***Durbin-Watson stat***	28.10675	F-statistic
		0.000000	***Prob.(F-statistic)***

الملحق (12)

مؤشرات اقتصادية كلية لحالة العراق للمدة 2000-2013 وبالأسعار الجارية (مليار دينار)

Year	GDP	الانفاق العام	النفقات الجارية	النفقات الاستثمارية	ايرادات النفط	الإيرادات العامة	الإيرادات الضريبية
2000	50213.7	1498.7	1151.663	347.037	458.157	1133.034	328.113
2001	41314.57	2079.727	1490.866	578.861	580.1607	1289.246	460.895
2002	41022.93	3226.927	1761.927	1465	1020.022	1854.585	593.678
2003	29585.79	1982.548	1784.293	198.2548	1841.458	2146.346	0.349
2004	53235.36	32117.49	29102.76	3014.733	32627.2	32982.74	159.644
2005	73533.6	26375.18	21803.16	4572.018	39480.07	40502.89	495.282
2006	95587.95	38806.68	32779	6027.68	46534.31	49055.55	591.229
2007	111455.8	39031.23	31308.19	7723.044	51701.3	54599.45	1228.33
2008	155982.3	59403.38	47522.7	11880.68	75358.29	80252.18	985.837
2009	139330.2	52567.03	42053.62	10513.41	48871.71	55209.35	3334.81
2010	171957	84659	60981	23678	57125	59404	1310
2011	211310	69640	56017	13623	88200	108807	1784
2012	251907.7	105140	75789	29351	109847.7	119817	2311
2013	267395.6	106873	72226	34647	104706.8	113767	2877

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- **التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي للسنوات 2007-2013.**
- **النشرة السنوية للبنك المركزي العراقي للسنوات 2003-2006.**

المستخلص Abstract:

من خلال تجارب العديد من البلدان تبيّن أن التطرف والغلوّ, سواءً في تبنّي الحرية الاقتصادية أو في رفضها, كان له انعكاسات سلبية على كفاءة أداءها الاقتصادي, الأمر الذي دعا إلى إعادة النظر بدور الدولة, وأوجد جدلاً واسعاً ومستمراً حول ماهية الحدود المثلى للحرية الاقتصادية التي يمكن أن تتحقق ضمنها الكفاءة في الأداء الاقتصادي. وبالتوازي مع هذا الجدل المستمر, كان التعاظم المتواصل في آلة الانتاج والتنامي المتسارع في ظاهرة عولمة الاقتصاد, قد برّز مفهوم الاستدامة في النمو كهدف استراتيجي, وحوّل التركيز, في الجهود المبذولة لرفع القدرة التنافسية وزيادة معدلات النمو, نحو تحسين كفاءة الأداء بدل الاعتماد وفرة الموارد, الأمر الذي أظهر إلى السطح مفهوم الانتاجية الكلية لعوامل الانتاج Total Factor Productivity (TFP) كمعيار لتقييم مستوى الكفاءة في الأداء الاقتصادي, وأساس لتحقيق الاستدامة في النمو الاقتصادي.

لقد ولّد هذا الواقع الجديد انطباعاً بوجود علاقة وترابط عضوي بين الحرية الاقتصادية والانتاجية الكلية لعوامل الانتاج, وكان النجاح النسبي لبعض التجارب الليبرالية في تحقيق مستويات عالية من الانتاجية الكلية قد روّج للحرية الاقتصادية والاعتقاد بتأثيرها الايجابي في هذا المجال, وأعطى المنظمات الدولية المعنية المبرر لتبنّيها مبدأ الانفتاح الاقتصادي كأساس لرفع الكفاءة في الأداء.

وقد تم تخصيص هذا البحث لقياس وتحليل هذه العلاقة نظراً لأهميتها في تحديد النهج الذي يمكن أن تعتمده الدولة في إدارتها للاقتصاد. وينطلق البحث من افتراض وجود علاقة موجبة بين كل من الحرية الاقتصادية (كمتغير مستقل), والانتاجية الكلية لعوامل الانتاج (كمتغير تابع), ولغرض التحقق من صحة هذا الافتراض من عدمه تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول, فضلاً عن المقدمة والاستنتاجات والتوصيات, وقد تناول الفصل الأول الاطار النظري للحرية الاقتصادية, بينما تناول الفصل الثاني الجوانب النظرية للإنتاجية الكلية لعوامل الانتاج, في حين تم تكريس الفصل الثالث لبحث الجوانب التطبيقية لثلاث حالات دراسية (كندا, مصر, ماليزيا), ومن ثم بحث إمكانية توظيف النتائج في حالة العراق.

ولعل أبرز الاستنتاجات التي تم التوصل إليها من خلال البحث هي وجود علاقة ضعيفة (غير معنوية إحصائياً) بين الحرية الاقتصادية والانتاجية الكلية لعوامل الانتاج, وبالتالي فإن المناط في رفع مستوى الانتاجية الكلية لا يتعلق بحجم الدور الذي تقوم به الدولة في الاقتصاد, وإنما في طبيعة هذا الدور ومدى ملائمته للحالة المعنية. وقد خرج البحث بعدّة توصيات, كان أبرزها ضرورة استهداف مستويات معينة للانتاجية الكلية, تشمل القطاعين العام والخاص, ويتم العمل على تحقيقها بشكل تدريجي, ضمن استراتيجية واضحة المعالم.

Abstract:

The experience of many countries who implemented extremism and fanaticism in adopting or refusing economic freedom showed negative impacts on the efficiency of the economic performance. This experience led to reconsider the role of the state, and created continuous controversy to define the optimal borders of the economic freedom, within which the efficiency of the economic performance was achieved.

In concurrence with this controversy, significant and rapid improvements in the production instruments, along with rapid growth in the phenomenon of economic globalization, emerged the concept of sustainability in growth as a strategic objective. The concept of sustainability in growth shifted the focus, in efforts to boost competitiveness and increase growth rates, towards improving the efficiency of performance rather than relying on available resources. This shift in focus surfaced the concept of total productivity of factors of production 'Total Factor Productivity (TFP)' as a criterion for assessing the level of competence in economic performance, and a basis for sustainability of economic growth.

This new reality has created an impression that a relationship and an organic correlation between economic productivity freedom and the total factors of production existed. This impression, along with relative success of some liberal experiences in achieving high levels of overall productivity, promoted the economic freedom and the belief of its positive affect. Promoting the economic productivity freedom theory provided enough justification to the related international organizations to adopt the principle of economic openness as basis for increasing efficiency in performance.

This research focuses on measuring and analyzing the relationship between the economic productivity freedom and the total factors of production, in realization of its importance in determining the approach that the state can adopt in managing the economy. The research assumes a positive relationship between the economic freedom (as an independent variable) and the productivity of factors of production (as dependent variable). In order to verify the validity of this assumption, the research is divided into three chapters in addition to conclusions and recommendations. The first chapter presents the theoretical framework of economic freedom. The second chapter presents the theoretical aspects of the total productivity of factors of production. And the third chapter analyzes practical aspects of three case studies, Canada, Egypt and Malaysia and considers the possibility of employing the results in Iraq.

The main conclusions reached by this research is the existence of weak relationship (not significant statistically) between economic productivity freedom and total factors of production. This weak relationship reveals that the level of productivity is not related to the extent of the role of the state in the economy but to the nature of this role and its suitability to the matter. This research proposed several recommendations most notably the need to target specific levels of total productivity by involving public and private sectors. These goals can be achieved gradually within well-defined strategy.

Ministry of
Higher Education and Scientific Research
University of Karbala
College of Administration & Economics
Department of Economics

Analysis of the Relationship Between Economic Freedom & Total Factor Productivity Indicators

(Selected Countries)

Thesis Submitted to

The Council of the College of Administration & Economics - University of Karbala by

Jaafer AL-Hosainy

As a Partial Fulfillment of the Requirements of the Ph. D. in Economics

Supervised by

Prof. Dr. *Hamid Ebeid Abid*

Dr. *Amer AL-Mamouri*

2015 A.D

1436 A.H